

حاشية
الكفوى على عصا
الوضعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وضع الالفاظ للمعاني والمقاصد وجعلها من اهم القواعد واهم المواعظ والاصول
والسلام على من سبق من مصدر المحامد محمد المبعوث باكمل الاديان واسم القواعد
وعلى آله الموصلين لمظهر القواعد واصحابه المظهرين لمضمرات القواعد * وبعد * فيقول
افقر الورى واصفعب العبد السيد محمد الكفوى بن الحاج حميد هذه حاشية كاشفة
عن غاشية في تحقيق المقاصد كاشفة وفي التقصي عن المضائق وافية على الشرح
الفاضل للعصام والمحال الهام للرسالة القصيدة الذي فاق على سائر الشروح
بالادلة القطعية ولم استرسل فيها مع شعب القليل والمقال الخالي عن الانشغال في تحقيق
المقال بل اتبعت الحق في تحقيقه بالاتباع وان كان مخالفا لما اشتهر فيها بينهم وتسارع
وانتهى بها دى الى سبيل الرشاد والمسؤول لئيل العصمة والسداد وهو حبي ونعم
الوكيل وعليه الاعتماد وهو الكريم الخليل * قوله الموجود اعتبر وجودها وان له خلا
في كمال التميز * قوله على تقدير تقدم الدباجة على الرسالة اللفظ ان هذا مبني على ان
الرسالة والدباجة عبارتان عن الالفاظ والعبارات كما هو الراجح عنده على ما سيجي
ويؤيده عطف على قوله وفيه وفي اللفظ او فيها وفي الكتابة على تقدير تقدمها على اللفظ
ويمكن تطبيقه على كونها عبارتين عن المعاني المنقمة من الالفاظ فانه ما لم يحقق الالفاظ
لم يحقق المعاني المنقمة من تلك الالفاظ وان كان فيه نوع تكلف كما قيل وقد قيل
كونه تكلفا محض فتأمل لا يقال ان الدباجة جزء من الرسالة فلا يمكن تقدمها
عليها ولا يلزم تقدمها على نفسها وهو محال لما نقول انجز مقدم على الكل بالذات
وبالزمان بل هو من سائر الكلام بين الاخوان وانما يلزم تقدم انجزه على نفسه ان
لو استلزم التقدم على الكل التقدم على كل جزء من اجزائه وليس الامر كذلك كما لا يخفى

قوله لا يلزم التقدم على الكل التقدم على كل جزء من اجزائه وليس الامر كذلك كما لا يخفى
والعلم ان قوله في هذه الجملة غير اشارته
الى الحاشية السردية وقد قيل ان الحاشية
شهر زاده ولكن ان نقول ان الحاشية
بها الحمد المردى ويقال ان الحاشية صدر
فوقها على التقادير وفي السماع الاول
اكد به السردية وفيه المدق على
يقول ان الحاشية الشارح على القويحي وقد
قوله ان الحاشية الشارح على القويحي وقد
مستعجلة



وكذلك نقول المراد بالرسالة ههنا ما عدل الديباجة فلا يكون الديباجة جزءا من الرسالة
 فانها قد تطلق عليه وان كان اكثر اطلاقا منها على المجموع وقد يقال الكلام على حذف
 على مقاصد الرسالة فقل * قوله على تقدير تقدمها على الديباجة شيخ عليه بان الترتيب
 في تقدم الديباجة وتأخرها مما لا ينبغي ان يقدم عليه عاقل لانها اجمال ما فصل والاجمال
 مقدم وايضا على تقدير التأخر ينبغي تعريف المقدمة واخبرها بما مقتضى بل يكون مقتضى
 التعريف في اجزاء الديباجة * قوله الاجمال مقدم محض منع ظ على ان الكلام في التقدم
 والتأخر في التأليف فالحكم بانه مما لا ينبغي عزم عاقل لا ينبغي عزم عاقل وقوله وايضا
 على تقدير التأخر مبنى على ان المصكب الرسالة او لا مبنية الاجزاء وفيه انه يجوز
 ان يكتبها او لا غير مبنية الاجزاء ايضا ثم يضم اليها الديباجة وبيان الاجزاء كما هو واد
 بعض العلماء فح لا يرد ما ذكره بل اعراض * قوله وفيه وفي التلغظ او فيها وفي الكتابة
 شيخ عليه ايضا بان الموجود في التلغظ والكتابة انما هي النقوش والالفاظ الدالة
 على المعاني النفس المعاني الا ان يتركب التلغظ ويقال انها ايضا موجودة باعتبار
 دوالها فلا والى ان يجعل هذه الاء الى الالفاظ او الى النقوش ليكون حقيقة فان
 كلامها محسوسة ومشاهدة والقول بان التجوز انما يتركب ليكون محل فائدة عليها
 حقيقة مدفوع بان الفائدة تعبر على الالفاظ والعبارات ايضا حقيقة لغة وعرفا وكلام
 فليس حقيقة اولى من حقيقة اخرى بل السابق سبق برعاية الحقيقة وانت خبير
 ان الالفاظ بل النقوش ايضا ليس محسوسة بالبر كما ذكره الدواني في شرح التهذيب
 فلا يكون استعمال هذه فيها ايضا حقيقة فقل * قوله عبر عنها بهذه آه جواب عن
 سؤال المقدّر فكانه قيل هذه موضوعة للمحسوس المشاهد والمعاني المترتبة الموجودة في
 المواطن المذكورة ليست كذلك فلا يصح الايجاز بها اليها فاجاب بانه لتزويل تلك
 المعاني منزلة المحسوسة المشاهدة وحاصل ان تلك المعاني وان لم تكن محسوسة مشاهدة
 تحقيقا لكونها محسوسة مشاهدة لتزويلا وذلك كاف في الاستعمال حقيقة بناء على تعميم
 المحسوس المشاهد المعبرين في الوضع من التحقيق والتزويل ويجعل ان يكون حاصله ان
 استعمال هذه ههنا على سبيل التجوز والاستقارة لتزويل للمفهوم منزلة المحسوس
 وشبهها له في كمال التعيين والتميز كما قال الشافعي في مثل هذا المعام من تعلقاته على
 تفسير البيضاوي عند تعريف المحمد فتدبر * قوله مبا لفة في كمال تعيينها وتميزها
 تعيين للتزويل لى لوجود المبا لفة في كمال تعيينها وهو من قبيل قدمت عن الحرب جينا
 وقوله اعتناء بان الحكم تعليل لتزويل المحل بالمبا لفة والاشارة الى العلة المرجحة
 كما ان التعليل بالمبا لفة كما لا يخفى العلة المحسوسة وذلك لان الاعتناء بشأن الحكم يقتضيه

قوله فقل عاقل إشارة الى ما سبق
 ان الشافعي في حواشي كذا من التلغظ
 بالوصف بالفائدة وكذا مع المعاني
 لا الالفاظ والنقوش فان كتاب التجوز
 ههنا الى ان يكتبها ههنا

١٧٩٨
١٧٠٨-١٧٠٩

زيادة تميز في المحكوم عليه اذ كل واحد اذ تميزه كان الحكم اتم لانه كلما ازيد تميزه كان احتمال
 تحقق الحكم ابعدا وكلما كان تحقق الحكم ابعدا كانت الفائدة في الاعلام به اقوى د اتم
 فائدة اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص ولا اتم تخصيص فوق انه يكون محسوسا م هذا
 * قوله اور مر اعطف على قوله لتزليها اي عبر عن المعاني المعقولة بهذه المحسوس
 المشاهد يكون رمزا الى النهج فهو من قبيل ضربت زيدا تا ويدا لانه لا يظهر له وجه ما
 لم يلاحظ تميزها منزلة المحسوس المشاهد كما لا يخفى ولا يصح عطفه على قوله مبا لفة ولا
 على قوله اعتناء اذ وجود المبا لفة في كمال التعيين لا يثمر الرمز المذكور وكذا الاعتناء بشأ
 الحكم لا يثبت ذلك الرمز كما يظهر باننا قل * قوله اور اعنى مطابقة هذه لا يظهر لهذا
 وجه ما لم يلاحظ وحدة الفائدة بالترتيب ونحوه وايضا يحتاج افراد هذه الى التوجيه
 حتى يراعى مطابقة هذه بافراد فائدة قائل * قوله وقد افيد المفيد هو السارج
 مسعود قال فيما نقل عنه اعلم ان افيد اشارة الى استناد المدقق والخبر المحقق مولانا
 مسعود السرواني وذكر اياه الى اجماع المعقول والمنقول ضابط الفروع والاصول
 النخبة بين النجول خواجه ابى القاسم السمرقندي وقيل الى اول سارج الرسالة في وقته
 النظر بزيادة المختارين تلاميذه سيد المحقق شريف زمانه وحيد اوانه كمال التدقيق
 لتمييزه حصصه من علماء الزمان بالنظر الدقيق مولانا خواجه علي السمرقندي رضي الله تعالى
 عنهم وافاض عليهم بكل حرف مما افادوا وما رجمته ورضوانه انتهى * قوله فادبه
 اي بافراد فائدة * قوله جهة وحدة وهي معرفة وضع الالفاظ وما يتبعه * قوله
 ما استفدته الا دلي ما استفيد ثم انه فيه دورا واجواب المشهور في امثاله لا يتيسر
 بهنا الا انه يقال هذا تعريف لفظي لا يتجاشى فيه عن الدور * قوله واصطلاحا
 ما يترتب آه ذكر معناها لفة واصطلاحا ولم يصرح بانها اي المعنيين زيد بها ههنا والظاهرة
 جواز حملها على كل منهما فان المعاني المترتبة المشاهد لهما بهذه مما استفاد من
 كلام القوم وما يترتب على التقطيس البليغ عن احوال الالفاظ الموضوعية وكذا هي
 مما استفيد الطالبون من كلام ما يترتب على مطابقة كتابه * قوله ما يترتب على
 الفعل سواء كان فعل جوارح واركان او فعل لسان وجنان * قوله وكان ما
 لاجله اخر الوجودي عز العدمي ليتصل به قوله وح يكون * قوله وح اي حين ان
 يتحقق الفائدة في ضمير هذا القسم الثاني * قوله كما لاجله آه وذلك لانه لا لاجله
 اقدام الفاعل على الفعل اعم من ان يكون مترتبا على الفعل او لا يكون مترتبا عليه كما
 اذا دخل يد في البحر لاجل انه يخرج الدرر فخرج الحجر فخرج الحجر فائدة الادخال ومترتب
 عليه وليس ما لاجله اقدام على الادخال ثم ان من سره بان اعتبر فيه حيثية كونه

قوله ما لم يلاحظ وحدة الفائدة في لم يبين
 فرق بين هذا الوجه وبين الوجه السابق
 اللهم الا انه يختلف ويقال الفرق بينهما
 هو ان المقصد في هذا المطابقة وفي السابقة
 الى اشارة الى الوحدة كما قد قيل
 مشه

ما لا جمل الاقدام كما هو الظاهر لا يكون الفائدة فيها المعبر فيها حيثية الترتيب قسمها منه اللهم
 لان يقال المراد انها قسم من ذاتها * قوله التي هي الالفاظ لتعيين ما هو المراد منها
 فان في الرسالة سبعة الاحتمالات الالفاظ المذكورة والنقوس الدالة على تلك الالفاظ
 بالمعاني المخصوصة باعتبار كونها منفصلة عن تلك الالفاظ والنقوس والمركب من
 هذه الثلثة والمركب من الاولين والمركب من الاول والثالث والمركب من الثاني
 والثالث على ما ذكره الشريف في حاشية المطول والكلام ههنا على تقدير كونها عبارة
 عن الالفاظ فان جمهور الرصين لما جعلوا هذه إشارة الى الرسالة التي هي الالفاظ
 والعبارات ارادوا ان يشير الى منفعة هذا الجعل ومن هذا ظهر وجه اقتصاره
 الكلام على الاحتمالين من الاحتمالات السبعة على انه وجه ضعف الاحتمالات الباقية
 يعلم من ههنا كما لا يخفى على من تأمل * قوله الى ارتكاب تجوز انما في النسبة او في
 الحذف اي هذه فائدة مدلولها او مدلول هذه فائدة او هذه دليل فائدة هذه وقد قيل
 لا يخفى على من له ذوق سليم ان جعل هذه إشارة الى الرسالة مع ارتكاب التجوز
 المذكور اولى مما ذكره السراج لما ان المقادير في مثل هذا المقام وصف الكتب والرسالة
 وان الالفاظ المراد من المقدمة والتقسيم وانما هي الالفاظ بناء على ما تقرر ان تعداد
 اجزاء الكتب من مقدمات الشروع فيه انتهى وانت خبير بان ما ذكره السراج لا يناقض
 المقادير الاشارة انما هي الى معان هي معاني الرسالة فيقول الوصف الى وصف
 الرسالة اي وصفها ولا ينافي في كون المراد من المقدمة واخوها هي الالفاظ بجواز ان يجعل
 وصف الفائدة من قبيل وصف المدلول بالاستعمال على الدال كما سيجوز في القائل
 * قوله وبحت على صيغة المبني للمفعول عطف على يوصف او على يستحق لكن وجه
 البحث بذلك الوجه غير ظاهر اذ لا حث للطالب في الاخبار بانه تلك المعاني مما استفاد
 ولا بانها فعل قائل * قوله على مزيد الاهتمام اي به بعرف الامة في تحصيل معرفة
 * قوله فائدة الترتيب اي ما يترتب على الترتيب فهو اشارة الى انه يصح ان
 يوصف الالفاظ بالفائدة بالمعنى الاصطلاحي فلو عطف عليه قوله واما استفادتها
 من كلام القوم ليكون اشارة الى صحة وصفها بالمعنى اللغوي ايض كان ولي العلم
 ان ترتب الالفاظ على الترتيب والممارسة وعلى التفتيش البليغ من قبيل الترتيب
 على فعل الجنان وعلى التلطف من قبيل الترتيب على فعل اللسان كمنه في هذا وبلا وسطة
 وعلى الاولين بلا وسطة * قوله ووصف الفائدة يشير الى ان قوله تشمل صفة فائدة
 ولم يلتفت الى كونه خبرا بعد خبر هذه او حالاً منها وقد جوز بهما بعضهم لاحتمالهما الى
 ارتكاب دخل اما الاول فلان الطرح مستعمل واما الثاني فلانه قد يعترض عليه بانه بعيد

لفظاً ومعنى * قوله من قبيل وصف الكل آه بان يراد فائدة مجموع الالفاظ التي ترتب
على التفتيش السبيل عن احوال الالفاظ الموضوعه او مجموع المعاني كذلك ويراد بكل
من المقدمة والتقسيم والاختصاص ما يناسبها فان كلامها يصير جزءاً من الفائدة فيكون
استعمالها على كل منها استعمال الكل على اجزاءه * قوله على كل من التقديرين
اي على كل تقدير كون هذه الايام الى المعاني وعلى تقدير كونها اشارة الى الرسالة
بمعنى الالفاظ كما هو اللفظ من سياق العبارة فالامور الثلاثة تجعل اجزاء تلك المعاني
على التقدير الاول بان يراد من كل منها معنى مخصوصه واجزاء الرسالة على التقدير
الثاني يحل كل منها على الالفاظ مخصوصه فيكون الفائدة مشتملة على كل منها استعمال
الكل على جزء جزء واعلم ان مناط امر الاستعمال انما هو حمل الفائدة على المعاني وعلى
الرسالة فانه انما حكم بالاستعمال على الفائدة لا على هذه على ما اختاره نعم اذا حمل هذه
على ايها يناسب حمل الفائدة ايضاً على ذلك * قوله ولك ان تجعله اي وصف الفائدة
بالاستعمال بان تجعل الامور الثلاثة على طوائف المعاني على تقدير كونها اشارة
الى الرسالة اذ لا ضرورة في حمل هذه الامور الثلاثة على ما هو اجزاء وطوائف الالفاظ
حتى تمت حملها على طوائف المعاني * قوله فاجتمع في بيانه الى محل قال فيما نقل عنه
التكليف الذي ذكره هذا القائل انه جعل لفظة هذه المفهوم كلي هو طائفة من الالفاظ
التي تعلقت الارادة بكتابتها في زمان مخصوص فافادة معنى هو مقصود بالذات فقط
او مقصود به على الاطلاق فقط مما يستحق في نظر المصنف ان يفرد باسم خاص فما يستحسنه الجهد
او يميزه المعاني قصد كتب الالفاظ في ذلك الزمان مقصودة كانت او متعلقة بها
كذلك انتهى قول انما كان ما ذكره القائل تحملاً لانه خروج عن المجادة المستقيمة التي
يسلك اليها الطباع السليمة وذلك لان المجادة هو الحكم على المشار اليه بهذه بان
مجموع المعاني المخصوصة او مجموع الالفاظ المخصوصة لا بانه مفهوم كلي صادق على كل
جزء من اجزاء الرسالة وجزء من المعاني * قوله يجب ان يبطل بذكر الاحتمالات
كلها قريباً وبعداً * قوله ووجه التحصر التحصيف ومن السكوت عن الغير في موضع
البيان ويجوز ان يستفاد من عادة المقام فانه العادة قد جرت في امثال هذا المقام
على التحصر والاختصار وايضاً لا يبعد ان يقال يشعر به الاشارة ويومي اليه الابداء بالمقدمة
والحكم بالاختصاص في ذكر المستمر عليه * قوله على التقدير الاول وهو ان يراد بالفائدة
المعاني بان يشار بهذه الى المعاني * قوله ان يقتضيه تلك الفائدة هذا في
ما اختاره وهو جعل استعمال الفائدة على الامور الثلاثة من قبيل استعمال الكل على اجزاء
فانما يقتضيه الفائدة كلي بالنسبة الى تلك الامور لاكل نفسية وقوع على ما يهرب عنه

قوله فافادة معنى فافادة نظر في مستقره
حيث هو قوله شتم على كونه وصف فافادة
صفة بمثلثة لا مستقر بمعنى هو الموصول
على فافادة لانها لا تفصل ما على ان
الظان من في قوله الالفاظ بوجهية
مشبه

فالمناسب ان يقول ان الاجزاء الاولية تلك الفائدة اما جميعها ثم ان هذا الوجه
 مبني على تليك الفائدة بناء على النسخة التي لم يوجد فيها لفظة تنبيه واما الوجه على
 ترتيبه بناء على التي وجد فيها تلك اللفظة فبان يقال ما يتضمنه الفائدة اولاً وبالذات
 اما يكون مقاصداً بالذات والا الاول التقييم والثاني اما ان يكون تكميل المقصود والا عامة
 الشارح في سرور وعه في المقصود الاول هو الرابع والثاني اما ان يكون معيناً بالذات او
 كلياً للمعين بالذات ومتمم له الاول هو الاول والثاني هو الثاني * قوله اولاً وبالذات
 المراد بما يتضمنه الفائدة اولاً وبالذات قال فيما نقل عنه ما يتضمنه الكل الاعتباري اولاً
 وبالذات جزء اعتبر المختبر تركيب الكل منها * قوله اما جميعها هو مقاصد اى بالذات
 في الرسالة * قوله ولا لا يخفى عليك انه يندرج فيه ما لا يكون مقاصداً اصلاً وما لا يكون
 جميعاً هو مقاصد بل بعضها فانه يصدق عليه ايضاً انه ليس جميعاً هو مقاصد فنجعل محصوره
 في المقدمة والخاتمة غاية ما في الباب ان هذا لم يوجد فلو قال اما ما هو مقاصداً لا لم يرد
 عليه * قوله اما جميع ما يتعلق بها تعلق الاعانة في الشروع فيها اذ الاعانة له في
 الشروع في المقاصد بل له اعانة في معرفة الموت ولو سلم ذلك فظاً انه ليس جميعاً له
 الاعانة * قوله واما جميع يتعلق بها آه اعلم ان المحصر في امثال هذا المقام استقرار
 الا انه قد يقصد به ضبط يقيد الانتشار ويسهل الاستمرار فيرد وبين النقي والاثبات
 ابتداً فيتمتع القسم الاخير رسلاً فالاولى ان يقال فهو اجمع ما يتعلق بها تعلق الاعانة
 اولاً والاول هو المقدمة والثاني اما جميع يتعلق بها تعلق الاحق بالسابق اولاً والاول
 هو الخاتمة والثاني ما ساقط عن درجة الاعتبار * قوله اذكر ما في الخاتمة فيه ان قوله فهو الخاتمة
 يستدعي ان يكون كل ما في الخاتمة لاحقاً بالتقييم ومتعلقاً به وجميعاً وهذا الدليل انما يفيد
 الاول فقط ويمكن ان يستفاد الثاني ايضاً من قوله ما يتنس له من التقييم واما الثالث
 فلا دليل عليه اصلاً وايضاً يستدعي القول المذكور ان يكون جميع ما يتعلق بالمقاصد تعلق
 الاحق بالسابق الخاتمة والدليل لا يفيد اذ لا يلزم من كونه الخاتمة كذلك كون جميع ما
 هو كذلك الخاتمة * قوله كما استوفى اى من المصاحف قال الخاتمة تستعمل على تينها
 وقد صرح في بعضها انه علم مما سبق وسيجي من ان تخصيص المصريح ببعض الاظهار
 الاهتمام بان معلومية ذلك البعض من التقييم والاختصاص تقييده به بخلاف غيره
 يستفاد من كلام غيره ايضاً ومنه الشارح في اثنا عشر كل تنبيه ويؤيد هذا ما ذكره في قول
 الخاتمة حيث قد عرفت ان التنبيه يطبق على معينين وسيظهر لك في اثنا عشر كل تنبيه
 ان وسمه بالتنبيه من توابع اربها * قوله فيكون لاحقاً في المعرفة اى من الرسالة * قوله
 لان كل ما فيها يوضح هذا الدليل ايضاً لا يفيد ان ما في الخاتمة جميع يتعلق بالمقاصد تعلق

الا حقي بالسابق فتدبر * قوله ويعلم منه وجه المحصر على من تقديره في التقدير الثاني في فائدة
 هو جسيمة بزيادة الدال على قسم * قوله محفوظ عن الانتقاض من الظن من سيات
 كلا من ان مدار انخفاض الوجه بزيادة قوله اولاد بالذات وانخفاض التعريفات بزيادة
 لفظ الجميع في كل قسم لكن لا يخفى عليك ان قوله اولاد بالذات فقط كاف في انخفاض
 كل منهما فان التعريف المأخوذ والمقسم الثاني مثلا هو المقاصد التي تضمنها تلك الفائدة
 اولاد بالذات وظاهر هذا لا يصدق على جزء الجزء اذ ليس ما هو تضمنه الفائدة اولاد
 اولاد بالذات بل هو ما تضمنه ثانيا وبالعرض فلا فائدة في ذكر الجميع بل هو غير صحيح في نفسه
 كما استمرنا اليه * قوله وغير ذلك كالمركب من جزء شئ الجزئين * قوله بخلاف الوجود
 التي تذكر فانه قد ترك فيها قيد اولاد بالذات في المقسم وقيل الجميع في الاقسام قال
 فيا نقل عنه هنا لك ان تقول لا انتقاض لوجه المحصر بجزء الجزء لان معنى محصر الجزء الاجزاء
 ان ليس لكل جزء لا يكون على واحد من الاجزاء المذكورة او دخلا فيها انتهى * قوله
 وجه اصلاهما وهو تقدير القيد من المذكورين في المقسم والاقسام فتذكر * قوله
 ولا يرد على محصر الفائدة توهم الورود مبني على ادخال هذه الجملة في المشار اليه بهذه
 وفي الفائدة ولا يخفى عليك انه على تقدير تأخير الدلالة بوجه في النقص والتلفظ لا يدخل
 الجملة الاولى بل نظرنا في المشار اليه والفائدة على كلا التقديرين وعلى تقدير تقدمها
 في النقص فقط يحتمل ان تدخل وان لا تدخل بان يقصد الاسارة الى الكل وان لا يقصد
 الاسارة الا الى ما هو المتوهم من تلك المعاني واما على تقدمها في التلفظ ايضا ففي
 وجوبها فيها نظر على كلا التقديرين اذ يلزم ان يثبت في موضوع القضية الى القضية
 نفسها فالفرق بين التقديرين في ورود الانتقاض وعدم وروده كما فعله اسم
 على ما ينبغي * قوله هذه الجملة اي قوله هذه فائدة تستعمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة * قوله
 ونظائر ما وهي قوله المقدمة وقوله التنبيه وقوله التقسيم وقوله الخاتمة تستعمل على
 تنبيهات * قوله اذ كونه المتوهم تفصيل لعدم المبالاة ويحتمل ان يكون تفصيلا
 لعدم الورود على التقدير الاول لكن يردح انه جائز التقدير الثاني ايضا ويحتمل
 ان يكون قوله وان كان مما لا يبالى به مثاله متعلقا بالورود على كلا التقديرين اي
 لا يرد على الاول ويرد على الثاني وان كان على نفسه الورود امثال هذا الانتقاض مما
 لا يبالى به اذ كونه المتوهم فلا غبار * قوله ما هو المتوهم في الرسالة مطلقا وهو ما عدا هذه
 الجملة ونظائر ما من المقدمة والتقسيم والخاتمة * قوله لعله سهو من قلم الناسخ قد بالغ
 فيه حيث حكم بان سهو ولم يشبهه به السهو المصداق لانه ان مثل هذا السهو لا يصدق
 عن مثله بل لا ينسب الى الناسخ ايضا اياه الى انه سهو لا يصدق عن ذي عقل ولو وقع

فانما يقع عن قلم النا سخر الذي لا عقل له ولا شعور ثم بين كونه سهواً بوجهين معنوي ولفظي
 الكفاً بما في حواشي الشريعة الا انه اني حكمه في صورة الظني وقدم الوجه المعنوي على
 اللفظي بخلاف ما في الحواشي الشريعة لان الوجهين المذكورين ليسا بقطعيين كما ستعلم فلا
 يفسد ان يجوز وايضاً الوجه اللفظي اضعف من المعنوي كما سيظهر ذلك ان نقول هذا
 المبالغة بنسبة السهوا الى قلم النا سخر فلعل تلك النسبة ليست للمبالغة بل للرعاية
 للأدب * قوله كما صور ذكرت في المقدمة ان في المقدمة التي اتفقت النسخان
 على كونها مقدمة وهي ما قبل التنبية ومعنى كونها ذكر فيه كما صور ذكرت في المقدمة
 كونه متعلقاً بالمقاصد متعلق الا عانة قال فيما نقل عنه ههنا مرفوعة ابن القرنية واجبة
 في استعمال الموضوع الشخصي بالوضع الكلي تنفع في الفرق بين اكثر اقسامه تفاوت
 الفرق انتهى وقد يعترض عليه بان مجر والتعلق بالمقاصد والنفع في الفرق بين اكثر
 لا ينفع في كونه قسم من المقدمة بل لابد من ان لا يكون من المقاصد ايضاً دون القفا
 واعلم ان هذا المنقول متعلق على قوله كما صور ذكرت في المقدمة في النسخة كتبها
 انا راج بقلم الا انه قد صرف النا سخر عن موضوعه فقل ان متعلق على قوله اذ كل
 ما في النسخة آه وقد قيل انه متعلق على قوله ما يتضمنه تلك الفائدة فقل وقد قيل
 ما قد قيل ويحتمل ان يكون المراد بالمقدمة الجمل المتقدمة على التنبية وان يكون المراد بها
 جنس المقدمة لا مقدمة المص بعضها اى كما صور ذكرت في مقدمات المصنفين في
 الا عانة لما هو المقصود وعلى كل تقدير يكون في قوله الا في قسمها استخدام ويرد
 المنع على تقرير قوله فينبغي ان يكون قسمها منها لا قسمها من الرسالة يجوز ان يكون قسمها
 من الرسالة لا قسمها من المقدمة في اعتبار المص بناء على انه لما كان تقيماً وتكميلاً للمقدمة
 كما انه انما كان كذلك بالنسبة الى التقسيم ناسب ان يكون قسمها من الرسالة وان
 كان كالمأمور التي ذكرت قبله فانه امثال كل اعتباري واجزائه التي يتضمنها اولاً
 وبالذات اجزاء اعتبر المعبر تركب الكل منها كما سبق منه فيما نقل عنه فاحتمل
 على السهوا من القلم امثال هذا من الرقيم مما لا ينبغي على من هو في العلوم علم فتذكر
 * قوله ولانه لو صح اي لو صح ما وقع في بعض النسخ هذا اشارة الى نقصان لفظي
 كما انه ما قبله اشارة الى نقصان معنوي وحاصله لينبغي آه والتالي بط والالزم
 من المص ترك ما ينبغي والتالي بالطلا بحسن الظن من المص * قوله فينبغي ان يقول
 اى لو كان الاول ان يقول فيما بعد ما سبقت في منه من انجز كلامه الى انه ترك لما هو
 ولي وفيه ان الا لازمة ممنوعة يجوز ان يكون التكميل فيما بعد للكتبة من النكات كالاشارة
 الى انجزية ما ذكر فيه ليست كجزئية باقى الاقسام حيث كان اعتبارها احوط من

اعبار بانى الاقسام بناء على انه تابع لما هو غير معتبر قصد اعنى المقدمة وذلك لانه
لما كانت تعلقه بالمقدمة اسد من تعلق الخاتمة بالتقسيم كما اشار اليه قدس سره كان
من توابع المقدمة التى ليست بمعتبرة قصد افاشار بالتكبير الى ان جزئية الرسالة
ليست كجزئية سائر الاجزاء لها وان كان على خلاف اصل المقاد وترك الاصل لكثرة
باعته مقتضى مقاد وايضا الحكم المذكور بناء على هذا الوجه بطلان السابى ببطلان الاحتمال
فيكون من قبيل نزاع الخلف واخذ الاشارة قبل الوصول الى الماء ومثله لا يعتبر عند العلماء
فاستظهر وبجمله الحكم بان لفظة تنبيه ههنا سهو من العلم ليس اولى من الحكم بان تنكير
تنبيه فيما سياتى سهو من العلم بل لاولى عكس الامر اللهم الا ان يقال لما كانت
النسخ ههنا مختلفة كان لفظة تنبيه ههنا مسكوكا بخلاف تنكير تنبيه فيما فالحكم بالسهو
ههنا هو من اولى قائل * قوله ليكون على اصل استعمال المقاد وتعليل الملازمة فتذكر
وانما عدل عما سبقه عن الخاصية الشريفة من كونها على وتيرة اخوتها الثلثة فكثير لادله
او تفسير لما فى تلك الخاصية * قوله ليس بصحيح اى بل هو فاسد والمعنى انه ليس
بناى من المصد بل هو من ملحقات النسخين ثم ان حكم قدس سره هذا اما بطريق الجزم
والقطع اى بطريق الظن والترجيح والظاهر الاول لكن ما ذكره من الوجهين لا يستلزم
الجزم * قوله غاية التعلق المراد اما تعلق اللفظى حيث قال ما هو من هذا القبيل
مشبه الى ما فى المقدمة او المعنوى بناء على ان كلا منهما معين فى السروح فى المقاصد
كما قرئ السروح وعلى كل تقدير قوله فكان قسمها منها اى محل نظر اذ مجرد التعلق لفظيا
كانه او معنويا لا يستلزم تعيين الاجزاء فى الحكم الاعتبارى كما استغناه بل لا بد
من اعتبار المعتبر * قوله وقد افيد انه ما ذكره آه اعتراض على ما فى النسخ الشريفة
من وجهين حاصل الاول ان ذكره لا يفيد الا ترك ما هو اولى بحسب اللفظ وذلك لا يستلزم
المدعى وهو عدم الصحة لفظا قائل وحاصل الثاني انه لا يفيد الا ترك ما هو اولى فيها
وقع بعد لا فيما وقع فى هذا المقام وهو ايضا لا يستلزم المدعى وهو عدمه فيما وقع فى هذا
المقام * قوله لا يمكن ان يقال آه اللفظ انه راد على المفيد من عند نفسه فیرد عليه
قبيل انه المفيد بعد ذكر هذا المقاد قال وفيه شئى ولعله اراد به هذا التوجيه فيض الس
ليس على ما ينبغي ويحتمل ان يكون من تنتم المقاد وتوجيهها لقول المفيد وشئى فليس شئى
من المقاد * قوله بل هو سهو من قلم النسخ اى بل هو فاسد او المعنى انها ليست
بناية بل هو من ملحقات النسخين وما سبذكره من الاستدلال بتطبيق على كلا
المفيدين * قوله لو صححت لاستلزم آه حاصل ان هذه النسخة تستلزم ترك ما
هو اولى فيها بعد النسخة الاخرى لاستلزمه ولا كان الامر كذلك كان هذه النسخة تركا

ما تنظر اشارته الى ما فى المقدمة
المختلفة بكونه ابدا لا بكونه بطلان
الاصح عند قوله وقد افيد
قوله هو وذلك لان ما فى اشارة
باليفية بخلاف الحكم بسهوية التكبير فان فيه
اشارة اليقظة بالمشكك او اليقظة لا يوزن
بالمشكك وايضا كونه باللفظة التام لا يوجد
فيها لفظة تنبيه سهو او سهو واحد ههنا
سهو به انية مشبه
قوله وقسم بان مراده قدس سره كما قال فى
بأنه لا قسم مجرد وتذكر وتؤكد لا تعليل
قوله هو وجهه آه عبادة المفيد كذا قد
يقار ما ذكره فى بيان عدم صحة لا يفيد
بل يفيد كونه غير مستحسنة بحسب المقتضى على
انه ذلك يفيد انه ما ذكره فيها بعد غير مستحسنة
لفظا لا ما ذكره اولى وفيه شئى انتهى
وهذا نظر فيما ذكرناه مشبه

لما هو

ما هو اولي وهو النسخة الاخرى ولا يتحقق ان هذا المفيد ترك ما هو الاول في هذا المقام
فيستفح الوجه الثاني من وجهي المفيد وهو الاول فلا يتم الرد عليهم لان يقال
الغرض انما هو نقل الوجه الثاني من وجهي ودفعه كما هو المستفاد من ظاهر عبارة النقل
واما الوجه الاول منها فلا يستفح الا اذا كان المدعى ظنيا وقيل حاصله انه لو صححت
لاستمرت ترك ما هو الاول من المصمم لكن تركه من المصمم بطه صحتها تلك النسخة
باطلة اما الملازمة فظاهرة واما بطلان الملازمة فلان وقوع خلاف الاول من حال
المصمم مطوقا ببطلانه وفي حكم الباطل مبالغة في شأن المصمم انتهى وانت غير باسبح
يكون قول السارج بخلاف النسخة الاخرى مستدركا بخلاف ما ذكرناه ثم انه ان اريد
انه لو صححت لاستمرت ترك ما هو الاول من كل وجه فالملازمة مما سبق انه
يجوز ان يكون التأكيد فيما سبأه لتفكته من النكاحات وان اريد به انه لو صححت لاستمرت
ترك ما هو الاول في الجملة فلا يتم التقريب * قوله فلو وجه الحكم بسبقها وصحة هذه
النسخة اي لا وجه الحكم بسبق النسخة الشريفة وصحة النسخة التي فيها لفظة تنبيه كما هو
المستفاد من ذلك المفاد فذلك القول من السارج انما من تمة الرد على المفيد او من تمة
المفاد هذا * قوله عند الجمهور يعني ان المقدمة منقولة من صفة اللازم عند الجمهور
ومن صفة المتعدي عند البعض والا فلا شك ان المقدمة في اصل اللغة من قدم سواء
كانت قدم لازما او متعديا * قوله بان الفصح فيها خلف اي باطل والحكم هو الجمهور
في النفاق * قوله ومنهم من يجوز جعلها فيه اشارة الى ضعف هذا الوجه كما حياجه
الى التكلف الذي يحسب فيه فكلما جعل في قوله فيما نقل عنه يؤيده ما حكى عن ثعلب انه
قد يقع الدال على ما في القاموس * قوله ووجه الفظ انه فعل ماض مبني للفاعل
الفاعل ضمير الجوز ويجوز ان يكون مبنيا لمفعول اي وجه جعلها اسما لمعان على الجوز
المذكور ويحتمل ان يكون مصدرا لكنه يحتاج الى تكلف في قوله بان المسمى بها كما لا يخفى ثم انه
جواب عن سؤال مقدار فكلما قيل لا يجوز جعلها من قدم متعديا او هي اسم لمعان
هي امور متقدمة لا مقدمة لشي فاجاب بان وجه ذلك بان المسمى بها آه واما
كونها من قدم بمعنى تقدم فجعلها اسما لتلك المعاني لا يحتاج الى التوجيه كما لا يخفى فلذا لم
يتعرض له ولا يذهب عليك انه لو قال واما اصطلاحا فهي اسم لمعان هي امور متقدمة
فجعلها اسما لتلك المعاني على ما عليه الجمهور واما على ما عليه الجمهور المذكور فوجه
ذلك بان المسمى بها آه لكان اولي واحسن فترجم الفظ من سوق كلامه انه جعل
المقدمة التي هي اسم لتلك المعاني منقولة من معنى الصفة وقد جعلها في الاطول
منقولة من مقدم بحيث منقولة من معنى الصفة في تعاريف اللغة اشارة الى كونها

قوله ما هو الاول والآخرى
بمعنى كونهما في وقت واحد
النسخة التي فيها تنبيه فلا تستمر
الاولى مستغنية
قوله بان الفصح فيها خلف اي باطل
من ان الفصح في قوله بسبقها راجع الى
النسخة المذكورة فيها لفظة تنبيه وان
معنى قوله وصحة هذه النسخة صحة
النسخة التي فيها لفظة تنبيه
ان الحكم لا يكون عليه قوله فلو وجه
قوله حكم فصحها فرع عليه قوله فلو وجه
ما وجهه كلامه قد مر من سبقه
النسخة فيها كلامه قد مر من سبقه
ثم تعدي الفصح الى الفاعل
الغرض من الخط والوقوع تحت الجواب
قوله يحتاج الى تكلف
او يتقرب الى غير متعلقين
قوله وقد جعلها في الاطول حيث قال
قد استمرز المقدمة في عرف الفقه
اسما لصفة متقدمة من الجحش
وهي في الاسر صفة من التقديم
التقدم ولا يجعله ان يكون من التقديم
المتقدمي لانها تقدم نفسها لغيرها
على فية الجحش ولا انها تقدم فية الجحش
اعداها في الفقه ثم نقلت الى ما يتوقف
عليه وقوع في العلم انتهى

المحققين لفظ الله اذ به ما ذكره قدس سره في حاشية المطول فانه قد فصل في تلك
الحاشية بما لا مزيد عليه * قوله وتحقيقه اي تحقيقه ما حققه سيد المحققين وتحقيق سيد
المحققين فعلى الاول يكون قوله ان المقدمة فيما بين ارباب التدوين آه تحقيق الحقيقة وعلى
الناس يكون عبارة عن نفس الحقيقة وعلى التقديرين يرد عليه انه ليس فيها ذكره قدس
سره في تلك الحاشية اثر من الاطلاق لانه كيف يصح ان يكون ما ذكره تحقيقا له او
تحقيقا لما حققه * قوله وتارة تطلق اللفظ المراد منه هذا الاطلاق ايضا على طريقة الحقيقة
تحقيقا لقوله تسمية الدال باسم المدلول فم يكون هذا اثباتا لا اصطلاح جديد وسيد المحققين
لم يقبله حتى رد به التفاتا في اثباته مقدمة الكتاب بمعنى طائفة من كلامه قدمت باسم
الموت لا تتفاج بها فيه وسيجي تفصيله ان شاء الله تعالى * قوله سواء كان قسما منه ام
العلم فقيده باسم ذلك القسم فيقال مثلا مقدمة الاستقارة اذا كانت في رسالة
الاستقارة وفيه ان هذا التعميم مما لا يستقامد من كلام سيد المحققين كما لا يخفى على الناظر
فيه بل بآية قوله وليس يعلم العلم الا ان يقال المراد انه ليس يعلم برمته كما صرح به الشرح
في الاطول * قوله ولم يكن قسما منه فقيده باسمه فيقال مثلا مقدمة التقسيم كما
في هذه الرسالة * قوله ويراد بها ما يعين آه من قبيل التصريح بما علم ضمنا ايها ما
لست ان هذا القسم من المقدمة لكونه مصلح النظر والاعتبار ومحل النزاع والانتكاد قوله
بمعنى اللفاظ هذا على تقدير ان يكون الكتاب واجزا له كالمقدمة والتقسيم والكتابة
عبارة عن اللفاظ والعبارة كما هو اللفظ على ما صرح به سيد المحققين في حاشية
المطول واما ان يكون عبارة عن النقوش او عنها وعن اللفاظ او عن المعاني من
حيث انها مدلوله تلك والنقوش فلم يصحوا بان مقدمة الكتاب ح باي معنى
يحيى اللفظ من مقتضى كلامهم انها على الاول بمعنى النقوش والالفاظ الدالة على
ما يعين في التحصيل وعلى الثاني بمعنى النقوش والالفاظ الدالة وعلى الثالث بمعنى
المعاني التي تعين في تحصيل الموت وعلى هذا نفس المركبات * قوله يشعر به اس
بالاختصاص المذكور لفظا به كلام الحق حيث قال في حاشية المطول مقدمة الكتاب
عبارة عن اللفاظ المعينة وانما استحققت تلك اللفاظ التقديم والتسمية بالمقدمة
من حيث انها في بيان مقدمة العلم فانه يفهم منه ان مدلول مقدمة الكتاب لا يكون
الا مقدمة العلم وانما قال لفظا به كلامه لانه يمكن توجيه كلامه بان يقال مراده بالعلم
في قوله في بيان مقدمة العلم هو العلم حقيقة او حكما فان ما ثبت في الرسائل والكتب
من المباحث والمقاصد مما ليس يعلم برمته في حكم العلم برمته وقيل لانه يمكن توجيه
كلامه بان يقال مراده ان تلك اللفاظ في الكتاب الذي يكون مقصوده علما انما

قوله مما لا يرد حاشية فانه قال مقدمة
الكتاب عبارة عن اللفاظ المعينة
ومراده بالالفاظ المعينة ما في غير
المقدمة

استخف التقديم * قوله اذا الكتاب لتعليل علمية قوله وهذا * قوله من
كلامه اي من كلام الكتاب * قوله لا انتفاع بها فيه سواء توقف الموت عليها او لا
كما صرح به المتفكر في المراد هو الانتفاع بها في تحصيل المقصود فيحسن تقديمها عليه
اذا لا شك ان ما ينتفع به في تحصيل شئ يحسن تقديمه ليسهل تحصيله ويحصل الفراغ عنه
ذكره وان لم يكن مجرد الانتفاع مما يقتضي التقديم وايضا المراد هو الانتفاع بجهتها
في المجموع ما فيه من المفاصل فلا كلام في حسن التقديم فلا رد عليه ما اوردته المحقق الشرف
من انه مجرد الانتفاع لا يقتضي الامجد كونها مذكورة ولوح المقاصد وانما يحسن
التقديم اذا توقف الشروع عليه فالصواب ان لا يتجوز البصيرة * قوله صادق على ما ذكر
اي على اجزاء المقدمة * قوله وايضا صادق على ما ذكر قبل المقدمة مما له نفع بل ما ذكر قبلها مطلقا
لم يجعل قوله لا انتفاع بها من تنتم التعريف ويكن الجواب عن الكل بان الفرض ليس
جامعا لظاهر الاستدلال عن بعض الاغيار وبان هذا التعريف لفظي والتعريف
اللفظي بالاعلم جائز عند المحققين بل شائع وقد يجاب عن الاول بالزام كون الجزء
مقدمة وعنه الثاني بتقييد الطائفة بما في دليل المقدمة فتأمل * قوله والتفسير
الصحيح هذا من انساب لماسبة منه عند توجيه حصر الفائدة من قوله ويعلم منه وجها صلاهما
فالاولى هو الاولى دون الصحيح * قوله دالة على جميع ما ذكر هذا مبني على حصر الطائفة
على طائفة من الالفاظ لكن الظاهر من قوله لا انتفاع بها فيه ان المراد بها طائفة من
المعاني اذا الانتفاع انما يكون بالمعاني دون الالفاظ ويؤيده قوله من كلامه ومن
انه يقول من الالفاظ ويؤيده ايضا ظاهر عبارته في شرح الرسالة حيث قال وهي
ههنا امور ثلثة وتعيم الطائفة في المطول حيث سواء توقف عليها الموت او لا فان
توقف الموت لا يكون الا على المعاني ولذا احكم عليه المحقق الشريف بان اصطلاح جديد
لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من طلاقاتهم ولم يجعله من قبيل تسمية الدال
باسم المدلول كما حصل مقدمة الكتاب على رايه التي هي الالفاظ المعينة من ذلك
التبديل لمقدمة الكتاب عند الحق عبارة عن طائفة من الالفاظ دالة على مقدمة
العلم وعند المتفكر في عبارة عز طائفة من معاني الكتاب قدمت امام المقصود
لا انتفاع بها فيه والا فلا وجه للحكم المذكور اذا ما ذكره المتفكر في ليس نصا في كونه
اصطلاحا ولا يتوقف عرضه عليه كما لا يخفى هذا قد بر * قوله بخلاف تحقيق السيد
فانه على تحقيقه بمعنى ما يدل على ما يعين في تحصيل العلم ان كان الكتاب للعلم
وبمعنى ما يدل على ما يعين في تحصيل المقصود غير العلم ان كان الكتاب له وقد
عرفت ما فيه فتذكر * قوله على تحقيقه اي على تحقيقه العلامة فان قوله قدمت امام

قوله في اثر اشارته الى ان لا يخلو
الاخيرية اما الامور في قولنا انطلاق
المقدمة على الجواز فيقول انطلاق اسم
السورة كما لا يخفى على الامة منها واما
الناظر فلما قيل ايضا ان ذلك يقتضي
غاية البعد لا يلزم محال التعريف بل يلزم
الدور مرشد

قوله ولا فلا وجه لا يخفى ان
تأخير اشارته الى المعاني من الطائفة في
المحقق بما يدل على حمله على المعاني فلا
يؤخذ بان عدم الوجه كالمعنى لا يدل
على ارادة اخر مرشد

عند قوله وتحقيقه : مرشد

المقصود

المقصود نص في ذلك * قوله بخلاف تحقيقه اي حقيقة السيد وقد عرفت ما فيه ايضا
والتحقيق الفرق بين تحقيقهما انها تحقيق العلامة عبارة عن المعاني المخصوصة ذلك
واصطلاح مقدمة العلم وعلى تحقيق السيد عبارة عن الالفاظ المخصوصة ومجاز تقديم
* قوله ولا يبعد ان يرجح بصيغة التثنية في الاصل فالضمير لكون المقدمة بمعنى واحد
في كل كتاب وعدم تسميتها مقدمة ما لم يقدم في الكتاب * قوله ان مقدمة المقدمة
ايضا لا يوزم آه فيه انه ان اريد انه لا يوزم ان يتوقف عليه الشروع فيه بمعنى انه
لا يمكن اصل الشروع فيه بدون فموسم لكنه غير مفيد والعلامة ايضا لا يترك ذلك
فانه مراد به يتوقف الشروع بالبصيرة كما مرح به التسمية وذكر ان راج نفسه ايضا
في الاطول انه مراد بهم بالشروع في العلم هو الشروع مطلقا سواء كان اصل الشروع
او الشروع عليه به البصيرة فيصير ذلك على الكل ما يتوقف عليه الشروع على ما هو في
معنى التكميل مساع كما في ادخل السوق انتهى * قوله فان كان المتوكلنا بآه يعني انه
ان كان المقصود والذي قدمت المقدمة امام جميع ما في الكتاب غير المقدمة بان يكون
جميع ما ذكر من الابواب والفصول مستقبا بها فالمقدمة مقدمة الكتاب وان كان المتو
جميع ما ذكر فيه باب من الابواب الكتاب بان يكون المستقب بها ما ذكر في ذلك الباب
خاصة فالمقدمة مقدمة الكتاب وبكذا ويحتمل ان يكون المراد بالكتاب ما هو له في الباب
في الفصل وغيرهما فانهم قد يجعلون الكتاب مستقلا على الكتب كما في كتب الفقهية كما انهم
قد يجعلونه مستقلا على الابواب والفصول ونحوهما اي ان كان المتوكلنا على الكتاب
فالمقدمة مقدمة الكتاب وان كان مسمى بالباب فالمقدمة مقدمة الباب وعلى
كلا التقديرين لا يرد عليه ما قيل ان الكتاب عن الالفاظ على هو الراجح فلا يظهر كون
مقصود وان قوله قدمت امام الحق فانه كان الكتاب المقصود فيقتضي ان يكون
المقدمة خارجة عن الكتاب وهو خلاف ما اتفقوا عليه حيث جعلوا احتمال الكتاب
عليها احتمال الكل على اجزائه * قوله فلا يحتاج الى القول باستراك المقدمة
يشعر بان على حقيقة غيره يحتاج الى القول باستراك وليس كذلك يجوز ان يكون
مقدمة الكتاب حقيقة ومقدمة الباب وامنا لها استقارة منها او يكون مستقارا
من مقدمة الجميع كما استغناه فيما سبق * قوله فالمقدمة في هذه الرسالة
تفريع على تحقيق الحق والعلامة وسكت عن التفريع على ما هو الحق التحقيق عنده
لظهوره فالاولي انه يقدم التفريع على قوله والاقرب ان يقال آه او يقال المقدمة
في هذه الرسالة مقدمة التقسيم عبارة عما يعين في غير العلم او عن الالفاظ الالة
عليه * قوله على الاحتمالين ان كان مستقلا بقوله والال فقط كما قيل فاحد

الا انه اعلم من مقدمة العلم فانها
لا يوزم ان يكون ما يتوقف عليه الشروع
بمختلف مقدمة الكتاب فانه يكفى بها
الارتباط والانتفاع
قوله كما مرح به في شرح التسمية حيث
فاخر في ذلك الشرح مقترضا عليهم ان
المقدم من توقف الشروع على الشئ
انه لا يكمل الشروع فيه بدون ذلك
موتنيا ذكر في المقدمة وما ذكره في
باب توقف الادل على التوقف بها
على توقف الشروع بالبصيرة
المعنى بل على توقفه ما يتوقف عليه
فعلى ما لا بد من تقييده اقول قوله
الشروع بالبصيرة انتهى اقول قوله
من تفسيره اي ان توقفه ما يتوقف
الشروع لانه تقسيم المقدمة حتى يكون
تقسيم المتوقف المذكور فلا يرد عليه
الشروع الاطول ثم انه لاحاجة الى ذلك
التقسيم لا مكان تقييم الشروع من اصل
الشروع ومن الشروع بالبصيرة
بانه اذ به ما هو في معنى الملك كما في
ادخل السوق *
اما ان كان غير ما هو المتفاد من
قوله ان كان
قوله وبفازه يعلم التفريع على ما هو
الحق التحقيق عنده ايضا

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

قوله فاعلم ان الإشارة الى الامور الاول مع تأخير
عن قوله ان كان المراد منها الالفاظ

الاحتمالين كونها مجازاً من قبيل تسمية الدال باسم المدلول كما هو تحقيق سيد المحققين
والآخر كونها حقيقة اصطلاحية كما هو تحقيق العلامة النفاذاني وان كان متعلقاً به
مع ما قبله فاحتمالين كون هذه الإشارة الى المعاني والاخر إشارة الى الالفاظ
على ان يكون الاول لاول والثاني لثاني فثاني واحد هما كون وصف الفائدة من
قبيل وصف الكل بالاستعمال على جزء جزء والاخر كون من قبيل وصف الدال بالاعمال
على المدلول فتدبروا واحدهما كون المقدمة اسم المعاني هي امور مقدمة معينة في تحصيل
المقصود والاخر كونها عبارة عن الالفاظ الدالة على تلك المعاني المسماة بمقدمة
الكتاب مجازاً واصطلاحاً فافهم * قوله لان المقاصد تعييل لقوله الحكم المستفاد
من قوله في غير العلم وهو ان مقاصد هذه الرسالة ليست بعلم برمتها * قوله اما معرفة
المفومات الاصطلاحية كمفومات العلم واسم الإشارة والموصول فثاني ما يفيد تلك
المعرفة لانفس المعرفة وكذا الكلام في قوله الاتي واما معرفة وضع آه وذلك لان المدلول
في الرسالة انما هو المعارف في ضمن التعيينات ووزن معرفة الاقسام والجزئيات
ويكون ان يقال معرفة المفومات اسم فاعلم من التعريف انما معرفة للمفومات اصطلاحية
* قوله لعدة من الالفاظ كما العلم واسم الإشارة والموصول * قوله يحكم على مدلولاتها
اي على جزئيات مدلولات تلك الالفاظ مثلاً اسم الإشارة لفظه مدلول ومفهوم
كل واحد هو ما وضع لانه يشار الى محسوس مشاهد وذلك المدلول جزئيات كذا وذلك
وتلك فيحكم على تلك الجزئيات فيقال مثلاً اسم الإشارة من المبنيات * قوله فهي من
مبادئ تلك العلوم كونها تصورات لموضوعات مسائلها * قوله فهي بمنزلة المبادئ
وقد قيل كان القائل شرط في كونها مبادئ حقيقة ذكرها على وجه يعلم منه ذلك وليس
هو بشرط عندك ولذا لم يأخذ المترجم انتهى * قوله تخصيصها بمخصص فان افادتها
عامية لتصورات سائر العلوم العربية ايضاً ولا فرقة تخصيصها بالمباحث الخفية اقول
القائل هو ان يرجع على السمع قد يوليه كلامه ما يدل على تخصيصها بغيرها كما يظهر بالنظر
الى كلامه * قوله كما يصدق عليها تلك المفومات كذا وذلك وتلك فانها ما يصدق
عليها مفهوم اسم الإشارة * قوله فانه يعرف منه اي من المقاصد المذكورة في
الرسالة والافراد والتذكير باعتبار المذكور باعتبار المقصود وانما لم يذكر منها
لان عرفانها ما ذكر من المثال من مقصود واحد من المقاصد لانه المقاصد وقيل اي من
التقسيم فانه معلوم من سوق الكلام فانه كون المذكورة في التقسيم * قوله
مطلقاً اي سواء كان على وجه التفصيل او على وجه الاجمال * قوله على وجه
الاجمال اي على الوجه الكلي متعلق بتبيين * قوله كل ما فيه التبعين والنوعين على كجبتون

الاجمال

والجنيين والنجنة والنجنان والاولى انه يقال كل ما فاهه عبيته نون ومنه ما قال البيضاوي
 في اول سورة البقرة كل ما فاهه نون وعبيته فاهه كالفق والفقد ال على معنى الابه
 واخرجه وكل ما فاهه فاهه عبيته فاهه كالفق والفقد ال على معنى الابه
 لان فيها اى في مقاصد هذه الرسالة كما قيل تصوير امور يحكم آه فيه ان ماله تصوير
 الموضوع بعنوان المحمول وكون امثاله من المبادئ محل نظر لا يخفى والظاهر ان معرفة
 الوجه على وجه الاحمال من غيرات متن اللغة وشايجها من مباديه على تقدير تخصيصه
 بمعرفة الادعاء تفصيلا * قوله انه يكون المقدمة لمبدأ الخبر محذوف لان يكون خبرا
 ولا ان يكون مبتداً والخبر مذکور اما كونها مبتداً ودون خبر فلانه لما ذكر ان الرسالة تستعمل
 على مقدمة اقتضى ذلك ان يبين ان المقدمة ما بهي ويحكم عليها بما بهي واما البيان ان
 السبب الفلاني هي تلك المقدمة والحكم عليها بالمقدمة فارجح عن حراق جزالة المعنى اما
 كونها مبتداً بالخبر محذوف دون مذکور فليست فيه من لزوم كونها معنى المقدمة مفادة
 بالاصالة بخلاف ما اذا كانت خبراً مذکور فان معانيها تكون مفادة بالبيع بالاصالة
 * قوله هذه المعاني مبنى على حمل المقدمة على ما جعل اسمها لمعاني هي امور مقدمة
 لا عانتها في المقصود كما انه قوله او الالفاظ الدالة مبنى على حملها على مقدمة الكتاب
 متى هي عبارة عن الالفاظ وقدم الاول لانه موافق لكون هذه اشارة الى المعاني
 كما هو الراجح عنده كما سببه اولاً من معنى حقيقى للمقدمة فانه قلت ان وجدت قرينة
 صادقة عن الحقيقة تعين الشئ والاعتين الاول فواجه التردد بينهما قلت ان كان
 هذه اشارة الى المعاني لم يوجد القرينة الصادقة فيتعين الاول وان كانت اشارة الى
 الالفاظ كان ذلك قرينة صادقة فيتعين الثاني فلما كانت اشارة هذه محتملة ومرددة
 بين الامرين ردوا الامر ههنا ايضا بين السببين وقد يعترض بان الاظهر ان يقال
 اى المقدمة في بيان تقسيم اللفظ باعتبار خصوص الموضوع وعمومه ولعل وجه
 الاظهرية هو انخلو عن الاشارة بهذه الى ما لم يذكر بعد التصريح بما في المقدمة والقول
 بان القرينة تكون لاحقة وبذا يبان لما يبين بعد مردود بان يقال القرينة فيما ذكره
 الشرح ايضا لاحقة فانه زعم انه هناك قرينة حاوية فكذا فيما ذكرنا من الاظهر
 ايضا * قوله المذكورة الظاهر ان من المذكور لكسر فلاولى التي سبب ذكر او تركه
 راسا ويحتمل ان يكون من الذكر بالضم * قوله من الاحكام وما يتعلق بها المراد بالاحكام
 ما الى التنبية وما يتعلق بها ما في التنبية فانه ما يتعلق بما قبله كما مر في سابق قيل
 المراد بما ذكره يتعلق بها امثال قوله وذلك بان يتعلق امر مشر كآه وقوله وذلك
 مثل اسم الاشارة وبالاحكام ما عداها * قوله وجانب اللفظ يستدعي آه لبرأت

متعارف اللفظ فخذ على الاول والى الحقبة
 ما على عليه الحكم في الضمائر المتعددة التي
 هي من اقسام اللفظ هذا المعنى فقط لان
 الاحكام الواردة في التقسيم المقصودة في
 هذه الرسالة تميزه المبادئ والى الجانب
 الذى لا يتصور فيها موضوعات اخرى
 الخوبة واسم بختم واسما لها فالحكم
 المصدر واسم بختم واسما لها فالحكم
 على المعنى الذى كان باعتبار عرف الكلام
 على الاول والى الحقبة ان هذا الكلام
 فها يكون على التقدير الذى لا يبدى فيه
 لا يدل على تخصيص موضوعات الخواص
 نعم في تخصيص موضوعات الخواص
 كنه على التقدير الذى لا يبدى فيه
 فعملك بالقبول مشه
 قوله اقتضى ذلك وذلك لان المقام
 بعد ذلك المذكور انما هو ان لا يخفى ان
 يستعمل في الرسالة ما زاد ولا يخفى ان
 المناسب ان يقال المقدمة كذا كذا
 مشه
 قوله فافق فافق فافق فافق فافق
 على البيضاء فافق فافق فافق فافق
 فافق فافق فافق فافق فافق فافق
 وان التمام او دفعة واحدة فافق
 ضرب يقال فافق فافق فافق فافق
 وعلى السبب وعلى ما عر من الرضا
 وقطعه بالسبب فافق فافق فافق
 بقدر ما انتهى مشه
 قوله من غيرات متن اللغة فافق فافق
 وذلك واسما لها موضوعات الخواص
 على سبيل ان الحكم اشارة موضوعات الخواص
 مشه

عنه المحذوف كما سبقت له ثم انما التوضيح في الكلام تحقيق المقام والاشارة الى توجيه
ما فاده استاده السرد وان حيث قال وجعل النجمل للفظ قد وضع آية خطأ وحاصل
اشارته انه مراد الاستاد انه خطأ ومعنى الاستاد عاينه ان يكون افادة المعاني المتو
بالذات في المقدمة على سبيل التبع وذلك خطأ وعند التحقق وقيل غرضه التصريح
لاستداده لكنه مردود لان مراد الاستاد انه في قوة الخطأ لاستداده كونه
افادة المعاني التي هي مقاصد المقدمة بتجلا يقال ههنا خطأ لفظي ايضا لعدم الرابطة
في النجمل لانا نقول اذا كانت النجمل عين المبتدأ كما ههنا لا يحتاج الى الرابطة * قوله فيكون
المحكوم به انفسها اي نفس الالفاظ المذكورة هذا اذا اريدت بك الالفاظ انفسها
كما في قولنا الفصل ضرب والفا على زيد ومثل قولك ضرب زيد * قوله والمعاني
المذكورة لها مراد الذكر بالضم او مراد الذكر بالكرس مجازا عن الدلالة وهذا اذا اريدت بك
الالفاظ معانيها كما في قولنا زيد ضارب لكن يحتاج صحة المحذوف الى مزيد تكلف يظهر
باتما مل * قوله وعليك بحرالة المعنى خر في كل موضع تقارض جانب اللفظ جانب
المعنى في هذا المقام فقولك تكلف من قبيل المصدر المضاف الى مفعوله لا من قبيل
حصول الصورة الى وان كان يجوز لك الى مزيد تكلف وهو المحذوف ويحتمل انه بعد
حذف النجمل ههنا زيادة باعتبار ان قرينته لاحقة فتذكر * قوله لا اراهم
مطلقا اي سواء كان من الغم ولا * قوله كما يتوهم من لفظت مشتقا التوهم
اي الرمي لانهم الغم ولا * قوله التوهم انه الرمي مطلقا فالاولى من الكلت
التمرة ولفظ التواة * قوله لانه مجاز من باب اطلاق المقيد في المطلق ذلك
ان نقول اي من قبيل الاستعارة بالكتابة حيث شبه الرمي في الذهن فاستعملها
اسم المشبه به فيه فذكر المشبه واستعمل تلك الاستعارة والتشبيه بلفظ الذي
استعمل هو من ظاهري المشبه به بعلام المشبه اعني رميها والذيق بخبره * قوله صرح به
اي يكون الرمي من الغم او بانه ليس الرمي مطلقا او بان لفظ الرمي الذيق
مجاز من اطلاق المقيد في المطلق وفي الكثر نظر اما الاول لان فلانه لا يصرح في لاس
بشي منها لانه قال ولفظ التواة من فيه وهي ما يلفظه وهذا ليس بصريح في شئ منها
بل هو مستعمل الرمي مطلقا واما الثالث فلانه عده من المجاز يجوز ان يكون بنا
على انه ليس فيه حقيقة الرمي كما في مثاله التي حكم بالمجاز وان كان خروج من الغم
حيث قال ومن المجاز لفظ القول واللفظ به ما يلفظه من قوله وايضا يجوز ان يكون
عده من المجاز بنا على اختصاص اللفظ بالرمي من ذوى العقول لا لاختصاصه
بالرمي من الغم والحاصل ان اريد انه مجاز مطلقا فالقريب ليس بنام * قوله

قوله فلانه ما ذكره في قوله لا يصرح في لاس
اي يحتمل المقدمة فكل ما عليها في هذا المقام
قالوا انتهى وانت غير بان هذا المحكوم به انكلم على
اللفظ والخطا في مقتضى جانب رعاية جانب
ثم قال انما المذكور في مقتضى جانب رعاية رعاية
حيث لا يخبر الالام المقدمه في مقتضى الحكم على اللفظ
لانا علمت بوجه في المقدمه يقتضي الحكم على اللفظ
يكون معلوما بوجه في المقدمه في مقتضى الحكم على اللفظ
انت غير بان انه اراد وجود علم في مقتضى الحكم
المحكوم به فهو كلف في ذلك العلم في مقتضى الحكم
قبل العلم بانما اراد وجود علم في مقتضى الحكم
واجوب علم في مقتضى الحكم في مقتضى الحكم
لان العلم علم في مقتضى الحكم في مقتضى الحكم
كما لا يخفى على ذي علم في مقتضى الحكم في مقتضى الحكم
يقارن او الفاعل في مقتضى الحكم في مقتضى الحكم
في المحكوم به وقد عارض من عارض في مقتضى الحكم
مجرد او كونه على سبيل المسئلة في مقتضى الحكم
خلاف الاول في الروية الا في مقتضى الحكم
ادراكا في الروية الا في مقتضى الحكم
شك ان المحذوف في الكلام خلاف ذلك
فادراكا في مقتضى الحكم في مقتضى الحكم
الحاجه وادراكا في مقتضى الحكم في مقتضى الحكم
اعظم منها ان المحكوم عليه ادراكا في مقتضى الحكم
حتى غير صريح في مقتضى الحكم في مقتضى الحكم
بالحذف وادراكا في مقتضى الحكم في مقتضى الحكم
في الكلام ما يليه انما يحتمل في مقتضى الحكم
فبعد محكوم عليه في مقتضى الحكم في مقتضى الحكم
مستثناه

والمناقب

والمناسبة آه وعلم ان الظاهر جعل الاصطلاح منقولاً من اصل اللغة ابتداء فهو من قبيل تسمية المتعلق باسم المتعلق فان كان اصل اللغة هو الرمي من الفهم كان تسمية المتعلق ما هو اعلم من المتعلق من وجه واخص من وجه ولا شك ان المناسبة في الاول قوية بالنسبة الى المناسبة في الثاني ثم علم انه قال في المحكية على الجاهل اللفظ في عرف اللغة كالكلام وما يتلطف به قليلاً كما ان كثيراً من الاول ان يجعل صلاً لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى الغوي اعلم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلطف به حكماً ولم يجهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الخاص الى ما هو الاعلم وانما العادة هو العكس فلهذا جعل اصل الاصطلاح ما هو اعلم من الرمي انتهى وانت خبير بان لم يجهد بينهم النقل من معنى المتعلق الى ما هو اعلم من المعنى ايضاً وانما العادة نقل المتعلق الى المتعلق وبالعكس * قوله ما من شأنه ليدخل ما حدد من الجمادات كما في المعجزات والكرامات * قوله ان يلفظه الانسان اي ان يرميه وقوله من فم مبني على التخييل او التاكيد على اختياره وحقيقته وانما ان به للتخصيص على ما به المناسبة القوية * قوله من يحرف وما تركب منه بيان لما في تقييده لشموله وعمومه وفيه ان يحرف وما تركب منه ليس مما من شأنه ان يلفظه الانسان حقيقة لما في الاساس من ان قولهم لفظ القول او لفظ به من المجاز والتعريفات مصونات من المجازات ولهذا قال البركوي في امتحان الازكياء وبعد تعريف اللفظ العرفي بانه صوت من شأنه ان يخرج من الفهم معتد على الخرج وتعريف المشهور دورى ولا مجال ههنا للجواب المشهور في مثله وهو كونه المراد مما في التعريف لغوياً كما لا يخفى انتهى قائل * قوله او ما في حكمه عطف على قوله ما من شأنه وتقسيم للمحدود وادخال الضائر المسترة في التعريف واعتراض عليه البركوي في امتحان الازكياء بان الضائر المسترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة وانما هي في حكمها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد السجدة عن تعريف الاسد واجيب بان المعروف ههنا ما هو الاعلم من الحقيقي والحكمي فلا يجب خروج المسترة عن التعريف بل يجب دخولها وانت خبير بان جعله معنى اصطلاحياً بانه عن ذاك الجواب اللهم الا ان يصحم الاصطلاح ايضاً من الحقيقي والحكمي قائل * قوله الذي هو وقوعه آه لا يخفى ركائنه والسليم ان يقال الذي هو صحة وقوعه او ما يشاهد في حكمه الذي هو وقوعه آه * قوله انكر كات الاعرابية اي مع انها ليست من افراد المعرف فلا يكون التعريف مانعاً * قوله قال الشيخ الظاهر ان الغرض من نقل الاسد الى ان انكر كات الاعرابية ليست من افراد المعرف ولذا اخره عن قوله ومن اطلق آه * قوله ودخل ايضاً الدوال لاربع كذلك هكذا في بالكاف بحارة والظلام بحارة كما

١٨ حلقه
قوله لا شك انه كونه انفاة آه قال القائل
الذكر في بعض حواشي كتابه في الاصطلاح
منه كونه جعل في هذه الاضافة المذكورة
وبه الحافظ المذكورة تلك الاضافة
على ما يقع به سوف كلام انتهي انت
تخصيص الخطا باحد ما انتهى اليه
خبر بان لا امر بالتخصيص الخطا باحد
لا في كلام الشرح ولا في كلام الاسناد
كما لا يخفى على من ترك الغاد مشقة
١٨ قوله اذا كان بخبره وذلك لان
الخبر حانه قسم يندرج فيه مبتدأ
فلا بد فيه من رابطة وقسم هو به
المبتدأ من الخبر اندراج المبتدأ
فيه في لا يحتاج الى الرابطة كما في
اجمل الواقعة خبر الضمير ان
في مثل قول الله احد * مشقة
منه

في بعض النسخ المتداولة للابن سكران مع قوله ايضا * قوله الى الحكم الاعرابي
 وما يناسبه قيل لعله اراد بالحكم الاعرابي نفسه الاعراب لفظا وحكما وما يناسبه
 مثل العطف والتأكيد والابدال والاستناد وما يقال لعل المراد بالحكم الاعرابي
 الاثر المتداول على المحو المقضي للاعراب وما يناسبه ما يقتضي البناء * قوله
 والمراد باللفظ جنسه اي جنسه من حيث حصوله في بعض الافراد كما حصلت في ذهن
 الحكم على ان اللام للعهد الذهني * قوله من غير تقييد بالموضوع بان يراد المحصة
 المعينة على ان يكون اللام للعهد الخارجى * قوله اذ يأتى عنه ظاهر قوله فان اللفظ
 الموضوع قد وضع في الزمان الماضي وايضا لابد للعهد الخارجى من سبق الذكر باللفظ
 او حكما وليس ههنا شئ منها اللهم الا ان يقال كون المعتبر والموضوع للبحث هو اللفظ
 الموضوع ذكر له حكما كما يشير اليه القائل ولعله انما قال ظاهر قوله يجوز التأويل كما
 يشير اليه * قوله لا اللفظ الموضوع القائل ان يقول قد يوضع لفظ المعنى ثم
 يوضع ذلك اللفظ للمعنى اخر فهو من قبيل ان في موضوع ويتعلق به الوضع نعم يبقى
 الوضع في الرتبة الاولى بلا بيان وذلك بحث اخر ولكن ان يقال انه يعلم بالمقابلة
 على ان يقال البعض مما لا يضر بالقضية التجزيئية بل من شأنها * قوله الموضوع للبحث
 اي البحث الآتي في التقسيم الذي هو الموت بالذات في الرسالة واعلم ان القائل المذكور
 وهو ابن السمرقندي لم يقل هذا القول على وجه التحريم والقطع بل قائله على وجه
 الاحتمال والتنديب وان كان محو جازي الى التأويل فانه قال حيث كان الموت معرفة
 احوال اللفظ الموضوع فلو اعتبر في اللفظ الموضوع ههنا قيد الوضع كما اعتبر ذلك في
 اللفظ الواقع في صد التقسيم لكان له وجه ثم قال واما اللام فيه فللاشارة الى التجنيس
 من حيث حصوله في بعض افراده فهي للعهد الذهني او للاشارة الى حصته معينة من جنس
 مطلق اللفظ وهو الموضوع فيكون للعهد الخارجى * قوله محجج الى التأويل كما
 اعترف به القائل نفسه حيث قال وح يجب ان يجعل قوله يوضع على العدول عن الماضي
 الى المستقبل اما لاستحضار الصورة لنوع غريبة او لتأخير الوضع عن اللفظ نظر الى
 ذاته انتهى ويجوز التأويل بجعله من قبيل من قبل قتيلا فله سلبه ويجعل مناط الحكم
 هو القيد الاخير كما قلنا فيما سبق ويجعل المراد من اللفظ الموضوع وضعه ما شخص
 بعينه اياه واما بالحكم على التجريد او على الاستخدام كما قيل فمأثقل ويجعل التقييد بالمضارع
 تأخر اقسام الوضع عن مطلوه الوضع تأخر القيد عن المطلوه او للاشارة الى ان زمانه
 وضع اللفظ لم يحصر كما قد يمتنع ويقال الاولى ان يجعل اللفظ على ما هو المتبادر من
 المعنى الاعم ويجعل اللام فيه للاستفراق فالمعنى ان كل لفظ بالنسبة الى الوضع

قد يوضع لكذا وقد يوضع لكذا وقد يوضع لآخر بجملة يوضع مبنية على تغليب الحوادث
 في المستقبل على الحوادث في الماضي * قوله وما جعله دليلا لا يصلح للتعويل لظن
 انه معارضة على دليل القائل كما ينبغي عنه قوله لا يصلح للتعويل لامناضة على مقابلة
 كما ظن * قوله اذ البحث ههنا اي في المقدمة ليس عن اللفظ في الحقيقة فيه
 ان ما ذكره القائل لا يقتضي ان يكون البحث ههنا عن اللفظ في التحقيق حتى يرد ذلك
 بل يكفيه ان يكون عنه في الظاهر كما لا يخفى ثم ان هذا لو تم لدل على بطلان ما اختاره
 نفسه ايضا من ان المراد جنس اللفظ من غير تقييد بالموضوع كما لا يخفى فيه وعليه
 ايضا مثل ما اوردته على القائل من عدم صلاحية للتعويل * قوله بل عن الوضع
 شنع عليه بانه لو كان الامر كذلك لوجب على المصنف ان يقول البحث بالمقصود
 ويقول وضع اللفظ قد يكون لشخص آه و الحمد في السنة على التأويل مما ليس عليه
 اتفاقا ويل * قوله اذ معرفة اقسام الوضع هي المقدمة فيه انه ان اريد ان يحصر فهو
 ظاهر المنع والافلا يتم القريب اذ كون معرفة اقسام الوضع مقدمة للمقاصد
 الآتية لاني في كونه معرفة اقسام اللفظ الموضوع ايضا مقدمة لها وقيل كون معرفة
 الوضع هي المقدمة لا يستدعي ان يكون موضوع احكام المقدمة الوضع بل على تقدير
 كونه الموضوع اللفظ ايضا يحصل تلك المعرفة وهو لا غاية الظهور تأمل * قوله
 فالوضع كلي انت خبير بانه لا يصلح مرشدا لما جعله مرشدا له انه من متفرعات
 المتعلقات لاحكام المقدمة كما او منا اليه فيما سبق على ان المرشد لكون المقصود
 بالبيان هو اللفظ دون الوضع من الفاظ المقدمة غير واحد فالتمسك بالقبيل
 الاعراض عن الكثير لا يخفى ما فيه من التحير * قوله عن الوضع المتحقق فيه كما ان
 التعبير بالمضارع يحتاج الى التأويل سواء قيد اللفظ بالموضوع او لا اذ الوضع متحقق
 قبل تعبير المصنف لا محالة ففيه رد على جمهور المتأخرين حيث خصوا توجيه التعبير
 بالمضارع بصورة تقييد اللفظ بالموضوع لكن الذي ذكره من الوجهين لا يصلح وجهما
 للتعبير المذكور اذ ليس في شئ منهما ما يدل على تأخر الوضع عن تعبير المصنف ولا على
 مقدورته له ولو جازا وانما يدل على تأخيره عن تحقق اللفظ او المعنى كما لا يخفى الاولى
 ان يوجه ذلك التعبير باستخار الصورة لنوع غرابته كما وجهوه به * قوله وفي
 قوله قد يوضع ودون ان يقول آه يعني ان قولنا اما ان يوضع واما ان يوضع
 يفيد الاختصار بناء على ان المتبادر من امثال هذه العبارة في تقاسيم الاشياء
 هو الانفصال الحقيقي والمبالغ من انكسار كما ذكره الشريف في حاشية المطول و
 قولنا قد يوضع وقد يوضع يفيد عدم الاختصار فانها قد يوضع المصنف بعد عدم الاختصار

"ذو الاختصار الوضع الالفاظ في القسمين المذكورين وفي بحث لان وجه فاده عدم
 الاختصار ليس الا لان كلمة قد تفيد البعضية فكما ان قال بعض الوضع كذا وبعضه كذا
 وبعضه امر آخر وهذا ما يتم اذا كان البعضية المستفادة من كلمة قد في كل من القسمين
 بالنظر الى امر لم تكن كذا كذا بل كانت في كل منها بالنظر الى آخر فالقول المذكور كما انه
 لا يفيد الاختصار لا يفيد عدم الاختصار ايضا اللهم الا ان يقال كون البعضية بالنظر الى
 امر لم يذكر متعين والا فكون كل منها بعضا من الوضع بالنظر الى الاخر بين فبلغوا
 بيان به بايراد كلمة البعضية هكذا ذكره السراج في امثال هذا المقام من الاطول القول بما
 كانت العبارة السابقة في امثال هذا المقام هي المنفصلة الدالة على الاختصار على
 هو اللفظ المتبادر كان العدول عنها الى ما يدل على الاختصار مشعر بعدم الاختصار والاما
 كان للعدول عنها وجه هذا لكن الاول في امثال هذا المقام ان يقال قال قد يوضع ولم
 يقل ما ان يوضع لكما يشعر بالاختصار في المذكور * قوله وكان آه يعني انهم
 لما سمعوا معنى الاصطلاح للوضع تعيين الشيء باذنه المعنى وضعه وجعلوا الوضع
 اصطلاحا في ذلك المعنى لمبا سببه مبنية وبين المعنى اللغوي للوضع اعني جعل الشيء
 في حيز كان تلك التسمية منهم تتلزم تصور المعنى الموضوع له بالوضع الاصطلاحيا
 بصورة الخبز وتزويل ذلك المعنى بمنزلة الخبز لما هو الموضوع لوقوع المعنى في المعنى
 الاصطلاحيا في موقع الخبز في المعنى اللغوي فكما ان الوضع بالوضع الاصطلاحيا
 يجعل الموضوع كاللفظ في حيز وهو المعنى الموضوع له فلذلك شاع فيما بينهم جعل
 المعاني ظروفا للالفاظ هذا فلا تضطرب ثم الغرض من هذا الكلام بيان تلك جعل
 المعاني ظروفا للالفاظ حيث قالوا الكلام في كذا والباب في كذا امر ادبها الالفاظ
 * قوله تعيين الشيء باذنه المعنى اللفظ ان المعنى ههنا بمعنى ما يقصد به فيرد
 عليه ان لا يلا في باذنه الشيء لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرف الوضع
 الشئان لا الشيء والمعنى كما اشار اليه السراج في الاطول ويمكن ان يقال يجوز
 ان يقصد الشيء بشيء ثم يوضع الثاني باذنه الاول فالاول يصير معنى قبل الوضع
 والتعيين فلا غبار ولعل لهذا قال فيما سبق آتفا بان التغيير بالمضارع عن الوضع
 المحقق للنظر الى تأخره عن المعنى لكن لا يخفى انه مقتضى تعريف الوضع انه يكون
 معنى قول المصنف قد يوضع قد يتعين باذنه الشيء فلا سبيل الى استاده الى
 ضمير اللفظ ولا الى تعلق قوله لشخص بعينه فلا بد من تجريد الوضع عن الشئين وجعل
 بمعنى التعيين كما افاده السراج في شرحه للكافية * قوله تعيين الشيء لدالته
 على معنى بنفسه لا يرد عليه ما اورده على الاول لانه وان كان طرف الوضع

الشئين لكن طرف الدلالة المترتبة على الوضع هي الشئ والمعنى فروع جانب
 ذلك كما قال الشئ في الاطول ثم قال هناك لكن الاول في تعيين الشئ الشئ بنفسه
 لان الوضع اضافته بانية بين الشئين والاضافة انما تنضم حتى لا تضل بتعيين
 طرفها لا يمكن تفنيد في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ويكون احصا وكما انه
 اراد صاحب التعريف بدفع العلة الاربع فانه التعيين لا بد من تعيين فيدل
 عليه بالالتزام والشئ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى
 بمنزلة العلة الصورية للوضع وللدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الثانية انتهى ثم
 ان قوله بنفسه اما متعلق بالدلالة كما هو المستفاد في التخصيص في مترجه للمفاد في
 او بالتعيين كما يؤيد تعريفهم بتعيين الشئ بنفسه لمعنى كما في حاشية المطالع او
 حال وتأكيده للشئ على قياس ما سياتي من الشئ عند قوله لشخص بعينه * قوله
 كما افاده العلامة فيه نظر فانه ما ذكره العلامة في ذلك السرح ليس الا ان دلالة
 المجاز على معناه المجازي انما يكون بقرينة وذلك لا يفيد ان تعيينه له لدلالة عليه
 بقرينة مجازي ان يكون دلالة عليه بقرينة من غير ان يكون تعيينه لدلالة عليه
 بهما بل الاستعمال فيه كما حققه البركوي في الامتيازات بين ما ذكره في ذلك السرح
 وبين ما ذكره في التلويح بل الاول يوافق الثاني في قدره * قوله ليس للدلالة اصلا
 بنفسه ولا بقرينته اما الاول فلفظ اذ هي في خصايص الحقيقة واما الثاني فلفظ لا
 بقرينة حاصلة بالقرينة قطعا سواء كان هذا التعيين هي التعيين الدلالة بقرينة او
 لم يكن للدلالة بقرينة بل يكون لتخصيص الحاصل بتعيين المجاز لمعناه ليس للدلالة
 بل لصحة الاستعمال فافهم * قوله بان لا مانع اى قوله فمعنى كلام تمهيد للنقص
 ومقدمة تعيين فيه فاحصل ما ذكره انه قد يتعد وسبب دلالة شئ على شئ فيجوز
 ان يكون دلالة المجاز على معناه المجازي في هذا الباب بان يكون القرينة سببا
 لدلالة عليه ويكون تعيينه ايضا سببا لتلك الدلالة تذكر في لا يصح ما ذكره في التلويح
 على ظن بل يحتاج الى التاويل بان يقال مراده ان تعيين المجاز ليس لتحصل اصل
 الدلالة اذ قد ذكر * قوله فاذا عين اللفظ لمعناه المجازي فيه انه انما بتعيينه
 له تعيين حقيقة لمعناه فليس في المجاز ذلك بل لو وقع ذلك التعيين في المجاز
 بالنسبة الى معناه المجازي صاد حقيقة وان اريد تعيين له تعيين المجاز لمعناه
 فقوله صار هذا التعيين سببا للدلالة او المسئلة بل بط في نفسه اذ لو كان ذلك
 التعيين سببا للدلالة لما احتاج المجاز الى القرينة فانه اريد ان سبب الدلالة
 بقرينة يلزم تحصيل الحاصل او عدم استعمال القرينة في البينة كما او مناهية * قوله

فان اصل الدلالة حاصله من غير تعيين قبل بر و عليه مثل ما اورده على التلويح بناء
على جواز تعدد اسباب الدلالة فان حصول الدلالة من غير تعيين لا ينافي كون
التعيين ايضا سببا لاصل الدلالة و اوجب بان مراده ان معنى كلام التلويح
ان تعيين المجاز ليس موقوفاً عليه لتحصيل اصل الدلالة فان اصل الدلالة آه
آه قد بر * قوله فموتحصل نوع لا يخفى ان حاصله يرجع الى ان تعيين المجاز
لمعناه ليكون دلالة على المعنى بالقرينة معتبرة * قوله وانت نجير بان هذا
القدر لا يرفع الشك في الذي زعم بين كلامي العلامة اللهم الا ان يقال مراده في
شرح التلخيص ايضا ان تعيينه باعتبار الدلالة عليه بقرينة وقد عرفت حقيقة
احمال فلا يلزم عليك المقال * قوله وهو الدلالة المعتبرة في طريق الافادة
والاستفادة الدلالة المعتبرة انما هي الدلالة الحاصلة بالتعيين الشخصي ولذا
قالوا لدلالة الالتزام مجبورة في العلوم وتعيين المجاز ليس بشخص فكيف لتحصيل
الدلالة المعتبرة في طريق الافادة والاستفادة على ان الدلالة الحاصلة بالقرينة
ايضا قد تكون حاصلة بالتعيين كما اذا كانت لفظية فلما ان اصل الدلالة حاصله
من غير تعيين للمجاز كذلك الدلالة المعتبرة في طريقها ايضا حاصلة بدون ذلك
التعيين فقدر بر * ان جعل القرينة لتحصيل اصل الدلالة وتعيين المجاز لتحصيل
الدلالة المعتبرة تحكم بل الرجح هو الفكر اذ قد يعتبر دلالة القرينة بدون تعيين
كما في المسامحات ولا يعتبر تعيين المجاز بدون قرينة اصلا * قوله بخلاف
تعيين الحقيقة بحث استطرادى يفيد نوع ايضا تعيين المجاز * قوله فانه
تحصيل اصل الدلالة اي الدلالة المعتبرة والاصح لتحصيل الدلالة المعتبرة مع اصلها
* قوله الوضع للمجاز اي ثبت الوضع النوعي للمجاز وسمى ذلك لاثبات فائدة
جليلة حيث قال في فصل قصر العام على بعض ما يتناول ونبهك على فائدة جليلة
وهي ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية
كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة يعينية له ومثل
هذا في باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعتبارها بل اكثر الحقائق كالشمس
والجبل والمصنف والمنسوب وعامة الافعال والمستغاث والمركبات وبأجمل
كل ما يكون دلالة على المعاني بالرميزات وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان
كل لفظ معين للدلالة على معنى بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ذلك متعين ما
يتلوه بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة
لا بواسطة هذا التعيين ومثله مجاز الجواز المعنى الاصلي انتهى * قوله موضوعاً

اراد بالموضوع ههنا المتعارف المشهور الذي يدور عليه الحقيقة والمجاز وهو ما يعبر
 الوضع الشخصي والقسم الاول من قسمي الوضع النوعي فقط كما يدل عليه سباق
 كلامه في شرح المفتاح وكما يدل عليه قوله ان هذا معنى الوضع الحقيقي اي الوضع
 المنسوب الي الحقيقة وقوله لا ستراطه عدم اشتراط القرينة في لامنا فأت
 بين هذا وما ذكره في التلويح فان المراد بالوضع هناك هو القسم الثاني من قسمي
 الوضع النوعي فلا حاجة الي التحمل على الاختلاف في اصطلاحين * قوله ففهم منه
 البعض ولعل منشأ الفهم هو ان اعتبارهم نوع العلاقة يستقر بنصب قاعدة والله
 على انه لكل لفظ يكون بين معناه الموضوع له وبين معني آخر من المعاني علاقة
 محببة فهو متعين للدلالة بنفسه على ذلك المعنى وهذا معنى الوضع الحقيقي
 القسم الاول من قسمي الوضع النوعي وقيل منشأه اما انه لما رأى انه لا دلالة
 للمجاز بدونه العلاقة توهم ان اعتبار العلاقة يقتضي الوضع الحقيقي واما انه لما رأى
 انهم قالوا لا بد في المجاز من اعتبار العلاقة توهم انهم ارادوا بالعلاقة الوضع الحقيقي
 لانه الوضع علاقة بين الموضوع والموضوع له وكل منهما تكلف وتقصيف انتهى
 ولم يثبت اي لم يثبت ذلك البعض لا ستراطه عدم اشتراط القرينة المانعة في المجاز
 في اعتبارهم نوع العلاقة كما يدل على قدة كل لفظ يكون بين معناه الموضوع له
 وبين معني آخر علاقة فهو عند القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له متعين لذلك
 المعنى الاخر وذلك ليس المعنى الوضع الحقيقي بل هو معنى الوضع المجازي
 اعني القسم الثاني من قسمي الوضع النوعي * قوله لو وقعها في العليين قبل
 حاصله ان تخالف كلاميه في العليين لتخالف اصطلاح العليين فان التعيين في
 المجاز في اصطلاح اصول وضع وفي اصطلاح البيان ليس بوضع وقد عرفت انه
 تخالف كلامي العلامة في الكتا بين انما هو لتخالف معنى الوضع فاحفظه * قوله
 كما يستفاد من كلامهم قال فيما نقل عنه فانه كلما وقع منهم الوضع تعيين اللفظ
 للدلالة على معنى بنفهم او تعيين اللفظ لمعنى بنفهم يقال في شرحه اي وضع اللفظ
 او المراد وضع اللفظ ولا يخفى انه المتبادر منه ان المراد بهذا المطلق المقيد فالشرح
 الرسالة الوضع جعل اللفظ بازاء المعنى قال السيد السند هذا تعريف وضع
 اللفظ واما الوضع المطلق المتناول له ولفظه فهو جعل الشيء بازاء شيء بحيث
 اذا فهم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني وهذا الكلام منه ظ جدا في انه التعريف
 لقسم الوضع اذ لو كان للمعنى الاخصر كما في تعريفه لمطلق الوضع اذ لو وصف
 الشيء بالاطلاق اذ لم يقدر مبدل له بشيء ولا يخرج عنه الاطلاق كونه مبدل له

مفيد في نفسه يقال يجوز ان المطلق والالف ان المطلق انتهى قوله
 على ما يستفاد من عبارة المصطلح انه متعلق بالتسمية الثانية لا بالجزء التسميتين
 ولعل بيني التسمية الثانية على استفادتها من عبارة المصطلح لعدم شهرتها
 في بينهم بخلاف التسمية الاولى فانها مشهورة لا يحتاج الى مؤيد * قوله انها
 صارت مقدمة لما هو المقصود في الرسالة اعني التقسيم لتوقف معرفة قسم
 العلم بوجه صورتها المتو عليها كما ان الوضع الكلي للموضوع له الخاص انما صار
 مقدمة له لتوقف معرفة الضمائر واسم الاشارة بهذا في النسخة المكتوبة بخط
 المؤلف عصام الدين فضمير عليها راجع الى المعرفة في قوله ثم معرفة الوضع
 بعينه وعليه في قوله صورها المصطلح بها عليه عايد الى الوضع و مرجع ضمير غير ما في
 قوله لم يكن غير ما الوضع لشخص بعينه والوضع الكلي للموضوع له الخاص المذكور
 صريحا في النسخ المتداولة بين الناس قد سقط قوله لتوقف معرفة الضمائر
 فاستبنت الامر على الناظرين في ضمير عليه وغيرهما في لتوقف معرفة الضمائر و
 اخواتها على معرفة الوضع لشخص بعينه فقالوا ما قالوا * قوله اذ الوضع دليل
 على عدم مدخلية غيرهما في معرفة ما سياتي حاصله انه غير ما مختص في الاثنين احدهما
 غير موجود فلا مدخل له والاخر وان كان موجودا الا انه لا مدخل له في معرفة ما
 سياتي وفيه مصادرة على المط قائل وعلل جمهورنا ذلك رخص الاقتصار على
 القسمين بعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق الغرض فيما هو المقصود
 الاصل في الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول
 * قوله بشرط ان لا يشارا كما قبل لقوله وبما هو اعلم منه وقيل انما قيده به ليتبين
 هذا الوضع عن وضع الضمائر واخواتها فان ضمير الغائب مثلا يجوز ان يرجع الى
 الكل وذلك ظاهرا وضعه لذلك الكلي بواسطة امر عام منه على ما سيظهر
 الا انه يشارا ذلك الكلي في وضع ذلك الضمير امور غير متناهية انتهى وفيه
 انه الموضوع له في الضمائر واخواتها مشخص كما سياتي في التقسيم فيتميز هذا الوضع
 عنه وضعا يجوز الموضوع له امر كلي فالتقييد المذكور ليس تميزه عنه بل اخراج
 الوضع لامور كلية متفردة باعتبار امر عام منها فانه يصدر عينا باعتبار كل واحد
 من تلك الامور انه وضع الامر كلي ملحوظ بما هو اعلم منه الا انه يشارا ذلك
 الامر الكلي في ذلك الوضع غيره من تلك الامور فيخرج بالشرط المذكور واما
 اخرجه لانه ليس من افراد ذلك القسم عنده كما سياتي منه عند مسح قول المص
 وقد يوضع له باعتبار امر عام * قوله ويسمى وضعا عاتقا اي يسمى الوضع لامر

على ملحوظ باحد الانحاء الثلاثة المذكورة وضعا عاما للموضوع له عام واما عموم
الموضوع له فظ واما عموم الوضع فبا اعتبار العموم ما هو آلة الملاحظة في نفسه
سواء كانت عامة بالنسبة الى الملحوظ ايضا كما في شق الثالث والا كما في شقين
الاولين لا باعتبار عمومته في نفسه فان الوضع من الافعال الخارجية التي
لا يتصور فيها العموم فوصفه بالعموم من قبيل وصف الشيء بما هو من صفات
سبب وآلة كما قال السمرقندي * قوله كوضع الانسان يصبح ان يكون
تمثيلا لكل من الشقوق الثلاثة ولا مدخل له في معرفة ما سياتي فيه نظر ان اريد
انه لا مدخل له في معرفة المقصود الاصلى ولا في معرفة غيره من المقاصد فعموم
فانه معرفة قوله في التقسيم اللفظي مدلوله اما كلي او مشخص والاول توقف على
تصور الوضع لا مر كليا كما انها تتوقف على تصور الوضع لخص و ايضا تتوقف
على التصديق بان اللفظ قد يوضع لا مر كليا لتحصيل وجود الموضوع له في قوله
والاول آه ان اريد انه لا مدخل له في معرفة المقصود الاصلى خاصة منع بعده
عن العبارة يد وعليه انه يشترك مع القسم الاول فانه ايضا لا مدخل له
في المقصود الاصلى فلا يصح قوله وبما ذكرنا نظيران ما قبله آه * قوله رابعها هو
الوضع لمفهوم اى سواء كانت تلك المفهوم مشخصا او كليا وكذا الحال في قوله
او المفومات متعددة فيندرج في الرابع ثمانية اقسام الوضع لمفهوم ملحوظ
باخص او مبين والوضع لكلي ملحوظ باخص او مبين والوضع لمفهوم متعدد
ملحوظات باخص او مبين والوضع لكليات متعددة ملحوظات باخص او
مباين واعلم انه الاحوال العقلية في الوضع باعتبار الملحوظ والملحوظ به
ترتقى الى عشرين لان الموضوع له اما مشخص او كلي وعلى التقديرين هو اما
واحد او متعدد وضرب الاثنين في الاثنين اربعة وعلى كل من تلك الاربع
الوضع اما بملاحظة العين والاعم او المساوي والاضمحلال والمباين فبضرب
الاحتمال في الاربعة عشرون فالواحد للاول والآخر للثاني والثالثة الاخرى
للتالث والثمانية الاخرى للرابع فبقيت سبعة لم يتعرض لها المصنف والسما
اسما ورسمها هو الوضع الكليات بالعين والاعم والمساوي وهذه السبعة
كالثمانية المندرجة في الرابع مما لا وجود لها فلو ادرجت هي ايضا تحت الرابع
لكان اولى واوفى كما لا يخفى * قوله نظيران ما قبل القائل خواجه على السمرقندي
وقد تبعه غيره من الثالث رحين وعباراتهم بهذا اكتفى المصنف في ذكر تلك الاقسام
بالقسامين الاولين لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق غرضه به

فيما هو المقصود الاصل من الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف واخواته والقسم الاول
وامر كانه كذلك لانه لما شارك الثاني في الذي له خفاء وتعلق تام بالمقصود وفي
تشخص المعنى الغرض له لمزيد توضيح صاحبه فادعوا عدم تعلق الغرض بالثالث
والاول فيما هو المقصود الاصل من الرسالة الا فيما هو من الرسالة مطلقا * قوله
لمزيد توضيح صاحبه وصاحبه هو القسم الثاني وذلك لانه اذا علم ان تشخص المعنى
على وجهين المكشف صاحب كل من الوجهين زيادة المكشف بقضية اخرى لا شيئا
تتكشف باضدادها ولا شك ان توضيح الثاني مطلوب لان فيه نوع خفاء وله
تعلق تام بالمعنى المقصود وكما اشار اليه القائل * قوله نشأ من الفصلة اى
المقصود من الوضع المقدمة فلا من المتضمن هو الاعانة لتحصين المتضمن الرسالة
كما مر فيما سبق وعلى ما ذكره القائل يكون القسم الاول لاعانة القسم الثاني
من الوضع لاعانة المتضمن الرسالة وفيه ان الاعانة للقسم الثاني اعانة
للمتضمن الرسالة فانه المعين المعين للشيء معين لذلك الشيء ويجوز ان يكون
هذا مدار للتيسير المشار اليه بقوله على انه الثالث ويحتمل ان يرد بالمقصود المتضمن
من الرسالة وهو معرفة جميع ما ذكر في التقييم لمعرفة الضماير واخواتها التثنية
خاصة وقد ظهر مما ذكره التارج ان معرفة قسم العلم تتوقف على معرفة القسم
الاول من الوضع فثبت انه يتعلق به الغرض فيما هو المتضمن الرسالة قول القائل
لا يتعلق به الغرض فيما هو المتضمن عن الفصلة عن المقصود من الرسالة وهو
معرفة الضماير واخواتها التثنية كما هو المصريح به في كلامه وهذا ايضا يصح ان
يكون وجها للعلاوة قائل ولا تغفل * قوله على ان ايضا قيل يرد عليه ان القسم
الثالث لا يشارك الثاني في ضمن جميع مواد فانه على ما ذكره التارج يتقسم
على اقسام ثلثة ولا يشارك الثاني الا القسم الثالث منه بخلاف الاول فانه
يشارك الثاني في ضمن جميع مواد وكفى بهذا حرجا اقول يمكن ان يقال اراد
التارج بالمشركة في اعتبار الامر العام المشاركة في اعتبار الكل فانهم يطلقون
العام على الكل ولا شك ان جميع مواد التثنية باعتبار الكل فيشارك الثالث
في جميع موادها كالاول وقد يقال ايضا لم يشارك التارج رجحان الاول على الثالث
مطلقا بل يشاركه عليه في غرض توضيح صاحبه كما ينادى عليه قوله لذلك
الغرض قائل وقد قيل الامر العام في الثالث بمعنى العام في نفسه وفي الثاني
بمعنى العام من الموضوع له فلا مشركة بينهما في المتبادرة بخلاف تشخص المعنى
انتهى * قوله ترجيح بلا مرجح يمكن ترجيح الاول على الثالث بان مشركة للتثنية

في نفس المقصود وهو المعنى المشخص وسرته الثالثة في لفظه ملاحظة المقصود وهو
 الامر العام ورد بما قرأنا من ان مرادنا ان عدم المخرج في غرض التوضيح لعدم
 مطلقا فتأمل وبما يقابل ايضا في ان الكلام لما كان في تقسام الوضع كان السرة
 باعتبار الامر العام اولى بالاهتمام في السرة باعتبار الموتى قرأ قوله لان المشخص
 لا يمكن آية عبارة الشرف بهذا لان الكليات تدرك بها مشخصاتها اجمالا وذلك
 كما في وضع اللفظ للمخصص كذلك بالنسبة الى كلياتها كما لا يخفى لعدم الامكان
 غير مصرح به في كلامه الا انه حمل عليه بقرينة المدعى كما افاده المفيد قوله ان
 الدليل لا يتطابق على الدعوى ظاهرا ويشعر بان منع التقريب الدليل وفيه انه انما
 يراد منه منع تقرير لوقوع الدليل بهذا اذا لم يكن ان يلاحظ بالمشخص كلياته استحالة
 كون الوضع مشخصا والموضوع له عاما لكن المقدم حق وكذا الثاني واما اذا قرر
 بهذا اذا لم يكن ان يلاحظ بالمشخص كلياته استحالة كون الوضع خاصا والموضوع له
 عاما انما استحالة هذا القسم من الوضع برتبة والمقدم حق وكذا الثاني فلا يرد منه
 التقريب كما لا يخفى على الاديب نعم يرد المنع على الملازمة وذلك بحسب آخر
 ويمكن ان يقال ان يقال لما كان في تقرير الدليل احتمالا لان يمنع الملازمة على احدهما
 والتقريب على الاخر بنى المفيد كلامه على احد الاحتمالين وترك حكم الاخر بالمعانية
 ونظما به كثيرة في المباحث ثم انه لو اخرج من التقريب عن منع الانتفاع لما كان
 اولى كما لا يخفى فتدبر قوله لا مستناع ان يلاحظ آية مبني على حمل الاخص في
 القسم المذكور على الامر من المشخص وادراج الوضع لمفهومه كلي ملاحظة
 مفهوم كلي اخص من ذلك المفهوم الكلي في القسم الرابع من الوضع ويمكن جملة
 على المشخص وادراج القسم الموتى الوضع في القسم الثالث ودون الرابع لا سيما
 في كلام السيد الشريف فانه من المجوزين بجعل الاخص مرآة لملاحظة الامر بهذا
 قال المفيد لعل هذا هو المدار للتسليم والمبادرة على العلو وكما لا يخفى ايضا
 المشخص في دليل الاستحالة اعم من الاخص فينبط الدليل على الدعوى لكنه رده انه
 كما لا يخفى اليه لكنه لم يذكر وجهه وعلل انه يفيد في الارادة وخالف عن القرينة
 وفيه ان مطابقة الدعوى تقريبه وتكفيه قرينة كما في ما مر وبالحكمة يمكن التطبيق بتجريب
 الدليل وتقسيم المشخص بقرينة المدعى كما يمكن تحرير المدعى بتخصيصه انما قوله
 على ان الاستناع اى استناع ان يلاحظ بالمشخص كلياته وعدم امكانه ثم وقد
 يستند لهذا المنع بان لا يمكن ملاحظة هذا المشخص وذلك وذلك واحترار كل
 صادق ثم وضع اللفظ بازاء ذلك الكلي فيمكن ان يكون الوضع خاصا والموضوع له

عاماً بهذا الوجه وفيه ان خراع ذلك الكلي الصادق لا يكون بملاحظة تلك الاشياء
 على وجه يكون ملاحظتها آله و مرأتا للملاحظة بل يكون ذلك في ضمن هذه الاشياء
 وذلك خارج عما يصدده * قوله وكيف لا قد جوز آله وتقريره على ما ذكره
 من كلام المفيد في كتابه ان مدار الحكم بالامتناع المذكور انما هو على اندراج الشخص
 تحت الكلي والمتخصص والاختصاصية كان في ذلك الاندراج وقد جوز قدس سره في
 كون الكلي الاخص آله للملاحظة ما هو اعم منه حيث جوز كونه الاخص معناه لا اعم فلم
 لا يجوز جعل الشخص آله للملاحظة الكلي مع عدم الفرق بينهما في الاندراج تحت الكلي
 فعلى هذا التقرير لا يرد عليه ما قيل ان هذا السند انما يؤيد المنع المذكور لوجوب قدس
 سره تعريف الاعم باي خاص كان كلياً او شخصياً امي جزئياً حقيقياً وليس كذلك
 ادراكه بجزئية انتهى فتأمل * قوله الا ان يقال ان مبنى المنع امي مبنى منع
 الشريف قدس سره و رده منعه لا مكان ان يلاحظ الكلي بالشخص بقوله
 لان الشخص لا يمكن ان يلاحظ به كلياً ليس على العموم والخصوص واندرج الشخص
 تحت الكلي كما زعمه لان حتى يرد عليه ذلك المنع بالسند المذكور فهذا الجواب
 عن منع الامتناع المذكور بالسند الذي ذكره وحاصله ان معنى قوله قدس سره
 لان الشخص لا يمكن آله انه لا يمكن ذلك لعدم ارتباط الشخص بالغير لا يقال
 وانما صله في الوجود لا لانه مندرج تحت الكلي فظهر ان ما قيل حاصل الجواب ان
 يقال مراده قدس سره بالوضع الخاص في قوله كون الوضع خاصاً والموضع عام
 عاماً مستحيل هذا الوضع بواسطة الشخص ليس في محله بل انما يصلح عن منع التعقيب
 لا عن منع الامتناع المذكور واجواب مورد دفع المنع الثاني دون هو كما هو موضح
 به في كلام المفيد في كتابه * قوله بل معنى ان يجوز آله هذا قياس من الشكل الثاني
 محصله انه لا شيء من اجزاء مرتبطة بالغير و مرأة الملاحظة يجب ان يكون مرتبطاً
 بالغير ينتج انه لا يمكن ان يكون اجزاء مرتبطة و مرأتا للملاحظة وهو معنى قوله
 قدس سره الشخص لا يمكن ان يلاحظ كلياً فقوله السابع و وجوب كون المرأة
 آله منع لكبره و قد اشار الى منع صفراء ايضاً فيما نقل عنه ههنا وكذا كون اجزائه
 غير مرتبط بالغير ثم نعم لا يرتبط بطبعه ولو اريد ذلك يرد منع وجوب كون المرأة
 مرتبط بالغير انتهى يعني انه لو اريد بعدم ارتباط اجزائه بالغير عدم ارتباط بطبعه
 يرد المنع على الكبرى فقط وهو وجوب كون المرأة مرتبط بالغير ههنا بحيث
 اتا ولا فلان منع وجوب مطلق الارتباط في المرأة مكابرة اذ لا يخفى ان المرأة
 الملاحظة لا بد لها من ارتباط ما مع الملاحظ و انما ثانياً فلازم منع وجوب كون

المرأة مرتبطة بغيره مصرح به في أصل الكتاب فلا وجه لاعادته فيها نقل عنه وأما
 ما ثلثه فلان كون الجزئ غير مرتبط بالغير مدعاه باستقلاله وتأصله في الوجود ونفعه
 غير مرجح اللهم إلا أن يقال منعه راجع إلى منع دليله الاستقلال والتأصل
 يستلزم عدم مطلق الارتباط فتأمل وأعلم أنهم قالوا الجزئ الحقيقي لكونه ذاتا
 مستقلة بوجوده أصيل يأتي عن الارتباط بالغير ولا يمكن للعقل إذا لاحظ أنه يعتبر صدقه
 على الغير وهذا هو المعنى بعدم الارتباط بالطبع بخلاف المفهوم الكلّي فإنه ذاتا مثالية
 ظلت فيقتضي الارتباط وهذا هو المعنى بالارتباط بالطبع فتدبر بقى أنه لو تم
 القياس المذكور لدل على استحالة القسم الأول معنى الوضع أيضا إذا حذرت الملاحظة
 هناك أيضا جزئ ولا فرق بين الارتباط بالغير وبين الارتباط بالصين بل الثاني
 استدحالة إذا تدبر في المحل الذي هو النسبة من حريين متغايرين كما ذكره
 الشريف في حاشية الصغرى * قوله أن حصر الوضع وأعلم أن عبارة المفيد
 بكلمة أن وضع مطلق اللفظ الشامل للمفرد والمركب لا يخص فيها ذكره من الأقسام
 الأربعة بل يخص فيها ليس الأوضع اللفظ المفرد انتهى كلامه فكلام ليس آلا
 في وضع اللفظ * قوله لعدم دخول وضع المركب وأعلم أن وضع المركب
 على نوعين قصدي وتبعي الأول وضعه بهيئة التركيب لمعنى كوضع زيد للأخبار
 بالانانية عز زيد وهذا وضع نوعي للمركب من قبيل وضع العام لموضوع له
 الخاص والثاني في ضمن وضع أجزاءه لمدلولات أجزاءه كوضع زيد أن
 لمدلول زيد انسان في ضمن وضع كل منهما أي من مدلوليهما وهذا وضع ظمني تبعي
 لأصلي وقصدي والنظر أن مراد المفيد هو النوع الثاني فيرد عليه أنه المراد إنما هو
 حصر الوضع القصدي المتبادر عند الإطلاق في الأقسام الأربعة لا التبعي ولا
 العام من القصدي والتبعي فلا غبار في التحصر على الأربعة * قوله من مفردين
 من قبيل الأخذ بالاول * قوله فالمنحصر فيها ليس إلا إشارة إلى الجواب
 عن الاعتراض المذكور بتخصيص المقسم بوضع اللفظ المفرد أو تامة للاعتراض
 والاول أولى وأفيد * قوله وفيه أن حصر وضع اللفظ المفرد أيضا منتظم قيل هذا
 اعتراض على المفيد على تقدير تسليم أن المقسم وضع اللفظ المفرد لكن العجب من
 أن رج أنه حكم فيما سبق بحصر الأقسام العقلية للوضع في الأربعة المذكورة
 وهما بانتقاض ذلك المحصر انتهى ورد بان حكمهما بالانتقاض مبني على زعم
 المفيد والازام وأما حكمه فيما سبق بالانحصار فمبني على قيد الوحدة وانت خبير
 بان وضع المشتقات بوضع جزئها وضع المركب من اللفظ والهيئة والحال إنما هو

في وضع اللفظ المفرد لاني وضع اللفظ المركب من اللفظين ولاني وضع المركب من
 اللفظ والهيئة فهذا الاعتراض ساقط لكل السقوط * قوله وان الاعتراض
 هذا اعتراض شان على المفيد مبني على تقدير ان المقسم مطلق اللفظ اى لاشمل
 للمفرد والمركب وترد لقوله بخلاف المركب من مفردين موضوعين بوضعين
 مستحقين في القسم لكنه ساقط ايضا فان وضع المجموع المركب من المفردين
 والهيئة وضع المركب من اللفظ والهيئة والكلام انما هو في وضع المركب من
 اللفظين لاني وضع المركب فيها ومن الهيئة ايضا كما مر فيما سبق فتذكر * قوله
 نعم لو صح في مركب انه لا انتقاض اى لا انتقاض في انحصار يكون اجراءه
 مستفقه نقل عنه ههنا ان لو صح اشارة الى ان يكون الوضعين المجتمعين في قسم
 الوضع العام للموضوع الخاص داخلين في الوضع العام للموضوع له الخاص
 محتر نظر لعدم صدق بيانه عليه لانه يقتضي ان يصير اللفظ به موضوعا للمتعدد
 بحيث يكون كل من المتعدد موضوعا له اللفظ ولا شيء من المتعدد كذلك بالنسبة
 الى المركب بل طائفة منها موضوع له بجزء واخرى بجزء انتهى اقول اراد بالوضعين
 وضع المفرد ووضع الهيئة المجتمعين في المركب من مفردات وهيئة مستفقات
 في قسم الوضع وقوله لعدم صدق ظاهر بيانه عليه يعني ان بيان المفيد
 لعدم الانتقاض بوضع المركب اذا كان اوضاع اجزاء مستفقه في قسم الوضع
 وهو قوله فان وضع المركب فيه داخل فيها وضع كل واحد من مفرديه
 ظاهر في انه دخوله كدخول وضع كل واحد من مفرديه في كون مدخول كل
 موضوعا له وذلك لا يصدق على الوضعين المجتمعين المذكورين فانه
 يقتضي ان يصير اللفظ المركب بذلك الدخول موضوعا للمتعدد الذي هو
 مدلول مفرديه بحيث يكون كل من المتعدد موضوعا له لذلك الوضع المركب
 كما صار كل من مدلول مفرديه موضوعا له لذلك المفرد ولا شيء من المتعدد
 كذلك اى موضوعا له لذلك المركب بل طائفة منها اى من المتعدد كمدلول
 الذي هو موضوع له بجزء كلفظ الذي وطائفة اخرى منها كمدلول الهيئة
 موضوع له بجزء آخر كالهيئة وانما قال ظاهر بيانه لانه لا يمكن ان يراد في اللفظ
 المذكور انه داخل فيها دخل فيه وضع كل واحد من مفرديه مطلقا سواء كان
 دخوله كدخول كل واحد من مفرديه او لا فالحق لا يقتضي الصيرورة المذكورة وقيل
 في نسخ المنقول المذكور غير ما ذكرنا مما لا يلتفت اليه فتدبر حتى التدبر * قوله
 وان قيد الوحدة معتبر هذا الاعتراض ثالث على المفيد وجواب عن القسم الذي

اوردده على المحرر المذكور وقريره ظاهر لا يخفى اقول المفيد ان يقول وضع المركب
 المذكور ليس من قبيل ما اجتمع فيه الاقسام بل قسم مستقل من اقسام الوضع كما
 ان المركب قسم مستقل من اللفظ لا من قبيل ما اجتمع فيه الاقسام فانهم قسم اللفظ
 الموضوع الى المفرد والمركب وايضا قسم اللفظ الى وضع العين للعين كما في المفرد
 والى وضع الاجزاء والاجزاء كما في المركبات ولا يخفى ان ذلك يقتضي ان يكون وضع
 المركب وضعاً مستقلاً قسمه مطلقاً الوضع وان لا يكون من قبيل ما اجتمع فيه الاقسام
 كجميع الانسان وزيد من غير اعتبار التركيب بينهما قسماً بل بالانصاف * قوله
 والتشخص ما به بصير الشيء اى امر باعتبار بصير الشيء كذا فسر الشارح في نحو هذا
 المقام في بعض تصانيفه * قوله وما قيل القائل الشارح هو اجماع على السمع قدى
 قال في اول الكتاب عند قول المصنف هذه فائدة * قوله هو لا يوجد في الشيء الذي
 لا يجمع اجزائه كالاتفاظ والعبارات وانما لم يوجد المعنى الثاني فيه لعدم كونه
 موجوداً * قوله بخلاف الاول اى المعنى الاول فانه يوجد فيها لا يجمع اجزائه
 ايضا فلا شك ان العبارة التي اجزاؤها محسوسة صادرة عن شخص معين مثلاً
 بتخصيص بالمعنى الاول وان لم تكن موجودة لا متلعة فرهم حملها على متعدد فعدم
 التحقق بالاستمرار عدم التشخص بذلك المعنى كذا قال القائل * قوله ففیه التشخص
 آه قيل حاصل ما ذكره من كون المعنى الثاني اخص بان الموجود الاعم من الذي يبنى
 والتجرجى والشيء متساويان والتعيين من لوازم امتناع العقل من فرض الشك
 فبينهما تساوي لا عموم وخصوص * قوله الا ان يقال اراد بالموجود آه يمكن ان يقال
 ايضا اراد بالتعيين التعيين الخارجى فانه المتبادر في امثاله اى ما يتعين به
 الموجود وتعييناً خارجياً فلهذا لا يوجد في الشيء الذي لا يجمع اجزائه في الخارج بخلاف
 * قوله المعنى الاول حيث لم يوجد فيه التعيين الخارجى فانهم * قوله وج
 كل موجود ذهني يمنع العقل عن فرض الشك فيه * قوله كانه خصم التعرض
 بالشيء آه اقول انما خصم التعرض به لكونه في صدق بيان الاتفاظ والعبارات
 التي لا يجمع اجزاؤها تشخصاً كما يظهر بالنظر في كلامه * قوله اما صفة
 كما صفة لشخص على ان يكون العين بمعنى التعيين في يكونه التقدير اللفظ قد
 يوضع طلباً بتعيينه وحاصله انه قد يوضع لمعين كما اشار اليه الشارح * قوله
 كلياً كما ان اى سواء كان الوضع كلياً او متخصفاً هذا استغناء عن اطلاق الوضع
 فانه الاصل في المطلق ان يجرى على اطلاقه * قوله وتظهير اى نظيره في القول
 في كون الوضع اعلم من ان يكون كلياً او متخصفاً او نظيره في كونه بعينه صفة تشخص

أو نظيره في كليهما كما هو هذا السابق كلامه وأما ما قيل أنهم قالوا "الصفة الجامعة
 للشيء بمنزلة التعريف له ولا يخفى أن قولهم بحسبته في تعريف المعرفة لا يصلح إلا
 يكون تعريفًا للشيء فيندفع بأنه يحل على تعريف المعنى المراد على أنه ما يكون بمنزلة الشيء
 لا يجب أن يكون غير ذلك الشيء * قوله والمعنى قد يوضع لنفسه مستخدم بغيره
 من التعيين على هذا الوجهية يكون النفس والذات والى هذا ابتداء زائدة وأما ما قيل
 أنه لا وجه للبناء في احتمال التأكيد فإنه التأكيد المعنوي للشيء هو نفسه وعينه بدونه
 ابتداء فردود فإنه صاحب المعنى عدم مواضع زيادة البناء التأكيد بالنفس والعين
 * قوله وأما تقييد الوضع بحسبته التعيين والبناء سببية أي قد يوضع لشخص سبب
 تعيينه وتخصه ويرجع إلى أنه قد يوضع لشخص من حيث أنه معين كما أشار إليه
 بقوله والمعنى ح آه * قوله إلى الوضع للمعين كانه قيل التعيين معين في مفهوم
 الشخص فلا فائدة في اعتبار قيد بحسبته فإنه لا يدرى من اعتبار التعيين في
 مفهوم كون الوضع باعتباره إذ الوضع للمعين آه فلا يدرى من التقسيم في الاسم
 لا يستلزم التقسيم في الاختصاص إذ السؤال باعتبار التعيين في مفهوم الشخص لا اعتبار
 خصوصه وأما ما قيل في دفعه من أن المراد بالمعين الشخص فيشهد عليه بطلان قوله
 من كل لفظ موضوع لمعين هكذا قد قيل * قوله وهو أي تقييد الوضع بحسبته
 التعيين هو الفرق بين المعرفة والفكرة بأنه يوجد في المعرفة ذوات الفكرة والفرق
 الفرق بينهما أنه التعيين في الفكرة مصاحب غير معتبر حين الوضع وفي المعرفة لا بد
 من اعتبار عين الوضع على ما صرحوا به * قوله من كل لفظ موضوع أي موضوع
 بقرينة المحمول أو كل لفظ موضوع لمعين بتقدير المحمول وبعد فيه نظر إذ لو اراد
 بالمعين الشخص يرد عليه ما وضع للكلي ولو اراد معنى غيره لا يتم التقريب اللهم إلا أنه
 يقال كل من الدعوى والدليل مقيد بما وضع للشخص فتأخر مفهوم هذا المقسم
 اعم لا إطلاقه من جهة الوضع كما حوت الاشارات إليه وح لا يمتاز عما قبله وهو المقسم
 الثاني تقييده بالملاحظة بالامر الكلي بأنه يقال لشخص وحده هذا التقييد يمكن أن
 يستفاد مما في مقابلة من قوله وذلك بأن يعقل أمر مشترك كما فائدة اسم
 السر وأن قيل لا يرد عليه الاعلام المشتركة لأنه المراد الوضع لشخص وحده
 والاعلام المشتركة وأنه وضعت لأكثر من شخص واحد إلا أنه ذلك بأوضاع متفردة
 انتهى * قوله وانت خبير بأنه يبقى الاشكال بالاعلام المشتركة بوضع واحد
 كما إذا كانت الأعداد المتولدة متفردة فسميت كل واحد منهم باسم واحد
 حين سماع ولده وإن كانت هذه التسمية نادرة * قوله وأما تقييد الوضع إلى

عطف على قوله اما تقسيمه للوضع بحقيقة التعيين ولوجبه رابع لقوله بعينه
 نقر عنه بهذا وعلم ان ما لم يلاحظ في بيان الاحتمالات في عبارة المتن بصورة
 تلك من القسمة العقلية للوضع بل تنبها احتمالات يتقابل المقصودان للذين ذكرهما
 فلو كان بعض الاحتمالات غير موافق له فلا بأس فيما نحن بصدده انتهى اقول الصلح
 الاحتمالات الغير الموافقة لما صورته من القسمة العقلية للوضع هو الاحتمالات الثلاثة
 الاول حيث كان هذا القسم الاول من الوضع على كل منها اعم من ان يكون بالملحظة
 بالكلية او بالملاحظة بالعين فانه ما يكون بالملاحظة بالكلية ليس بداخل في القسم
 الاول من الاقسام الاربعة المذكورة فيما صورته فهو اما خارج عن الاقسام الثلاثة
 الاخر ايضا او داخل في الرابع وعلى كلا التقديرين لا يوافق ذلك التصور فانه
 على الاول يلزم التقسيم وعلى الثاني يبطل الحكم بان الرابع لا يوجد وايضا لاحتمال
 الثالث اعني تقييد الوضع بحقيقة التعيين لا يوافق تلك القسمة اذا يوضع الشخص
 الامر حيث التعيين يكون واسطة بين الاقسام المذكورة في تلك القسمة فتدبر
 وتقرر اصل الاحتمال الغير موافق هو الاحتمال الاول اعني احتمال الصفقة الكاشفة
 فانه هذا القسم الاول بذلك الاحتمال لا يكون مقابلا لاقسام الثلاثة السابقة
 فانه عبارة عن الوضع لمعين كليا كما انه ذلك المعين او شخصيا كما ذكره القسم
 السمر قد يفي في ذلك الاحتمال الاول ولا يخفى انه هذا الوضع لا يقابل القسم الثالث
 اعني الوضع لامر كلى فانه ذلك الامر الكلى اعم من ان يكون معينا انتهى وانت
 خبير بان ما ذكره القائل ناسخ عن صدر قوله كليا كان او شخصا على
 تقسيم الموضوع له وذلك فاسد بل هو لتعريف الموضوع كما اشترنا السبب فيها
 سبق قوله الاعلى القول استثنائا من تخلف يشكر على كل قول من
 الاقوال الواقعة في وضع الالفاظ الاعلى القول بان الواضع للالفاظ هو
 الله تعالى كما هو مذاهب الاشعرى فانه لا اشكال على ذلك او يمكن ان يقال
 وضعه الله تعالى ايضا باعتبار عين العلم فانه لا يخفى منه تعالى شيء واعلم انه
 قال المصنف في شرح المختصر لما ثبت ان دلالة الالفاظ بالوضع فالواضع هو
 الله تعالى او الخلق او التوزيع ثم اما ان يجزم باحد الثلاثة او لا فمذهبه اربعة
 اقسام قال بكل قسم منها قائل فقال الشيخ ابو الحسن الاشعرى ومنابعه
 الواضع للالفاظ هو الله تعالى او علمها بالوصف او بخلق اصوات تدل عليه وسماها
 لواحد او بكلامه او بخلق ضروري بها قال البشملة وهم اصحاب ابني كشم
 وضعها البشر واحد او جماعة ثم حصل التعريف بالاشارة والكرار كما في الاطلاق

قوله وضعها البشر بضم الباء
 كما في الاصطفاة منه
 قوله في واحد او جماعة فانه وضعها
 وضع تلك الالفاظ باثر المعاني
 وبشيء من الالفاظ بآثار المعاني
 كما في شرح الاصطفاة المختص
 سبعة

الاول ووضع المركب فظهر القسم الثاني باعتبار صيرورة الشخص موضوعا له للوضع
كل شخص وافراد الضمير تأويل المذكور او كل واحد * قوله شخص بعينه الظاهر
بيان لمرجع الضمير له في قول المصنف فيقول المعنى الى ان يقال يوضع شخص باعتبار بعينه
بانه يقصد في الوضع الى عينه لا الى امر يندرج هو فيه هذا الشخص ولا يخفى فاده
في لفظ اسقاط قوله بعينه كما فعله فيما سبقت في قوله * قوله باعتبار القصد
الى امر فعلي هذا يكون الوضع لذلك الامر بالقصد والشخص بالشيء كوضع المركب
بوضع الاجزاء فلا ينافي سبب ذكره ههنا لان المقام مقام بيان الادخاع القصدية
ولا يوافقنا صوره من القسمة العقلية ايضا ذلك ان نقول ليس مقصودنا
ههنا الا ان اثبات التقابل بين القسمين فلا يتقدم في هذا عدم المطابقة كما صوره
من القسمة العقلية كما اشار اليه فيما نقل عنه سابقا * قوله بالوضع لكل شخص
البيان بنجته والمعنى بانه يوضع لكل شخص على ان يكون كالبیان لما قبله * قوله
وكل شخص شامل للشخص بعينه فغير لقوله يوضع شخص بعينه باعتبار القصد
وحاصله انه اذا كان موضوعا لكل شخص كان موضوعا للشخص ايضا لكن المقدم
حق فكذا التالي اما الملازمة فلان كل شخص شامل للشخص واذا كان شاملا له لزم
انه اذا كان موضوعا لكل شخص كان موضوعا للشخص ايضا اما الكبرى فظاهرة
واما الصغرى فلان الشخص بعض منه اي من كل شخص ولما كان كون الشخص بعضا
من كل شخص محال نظر بعينه فيما نقل عنه ههنا حيث قال كل شخص يقصد به
متعدد كالكل المجموعي الا ان بينهما تفاوتا في القصد فلا يتجه انهما كل شخص
ليس متعدد وحتى يكون الشخص بعضا منه انتهى يعني انه يقصد في كل شخص من
الاشخاص المتعددة كما انه يقصد في الكل المجموعي الاشخاص المتعددة الا ان
بين القصدين اوبين المقصودين فرق فانه القصد في الاول الى ان الاشخاص
المتعددة من حيث التفرق وفي الثاني اليهما من حيث الاجتماع وقوله فلا يتجه
متفرقا على قوله كل شخص يقصد منه متعدد ولا على عدم الفرق المذكور كما قيل فانه الاتجاه
مبني على ان لا يقصد بكل شخص متعدد ولا على عدم الفرق المذكور كما يظهر بادي
نا * قوله وبما حققنا من معنى قوله قد يوضع شخص بعينه ان القصد في
الوضع الى عين الشخص لا امر يندرج هو فيه ومعنى قوله قد يوضع له باعتبار
امر عام انه يوضع لشخص باعتبار القصد الى امر يندرج هو فيه هذا الشخص بانه يكون
الموضوع له في الاول عين الشخص وفي الثاني كل شخص ومنه ان الموضوع له في
الاول هو الشخص وحده وفي هذا هو الشخص لا وحده بل مع شخص اخر * قوله اي

انما يكون عليه ان الوضع لكل شخص
انما يكون سببا للوضع الضمني بالاشخص
لاننا نلاحظ في الاول المقصود بالاشخص
شخصه
قوله كما قيل انما هو ان الشخص
قوله فاعلم ان الوضع قد يوضع
يعني اذا عرفت ان القصد في كل شخص
الى الاجزاء من حيث التفرق بخلاف
الشخص على عرف انه لا يتجه فانه
الشخص مبني على عدم الفرق بينه
الاتجاه مبني على عدم الفرق بينه
المجموعي وكل شخص في كل منها
بانه يكون القصد في كل منها الى الاجزاء
من حيث الاجتماع انتهى
قوله فلا يتجه انهما كل شخص
توضيح السؤال هو ان الشخص
شخصا متعددا وكل فرد من
اشخص ليس متعدد فلا يكون
افراد الشخص ليس متعدد فويج
الشخص المجموعي بعضا من كل شخص
الشخص على كل فرد من افراد الشخص
باجواب ان كل فرد من افراد الشخص
وانه لم يكن متعدد اكله فوناه
شخصا كما كان شاملا لكل فرد من
افراد الشخص ذلك ان القول بان
قد عرفت ان ذلك ان القول بان
مبني الاتجاه على عدم الفرق بينه
المجموعي وكل شخص في كل منها
بانه يكون القصد في كل منها الى
الاجزاء من حيث الاجتماع انتهى
بانه لم يكن متعدد بل على كل
شخص

يجعل الموضوع له القصد أي امر ما ملا ولعل خصم بالذكر تفسيره بالمعنى الأخير لنوع
 خالقة و دقة ولان بينه بقوله فانه لكل متعدد والا فلا جرم يكون معناه ما ذكر
 كما سبق ولا يتوقف اندفاع الاعتراضين عليه كما ستطلع * قوله فان كل
 متعدد آه على مصححة حكم الامر العام على المتعد والمندرج فيه الاحاد كل شخص كما
 اشار اليه فيما تقرر عنه بقوله كل شخص يقصد به متعدد لكل المجموع * قوله ان وضع
 بعض الاعلام كما في تسمية الولد قبل رؤيته فاعل اندفع ووجه اندفاعه ان الموضوع له
 القصد في هذا الوضع على ما حققه هو الامر السامع ووجه الشخص وفي تلك الاعلام
 هو الشخص وان لاحظ بالمر كلى وايضا الموضوع له في هذا الوضع هو الشخص لا وحده
 بل مع شخص آخر وفي تلك الاعلام هو الشخص وحده فكيف يدخل احد هما في الاخر
 وبهذا التقرر اندفع ما قيل انه في اندفاعه بما حققه نظر فانه تسمية الولد قبل رؤيته
 مثلا لما لم يكن الا بلا حظرة الولد بصفتي كلية بحسب مفهومها فكان هذا الوضع قال
 وضعت لكل موصوف بهذه الصفات وان كانت تلك مختصرة في الخارج في فرد * قوله
 انه ذلك أي الوضع لشخص باعتبار امر عام لا يختص به أي بانه يعقل امر مشترك بين
 الشخصات بل يكون ذلك الوضع بانه يعقل امر كلى غير مشترك بين الشخصات
 صادق ذلك الامر الكلى على ذلك الشخص وحده ايضا فيكون البليات المذكورة قاهرا
 والمحصر المستفاد منه باطلا ووجه اندفاع هذا بما حققه المسم هو انه موضوع له
 في ذلك الوضع هو الشخص لا وحده بل مع شخص اخر فلا بد من ان يعقل فيه امر
 مشترك بين الشخصات ولا يمكن بانه يعقل امر كلى غير مشترك بين الشخصات
 فالاختصاص ثابت والاعراض ساقط وايضا الموضوع له القصد في ذلك الوضع
 لا بد وان يكون لكل شخص على ما حققه فلا يتصور ذلك بانه يعقل امر غير مشترك بين
 الشخصات فالاعتراض منقطع بما حققه بلا ريب وان ورد بدون ملاحظة
 ذلك التحقيق فسقط ما قيل انه في غير وارد وان لم يلاحظ حقيقة فان المراد
 بالاشتراك بين الشخصات ما لا يخفى العقل شركة بينهما وهو عين الكلى وعلى
 تقدير ورود اندفاعه بذلك التحقير محل نظر على انه مبني على الغفلة عن قول
 المورود غير مشترك بين الشخصات صادق على ذلك الشخص وحده فقايل حتى
 التأمل * قوله بغير انه الوضع الكلى كذا في الاصل بتوصيف الوضع بالكلية
 وفي اکثر النسخ المتداولة انه الوضع العام الكلى بتوصيفه بالعام والكلى معا والظ
 هو الوضع العام بالتوصيف العام فقط * قوله لا يجب ان يكون الشخصات
 تولى ليس لا يجب بل يجب كما حققه سيد المحققين في حاشيته على شرح المحصر

الاصولي حيث قال ان المبهمات والمضمرات انما هي موضوعات للمعاني الجبرية
 الحقيقية وانما كونها قريب ربه الى امر كلي مذكور وضمير الغائب قد يرجع اليه
 ايضاً فليس يتاخر في ذلك لان لفظ هذا بحسب اصل الوضع يستدعي مشا هذا
 مشا الى اشارة حسنة وذلك لا يكون الا جزئياً كما لا يخفى واستعماله في غير ما
 يكون بمنزلة منزلة ما الكلي المذكور فهو من حيث انه مذكور بهذا الذكر الجبري
 لا يجوز التكرار والاطلاق عليه ليس الا بهذه الحقيقة وضمير الغائب يستدعي ذكر
 جزئياً للمرجع اما لفظاً او معنئاً وحكما وقد عرفت ان الكلي المذكور من حيث انه
 مذكور بذكر جزئ في جزئ انتهى وفي حاشيته على شرح المطالع كما استقله فلا
 وجه لهذا الكلام هو ان الله تعالى يقول هذا من الله مبني على ان ما ذكره سيد
 المحققين ليس برضى عنده فانه قد يعترض عليه بان لا يتم ان الكلي المذكور من حيث
 انه مذكور لا يتحمل فرض السكون بالنظر الى نفس المفهوم مع قطع النظر عن الامور
 الخارجية كما هو المعتمد في الكلية ولم سلم ذلك فلا يتم ان اطلاق الضمير عليه من هذه
 الحقيقة بل لفظ انه اطلاق عليه من هذه الحقيقة وسبب من السبب ما يشعر بالرضا له
 * قوله بل يجوز ان يكون الامور المعينة التي هي جزئيات اضافية منها حقيقتات
 ومنها كليات فية نه سبق من ان التخصيص والتعيين مت وقان فكيف يصح تعميم
 الامور المعينة منها قائل * قوله كضمير الغائب قال فيما نقل عنه هو ان
 في انما يتعلق بالضمير الغائب ونشره على وجه يظهر منه انه المص على ان الضمير
 الغائب موضوع للجزئيات الحقيقية انتهى اقول اراد به محاسيد كره في شرح
 التنبيه لما شر من الضمير الغائب الرجوع الى الكلي على سبيل التجوز لا على سبيل
 الحقيقة فانه القول بالتجوز اهور من القول بعدم انتظام ضمير الغائب في سلك
 اخوية ضمير المتكلم والمخاطب قائل * انتظر * قوله جزئياً كما ان كليات ان اراد ان
 ما سبق ذكره قد يكون كليات ولو بلا لحظ ذكره بالذكر الجبري فهو مما سبق من
 تحقيق سيد المحققين من ان الكلي المذكور من حيث انه مذكور بهذا الذكر الجبري
 جزئ حقيقي وان اراد انه قد يكون كليات مع قطع النظر عن كونه مذكور بالذكر
 الجبري فلا يتم التقريب * قوله كجزئيات اضافية اقول هذا ليس بمخرج
 في عبارة قدس سره في تلك الاشياء بل صرح فيها بخلافه فانه قال والتحقيق
 ان الواضع اذا تصور معنئ كلياته واحفظ به جزئياتة وعين بهذه الملاحظة
 الاجمالية لفظاً واحداً الفكر واحد من تلك الجزئيات كما ان هناك وضع واحد
 عام لمعاني متعددة ثم اذا قال لفظة الفكر متكلم واحد ولفظة انت الفكر

قدك مشا هذا حاله الثاني
 الى التاخر قد مت على صاحبها
 بكونه نكرة
 ان في غير ذلك الى المحسوس كانه
 الثاني الى المحسوس
 سطوف على قوله في حاشيته على
 شرح الفقه

مخاطب مفرد مذكور واللفظة هو الكل غائب مفرد مذكور فيكون محذورا واحدا من هذه الالفاظ
 موضوعا يوضع واحدا لعامة شخصية متعددة فلا يكون كليا ولا مستر كما بل يكون
 الوضع ههنا عاما والموضوع له خاصا ومن هذا القبيل أسماء الاشارات والاحرف
 والافعال بالنظر الى النسب المخصوصة الداخلة في مفهوماتها ثم قال فان قلت
 ما ذكرته من كون معنى المضم واحد بالشخص ظاهر في ضمير المتكلم والمخاطب
 وما ضمير الغائب فقد يعود الى الكلي ايضا واللفظة هذه يراد بها الى الجنس قلت
 ان اللفظ ان كلمة هو موضوعة للجزئيات المندرجة تحت قولنا كل غائب مفرد
 مذكور سواء كانت جزئيات حقيقية او اضافية والاشارة الى الجنس مبينة
 على جعله بمنزلة الجزئيات المحسوسة المشابهة انتهى ولا يخفى عليك انه سابق في
 الكلام ومذاقه ومقتضى تحقيقه في شرح حاشية شرح المختصر ما يدل على
 مراده بالجزئيات في قوله للجزئيات المندرجة الجزئيات الحقيقية وبالاضافة
 في قوله او اضافية الجزئيات الاضافية في حد ذاتها مع قطع النظر عن كونها
 مذكورات بالذكر الجزئيات والاكسامة منافية لما سماه تحقيقا في الحاشيتين فأنظر
 بالانصاف وترك الاعتصاف * قوله الا ان يجعل قوله بعينه صفة كاشفة
 لشخص قول لا مدخل لهذا الجعل في دفع الاشكال المذكور ولك ان تقول يكون
 هذا الكلام اللفظ قد يوضع لعين كليا كان ذلك المعين او مستخفا وقد يوضع
 له باعتبار اعمام فيرجع ضميره الى المعين الاعم من الكلي والمخصص فيندفع
 الاشكال وليس بشئ اذا التفتين بساوق الشخص كما مر فيما سبق فجعل قوله
 بعينه صفة كاشفة لا يفيد التعميم المذكور على انه يكون الاعم من الشيء صفة
 كاشفة له غير معدول بل لا وجه صحة له اذا اخص لا يتعم بالصفة العامة ولا يمكن
 دفع الاشكال المذكور بارجاع ضميره الى الشخص مراد به الجزئيات تجوزا على
 سبيل الاستخدام ويجعل كلمة قد في قوله وقد يوضع على التقييد ليكون القضية
 جزئية فليتل و قد عرفت ما هو الحق الحقيقي ومنه القدر المبدئية والتوفيق
 * قوله على ما قيل تكرار تركه اولى ولك ان تقول ذكره اظهار المزيد بها منه
 بان لا ينسب اليه هذا الاحتمال * قوله وان العام آه عطف على قوله ان
 الوضع الكلي آه اى وبقية الوضع العام آه والاولى انه يجوز آه بل ويجوز
 انه يكون الكليات الصرفة بل والكليات الصرفة وحاصلة النقص على التعريف
 المستفاد من قوله وقد يوضع له الوضع العام للموضوع له الخاص بانه ليس
 بجامع يخرج وضع المستقات منه مع انه من افراد المعرف وفيه انه وضع

على ان ارجع الى ان كان قاطرا
 منه
 قوله ولاولى وانه فان المقام موضع
 الضمير الا انه يشار الى الضمير شكلا
 يوضح خلاف المقصود منه

المستقات

المشتقات وضع نوعي والكلام ههنا في الوضع الشخصي ووجود ما ذكر من
 الوضع الشخصي غير متحقق ولك ان تقول يندفع هذا النقص ايضا بجعل قوله بعينه
 صفة كما شئت * قوله للكليات التي بصيغة الجمع اذ الوضع للكل الصنف لم يوافق
 بام صادق عليه من قبيل الوضع العام للموضوع له العام واما الوضع للكليات
 فليس منه عند الشرح كما اشار اليه فيما سبق عند تعريف بقوله بشرط ان لا يشارك
 في ذلك الوضع غيره والتوصيف بالصفة لا حتم اذ عن وضع المبهات فانه ليس
 للكليات الصفة بل للكليات والجزئيات على ما سبق ذكره وقوله لا باعينا
 كما في النسخة التي هي بخط مستدرك وليس لك ان تقول انه احراز عن القسم
 الاول من اقسام الوضع العام للموضوع له الخاص اذ الاحراز عنه قد حصل
 بصيغة الجمع * قوله وما قيل انه اى الوضع للكليات الصفة وقوله فانه اى
 الوضع العام للموضوع له العام * قوله يردده ايضا نظر عنه اى يردده ما ذكره
 المصنف في شرح المختصر كما رده ما ذكره السيد المحقق انتهى قيل يجمل ان يكون مراده بما
 ذكره السيد ما ذكره قدس سره في حاشيته على شرح المطالع وهو الذي سبق
 نقله من اسم آغا فان ذلك شامل للمشتقات ايضا انتهى وانت خبير بانه على
 كلا الاحتمالين لا يكون عدل ايضا مذکور او يمكن ان يقال معنى قوله ويرده ايضا
 ويرده قول القائل كما ردت قول المصنف وقد يوضع له باعتبار امر عام ما ذكره في شرح
 المختصر فافهم ذلك * قوله في مسألة انحرف نظر عنه قال المصنف وان كنت تريد حقيقة
 الحال في ذلك يعني في انحراف فاعلم ولا مقدمة وهي ان اللفظ قد يوضع وضعاً عاماً
 لا مورد محسوسه كسائر المشتقات والمبهات فان الوضع لما قال صيغة فاعلم من
 كل مصدر لمن قام به مدلوله وصيغة مفعول لمن وقع عليه علم حال نحو صار ب
 معزوب من غير تعرض لخصوصها وكذلك اذا قال هذا الكل مشار اليه مخصوص واما
 لكل مستلزم والذي لكل معين بجمله انتهى وقد قيل لا يخفى على المنصف انه ليس في
 كلامه روح لا يصحح بما يردده فانه المفهوم منه ان المشتقات كسائر المبهات موضوعه
 لا مورد مخصوصه وضعاً عاماً وليس كونها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص
 اصطلاحاً عاماً يفهم منه كونها داخله في الوضع العام للموضوع له كذلك ليس بعيد
 بل هذا هو الظاهر المناسب اعتباراً وعموم الوضع وخصوصه بالنسبة الى الموضوع له
 بناء على ما ذكره بعض الشرحين من انه وصف الوضع بالعموم والخصوص على هذا
 فلا تكلف فيه بخلاف وصفه بهما على ما ذكره المحقق الشريف فانه لا يخلو عن تكلف
 انتهى وقد يقال انما ذهب المحقق الشريف الى ما ذهب اليه لانه وقع العام في مقابلة

قوله بل للكليات اى بل الاول ان
 نظر للكليات الصفة صفة عامة
 قوله لا مورد المصنف مستحسنة

فانه وضعاً واحداً اذا تعلقت
 متحدة بل يكون كل منها موضوعاً
 له بهذا الوضع كما انهما متساويان
 تلك الحالات اذا تعلقت بمعنى
 واحد فقط سواء

الخاص والمشتق والمتبادر من العام الواقع في مقابلة الخاص والمشتق الكل على
 المصاحح لغرض الاشتراك بين كتيبتين مع ان العام يرادف بالكل في هذا المقام
 والخاص بالمشتق فالظاهر ان المراد بالعام الصادق على كثيرين والخاص باليسم كذلك
 وبما يقال المتبادر من العام والخاص مع قطع النظر عن الارادف المذكور هو المصاحح
 لغرض الاشتراك وغير المصاحح له * قوله ان الاول انما يقول انما قال الاول لا اختار
 ان يكون المصاحح على كلامه على مذهب المتقدمين وهو ان لا يفرق بين الملاحظتين
 بناء على ترجيح مذهبهم كما رجحه العلامة الدواني في حاشيته التهذيب لما سبق
 منه من انه الوضوح العام للموضوع له الخاص لا يجب ان يكون للمشتق فقول ذلك
 بان يعقل مشتقا بام مشترك ايضا ليس بصواب وذلك ان نقول انما قال لما سيجي
 منه قوله وكان ارادته * قوله شكلا يتوهم ذلك ان نقول هو القويوم فكيف ان عبارة
 المصاحفة تكون الموجه المشترك طحوظا مع ان المتوهم ان تلك المشتقات ملحوظا
 بذلك الوجه فيتوهم انه لم يفرق بين الملاحظتين ولو لم يقل شكلا يدل لما سيجي منه
 من قوله وكان ارادته * قوله وكان ارادته جواب سؤال مقدر فكيف انه قيل
 عطف الامر الاشتراك غير كاف في القول بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه
 المشتقات بخصوصه بل لابد من عطف المشتقات ايضا كما لا يخفى فاجاب بما تكرر * قوله
 باستلزام قوله آه وجه الاستلزام على ما افاده السمع الشرعي ان التفسير عن تلك
 التكريرات بهذه المشتقات انما يكون باعتبار ملاحظة تلك المشتقات قبل الوضع وفيه
 نظرا في الكلام في استلزام القول المذكور عطف المشتقات بذلك الامر والوجه المذكور
 انما يفيد عقلا مطلقا سواء بذلك الامر ولا التهم لان يقال يستلزم بكونه قوله
 وقد وضع له باعتبار امر عام * قوله ويستفاد ظاهرا هذه العبارة وجه الاستفاد
 ان ذكر القول في بيان الوضع يدل بظاهره على انه الاعلام شرط في الوضع وان
 مجرد التعيين غير كاف فيه والالتزام ذكره وانما نسبت الى اللفظ لما سيجي ومنه انه يجوز
 ان يكون القول ههنا كناية عن التعيين او يكون بمعنى القول النفسي او يجوز ان
 ان يكون ذكر القول الاشتراط في الانتفاع بالوضع لا في الوضع نفسه * قوله
 بل التعيين بحيث آه امي بل الوضع هو التعيين بشرط الاعلام * قوله عالم
 يعلم به الغير من الاعلام كما ضبطه السمع في الاصل وقد قيل الاول كونه من العلم
 لما هو الية الزائدة قلت في مفعول ما يتعدى الى اثنين على ما في معنى اللبيب
 * قوله لم يكن موضوعا له امي لم يكن ذلك المعين موضوعا لذلك الشيء * قوله
 فيما سبب تفرج على قوله ان الوضع انما يتشعب به آه وفيه انه هذا الباب الاصطلاح

كما هو الكلام لقوله ولم يجعله عند الغير
 متيناً مشه

الفرق يكون مدلول احدهما الذات ومدلول الاخر القدر المشترك وباختلاف
وضعيها ولك ان تقول اي ما ذكرناه من عدم الفرق المستلزم لكون الموضوع له
لهذا القسم ذات الشخص كالعلم يلوح كمال الفرق بينهما حيث كان مدلول الاول
هو الذات ومدلول الثاني هو القدر المشترك واما قال كمال الفرق لظهور اصله
بمجرد الوضع قائل وقوله ويتضح عطف على قوله يلوح اي ويتضح ايضا من هذا مجموعا
الى القرينة او من كون مدلوله هو الذات كالعلم ان يجعل للقدر المشترك خطأ فانه
ما هو للقدر المشترك غير مجموع الى القرينة او مدلوله ليس بذات وقوله تأمل ولا تغفل
لعل الاول إشارة الى ان هذا البحث منافي لما سماه بتحقيقا فيما سبق من ان القصد
في وضع العلم الى شخص بعينه ليكون موضوعا له للوضع لكل شخص والنا في اشارته الى
ان الكلام فيما سبق إنما هو في الوضع الاول لا بذات وهما في تقييد الموضوع له بكسبية
المذكورة سواء كان الموضوع له الاول بالذات هو الشخص بعينه او كل شخص فلا منافا
وايض ما سبق هو التحقيق بحسب التدقيق وهذا بحسب النظر الجليل وبزعم القوم
وتجمل وجه التأمل انه اريد انه محتاج الى القرينة للاستعمال في المعنى الموضوع له
فهم اول المسئلة ومحل النزاع ذلك وان اريد انه محتاج اليها مطلقا فهو مسلم لكن
لا يلزم ان لا يكون موضوعا للقدر المشترك وقد قيل وجه الاتصاف كونه وضع الموضوع
بهذا الوضع مجموعا الى القرينة ولو كان للقدر المشترك كونه الاحتياج اليها من
الاستعمال لانه الوضع فالأيراد المذكور غير وارد ونعم يرد عليه منع كونه الوضع
مجموعا الى القرينة يجوز ان يكون الاحتياج اليها من الاستعمال ذلك ان تقول وجه
التأمل الإشارة الى ان عدم الفرق بين ما يفهم منها يجوز ان يكون الاستراط
الوضع استعماله في الشخص لا يكون موضوعا له فلم يتضح منه ان يكون جعله للقدر
المشترك خطأ * قوله يكون من جهتين كذا في الاصل بدون قد ولا كان في
منسوخة بعض المحسنين بقدر قال ما قال * قوله وتقييد بما ابي من جهة تقييد
ذلك بخصوصيات بذلك الامر العام والحاصل ان ذلك الامر العام اعتبارا من اعتبار
في الوضع واعتبارا في الموضوع كما قال الشريف المحقق في معاشية شرح المختصر
* قوله ثم قد يقال تستند هذا المنع ان الذاتي كلي ومستقل ومعاني اخرى غير
مستقلة فلو كان القدر المشترك ذاتيا ليلزم انه يكون بعض مدلولها كليا مستقلا
فيلزم جواز الاختيار بها باعتبار ذلك المدلول كما في الافعال وذلك خلاف ما
صرحوا به وايضا انه الذاتي لا يرد وان يجعل على ما هو ذاتي ومعنى الحرف لعدم استقلاله
لا يجعل عليه شي وقد يجاب عن المنع المذكور بان معني الحرف لا كان له تقييد على ما سيجي

بذات لا يخلو كونه موضوعا بالقدر
المشترك كالعلم
الاستعمال في وجه كمال الاحتياط
الاخر في حقيقة وان كان كمال الاحتياط
الخصوصية بجواز اعتبارا بالحق
انما هو مقتضى الروايات
بما كان
الاحتياط شراذمه كانه خارجا عن الموضوع
العلوم فيما كونه اعتبارا بالحق
العام من جهة في جميع المواد فلا يكون
قد استعملت في محله وبجواب عنه
بانه يجوز ان يكون ذلك بالنظر الى
اعتباره في بعض الامور كانه من
وجه الملاحظة فقط كما شهد به الوجوه
مع كونه كذا في عينه ما سيجي عند
شرح قول المصنف في ذلك المشترك
انتهى ذلك ان تقول يجوز ان يكون
نقطة قد ههنا لمجرد العقوبة لا
مع التقييد
بما اجاب له كما كان على شرح
على القويحي
فانه في تلك الموضوعات
على ما يترتب في محله
وسيجي
الحجب ههنا الحجب كما في

العلم الا انه يقال الخ معنى على ما هو المتعارف
الاولى وهو المعنى الثاني لونه الشمر به
والثانية على انه على الشرف قدس كبره
والثالثة على النسبة
مسألة

والصحيح راجع الى لفظ الموضوع بهذا
القسم منه الوضع والجمادى في النسخة
على سبيل التماثل في لفظ الموضوع
مسألة

قوله انما يفكر عنه احد قوله هو الواحد
صادق حيث يوجد كونه نفسا استويا
وكم بعد صدق
مسألة

تحقيقه كما في ضمنه مطلقا البته تحقيقا لمعنى التقييد فذلك المطلق من حيث انه جزء
المفيد المعبر عنه بالحرف غير مستقل كما ان الحكم من هذه الحقيقة كذلك فلا يجوز ولا يحل عليه
ومن حيث انه جزء المفيد المعبر عنه بلفظ الاسم مستقل كما ان الحكم المخصوص من هذه
الحقيقة ايضا كذلك فيكون كل من المطلق والمفيد محلا لا محلا عليه كما سبقت اليه في التقييد
الراجح فالمطلق على كلا التقديرين جزء ذاتي غير مستقر على الاول ومستقل على الثاني
وكذلك ان نقول يجوز ان يكون المراد المقابل بالذات في ما ليس بجاري فلا يتجه عليه المنع
المذكور فان معنى الحروف تخصص مطلقا بها الكلية والكميات افرع بالنسبة الى
تخصصها كما حققه المحقق الرازي في شرح المطالع فالمطلقات انواع المعاني الحروف
ذاتيات لها بالمعنى المذكور نعم يتجه عليه ذلك المنع اذا كان بالذات ما هو جزءا لما به
وليس فليس ومنهم من اجاب بان المنع المذكور مناقضة في المثال قد برر قوله
اراد ان يبينه انه ذكر ستة اوجه لا ذكر قوله بحيث لا يفاداه او بعضها مقبول وبعضها
مردود هذا هو اول الوجوه وقد قيل هذه الوجوه انما تأتي اذا كان قوله دون القدر
المشترك نظرا لقوله موضوع وانما اذا كان نظرا لقوله يفهم كما هو المتبادر ففائدة
هي الرد على علماء العربية بان فهم الواحد بخصوصه دون القدر المشترك ليس من
الاستعمال كما زعموا بل من الوضع انتهى فاعلم قوله في الوضع لكل واحداه فيه
نظر في الوضع لكل واحد لا يكون سببا لانتقال الى كل واحد بواحدة بواحدة انه الموضوع له
وانما الانتقال الى الواحد بخصوصه فلا وجه لكون الوضع لكل واحد سببا له ولو سلم
انه سبب له ايضا بناء على ان الوضع لكل واحد يقتضيه الوضع الواحد بخصوصه كما حرر
فيما سبق فلا وجه لكونه سببا لانتقال الى الاكثر اصلا لان الوضع لكل واحد
لا يقتضيه الوضع الاكثر قطعا اللهم الا ان يقتزم ذلك لا يقال المراد بالاكتر هو كل
واحد فاعلم ذلك القول لاحرازه لان الانتقال الى الاكثر انتهى قد برر قوله على
سبب ذلك المنع احي من الاستعمال في الاكثر قوله ولا يفهم به بالباء كما في
الاصول قوله ونه على ان السبب انه قد قيل فيه ان اب الوضع هو الوضع
وليس الزيادة عليه من ذاب بها يصح به هذا القول في معنى على جعل قوله بحيث لا يفاداه
انه من جهة مقول يقال كما هو الظاهر ولكن ان يجوز ذلك من جهة المصدر من عنده فلا بد عليه
ما ذكر قد برر قوله اشتراط الوضع ذلك ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه يقتضي ان
يوضع اللفظ لمعنى بشروط ان لا يستعمل الا في معنى آخر القول لو قال الوضع لكل واحد
انما يكون سببا لانتقال الى كل واحد لكونه الموضوع له فينبغي ان لا يستعمل اللفظ بذلك
الوضع الا في كل واحد مع انه لا يحسن كذلك بل لا يستعمل الا في الواحد بخصوصه

تسع وفي تنوين صحي في قوله تعالى وان يحسد الناس نفسي وفي تنوين ومعا في قصيدة
 البردة واستلها فلا كذب فيه ايضا قائل * قوله تامل قال فيما نقل عنه انما
 امر بالقائل كليا يستحسن ان يكون كل كذا لك لا ينافي كونه الكذب لدفع ذلك
 التوهم لان القاعدة المحققة لا تمنع التوهم والقائل ينفع لان الخطاب باللفظ يكون
 للعالم بوضع اللفظ فلا يذكر القيد لدفع ما لا يحتمل اللفظ انتهى امي ما لا يحتمل بحسب الوضع
 وفيه انه عدم الاحتمال بحسب الوضع لا ينافي الاحتمال بحسب التجويز وقد يذكر في
 الخطاب ما يدفع توهم التجويز كما في بعض التاكيدات فليكن ما نحن فيه من ذلك القليل
 قيل بين هذين المقولتين تناف قان كل واحد منهما يدل على حصر وجه التام في ذكر فيه
 والحكم على عدم ارادة الحكم بعيد من العبارة سيما قوله انما امر بالقائل * قوله وما
 قيل اشارة الى وجه رابع مع الرد عليه * قوله مفهوم كل واحد آه امي مفهوم هذا
 المركب ومضاه وهذا هو الذي في حجة الشك بكل شخص وادعى انه القصد في وضع اللفظ
 بهذا الوضع انما هو اليه والشخص بعينه انما يصير موضوعا له بواسطة الوضع للحكم شخص
 لا ندر وجه فيه وشمول كل شخص للشخص بعينه وسماه تحقيقا فيما سبق في صل ما ذكره
 القائل انه قد يتوهم انه الموضوع له بهذا الوضع مفهوم هذا المركب وليس كذلك بل هو
 كل شخص شخص بعينه فذكر المص القيد نفيا لهذا التوهم وتقرير بما بان الموضوع له هذا الشخص
 على حدة وهذا لاخير كذلك فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الس * قوله لا يذنب من
 مثل هذه العبارة امي عبارة الوضع بهذا اللفظ لكل واحدة * قوله الى ذلك امي
 الى انه الموضوع له مفهوم كل واحد واعلم ان الشارح السرداني قال بعد فعل الامام القائل
 ولا خفاء في انه المراد بمفهوم كل واحد منها ولا ينضم اليه شخص ولا وجه لتوهم من كل واحد
 من هذه الشخصات مع ان قوله بخصوصه دافع له وحمل مفهوم كل واحد على مفهوم هذا
 اللفظ اعني كل واحد كثر بعد منه انتهى والفظ انه الس حمله على المعنى الثاني فقال ما قال
 ولو حمل على المعنى الثالث لكان سلم عن الملا كما اشترنا اليه في سالف المقال * قوله
 لا لا يذنب رده على المفيد حيث قال بان قوله بخصوصه دافع للتوهم المذكور اقول مراد
 القائل بقوله مفهوم كل واحد ما تقدير المضاف في نظم الكلام او جعل لفظه كل عبارة
 عن المفهوم وقد عرفت ان الكلام انما هو على تقدير ان يراد بالمفهوم مجرد ما يتقلم اليه الشخص
 فعلى التقدير الاول ضمير بخصوصه راجع الى كل واحد المضاف اليه المفهوم فيقول معنى الكلام
 اني * اللفظ موضوع لما ينضم اليه الشخص لكل واحد من الشخصات بخصوصه ولا يخفى انه
 ليس له معنى محصل ولعل هذا مراد المفيد من قوله بان قوله بخصوصه دافع للتوهم فلا غبار
 عليه وقول الس لان هذا القيد ايضا داخل آه انما يتم على التقدير الثاني دون الاول * قوله

قوله لا يذنب رده على المفيد حيث قال بان قوله بخصوصه دافع للتوهم المذكور اقول مراد القائل بقوله مفهوم كل واحد ما تقدير المضاف في نظم الكلام او جعل لفظه كل عبارة عن المفهوم وقد عرفت ان الكلام انما هو على تقدير ان يراد بالمفهوم مجرد ما يتقلم اليه الشخص فعلى التقدير الاول ضمير بخصوصه راجع الى كل واحد المضاف اليه المفهوم فيقول معنى الكلام اني * اللفظ موضوع لما ينضم اليه الشخص لكل واحد من الشخصات بخصوصه ولا يخفى انه ليس له معنى محصل ولعل هذا مراد المفيد من قوله بان قوله بخصوصه دافع للتوهم فلا غبار عليه وقول الس لان هذا القيد ايضا داخل آه انما يتم على التقدير الثاني دون الاول * قوله

قوله لا يذنب رده على المفيد حيث قال بان قوله بخصوصه دافع للتوهم المذكور اقول مراد القائل بقوله مفهوم كل واحد ما تقدير المضاف في نظم الكلام او جعل لفظه كل عبارة عن المفهوم وقد عرفت ان الكلام انما هو على تقدير ان يراد بالمفهوم مجرد ما يتقلم اليه الشخص فعلى التقدير الاول ضمير بخصوصه راجع الى كل واحد المضاف اليه المفهوم فيقول معنى الكلام اني * اللفظ موضوع لما ينضم اليه الشخص لكل واحد من الشخصات بخصوصه ولا يخفى انه ليس له معنى محصل ولعل هذا مراد المفيد من قوله بان قوله بخصوصه دافع للتوهم فلا غبار عليه وقول الس لان هذا القيد ايضا داخل آه انما يتم على التقدير الثاني دون الاول * قوله

واخل في المفهوم قبيل هذا جار في لفظ كل واحد ايضا فالحكم بدفع احدهما للتوهم المذكور
 وهو الاخر تحكم انتهى ولكن ان تقول المراد بدخوله في هذا المفهوم صلاحية لان يقع
 جزء ولا شك ان قوله بخصوصه صحيح لان يقع جزء ومنه بخلاف قوله كل واحد لكونه
 كما علم لكل الافرادى كما سمعت فلا جريان فلا تحكم * قوله تمنع عن ارادة المفهوم
 هذا مبني على حمل التوهم المذكور على ارادة المفهوم من نفس تلك اللفظة وقد عرفت انه
 لا يتوقف على ذلك بل يحصل بتقدير المفهوم مضاعفا ايضا فلا يثبت الحق * قوله وما
 افيد اشارته الى وجه خاص ضعف * قوله وبهي فائدة الموضوع له اى فائدة التكلم
 اياه بذلك اللفظ ولوعطف عليه قوله وفهم النى اياه من ذلك للفظ كما هو المصريح به
 في كلام المفيد لكان اتم واولى * قوله ليس يقول قال فيما نقل عنه ولكن ان تقويه
 بانه تعريض لمن خالفه حيث جعل هذا الامور موضوعات المفهومات الكلية ليستعمل في
 اختصاصها فلزمه وضع اللفظ وترك الموضوع له مطلقا وتحقيقه هذا برهني عن هذا العيب
 لانه وضع بحيث يفادى يستعمل في الموضوع له انتهى اى ولكن ان تقوى ما افيد بالجواب
 عما ذكرنا من وجوه التضعيف بانه تعريض اة وتفصيل الجواب عنه ان قوله ان المقام
 ليس مقام بيان فائدة الوضع بل لان المقام مقام الرد على المخالفين وفي
 التصريح بفائدة الوضع تعريض لهم على ما حققناه يترتب فائدة الوضع عليه بخلاف ما
 ذكرتم وقوله بل فائدة فائدة الوضع هذه مستغنية عن البيان ايضا بل لانه ان اردتم
 ان فائدة الوضع من حيث ذاتها لا تحتاج الى البيان لبداهتها فهو غير مفيد وان اردتم
 انها من حيث ترتبها على التحقيق المذكور وعدم ترتبها على ما ذكره المخالف كذلك
 فهو مردود ولو كان كذلك لجرى المخالف على مقتضاه وترك المخالفة وقوله على انه
 لا وجه تخصيصه بالقسم لاني ايضا بط لظهور ان وجهه هو التعريض المذكور * قوله
 وافيد انه لدفع آه شاذة الى سادس الوجوه وليس كذلك ان تقول حاصل هذا الوجه
 يؤل الى الوجه الذي ذكره السك والكا قيل لا نأقول ما ذكره السك ولا هو انه
 التنبيه على سبب المنع لصحة الاستعمال في الاكثر من شرائط الوضع الاستعمال في الواحد
 وحاصل ما ذكره المفيد هو انه لدفع توهم صحة الاستعمال في الاكثر وبينهما يوجب
 * قوله ولا يخفى ان المبادر اة لما ذكر وجه التقييد بالحكمة المذكورة اذ وان يشير
 الى دفع محذوراته فيها ان القدر المشترك ايضا مما يفادى ويعلم باللفظ فلا يصح المحصر
 المذكور فاجاب بان المبادر هو الافادة والافهام بطريق القصد والارادة لا الافادة
 والافهام مطلقا وافادة القدر المشترك ليست بطريق القصد والارادة لغير وجه المبادر
 هو ان الافادة والافهام من الاجمال لا اختيارية فلا بد من سبق القصد والارادة

عندنا في القسم الثاني دون
 الاول
 قوله لا نأقول اة ومنهم من قد ذهب
 بان صحة الاستعمال في الاكثر مما ذكره
 ان روح التوهم والا الاول
 المفيد على سبيل الاستعمال في الاكثر
 من اثنان كونه صحة
 مقتضى عقد الوضع ثم فاعلم
 مقتضى الاكثر عقد الوضع
 الاستعمال في الاكثر المشترك في كونه
 تودد فانما اشتر المشترك في كونه
 موضوعا باثر المعاني المتقدمة
 موضوعا بآثار المعاني المشتركة على ما يذكره
 بل هو قبيل المشترك في
 التوهم نفسه قبل التقسيم
 في الحق واستعمال التوهم
 يجوز حقيقة استعمال التوهم
 اكثر من معنى واحد فمقتضى
 يجوز له نظرا الى مقتضى
 يجوز له نظرا الى مقتضى
 وانما عليه فظننا ان فيه
 اول ما ذكره السك
 مستغنى
 قوله لا نقلا ولا معنى اما نقلا
 وقوله لا معنى فانه لا معنى لقولنا المبادر
 واما معنى الذي هو صفة المبادر
 من التوهم الذي هو صفة المبادر
 قصد الواحد بطريق القصد والارادة لا الافادة
 التكلم

* قوله من التفهيم من التعجيل كما في لاصل لا من الفعل كما ظن فانه لا مناسبة له في
 هذا المقام لا لفظا ولا معنى * قوله ضروري اللفظ ضرورة اي مما لا بد منه وذلك ما يجعله
 الوضع انه للاحاطة بالمعنى الموضوع له كما قد قيل او ما قرئ من لانه لا بد من تقييد المستخصات
 بحقيقة كونها موضوعا للقدر المشترك وانما دللوا على هذا مثلا هو ان الذات المستحصنة من حيث
 الانصاف يكونه مشارا اليه ولا سبق منه ان القصد في وضع اللفظ بهذا الوضع انما هو
 الى كل مستخص وصار الشخص موضوعا له للوضع لكل شخص فان قلت كيف يصح هذا مع ان
 كثير ما نفهم معنى هذا مثلا ولم يحط ببياننا القدر المشترك واجيب بان عدم الخطور
 للفظه عن العلم فانه يجوز ان يعلم الشيء ولا يعلم العلم ورد بان هذا الجواب انما يتم لو
 حصل العلم بالعلم بالعلم با دني توجه فان العلم بالعلم بالعلم لا يحتاج الى الا الى ادني توجه وهو محل
 كلام وانت خبير بان دلالة اللفظ انما تقتصر بالنسبة الى العلم بالوضع وهي بالنسبة
 اليه متحققة لا محالة * قوله والمراد من نفى افادة آه هذا دفع المخذومان ولا يخفى
 عليك انه يندفع به المخذوران الاول ايضا فني دلالة اللفظ على القدر المشترك ليست
 بطريق الوضع له فلا يكون مما يفاد في فهم بطريق الوضع فافهم * قوله لا افادة اي نفى
 الافادة او انصافه النفي الى الافادة من قبيل انصافه الحصول الى الصورة في قولهم
 حصول صورة الشيء في العقل * قوله بطريق الوضع اي لذلك الغير * قوله فلا
 يتجه انه لا دليل لا يخفى انه مبني على الجاه آه على محل الافادة مقتضية على الافادة
 مطلقا اي سواء كان بطريق الوضع او بطريق التجوز فلما خصت بالافادة بطريق
 الوضع ظهر عدم الانجاء * قوله ولو سلم الظاهر من صحة المجته اي ولو سلم انه يتحقق
 دليل على نفى صحة افادة القدر المشترك تجوزا فنقول لا يظهر منع الوضع عنه ذلك
 ونفيه صحة افادته تجوزا في ثناء الوضع فلا معنى لتقيدهما ولعل نقل عنه ههنا حيث
 قال قال في شرح المختصر ليس وضع هذا كوضع رجل فاقم الموضوع له فيه عام وهذه
 وضعت باعتبار المعنى العام للخصوصية التي تحته حتى اذا استعمل رجل في زيد بخصوصه
 كان مجازا واذا اريد العام المطابق له كان حقيقة بخلاف هذا وانما والذي فانه اذا
 اريد به بخصوصية كانت مطابقة ولا يراد بها العموم اصلا فلا يقال هذا والمراد احد
 مما يشار اليه ولا انما ويراد به بشكل هذا كذا يستفاد منه انه لا يستعمل في القدر
 المشترك انتهى اشارة الى مدار التسلیم يعني انه يستفاد من كلام المعنى في شرح
 المختصر انه لا يستعمل هذه في القدر المشترك تجوزا حيث قال لا يراد بها العموم اصلا
 فالظاهر قد طلع على دليل لذلك ولا يبعد كل البعد ان يكون من تمة الجواب بان يكون
 المعنى ولو سلم انه لا يدل عليه سوقي الكلام بلا خفاء فنقول لا يظهر منع الوضع عنه

قوله لا بد من التعجيل
 قوله من التفهيم الذي هو صفة التعجيل
 قوله كونه من التفهيم بمعنى انه لا بد من التيقن
 ادم كيف وهو ما انه لا بد من التيقن
 واديه في كونه لازما * مرسله

ذلك في أثناء الوضع فلا يصح ان يجعل مراد المص على الافادة مطلقا فلا يتجه ما ذكر قطعاً هذا
وليس كذلك ان نقول معنى قوله ولو سلم لوسلم ان المراد من الافادة المنفية الافادة مطلقاً
فلا يظهر منع الوضع عن نفى افادة الغير مطلقاً فعدم ظهور منع الوضع عن ذلك في
أثناء الوضع يأتي عن ان يكون المراد بها تلك الافادة المطلقة اذ فيه منع شئ على تقدير
تسليمه كما لا يخفى * قوله وقد افيدت به الإشارة الى دفع محذور ثالث وهو لزوم
الاعادة فيما لا يحتاج اليه الافادة * قوله الاول جعل يفهم من الفهم جعل اولوية من
وجبهين احدهما رهاية حال الطرفين اعني المتكلم والمخاطب وثانيها كونه تاسيساً كما
هو المنصوص في عبارة المفيد حيث قال والمناسب لقوله لا يفاد ان يفهم مفيداً
من التفهيم الا ان يفهم مخففاً من الفهم اولى منه باعتبار انه لو حظ فيها حال المتكلم و
السمع وان في الاول في عادة وفي أثناء افادة والثاني اولى من الاول فالأول
في قول السمع يكون للتعليل وفي قوله فلا يكون للعطف ليكون النقل موافقاً للمنفقول قيل
يجعل المذكور اذ كان اولى لذين الوجهين لكن يوجب ورود ما تقي وروده فيما
سبق بقوله فلا يرد ان دلالة اللفظ على القدر المشترك آية الا ان يقال يرد بالفهم
فيم يقصد المتكلم * قوله وتنبهت الإشارة الى دفع محذور رابع وخامس كما سيخرج
* قوله لا يفيد العلم بوضع شئ اى لا يكون سبباً مستقلاً لحصول ذلك العلم بل يحتاج
الى تجسم اكتساب التحصيل كما ان يقال في اللفظ موضوع الحكم واحد من الشخصات
وكل موضوع لكل واحد من الشخصات موضوع لهذا الشخص لانه واحد من تلك الشخصات
يتبع ان في اللفظ موضوع لهذا الشخص * قوله من الشخصات اى من شخصات الامر العام
الذي جعل آية للوضع كما اشار اليه المفرد المذكور * قوله بخلاف العلم آية فان كلا منهما
يكون سبباً مستقلاً لحصول العلم بوضع اللفظ اى وضع له بل هو عين ذلك وهذا
الكلام لمجرد توضيح ما قبله ولا لاشارة الى ان هذا الحكم السببي مختص بالوضع العام
للموضوع له الخاص * قوله بل هذه اى قول الوضع في اللفظ موضوع لكل واحد من
الشخصات والثابت باعتبار الخبر * قوله وحضر في ذهن السامع هذا الواحد لا يخفى
عليك ان في القدر لا يكفي في التنبه بل لابد من معرفة انه من الشخصات التي وضع
اللفظ الحكم واحد منها * قوله لان هذا الواحد ما وضع له اللفظ المناسب لان اللفظ
موضوع لهذا الواحد * قوله الى هذا الواحد اى على انه مراد من اللفظ وما يحضور
السابق فهو مجرد حضور الواحد مع قطع النظر عن كونه مراداً من اللفظ فلا يرد عليه
ما قيل انه المفهوم مما قبل التفرع ان حضور ذلك الواحد في الذهن سبب لحصول العلم
بالوضع لذلك الموضوع والمفهوم من التفرع عكسه اعني كون العلم بالوضع لذلك الموضوع

قوله ليس كذلك ان نقول
معنى قوله ولو سلم لوسلم ان المراد من الافادة المنفية الافادة مطلقاً

بأنه على انه مفاد المتكلم لا يجوز الا في اقسامه
مستحسنة

سبب حضور ذلك الواحد في الذهن * قوله علم بالوضع الى سبب مستقل للعلم به * قوله
من انه يتخلف العلم بالموضوع له آه هذا هو المحذور الاول من المحذورات ووجه اندفاعه
بما ذكره انه قد ظهر من الفائدة الجلية ان العلم بهذه القضية ليس سببا مستقلا للعلم
للموضع بل العلم بالوضع انما يحصل عند الاستعمال والتنبية لا قبله ولا شك ان العلم بالموضوع
ايضاً حاصل عند ذلك التنبية فلا يتخلف العلم بالموضوع له عن العلم بالوضع * قوله وانه
لو كان اللفظ آه هذا هو المحذور الثاني منها ووجه اندفاعه انه قد ظهر ان العلم بالوضع
انما يحصل عند استعمال اللفظ في واحد بخصوصه وانما يحصل عنده انما هو هذا الواحد له
وقته غيره فحين يرد فم الامور الغير المتشابهة * قوله ذكر ان دلالة العبارة اي عبارة
المص وهو قوله بحيث لا يناد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه وهذا اشارة الى دفع محذور
سالك كما ستطلع * قوله يناد في ما استعمله في الاصل ولعل فيه ساقط من العلم والاصل
وهذا يناد في ما استعمله كما في عبارة الذاكر اي وهذا المدلول يناد في ما استعمله فان قوله على انه
يناد خبر لان فيبقى قوله يناد في غير مبط بشئ لا يقال قوله على انه يناد وصلته للدلالة
وقوله يناد في خبر لان لانا نقول لا وجه لما فائدة دلالة عبارة المص لما استعمله منهم وانما
المنافي له بمدلول العبارة نقول عنه ان المنافي لما استعمله لا يقتضي على ما دل عليه هذه
العبارة بل منافاة اكثر من ان يحصى منها قولهم في تعريف المركب ما قصد به من
الدلالة على جزء المعنى فانه لا معنى للقصد الى المعنى الا افادته ومنها قوله بتحقيق اللفظ
المستعمل فيها وضع له اذ لا معنى للاستعمال الا قصد الافادة انتهى وفيه نظرات اولاً فانه
لا قصد الى المعنى في قولهم في تعريف المركب بل فيه القصد الى الدلالة على المعنى وبينها
يون بعيد على ان القصد الى المعنى ليس افادة له ولا يزمه الافادة ايضاً وانما نبي
فلان الاستعمال ليس عين القصد ولا يزمه ايضاً ولو سلم فليس الاطرز والقصد
المعنى المستعمل فيه لا قصد الافادة * قوله لا يستعملها الدور ولعل وجه الاستعمال
ان افادة التسميات بالمفردات تتوقف على افادة التسميات لكون الوضع يستلزم
الوضع والمعنى فيلزم توقف افادة التسميات على افادتها وهو الدور والمشهور في
بيان استعمالها الدور انه لو كان وضع المفردات لا فائدة للتسميات كان فهم التسميات
متوقفاً على العلم بالوضع والعلم بالوضع متوقف على فهم التسميات ويرد على الاول ان اللفظ
توقف فائدة التسميات بالمفردات على افادتها بغير المفردات لا على افادتها بالمفردات
فلا دور وعلى الثاني توقف فهم التسميات من المفردات على فهمها بغيرها فلا دور ايضاً
* قوله لا ريب آه اشارة الى الجواب عن المناقشات وحاصله حصر الافادة في عبارة
المص على الاخطار والسبب لانها لا تظهر ان ليس المراد تخصيص العلم ابتداء وفيما

اشتهر على تحصيل العلم ابتداء ظهور ان ليس المراد نفى الافادة مطلقا فانبات الاول
الاينا في نفى الثاني واما ما ذكره المذكور من ان الخطار لا بعد افادة بشهادة الوجود
والعرف فلعلم لم يلتفت اليه اسم الظهور ان الخطور والانتفات فائدة يترتب على
الوضع * قوله فان راو آه حاصله انه مرادهم ان نفى تحصيل العلم ابتداء واما
نفى الافادة مطلقا والثاني في ظاهر البطلان فثبت الاول * قوله بمعنى اخر وهو ان
يجعل سببا للانتفات النفس لا بمعنى تحصيل العلم ابتداء * قوله للموضوع له انما هي
بزعم المصنف وبسبب نفس الامر * قوله ولا يثبتون هذا الوضع اي الوضع العام للموضوع له
انما هو * قوله بالغ في نفى ما زعموا فيه من ما بعد ما لا بد وان يكون سببا لجوابه وما ذكر
من الزعم وعدم الانبات لا يصلح لان يكون سببا للنفي فضلا عن المباينة فيه فلو
عطف قوله وكان الحق عند المصنف خلاف ذلك لكان أولى * قوله وهو حال ذكر
في نصب دوز اربعة اوجه وفيه وجه خامس وهو انه يكون محلا للمضمير البارز
المجروح في قوله وقد يوضع له في لا يرد ما اورده بقوله ولا يذهب عليك آه * قوله
بل انه ليس موضوعا اي بل يفيد ان القدر المشترك ليس موضوعا وذلك ليس
بمقصود كما لا يخفى * قوله بين ما جعل زاحا وهو على الاحتمال الاول الضمير
الراجع الى اللفظ * قوله والمضاف هو اليه اي الذي اضيف دوز اليه وهو
ههنا القدر المشترك * قوله فيما نسب الى ذي الحال ظرف للتفاوت وما نسب
الى ذي الحال على الاحتمال المذكور الموضوع يفيد ان القدر المشترك ليس موضوعا
المؤانه ليس موضوعا له * قوله والاولى ما ذكره في النسخ المتداولة يعني انه
الاولى ما ذكر من ثباني الاحتمالين الاولهما ليس بصحيح كما مر فضلا عن الاولوية وانما
قال الاول دوز الصواب لانه لا يجب ان يكون رد اللفظ لاسيما اذا حصل الرد
فيما قيل كما اشار اليه اسم بالغ في نفى ما زعموا واما التوجيه بانه لاشارة الى مكان
جعل ما قيل ايضا رد اللفظ بجمل الافادة على الافادة بطريق الوضع فاورد عليه
بانه لا تأثر في افادة القدر المشترك ولو بطريق الوضع بناء على اشتراطهم لاستعمال
في التجزيات فكيف يحصل الرد للتحالف فظاهر في النسخة التي هي بخط اسم وقد
افيد ان ما ذكره راجع على ما قيل * قوله اذ لم ينزع احد في انه لا ينفذ القدر
المشترك اذ لم ينزع احد في انه لا ينفذ القدر المشترك لو قل في فيه بانه ان اريد
عدم المنازعة بالفعل وهو ليس بمفيد اذ الرد انما هو لا مكان المنازعة دوزا وتوحيها
وان اريد عدم امكان المنازعة فهوهم كيف ويكون قول المصنف بحيث لا ينفذ آه حسو
اذن انما واجب باختيار الشق الثاني وانبات ما هو المطمع ابطال السند الاول

قوله بجمل الافادة آه على انه يكون
قوله لا ينفذ القدر المشترك فانه
بخصوصه بخلاف القدر المشترك فانه
لا ينفذ ولا يفهم فانه لا يفهم
الرد على الثاني فانه لا يفهم
موضوع له
اي من الخصال
انما هو المحتسب انما هو
قوله وقد افيد قال المصنف دوز القدر
المشترك متعلق بقوله موضوع
واحد ويجوز ان يكون متعلقا بقوله
لا ينفذ ولا يفهم الاول واحد بوجه
والاولى اولى اذ هو الاصل في عقد
بذو الرسالة رد ما اتاه بعضهم
من انه في الافاظ موضوعه لم ينفذ
لكيات بشرط استكمالها في افرادها
والتصريح بعدم كونه موضوعا
والقدر المشترك بعد ثباني موضوع
للقدر المشترك او غير ذلك
لافرادها والتراجع في القدر المشترك
المذكور والتراجع في القدر المشترك
بما لا يفهم ذلك اللفظ مع انه
لا ينفذ بهم كما هو القدر المشترك
بكونه لقوله دوز القدر المشترك
فانه لا يفهمها على الوجه الثاني
انتهى بجارته

فكان المتخالفين قد استرطوا الاستعمال في الجزئيات فامكان المنازعة منهم يؤدى الى
امكان تحقق الشرط بدون الشرط واما الثاني فكلان القول المذكور من المصداق يكون
حسوا لولم ينسب اليه فائدة اخرى وقد عرفت فائدة القول عدم امكان المنازعة
من استعمال الاستعمال في الجزئيات على تقدير ثبوته لا يفيد في المقام يجوز ان يكون المنازعة
من غيرهم ويكون قول المصداق له نعم القول يمكن الجواب عن المنازعة باختبار السوال
الاول والردان الاول ما ذكره وادخله خلفه بالفعل بخلاف ما قيل اذ لم ينزع احد بالفعل في انه
لا ينافي والقدر المشترك حتى يكون فيه ايضا رد ذلك النزاع بالفعل ولا يخفى ان هذا القدر
كاف في الاولوية ولا يلزم ان يكون فيه رد للنزاع اصلا ولو بطريق الامكان * قوله
ولا يذهب عليك اشارة الى تزيف ظاهر توجيه الذكر والى توجيه اخرى يقتضيه توجيه
توجيه الذكر * قوله في وضع اللفظ اى في اعلام وضعه * قوله لا يزيد على اى يقول
فيه انه ان اراد ان الواضع من حيث انه واضح لا يزيد عليه فلا يفيد شيئا في المقام يجوز
ان يزيد عليه من حيثية اخرى وان اراد ان مطلقا لا يزيد عليه فهو على انه يستلزم استدراك
قوله بحيث لا ينافي اذ ايضا وليس كذلك ان تقول هو من تنه القول بان هذا موضوع لذلك
فلا استدراك لظهور انه ليس من تنه لاسباب على التوجيه الاول من توجيهاته الستة
ولان تقول ايضا قوله ولا يدخل بيان ما لا يزيد الواضع الا وجه تخصيص ما لا يزيد با
ذكر * قوله ولا يدخل جملة حاوية علادة لما قبله يعنى انه لا يزيد على القول المذكور
شيئا ولو فرض انه يزيد عليه شيئا يزيد ما له مدخل في الوضع ولا مدخل فيه للقول
بانه ليس موضوع لذلك وهو من عطف العلة على المعلول والمعنى انه لا مدخل في
الوضع لما زاد على القول المذكور كالقول بانه ليس موضوعا لذلك * قوله فجعله
اى جعل قول المصداق دون القدر المشترك من تنه قول الواضع كما فعله الذكر * قوله
في اثناء الوضع اى في اثناء اعلامه * قوله كما لا يظهر له وجه ليس كذلك ان تقول له
وجه وهو انه لا لا حظ الواضع الموضوع له في هذا القسم بالقدر المشترك كان توهم
كونه موضوعا له قويا فلا يهتم برفع جعله من تنه قوله اذ تقول بعد التزلزل ان
البحث في عدم ظهور الوجه وهذا لا يفيد لظهور ان كلام المصداق مبنى على القضية باز
الواضع في وضع اللفظ لا يزيد اذ لا يجعل بينهما نعم لو منعت تلك القضية
بهذا السند لكان له وجه * قوله من مفهوم الكلام اى من قوله لكل واحد الواقع في
مفهوم لاني صريحة * قوله متعلق بوضع الواضع فيكون من زيات المصداق في حكاية
وضع الواضع لانه زيات الواضع في وضع اللفظ لاني في القضية المذكورة
فيكون المعنى ثم يوضع هذا اللفظ لكل واحد من المسحوظ متجا وزا لحد واحد من المسحوظ القدر

على انه مبنى على نسخة ولا يدخل في نسخة
المصداق واما على نسخة ولا مدخل كما
في النسخة التي هي مخطوطة فافظ لا يصلح
بان يكون بيانها لا يزيد * مرسله
اى لا وجه لا يزيد ما ليس له مدخل في
الوضع اصلا مرسله

قوله اى ان يعلم انه فيه تزيف على الحقيقة
جاء حيث قد لا حاجة الى ان يأتى بالناظر
لذلك وقد لا يصلح في نسخة حيث جعل
هذا القول بها لانه في معنى ما ذكره على
الوجهية وايضا قد اشار اليه بقوله
اذ فيه رد له خلف مرسله

المستتر

المشترك فيفيد الكلام عدم كون القدر المشترك موضوعا له * قوله تعالى من نفل عنه وجه
الامر بالثقل قل ان يعلم فائدة دون القدر المشترك وهو الرد على من جعل الموضوع له القدر
المشترك انتهى اي ان يعلم فائدة على هذا التوجيه لاخير ولايتوهم انه حال عن الفائدة
كما قيل ويجوز ان يكون الامر بالثقل على مسادة الى ما في هذا التوجيه لاخير من التكلف
حيث جعل قوله دون القدر المشترك حالا من مفهوم الكلام لامن صريحه الى ما في
القضية المذكورة مما هو عليه * قوله وقد يكون القدر المشترك واحدا للفظ وقد
يكون الواحد من خصوصيات التي يوضع اللفظ لها بهذا الوضع القدر المشترك ثم المراد بالقدر
المشترك هنا الكلي سواء كان ماهو المعتبر في هذا الوضع اولى وتخصيصه بالثاني في تخصيص
اذ قد يكون الواحد من تلك الخصوصيات ماهو المعتبر ايضا * قوله فقول له الشخص اي في
الموضوعين احدهما موضع قوله بين الشخصات وثانيها موضع قوله من هذه الشخصات
وفيه انه لا وجه لتخصيص هذا البحث بقوله الشخصات فانه يتمشى في الضمير المجرد وفي قوله
وقد يوضع له ايضا بل هو اول ما يتمشى فيه قضا * قوله والصواب تبديل بالافراد
قد عرفت ان تبديله فقط لا يكفي في دفع المحذور بل يلزم تبديل الضمير المجرد في قوله ايضا
فيلزم ان يجاب عنه بان الامر في الشخصات في الموضوعين للعهد اشارة الى الشخصات
المفهومة في ضمن قوله لشخص بعينه وان قوله بعينه صفة كاشفة لشخص كما قيل يستعمل
الشخصات المحكيات والكليات ولك ان تقول لاحاجة الى التكلف بل الجواب
ان يقال القدر المشترك الذي كان واحدا من خصوصيات من حيث انه مما صدق عليه
القدر المشترك * من حيث انه مذکور بهذا الذكر المحكي اجزائي * مستفاد كما سبق نقله عن
السيد الشريف فلا دلي على تبديل الصواب بالاولى كما قد قيل قد برهن انه لا يخفى ان هذا
البحث من الشكرا لما سبق منه عند الكلام على قول المصنف وذلك بان يعقل امر
مشترك بين الشخصات ولعله اعاده لان يذكر قوله ومع ذلك لا يصح قوله دون القدر
المشترك قضا * قوله ومع ذلك اي مع كون قوله الشخصات حاصرا * قوله
لا متقاضه بالضمير الغائب قيل يمكن دفعه بان القدر المشترك الذي رجع اليه الضمير
محمول من حيث انه فرد للقدر المشترك * مراد المصنف من اللفظ موضع المحرر واحده
الافراد دون القدر المشترك من حيث انه قدر مشترك وقسم عليه حال الموصول
وليس هذا من تكلف تأمل * قوله بزيادة تكلف يحتمل ان يكون المراد ما نقلناه نفيا
من الجوابين لكن قد قيل كونه الثاني منها تكلفا مفضلا عن مزيد * وقد يقال انما عده
مزيد تكلف لان ما وضع له الضمير والقدر المشترك وكذا ما وضع له الموصول والقدر
المشترك في الحقيقة امر واحد وانما المغايرة بالحكيمة والاعتبار ولا يعتبر بالاهل

المختصر السيد مصطفى حيث قال المراد بهذا
القدر المشترك الكليات لا القدر المشترك
المعتبر في وضعه بقرينة قوله لينا وال شخص
والكليات التي هي افراد القدر المشترك
مشتركة
كما اذا رجع الضمير الغائب اليه والكليات
يكون فردا لنفسه كالكليات فلا ينافيه
قوله لينا والشخص والكليات التي
هي افراد القدر المشترك مشتركة
اشارة الى ما ذكره في الجواب لا يخفى
عن مزيد تكلف وهو في منزلة الخطا
على انه الصواب قد استحسن
بمعنى الاول
قوله كما سبق نقله حيث
المتقدم ذكره من حيث انه مذکور
بهذا الذكر المحكي اجزائي لا يحتمل
الشك والخطا الضمير عليه وجوده
من هذه الحكيمة انتهى

الفلسفة لا تأمل العربية ويحتمل ان يكون المراد به حمل هذا الاستعمال على التجوز * قوله واذا
 تقرر ان اللفظ قد يكون آه قال فيما نقل عنه قد عرفت الكلام في هذا التقرر انتهى لعل اشارته
 الى ما ذكره قيل قول المصنف قد يوضع له باعتبار امر عام حيث قال لم يقصد في وضع اللفظ
 بهذا الوضع الى شخص بعينه ليكون موضوعا له بل الى كل شخص وصار الشخص موضوعا له
 للوضع لكل شخص آه وحاصل الكلام ان تقرر كون اللفظ موضوعا لكل واحد من الشخصات
 المعقولة بذلك المشترك ثم فانه انما يتقرر ذلك ان كان معنى قول المصنف قد يوضع له
 باعتبار امر عام قد يوضع لشخص باستقائه اعتبارا عام وذلك مما لم يفسد قد يوضع له بسبب
 اعتبار الوضع الامر عام لما عرفت ان اللفظ موضوع لكل شخص لا لكل واحد من الشخصات
 وانما يصير الشخص موضوعا له لاجل الوضع لكل شخص هذا وقيل اشار به الى ما ذكره فيما سبق
 في حاشيته على قوله فان مدلول هذا اللفظ ذات الشخص كما انه مدلول العلم بل الذات
 الشخص من حيث لا تقصاف يكون مشارا اليه حيث قال في الحاشية ولبحث فيه مجال آه
 وانت خبير بما فيه فان ما ذكره في تلك الحاشية انما هو الكلام في المتقرر لا في المتقرر
 الظان الكلام ههنا في التقرر لا في المتقرر ويحتمل ان يكون المراد بالكلام ما عرفت من قوله
 فيما سبق ولا يخفى عليك ان مجرد القول بانه موضوع لكل واحد من هذه الشخصات لا يكفي
 بل لابد من تقييد الشخص في ذلك القول بحيث يكون موصوفة بذلك المعقول
 المشترك وحاصل الكلام ان الظاهر قوله واذا تقرر هو التقرر في كلام المصنف ويعرف
 من قوله المذكور عدم التقرر فيه والا لم يبق وجه بذلك القول كما لا يخفى * قوله لا يكون
 لاحرين فالمناسب ان يقول المصنف فقطل ذلك المشترك آه وتقييد اللفظ بالنية
 بالبيان آه * قوله على صيغة المصدر آه فعلى الاول يقرأ بفتح التاء المشارة من فوقه
 والعين المجهلة وضم القاف وعلى الثاني بضمها وكسر القاف وعلى الثالث بضم الياء
 المشارة من تحت وسكون العين وفتح القاف ودون التسديد قبل ههنا احتمالا لا اخر
 احدهما ان يكون مضارا معلوما من هذا المصدر كخذف الالفين على طريق الخطاب
 العام وانما بينهما ان يكون مضارا معلوما من مجرد بطريق ذلك الخطاب وانت خبير
 بما يتعلق ليس الا من الواضع فلا يناسب المصنف للواضع ولعل لهذا لم يلتفت اليهما
 السهم وقد يقال لا يلائم المراد في السابق قول وهما احتمال اخر سادس وهو
 ان يكون على صيغة الغائب من المضارع المعلوم من المجرى بان يقرأ بفتح الياء المشارة
 من تحت وسكون العين وكسر القاف ويسند الى ضمير الغائب للواضع بل له سبع
 وهو ان يكون على صيغة المتكلم مع الغير من المضارع المعلوم من المجرى اسمى فتعقل معاصر
 الواضعين * قوله ذلك المشترك على الاحتمال الاول مجرد بالاضافة وعلى الثاني

والا لكان معقولا لان قوله لا ان
 معقولا عليه يتقرر الامر كما قد
 قيل مرسل

لأنه لو كان موضوع على ثبوت الفاعل وعلى الاحتمالات الباقية منصوب على المفعولية
 * قوله حال العمل لم يتعذر كونه مفعولات مع ان مفيد قد تجوز له عدم شرط نصب
 وهو ان يكون فعلا لفاعله الفعل المعقل والتأويل بتقدير المضاف الى تحصيل الة تكلف
 قائل * قوله اي لا ذواته قدر ذو ليصبح المحرر لعله جعل المعقل بعينه المعقل على ان
 يكون اضافة بيانته او من قبيل اضافة الصفة الى موضوعها ولا لا يصح المحرر بعد التقدير
 ايضا كما لا يخفى قيل يرد عليه انه الظاهر ان لا منافاة بين كون المعقل المشترك الة للوضع وبين
 كونه ذواته الموضوع لثبوت الاول وينبغي ان لا يخفى انه على تقدير كون المشترك
 موضوعا لثبوت الة للوضع له وقد ظهر منه ما اجمع عليه ان رجوعا من ترجيح احتمال
 مصدرية تقدير الة على ما ينبغي لو روي ما ذكر عليه بخلاف فعلية انتهى قائل اقول لاشك
 ان القصر المستفاد من قوله لانه الموضوع له قصر افراد لا قصر قلب فلا يضر عدم المناقاة
 بين الوضعين بل يجب ذلك لما قالوا ان شرط قصر الموصوف على الصفة افراد عددا
 تنافي الوضعين فالايراد ساقط ولما اجمعه عليه لاقط هذه فلا حاجة الى ما قد قيل في
 دفع الاليراد والمذكور من ان المعنى ان المعقل القدر المشترك الة للوضع فقط لا ذواته
 الموضوع له ايضا * قوله عطف على الخبر اي على الة على تقدير كونها خبرا قيل هذا الوجه
 الاول يصح على تقدير العطف على الحال ايضا بل هو انشعب من التوجيه التي في محجب
 المعنى وان كان يحتاج الى تغيير ذواته ذاتا فاما الامر في ذلك التغيير بين فلا وجه تخصيصه
 بتقدير العطف على الخبر ولكن ان يقال لا اختصاص بمحجب المعنى في كلام السمع بل فيه ترك
 احالة على المقابلة فانهم * قوله عطف بمحجب المال على الحال الظاهر المراد بمحجب
 مال المعطوف اعني قوله وقت انه الموضوع له فان ماله حال كونه موضوعا له فان
 الحال وظرف الزمان متساويان وقيل المراد بمحجب مال المعطوف عليه يعني قوله الة
 فان مال الحال الى ظرف الزمان لما ذكرناه من ان الحال مؤول بطرف الزمان فتكون
 جارية في زيد اكميا في قوة قولنا جارية زيد وقت الركوب فلما نه قال فيعقل ذلك
 المشترك وقت كونه الة فهو موضوعا له انتهى وانت خبير بما تقدم قوله بحسب المال
 على قوله على الحال يا بني عز هذا ويدل على ما ذكرنا من انه قيل في التوجيه ان لا يتبين
 على تقدير العطف على الخبر ايضا اما بان يجعل الظرف مستقرا اي تعقل ذلك المشترك
 الة للوضع لاحاصل وقت كون المشترك موضوعا له واما بان يقدر المضاف
 في المعطوف عليه ايضا على انه يكون ظرفا مستقرا خبرا اي تعقل ذلك المشترك وقت
 الة اي حاصل وقت كون المشترك الة لا وقت كونه موضوعا له قائل وانت
 خبير بما فيه من التكلف والنقص ولعله لهذا لم يلتفت اليه السمع على انه يمكن ان يقال

قوله يصح المحرر قد قيل قال في محاجة
 اجماعا وهذا من تحقيق ذكره سيد
 المتخصص وهو انه لا حاجة الى تقدير
 للمحرر بحسب المعنى بل يرجع المصدر
 والفعل لما دل به بدخول كونه ان
 وان لا من رجوع المعنى يوف
 انه الاول لا بد من ان لا يخطأ في
 تقديره وانما يدل وانما لا يخطأ في
 من غير حاجة الى استحي لما انتهى قائل
 مستطاع

لا وقت كونه

ههنا ايضا حال ذلك على المقابلة فكما من كلامه من قبيل الاحتباك * قوله لان
 القدر المشترك بين جميع تعليل لقوله خصم الآلية بالبيان اي لان كونه للآلية
 قدر مشترك بين جميع العلماء القائلين بهذا الوضع او بين جميع الفضلاء الناظرين
 في سابق كلام المصنف بخلاف كونه للتقييد فانه خاص لبعضهم كما اشار اليه السلف فيما
 نقرر عنه عند قوله ولا يخفى عليك ان مجرد القول بانه موضوع للحكم وعدمه هذا الشخص
 لا يكفي او بين جميع العلماء من القائلين بهذا الوضع وغير القائلين به من القائلين بالوضع
 للقدر فافهم ايضا يقولون بانه المتفق المذكور آله للوضع للقدر المشترك وقيل اي
 لان الآلية هو القدر المشترك بين جميع ما هو له بهذا الوضع بخلاف التقييد المذكور فانه
 غير لازم في البعض كما لموصول على ما اشار اليه في حاشيته فيما سبقت على قوله لا يخفى عليك
 ان مجرد القول آله وذلك ان تقول اي لانه القدر المشترك بين جميع ما هو له بهذا
 مشترك جميع العلماء في جعله متنازعاً فيه فيما بينهم بخلاف انصاف الموضوع له به فانه
 مما اوجبه المصنف واتباعه واما العلامة الثاني واتباعه فلا يحتاجون الى القول بالانصاف
 كما لا يخفى ومعلوم ان تخصيص ما هو محل اختلاف اليتق بها هو المتوهم من الرسالة فتأمل
 * قوله ولانه المؤثر في تفرغ قوله فالوضع كلي اذ لا تأثير لتقييد الموضوع بالام المشترك
 في كونه الموضوع كلياً وقية نظراً ما اولاً فلان تأثير الآلية في التفرغ انما يستقيم بالمعنى
 الاول من معني كلية الوضع لا بالمعنى الثاني منها كما لا يخفى بناءً الكلام على المعنى
 الاول مستبعد جداً واما ثانياً فلان عدم تأثير التقييد في التفرغ محتمل واما يصح ذلك ان
 لو انحصر كلية الوضع فيما ذكر من المعنيين وذلك مما يجوز ان يكون كلية بمعنى كلية
 قيد الموضوع له اللهم الا ان يقال الكلام مبني على انه كلية ليست الا باحد المعنيين
 المذكورين واما ثانياً فلان هذا التوجيه انما يستقيم اذا كانت الغاء في قوله فالوضع
 كلي للتفرغ وهو مما يجوز ان يكون بمعنى آخر قال مفيد الس لا خفاء في ان قوله
 فالوضع كلي لا يتفرغ على ما قرره المصنف من قاعدة هذا القسم من الوضع الا ان يحل
 الغاء على معنى آخر غير التفرغ * قوله كلية الوضع لما كان وصف الوضع بالكلية غير
 ظاهراً المعنى فان ذات الوضع لا يكون الا جزئياً بين معناه بوجهين حاصل الاول
 انه من قبيل وصف الشيء بما هو من صفات سببه وآله وحاصل الثاني انه من قبيل
 وصف السببه بما هو من صفات السببه * قوله وبلاية تسمية الوضع للمفهوم العام
 وجه الملاية ان عموم الوضع هناك ليس الا بمعنى عموم الآلة ولا احتمال لان يكون
 بمعنى عموم نفس الوضع والاطراد في وجه التسمية امر مستحسن فالكلية ههنا ايضا
 كذلك وانما قال بلاية ولم يقل بدل عليه لان الاطراد ليس بواجب فيجوز ان يكون

قوله لا يؤثر فيه الآلية اصطلاحاً قد قيل
 وحدود الوضع صورة انما هو يكون الآلية
 فهذا الاعتبار كان الآلية مؤثرة
 قوله ثم فلا يتم يرجح الحكم المذكور
 مستش

قوله وجه الآلية قد قيل وجه الملاية
 ان تلك التسمية ليست بالمعنى الثاني
 وهو لا يعتبر عموم الموضوع له
 لان التفرغ انما يراه ولا في المناسب
 مع تسمية هذا القسم وصفاً خاصاً
 فبقية ان يكون بهذا المعنى انتهى فافهم
 مستش

بخلاف الوضع العام للموضوع له
 الخاص فانه لا يكتفى فيه بذلك
 مستش

هنا معنى آخر قيل ولا يظهر ان يقول ولا يسميه هذا القسم وضعا عاما لموضوع له
خاص فان تسمية الوضع لموضوع له عام وضعا عاما محتمل ان يكون بسبب عموم الوضع له
انتهى يعني ان تسمية الموضوع له في هذا القسم خاصا تدل على ان تسمية الوضع فيه عا
ايضا بسبب عموم الالة لا بسبب عموم نفس الوضع ولا بسبب عموم الموضوع له فدار
الملازمة هو تسمية الموضوع له بالخاص لا تسمية الوضع بالعام فلا يرد عليه ان ما ذكره
لا يصلح للتأيد فضلا عن الاظهرية لانا بصدد ترجيح احد الاحتمالين في تسمية هذا القسم
بالعام على الاخر فلو وردنا هذا القسم لتأيد الاحتمال الاول لم نورد الا ما هو اول
مسئلتنا وذلك بين البطلان ثم انه قال القائل المذكور ويكن ان يجاب بان تحقيق
كون وضع هذا القسم وضعا عاما لموضوع له خاص وبمظهره ان يكون عند هذا الكلام
من المص فلا يلزم ان يقولوا ان هذا الكلام بلازمة تسمية وضع هذا القسم وضعا
عاما لموضوع له خاص وايضا كون هذا القسم من الوضع العام لموضوع له خاص مختلف
فيه انتهى * قوله واما بمعنى كلمة نفس الوضع هذا خاص بكلمة الوضع العام
لموضوع له الخاص ولهذا لم يلتفت اليه السيد الشريف واخره الس * قوله لانه
تحقق وضع لكل واحد اعمى تحقيق وضع لكل واحد بخصوصه اما لا وبالقياس كما في المعنى
الاول من معني قوله وقد يوضع له باعتبار امر عام واما ثانيا وبالبيع كما في المعنى
الثاني منها كما لا يخفى على من تذكر في قيل الاظهر ان يقول لانه تحقق الوضع لكل واحد
فان ما ذكره يؤيد ان تحقق لكل واحد وضع على حدة ساقط وقوله ويتعد النسبة
اه من قبيل عطف العلة على المعلول يعني ان الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى
الموضوع له والنسبة يتعد ويتعد الطرف والطرف اعني المعنى الموضوع له متعدد
هنا فيلزم تعدد الوضع فيلزم تعدد وضع لكل واحد بخصوصه * قوله فكان هذا
الوضع امر واحد اه اي وان كان في الحقيقة امور متعددة * قوله اظهر
التفاوت ولعل فائدة هذا الاظهار المباعدة وزيادة التاكيد في رد المخالف قول
ويحتمل ان يكون قوله فالوضع كلي والموضوع له مشخص تعليلنا لقوله فتعقل ذلك
المشترك الاله لانه الموضوع له يعني ان الوضع كلي فذلك المشترك المتعقل الاله
والموضوع له مشخص فذلك المشترك ليس بموضوع له * قوله فانه استقصي البيان
للموضوع له القائل ان يقول قد استقصي الاظهار المذكور ايضا بل كما ذكر في بيان
الموضوع ففيه ذلك الاظهار * قوله لم يتعرض فيه من ظاهر قائل * قوله الى
الوضع الكلي والموضوع له مشخص قيل لا وجه للعدول عما اجمع عليه السرازم مجمل
ذلك اشارة الى اللفظ الموضوع له مشخص باعتبار امر عام غير رعاية اللفظ

قوله فلا يرداه وذلك لان مدار
الاجابة على مدار الملازمة في قول
انما على تسمية الوضع بالعام
وبسبب كونه

قوله ساقط وقد قيل في استقامة
فرق بين تقديم الوضع وتأخير
والوجه له هو ان في الاول على
انه يجوز ان يكون قوله ويتعد
في موضع التعليل والمطابق

التي ذكرها في الابهاء والاشارة والرمز فان بعضها لا يجري بالتكلف فيها احتساره
مع ان ما ذكره مشتمل على تكلفات كثيرة منها ان ذلك مفرد وقد جعله للاشارة
الى امرين فيحتاج الى التاويل بالمذكور او المجموع ونحو ذلك ومنها انه لا يصح
حمل قوله مثل اسم الاشارة على ذلك على ما ذكره فيحتاج الى تقدير مضاف
بطريق التكلف قول وجه العدول ما سلفه في اول المقدمة من ان البحث
ههنا ليس عن اللفظ في التحقيق بل عن اقسام الوضع ثم ان قوله والموضوع له
المستخص جملة حالية امي والكمال اسم الموضوع له هو المستخص كما يؤيده افراد الضمير
في قوله ليس له فالشار اليه بذلك هو الوضع الكلي المقارن بالموضوع له المستخص
فليس فيها ذكره جعل ذلك اشارة الى امرين نحتاج لتكلف في تقدير المضاف
بانه يقال مثل وضع اسم الاشارة بقرينة الممكن له كما هو السابغ في امثال هذا
المقام فلا تكلف فيها ذكره نعم لو جعل ذلك اشارة الى الوضع المستخص باعتبار
اخر عام كان اولي واوجه * قوله اياه آه مفعول له لقوله وقد اشار اى وقع
الاشارة والتميز بها ولم يكلف بما بعده اياه الى كمال الاهتمام بتمييزه واختار في تلك
الاشارة الاشارة بلفظ ذلك دون غيره من اسماء الاشارات اشارة الى بعد
المخاطب آه فالاياء ناظر الى الاثبات بالاشارة وعدم الاكتفاء بما بعده والاشارة
والرمز ناظران الى اختيار لفظ ذلك فلا يرد عليه ما قد يقال من انه لفظ هذا يقوم مقام
ذلك في النكتة التي ذكرها من كمال الاهتمام بتمييزه وتوضيحه * قوله واسار الى
بعد المخاطب عنه فيه انه ذلك لا يكون الا بعد المتار اليه عن المخاطب لا بعد
المخاطب عن المتار اليه اللهم الا ان يعتبر القلب او يقال المراد الاشارة بطريق
اللزوم اذ يلزم بعد شئ عن شئ بعد ذلك الشئ عنه وقد يقال اعتبار كمال التمييز
والتوضيح في ايراد لفظ ذلك لا بلايم اعتبار كمال الدقة والخصوص في هذا لانه في
كمال التمييز والتوضيح بكشف المصداق ايضا فلا ملازمة في الملازمة * قوله تمكين
الظاهرة متنازع فيه لأمور النكتة الابهاء والاشارة والرمز ويحتمل ان يختم بالاخير
قد تبر * قوله في تحصيله متنازع فيه لأمور نكتة التمكن والسعي والتسبية كما قيل
* قوله اشارة الى وجود غير اسم الاشارة فيه ان اللفظ مثل في قوله مثل اسم
الاشارة كافي في هذه الاشارة ولا حاجة الى الاعادة فتأمل * قوله لتعدد
افراد ما يشير ويجوز ان يكون للتعدد المستفاد من كلمة مثلا ولعله لم يلتفت اليه
فان الاعادة في امثال هذا المقام قصر الكلام على بيان المتار باعتبار ما عداه فخرق
لتلك العادة وفضول في الافادة * قوله من قبيل الحذف والا يصلح على انه

والاشارة لانه في كلامه وهذا في
كلام اخر مشبه

يكون التقدير موضوع له بضمير من على ان يرجع الاول الى اللام المحذوف من الموضوع
والثاني الى اسم الاشارة اولى هذا المحذوف اللام الجارة ثم وصل الضمير الاول الى الموضوع
واستتر تحت ثم اضيف موضوع الى الضمير الثاني وفيه المركب مما لا يضاف فلا يصح
التقدير المذكور اللهم لان يقال يصح بناء على جعل موضوع له من عداد الاسماء كما ذكر
ويقال التقدير موضوع له له بلا مابين اثنين وضمير من اثنين فوق المحذوف والايصال
في الاثنين هذا على تقدير ان يكون نسخة المتن موضوعه بالضمير لا بالثاني ويكون هذا التوجيه
من اسم سرها تلك النسخة كما ان ما قبله شرح نسخة موضوعه بالثاني وقال بعضهم
التوجيه ايضا شرح نسخة الثاني لا نسخة الضمير فانه اذا بالتركيب الاضافي تركيب
العامل مع معموله لان حرف الجر يضيف معنى ما قبله الى ما بعده فيكون تركيب العامل
مع معموله تركيب اضافيا بحسب المعنى واذا بالمحذوف حذف المعمول الذي هو مضاف
اليه في المعنى لا ايسال ايسال البيان اعني قوله ومسماه المشار اليه المشخص الى ما قبله
والتقدير كذا الموضوع للشار اليه المشخص ومسماه المشار اليه المشخص فحذف
المعمول اعني قوله للشار اليه المشخص من اللفظ استغناء بما ذكر في البيان ايجازا
واختصارا واوصل البيان وح يكون الجملة الثانية بيانا للقدور وتسمية بالسمي وعلى
هذا يظهر فائدة الجملة لكن لا يخفى فيه من البرودة والمفارقة والاولى ان يجعل ج باب
التنازع اعلم ان المحذوف المعمول من الاول مع الجاء لما يقتضيه الاول انتهى وانت
جدير بانما رحمه عين ما جعله جوجا في المعنى اذا فرق بينهما الا في الاسم فانه سماه
ثنا زعا وسماه الس المحذوف والايصال * قوله فلا يتجه ماسبو ما قيد تفرع على
قوله ولا يبعد آه امي لا يتجه شئ منها على هذا التقدير اما عدم الجاء الاول فلانه لا حكم
بح يكون هذا الموضوع حتى يقال انه لا فائدة في ذلك الحكم واما عدم الجاء الثاني فلانه
لا اختيار ثانياً اصلا حتى يقال لا يستحسن اختيار ثانياً وتذكير في تركيب واحد
وبهذا عرفت انه لا وجه لما قيل انه فرع عدم الجاء على مجموع ماسبو على ان يكون عدم
الجاه ماسبق متفرعا على قوله ولا يبعد آه وعدم الجاء ما قيد على ما قبله فانه يفهم منه
ان كلام المصنف جملة لا جملة واحدة فلا يتجه عليه ان فيه اختيار ثانياً وتذكير في تركيب
واحد ثم انه قال القائل المذكور يمكن رد دفع الس على ما قيد بانما المفيد جعل الواو في
قول المصنف ومسماه للشار من الضمير المستتر في موضوعه العائد الى هذا ولا يخفى ان الحال
قيد في الكلام ولا يكون كلاما مستقلا فلهذا الحكم بوقوع الثابت والتذكير في تركيب
واحد انتهى وانت تعلم بما عرفت ان هذا الرفع لا يحوم حول رد الس * قوله على
ان نقول آه علاوة بالنظر الى عدم الجاء ما قيد امي لوسلم ان موضوعه ليس تركيبا

قوله من عداد الاسماء يعني المعنى
والسمي والتقدير ان الموضوع له المحذوف
فانه كما ان الضمير سبب وقوع اللفظ له
ظنا للفظ عليه كذا قال محققنا الذي ذكر
اسم الموضوع عليه كذا قال محققنا الذي ذكر
ابن الجوزي في كل مسحة

قوله ولو سلم آه واعلم ان صلاحية
قوله ولو سلم آه واعلم ان صلاحية
اعترضه المقيد ان كلام المصنف مشتمل على
اختيار ثانياً وتذكير في تركيب
واحد وكل كلام كذلك فهو غير
واجوب الاول من ان الس منع الضمير
والسند موقوف على موضوعه مركبا اضافيا
والثاني منع الجاء بعد الس الضمري
والسند وروده في التذكير كما اشارنا
اليه

قوله بانما المفيد جعل آه قد قيل هذا
خروج عن قائلون التوجيه كما لا يخفى
منه

اضافا فلا يتجه ما افيد من ايضاً الاشارة الى جيتى لشيء محقق ولو في تركيب واحد
 كيف وهو واقع في التنزيل كقوله تعالى ومن يفتن منك ومن فعل صامكا بفتح كير فبفت
 وبما نيت فعل * قوله وعلى اي تقدير اي من التقديرين المذكورين في توجيه قوله
 فانه هذا الاول كونه اشارة الى قسم اسم الاشارة والثاني كونه المؤتمنه لفظ
 * قوله لا يصح ان مسماه المشار اليه الشخص الظاهر المراد لا يصح هذه المقدمة في حد
 ذاتها وان وجه عدم الصحة ان المحول اعم من الموضوع على ما يستفاد مما سبذ كره
 وانت خبير بان عموم المحول لا ينافي صحة القضية قطعا ويجوز ان يكون المراد انه لا يصح
 هذا القول باعتبار ما ينضم اليه بقضي المقام اعني قولنا وكل ما مسماه المشار اليه الشخص
 يكون مثالا للوضع الكلي فح يجعل قوله فانه كل ما يكون آية بيان لعدم الصحة والنفع لكنه
 يأتي عن هذا المعنى قوله حتى يندفع الثاني فانه يصح في انه يندفع الاعتراض الثاني فقط
 بما ذكر قبل مع انه يندفع به الاول ايضا بالمعنى المذكور كما لا يخفى ولك ان تقول المراد
 هو المعنى الاول ووجه عدم الصحة ان مثالا يفيد ثبوت ما انبته لاسم الاشارة او
 لهذا لغيره من الموضوعات بهذا القسم من الوضع ولا يخفى ان ذلك يصح كونه
 يأتي عن هذا ايضا قوله لا بد بعده نظرا لان لفظة مثالا آية اذ هو يقتضي ان هذا الخبر ذلك
 * قوله ولا يتنفع في صحة التمثيل اي لا يصح هذه المقدمة في حد ذاتها ولا يتنفع في صحة
 التمثيل باعتبار ما ينضم اليها اعني قولنا بعض ما مسماه المشار اليه الشخص يكون مثالا
 للوضع الكلي اذ الكلية غير صادقة كما بينه بقوله فانه كل ما يكون آية فيجب ضم جزئية و
 لا يستلزم المدعي ويجوز ان يكون المراد انه لا يصح هذا القول باعتبار ما ينضم اليه على تقدير
 ولا يتنفع في صحة التمثيل على تقدير اخر والمحال ان قوله مسماه المشار اليه الشخص صغرى
 لا بد لها من تقدير الكبرى فان قدرت كلية كانت الكبرى كاذبة وان قدرت جزئية
 لا يتم التقريب * قوله فانه كل ما يكون ما وضع له شخصا لا يكون مثالا للوضع الكلي فيه
 ان هذا لا يتنفع في عدم النفع في صحة التمثيل بل لا بد ان لا يكون كل ما يكون ما وضع له مشارا
 اليه شخصا مثالا للوضع الكلي وذلك ثم اذ لا يكون مسماه مشارا اليه شخصا غير حيث
 انه مشارا اليه شخصا لا يكون وضعه اكلها * قوله فلا بد ان يراد فيه اشارة الى انه
 يصح حمل كلام المص على هذا المعنى وتعل ذلك بحمل اللام على العهد بخارجي اي المشار اليه
 الشخص الذي لوحظ بهذا المفهوم حين الوضع * قوله حتى يندفع الثاني في الاعتراض
 الثاني بعدم النفع في صحة التمثيل ووجه الاندفاع ط * قوله ويقال بالنسب
 عطف على يراد اي ولا بد ان يقال مراده آية ايضا حتى يندفع الاول ايضا * قوله
 وبعده فیه نظرا اي بعد الكلام المذكور من الاعتراضين والجوابين في قوله وسماه

قوله اذ هو اي قوله لا بد ان يندفع
 اي هذا الاعتراض الذي ذكره بقوله
 لا يصح ان مسماه المشار اليه
 ذلك الاعتراض الذي ذكره اي خبر
 القول لا بد و هذا الوجه يقتضي اتحادها
 مشته

حيث قال يكون مثالا اشارة الى وجود
 في نقطة في اسم الاشارة مشته

حيث قال جعل الوضع اعم من اسم
 الاشارة ثم قال كانه غير فان اسم
 الاشارة مشته

المصادر اليه المستخص نظر قيل هذا النظر وارد على التقدير الاول من تقدير هذا وكذا نقول
 لا يتخصم وروده بالتقدير الاول اذ يرد مسئلة على التقدير الثاني ايضاً نقول ظ كلام اسم
 سابقاً ولاحقاً يتبع بالاختصاص بالاول قائل * قوله جعل الموضوع اي اللفظ
 الموضوع والمصدر اليه اعني اسم ان في قوله فان هذا مثلاً والاول يلزم قوله فينبغي
 ان يراد في المسمى والثاني يتناسب قوله متعلق بتمام الحكم لا بموضوعه * قوله
 اسم من اسم الاشارة الى تخصيص النظر بالتقدير الاول في هذا وفيه احواله على المعايير
 وكذا الكلام في قوله الا في كانه قيل فان اسم الاشارة * قوله فينبغي ان يراد اي
 اسم يزداد لفظ مثلاً في المسمى ايضاً بان يقال المثل اليه المستخص مثلاً حتى يصح البيان اي
 بيان التمثيل المذكور والمراد بالبيان هو قوله وسماه المصادر اليه المستخص فانه بيان
 لما قبله على التوجيه الاول في موضوعه بل على التوجيه الثاني ايضاً على ما قرره بعضهم
 كما سبق * قوله وانما الاشارة الى وجه قول المصنف بحيث لا يقبل الشركة وبيان
 لفائدة ولا يذهب عليك ان المناسب ذكره مستقلاً لقوله والموضوع له مستخص * قوله
 الى انه الموضوع هو له المصادر اليه كذا في الاصل بتقديم ضمير هو على ايجار والمجرور والمعنى
 انتهى وضع اسم الاشارة او لفظ هذا * قوله وليس الموضوع له الواو حاله والمعنى
 يستعمل اللفظ من الفاظ اسم الاشارة في المستخص والاول انه ليس الموضوع له
 المستخص المحفوظ بوجه عام بان يكون ملحوظاً بمفهوم من المصادر اليه من المصادر اليها كما
 كان كذلك من في اسم الجنس فان رجل في قولنا جئتني رجل مستعمل في المستخص
 والموضوع له هو المستخص المحفوظ بمفهوم رجل من الرجال وبه الملاحظة غير الملاحظة
 بمفهوم المصادر اليه الذي هو اللفظ الوضع اللفظي وقيد وان كانت كلتا ملاحظتي
 بمفهوم عام فلا منافاة بين هذا وبين ما سبق من ان الوضع يلاحظ المستخص في
 هذا القسم من الوضع عام فانه الاشارة من المصنف تمييزاً ما هو الموضوع له
 في هذا القسم من الوضع عما هو الموضوع له في وضع اسم الجنس هذا فلا تفتت
 الى ما صدر عن بعض المحققين في هذا المقام * قوله بتقييد المستخص متعلق بقوله
 وانشاء * قوله فانه بهذه الملاحظة آه بيان لصلاحية هذا القيد لاحتراز
 عن المستخص المحفوظ بوجه عام قائل * قوله كلام ليسه ما قيل كذا في الاصل يفتح
 اللام وسكون الحية اخر الحروف وتقدمها على التاء الفوقية لث الحروف
 فهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل ووجه التثنية لعدم مقولية الكلام المذكور
 انه لا يذهب من مثل هذه العبارة وهم والهم الى ان المسمى مفهوم المصادر اليه
 المستخص او التوصيف بالمستخص ينحصر عن ذلك على ان هذا القيد ايضاً داخل في المفهوم

قوله فانما الاشارة الى انه يراد
 هذا النظر على التقدير الثاني ايضاً
 وجه لخصيصه بالتقدير الاول وبكلام
 ان يجعل على الاشارة والاحالة على
 المقابلة
 اي الاشارة بقوله بحيث لا يقبل
 الشركة مثله
 قوله على بعض المحققين كانه مطلق
 حيث قال في الاصل في قوله ليس
 الموضوع له المستخص المحفوظ بوجه عام
 بظاير ما في كونه من قوله فلا يذهب
 ان يراد كل مصادر اليه مستخص محفظ
 بهذا المفهوم حيث ثبت هناك كونه
 المستخص ملحوظاً بوجه عام وقد نفى
 هو كلاً الاثبات بالنظر في الوضع
 والتثنية بالنظر في الاستحسان
 اشارة الى الاول هناك بقوله
 جيل الوضع والى الثاني ان
 بقوله فحجب ان يستعمل آه
 انتهى مثله

فكيف يرفع التوهم المذكور وقد سبق نظيره من السمع عند قوله بحيث لا يفاد ولا يفهم
 الا واحد بخصوصه وايضا انما يصاد الى اننا كيد عند عدم جواز اننا سبب ودهنا ليس
 كذلك كما عرفت ولك ان تقول يجوز ان يقرأ بكسر اللام وتقديم الفوقية على
 النحية فكله نكرية والمعنى انه كلام قبل التحير عظيم * قوله ان يلاحظ فيه مسامحة
 والمراد الوضع بان يلاحظ * قوله ايضا كما لموضوع له اللفظ لا يقتصر على احد هما
 كما لا يخفى ويمكن ان يتكلف بان عدل ايضا هو ان يلاحظ الموضوع بخصوصه كما هو
 المقرر فيما سبق لا الموضوع له * قوله لتعدد الموضوع تعديله لقوله ان يلاحظ
 الموضوع ايضا بام عام او لو قيل له امي وقت تعدده * قوله ووضع اللفظ
 امي ويسمى وضع اللفظ قائل والادوي ويسمى وضع الشيء اذا ذكره يوهن ان
 الوضع لشخص يختص بوضع اللفظ وليس كذلك وقد انكر فيما سبق على من ذكر اللفظ
 في تعريف الوضع بانه تعريف لاسم الوضع * قوله سواء كان وضعه عاما بان
 يلاحظ الموضوع له بام عام سواء كان خاصا او عاما وقوله او خاصا بان يلاحظ
 الموضوع له بام خاص سواء كان خاصا او عاما وان كان لا غير متخيلا وغير
 موجود على ما سبق تفصيله * قوله وقيل بيان للعدد وتغييره ولو قيل تقيل لفاء
 لكان احسن كما في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال * قوله وضع اسم الفاعل
 ولك ان تقول يجوز ان يقرأ وضع على صيغة المصدر فيكون مبدأ خبره بان قيل
 ويجوز ان يقرأ على صيغة الماضي ايضا فيكون قوله بان قيل متعلقا به * قوله
 استثنى منه امي استثنى اسم الفاعل من ذلك المصدر واعترض عليه بانه يجب
 ابراز الضمير بانه يقال استثنى هو منه لكونه صفة جرت على غير من هي له واجبت بحسن
 هذا قائما مقام الفاعل وباسناد استثنى الى ضمير مصدره كما في قوله قد حيل بين الخير والشر
 ويجعل قوله منه قائما مقام الفاعل قائل * قوله ونحو نقول انه من كونه وضع المشتق
 من قبيل الوضع النوعي وحاصله ان وضع المشتقات انما هو بوضع جزئها المادة
 والهيئة كما مر فيما سبق وليس شي منها موضوعا بالوضع النوعي اما الاول فظاهر
 واما الثاني فلانه لا تعدو الهيئة الفاعل مثلا باعتبار التحول في جواهرها الفاعل
 وذلك التعدد كعدد زيد مثلا باعتبار تعدد التلغظات ليس وضعه وضع نوعيا
 كذلك هيئة الفاعل مع تعدد ما يتعدو الحال لا يكون وضعه وضع نوعيا واذ لم
 يكن وضع شي من جزئها نوعيا كيف يكون وضعها نوعيا لا بد له من دليل وهذا
 المقرر سقط ما قيل ان في المشتقات تعددين بحسب المادة وباعتبار التلغظ
 بخلاف امثال زيد فان فيها تعددا واحدا فقط وهو التعدد باعتبار التلغظ ففيسر

لما هو مختار السيد الشريف مرشد
 لما هو مختار الساج مرشد

قوله وذلك التعدد كعدد زيد قيل
 عليه تعدد زيد بتعدد التلغظات
 تدقيق فسنرى لا يغير ارباب العربية
 على ما سبق ان السمع نفسه بخلاف تعدد
 هيئة الفاعل بالاعتبار المذكور فان
 الحسن يذهب به على ما لا يخفى مرشد

احديهما على الاخرى قياس مع الفارق * قوله في وضع زيد اختيار العلم في التشبيه
مع اسم الاشارة اولى به لكونه من نوعه في عموم الوضع لكونه بعد من الوضع
النوعي لعدم اعتبار العموم فيه لاني وضعه ولا في موضوعه واما التوجيه بان لكونه متفقا
عليه فردود بان اسم الاشارة ايضا متفق عليه في كونه وضعه شخصيا واما الاختلاف
فيه في تشخيص الموضوع له وعمومه وليس له مدخل فيما نحن فيه ضر او نفع * قوله فالقول
بالوضع النوعي قول بلا دليل ظاهره انكار الوضع النوعي مطلقا وما ذكره لا يقيد
الا انكاره في المشتقات قائل * قوله يمكن ان يقال آية منع لقولهم بان الموضوع
في المشتقات خاص كما ان ما قبله منع للقول بان الوضع فيها نوعي او جواب عن
المنع المذكور قبله بان مجرد الامكان لا ينافي القول بالوضع النوعي في المشتقات كما
انه لا ينافي القول بان الموضوع له فيها خاص اذ يمكن ان يقال آية لكنه مبني على الغلط
اذ لا مدخل لعموم المحدث الذي نسب الى الذات وخصوصه في كون الموضوع له
لهيئة اسم الفاعل خاصا او عامتا بل مدار خصوصه وعمومه انما هو خصوص الذات
المنسوبة اليه المحدث وعمومه فان كانت الهيئة موضوعة لكل واحد من افراد ما
نسب اليه المحدث واشخاصه باعتبار هذا الامر العام وملاحظة كانت موضوعة
بالوضع العام للموضوع له الخاص سواء كان ذلك المحدث مطلقا او مقيدا
وان كانت موضوعة لنفس هذا الامر العام اعني ما نسب اليه المحدث كانت
موضوعة بالوضع العام للموضوع له العام سواء كان المحدث مقيدا او مطلقا
غاية ما في الباب انه ان كان المحدث مطلقا كان له الوضع والموضوع له علم
حما اذا كان مقيدا وهذا ظاهر لما قلنا من حق التأمل * قوله ايضا متعلق بما قبله والمعنى
انه القول بالوضع العام للموضوع له الخاص في المشتقات قول بلا دليل كما ان
القول بالوضع النوعي فيها قول بلا دليل ولا وجه لما قيل انه ويحتمل ان يكون متعلقا
بالمشتقات والمعنى فالقول بوجود الوضع العام للموضوع له الخاص في المشتقات
كوجوده في الاقسام الاربعة قول بلا دليل فان تأخير قوله في المشتقات ياتي عن
كل الابطاء * قوله قلت لا يفهم آية ابطال للسند المذكور حاصلة انه لو كان الامر
كما ذكر لوجب ان يفهم من اطلاق ضارب مثلا المحدث المطلق ثم التقيد وانما الى
بط لا يفهم ذلك بل المفهوم انما هو المحدث المقيد وفيه ان السائل ان يمنع بطلان
التالي او يجوز ان يفهم المطلق ثم التقيد لان الهيئة لا تتحقق الا مع التحول في جواهر
مخصوص فلذا يظن ان المفهوم انما هو المحدث الخاص ويظهر ذلك ان السامع اذا لم
يعلم معني ذلك الجواهر المخصوص يفهم منه المحدث المطلق فينتقص انه ما دام المخصوصا ولعله

الوجه صالح انتهى والارادة
مصلحي

قوله فانه تأخير قوله آية وقد يقال
كلية ايضا تقتضي تقدرا الحكم السابق
وهو كونه الوضع العام للموضوع له
انما هو قول بلا دليل ويلزم على هذا
الاختلاف ان يكون الوضع العام
الموضوع له الخاص في الاقسام
الاربعة قول بلا دليل ولا وجه
ليس بمراد على انه غير ملائم
للسوق فانه

فكيف يدع التوهم المذكور وقد سبق نظيره من اسم عند قوله بحيث لا يفاد ولا يفهم
الا واحد بخصوصه وايضا انما يشار الى التاكيد عند عدم جواز التأسيس وهما ليس
كذلك كما عرفت ولك ان تقول يجوز ان يقرأ بكسر اللام وتقدم الفوقية على
التحية فكلمة تكرية والمعنى انه كلام قيل لتحية عظيم * قوله ان يلاحظ فيه مساحته
والمراد الوضع بان يلاحظ * قوله ايضا كما لموضوع له اللفظ لا يقتصر على احدهما
كما لا يخفى ويمكن ان يتكلف بان عدل ايضا هو ان يلاحظ الموضوع بخصوصه كما هو
المقرر فيما سبق لا الموضوع له * قوله تعدد الموضوع لتعديل لقوله ان يلاحظ
الموضوع ايضا بام عام او لوقت له اى وقت تعدد * قوله ووضع اللفظ
اى ويسمى وضع اللفظ قاطع والاولى ويسمى وضع الشئ اذا ذكره بوجههم ان
الوضع لشخص يختص بوضع اللفظ وليس كذلك وقد انكر في مسبو على من ذكر اللفظ
في تعريف الوضع بانه تعريف لقسم الوضع * قوله سواء كان وضعه عاما بان
يلاحظ الموضوع له بام عام سواء كان خاصا او عاما وقوله او خاصا بان يلاحظ
الموضوع له بام خاص سواء كان خاصا او عاما وان كان الاخير مستحيلا او غير
موجود على ما سبق تفصيله * قوله وقيل بيان للعد وقيل ولو قيل فقيل لغا
لكن احسن كما في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال * قوله وضع اسم الفاعل
ولكن ان تقول يجوز ان يقرأ وضع على صيغة المصدر فيكون مبتدأ خبره بان قيل
وجوز ان يقرأ على صيغة الماضي ايضا فيكون قوله بان قيل متعاقبه * قوله
استحق منه اى استحق اسم الفاعل من ذلك المصدر واعترض عليه بانه يجب
ايراد الضمير بان يقال استحق هو منه لكونه صفة جرت على غير من بهى له واجبت بحل
هذا قائما مقام الفاعل وبما استحق الضمير مصدره كما في قوله قد جعل بين الجبر والحر
ويجعل قوله منه قائما مقام الفاعل قاطع * قوله ونحو نقول اه منع لكونه وضع المتعاقب
من قبيل الوضع النوعى وحاصله ان وضع المشتقات انما هو بوضع جزئها المادة
والهيئة كما مر فيما سبق وليس شئ منها موضوعا بالوضع النوعى اما الاول فظاهر
واما الثاني فلا نه لا تعد لهية الفاعل مثلا لا باعتبار التحول في جوهرها والفاعل
وذلك التعدد كعدد زيد مثلا باعتبار تعدد التلغظات ليسم وضعه وضعا نوعيا
كذلك هيئة الفاعل مع تعدد ما يتعدو الحال لا يكون وضعه وضعا نوعيا واذ لم
يكن وضع شئ من جزئها نوعيا كيف يكون وضعها نوعيا لا بد له من دليل وبهذا
التقرير سقط ما قيل ان المشتقات تعدد من بحسب المادة وباعتبار التلغظ
بخلاف امثال زيد فان فيها تعدد واحد فقط وهو التعدد باعتبار التلغظ فقيس

لما هو مختار السيد الشريف مرش
لما هو مختار الشارح مرش

قوله وذلك التعدد كعدد زيد قيل
عليه تعدد زيد بتعدد التلغظات
تدقيق فلسفى لا يعتبر ارباب البرية
على ما يبيح من ان اسم نفسه بخلاف تعدد
هيئة الفاعل باعتبار المذكور فان
الحس يهتد به على ما لا يخفى مرش

75

احدهما على الاخرى قياس مع الفارق * قوله في وضع زيد اختيار العلم في التسمية مع انه اسم الاشارة الاولى به لكونه من نوعه في عموم الوضع لكونه بعد من الوضع النوعي لعدم اعتبار العموم فيه لاني وضعه ولا في موضوعه وانما التوجيه بان يكون متفقا عليه فردا بان اسم الاشارة ايضا متفق عليه في كونه وضعه شخصيا وانما الاختلاف فيه في تشخيص الموضوع له وعمومه وليس له مدخل فيما نحن فيه ضرورة نفعنا * قوله فالقول بالوضع النوعي قول بلا دليل ظاهره انكار الوضع النوعي مطلقا وما ذكره لا يضيف الا انكاره في المشتقات فقل * قوله يمكن انه يقال آية منع لعموم بان الموضوع في المشتقات خاص كما ان ما قبله منع للقول بان الوضع فيها نوعي او جواب عن المنع المذكور قبله بان مجرد الامكان لا ينافي القول بالوضع النوعي في المشتقات كما انه لا ينافي القول بان الموضوع له فيها خاص اذ يمكن انه يقال آية لكنه مبني على الغلط اذ لا مدخل لعموم الحدث الذي نسب الي الذات وخصوصه في كون الموضوع له لهيئة اسم الفاعل خاصا او عامتا بل مدار خصوصه وعمومه انما هو خصوص الذات المنسوب اليه الحدث وعمومه فان كانت الهيئة موضوعة لكل واحد من افراد ما نسب اليه الحدث واشخاصه باعتبار هذا الامر العام وملاحظة كانت موضوعة بالوضع العام للموضوع له الخاص سواء كان ذلك الحدث مطلقا او مقيدا وان كانت موضوعة لنفس هذا الامر العام اعني ما نسب اليه الحدث كانت موضوعة بالوضع العام للموضوع له العام سواء كان الحدث مقيدا او مطلقا غاية في الباب انه ان كان الحدث مطلقا كان له الوضع او الموضوع له محسم مما اذا كان مقيدا وهذا ظاهر لما قل حق التأمل * قوله ايضا متعلق بما قبله والمعنى انه القول بالوضع العام للموضوع له الخاص في المشتقات قول بلا دليل كما ان القول بالوضع النوعي فيها قول بلا دليل ولا وجه لما قيل انه ويحتج ان يكون متعلقا بالمشتقات والمعنى فالقول بوجود الوضع العام للموضوع له الخاص في المشتقات كوجوده في الاقسام الاربعة قول بلا دليل فان تأخير قوله في المشتقات باي عنه كل الالباب * قوله قلت لا يفهم آية ابطال للسند المذكور حاصله انه لو كان الامر كما ذكر لوجب انه يفهم من اطلاق ضارب مثلا الحدث المطلق ثم التقييد والتالي بطر لا يفهم ذلك بل المفهوم انما هو الحدث المقييد وفيه اسئلة للسائل ان يمنع بطلان التالي اذ يجوز ان يفهم المطلق ثم التقييد الا ان الهيئة لا تتحقق الا مع المحلول في جوهر مخصوص فلذا يظن انه المفهوم انما هو الحدث الخاص ويظهر ذلك انه السامع فلم يعلم معني ذلك الجوهر المخصوص يفهم منه حدث المطلق فينخص به ما دام اخصوصيا ولمعه

الموجود صاحب الفضل في دار الادب
اصح يكون اسم الماشية
اصح يكون اسم
مصطفى مشه

قوله فانما غير قوله آه وقد يقال ان
قوله انما يقتضي تقدرا حكاه السابق
كلمة ايضا الوضع العام على هذا
وهو كونه بلا دليل وبليزم
انما هو قول بلا دليل الوضع العام
الا حكاية ان يكون الوضع العام
لا يحسن له انما هو في الاقسام
للموضوع له انما هو بلا دليل
الا ربعة قول بلا دليل
سبعة بلا دليل انما غير ملائم
للموضوع فانما هو

لهذا بادور الى قوله على ان التقيد ايضا * قوله على ان التقيد ايضا * دليل اخر لا يخلو
 السنه المذكور وحاصله انه لو كان الامر كما ذكر لزوم للتقيد ايضا والى بالوضع وليست
 ما يصلح لذلك الاحول الهيئة في مادة المخصوصة واجتماعها معا فلو التزم ان ذلك
 المحلول والاجتماع موضوع لذلك التقيد لزم المهر وب عنه اذ وضع المحلول والاجتماع
 لذلك التقيد لا يكون الا وضعها معا للموضوع له خاص ومع ذلك يزدح وضع اخر في
 كل مستحق ولم يقل به احد وفيه ان للسائل ان يقول سلمنا انه لا بد للتقيد من والى
 لكن لا ثم انه لا بد ان يكون ذلك الدال بالوضع بجواز ان يكون والى بالعقل ولو سلم
 ذلك فلانم انه يلزم المهر وب عنه اذ المهر وب عنه انما هو كون ما وضع له الهيئة خاصا
 واللازم كون ما وضع له الهيئة والاداة معا خاصا وايضا لانم انه زيادة الوضع الاخر مما
 لم يقل به احد هذا وقد عرفت ما يندفع به السؤال * قوله واعلم انه نقل آه لا يخفى عليك
 انه لا مناسبة لهذا الكلام بهما بل محزنة عند ذكر الاقسام الاربعة للوضع وتسمية القسم
 الثالث بالوضع العام للموضوع له العام فيما سبق فلا وجه لتأخيرها الى ههنا اللهم الا
 ان يقال اراد ان يشير الى ان حاصل السؤال اما انه لا دليل على ان وضع المشتقات
 وضع عام للموضوع له خاص بل وضع عام للموضوع له عام واما انه لا دليل على ذلك
 بل هو وضع خاص للموضوع له عام بناء على ما نقل عنه بعض تلامذة المصنف * قوله جعلوا
 الوضع آه قال الذكر هذا اقرب مما ذكره السيد الشريف لان وصف الوضع بالعموم
 والخصوص على هذا ظاهرا لا تكلف فيه فان وضعها واحدا اذا تعلق بمكان متعددة
 بان يكون كل منها موضوعا له بهذا الوضع كان عامات متسا ولا تلك المعاني واذ اختلف
 بمعنى واحد فقط سواء كان كليا او جزئيا كانا خاصا بذلك المعنى بخلاف الوصف بهما
 على ما ذكره المحقق الشريف فانه لا يخلو عنه تكلف اقول يعارض هذا انه العموم والخصوص
 على هذا يجعل لا يكون على نسق واحد فانها يعتبر في الوضع بالنسبة الى الموضوع له
 وفي الموضوع له بالنظر الى ذاته فانه الوضع لامر عام ملحوظ بنفسه يسمى وضعها خاصا
 الموضوع له لمخصوص الاول ليسر الا بالنسبة الى الموضوع له والاعموم الثاني فبالنظر
 الى ذاته لا بالنظر الى الموضوع فانه بالنظر الى الوضع ليس بعام بل مسا وبخلاف ما
 ذكره السيد الشريف فانها يعتبران على نسق واحد كما لا يخفى وقد يقال ايضا العام
 والخاص في هذا المقام يراد فان الكلي والجزئي وبها لا يجرب في هذا الجعل * قوله
 وكانه بنى القسمة النظ وكانهم بنوا القسمة بارجاع الضميرين الى اجماع عليين المذكورين
 ويجوز ان يقرأ بنى بصيغة المبني للمفعول على انه يكون الضمير كانه لسان وانما التي بجملة
 الظن لاحتمال ان يكون القسمة على كون الملاحظة مختصة بالموضوع له او عامته شاملة له

الذكر

قوله وقد يقال آه وقد سلمت ما يقتضي هذا
 المقام عند قول المصنف وذلك بما يقتضي
 ام مشترك بين الشخصات فتذكر
 مرشد

والغيره

وغيره وقد يرجع الضمير الى بعض التلامذة والى المص لا ان مدق العبارة يبرز
عنه كما لا يخفى * قوله على كون الوضع مختصا بواحد قال الذكر وعلى هذا يتحقق للوضع
اقسام اربعة الوضع الخاص لموضوع له خاص كزيد والوضع العام لموضوع خاص
كاسم الاشارة والوضع الخاص لموضوع له عام كالاشان والوضع العام لموضوع له
عام انتهى ولم يذكر مثالا للقسم الرابع ذلك ان نقول مثاله هو وضع المشتقات
سواء كان وضعها نوعيا كما هو المشهور بين الجمهور او شخصيا كما حققه السمعاني
* قوله قيل التنبيه يستعمل في التنبيه الذي في امثال هذا الوضع مما يجعل عنوان البحث
التي لا يستعمل في مقامين والا فالتنبيه يستعمل فيما يقام على البدهي في صورة الاستدلال
ايضا كما سيظهر عليه القائل * قوله الاول الحكم البدهي اي سواء كان مما يعلم من الكلام
السابق والا كما هو الظاهر المتبادر والاولى ان يقال الاول البدهي ليعلم التعريف للبدهي
ايضا فانه قد يستعمل فيه ايضا كما اشار عليه السمعاني في الاطول اللهم الا ان يعجز الحكم وكذا الكلام
في قوله والثاني الحكم المعلوم آه * قوله والثاني الحكم المعلوم من الكلام اي
سواء كان بدهييا او نظريا فيبين المقامين عموم وخصوص من وجه فذكر * قوله
ههنا الحكم بدهي اي في اشارة الى انه كون التنبيه ههنا مستغلا في المقام الاول يعني
واما كونه مستغلا في المقام الثاني فليس يبينني فانه يتوقف على ان يكون المذكور
بعده مما علم من الكلام السابق فان ثبت ذلك كان له نصيب من السريين
والا فلا * قوله بالنسبة الى الايمان والقاصرة قيد الايمان بالقاصرة وقها
لتمهين ان يقال انه تقيد البداية بالاولية ينافية للتنبيه المذكور لان البدهي الاول
على ما هو المتعارف لا يحتاج الى التنبيه وخلاصة الدرع ان عدم الاحتياج اليها هو
بالنسبة الى الايمان المتوسطة كما هو دأبهم في امثال هذا المقام وذكر التنبيه ههنا
بالنسبة الى الايمان بالقاصرة فلا منافاة * قوله والنظر ان التنبيه بالمعنى الثاني
هو الحكم الذي قيل النظر ان هذا الكلام من السمعاني تحقيق المعنى الثاني ويحتمل ان يكون اعترضا
على ظاهره ما قيل لكنه يجاب عنه بتحرير المراد اقول النظر ان المراد بالظهور بالعكس من
وجوه * قوله فان الحكم البدهي تحقيق وتثبيت من السمعاني لما ذكره وبيان لصحة
حمل المذكور في صورة الاستدلال على بيان اللهم * قوله لان استواء الوضع آه
يعني ان الحكم المنبه عليه ههنا مما يتضمنه الكلام السابق ويعلم منه ان دليله
الذي هو الاستدلال مستفاد منه فانه اذا كان دليله مستفادا منه كان هو ايضا
مستفادا منه فان المستفاد من المستفاد من الشيء مستفاد من ذلك الشيء
وهذا معنى تضمنه الكلام السابق ولا يشترط ان يكون الحكم المنبه عليه مستفادا من الكلام

منه

الشيء على هذا الجدل

مطلب تنبيه

حيث لم يقدروا ههنا مستغلا في المقام
الاول منه

السابق بلا واسطة وعلى هذا يندفع ما قيل يرد على ما أفيد ان الظان التنبية بالمعنى
 الثاني هو الحكم المذكور اصالته والاستواء المذكور ليس كذلك بل هو الحكم
 المذكور في ضمن دليل الحكم المذكور اصالته فانه مبني على حصر الاستواء على انه الحكم
 المنبئ عليه وليس فليس واعلم ان كون الاستواء مستقداً من الكلام السابق
 ليس معر حابه في كلام المفيد ولا مما يقتضيه كلامه فانه قال ولا يبعد ان يقال
 في قوله لا يفاد ولا يفهم به آية نوع اشارة الى ذلك الحكم بناء على ان المراد منه
 ان اللفظ الموضوع للحكم واحد من تلك الشخص لا يفاد ولا يفهم به من حيث انه
 مراد الحكم به الما بعد استحضار منها بخصوصه والفظن يعلم ان هذا المعنى ليس بمجود وضعه
 لدليل لانه في ذلك من قرينة ينضم اليه انتهى فتأمل * قوله برحمان الاول تا
 ترجيح الاول فظ لان اللفظ تطبيق العباد على ما هو السابق لا على غيره وما ترجح
 الثاني فلان اللفظ في موضع الضمير هو الضمير لا الاسم اللفظ حتى لو ذكر الاسم اللفظ
 يحتاج الى كناية فلو كان الموصول كناية عن الموضوع لزم ان يرتكب المصنف في قوله
 الاستواء نسبة الموضوع خلاف اللفظ بخلاف كونه كناية عن الموضوع وبهذا التقرير
 صحيح ما قيل ان ذكر الموضوع بالاسم اللفظ يمكن ان يكون لدفع الالتباس لاحتمال
 كون الضمير للفظ فلا دخل لذكر الاسم اللفظ في الترجيح المذكور على انه قد قيل ذكر
 اللفظ بناء على احتمال رجوع الضمير الى ما لم يسبق ذكره مما لا يلتفت اليه في المتن
 المبينة على الاجازة مع ان التباس بناء على ما ذكره ليس اقل من الالتباس
 المدفوع فلا وجه لارتجابه لدفع ذلك الالتباس على ان الالتباس انما يحترز عنه
 اذا كان مضراً وههنا ليس كذلك كما لا يخفى * قوله وما يستفاد آية يستفاد
 ذلك من قوله قدس سره تعيين ما اراد به * قوله معنية اي المراد او للشخص
 * قوله من حيث انه مراد الضمير راجع الى الشخص مراد به الشخص * قوله اي
 لا يفيد المراد من حيث انه شخص قيل لا يظهر بالنظر الى سوق كلامه ان يقال
 اي لا يفيد الشخص من حيث انه مراد وقد قيل فسر بهذا لان السابغ يتعلق
 الافادة بالمراد وقيد بالحقيقة لما انه يفيد من حيث هو كل * قوله ونحن نقول
 حاصله انه لا حاجة الى صرف العبارة عن اللفظ كما فعله الشريف ومن تبعه
 حيث حملوا على سلب الافادة من حيث انه مراد اذ يمكن التحمل على اللفظ وهو
 سلب افادة الشخص فان ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص ولا ينقل منه
 اليه اصلاً بدو في القرينة وقد يقال في تخصيص كلامه ان القرينة ليست بتعيين ما اراد
 من اللفظ كما افاده الشريف لان تعيينه يستلزم افادة اللفظ بغير القرينة مطلقاً

ط
 ناظر الى توجيه الشريف
 ناظر الى توجيه السابغ
 مرش
 مرش

من حيث الوضع والا فادوة تتوقف على العلم بالوضع له والعلم بالوضع لنا يحصل
بالقرينة على ما سبق منه في الفأدة بجملة فكيف يتصور الافادة قبل القرينة ولو مطلقا
حتى يكون القرينة للتعين بل هي لا انتقال الى الشخص وارادته منه ابتداء وفيه انه
قوله بقرينة معينة صريح في ان القرينة للتعين فلا وجه لنفيه وقوله لان تعيينه يستلزم آه
ان اراد به ان التعين يستلزم الافادة مطلقا قبل القرينة فهو غير مفيد في الافادة على
الوجه الكلي يحصل بدون قرينة قطعا وان اراد به ان يستلزم الافادة على الوجه الجزئي فهو
ظاهر الخ * قوله لا نفيد الانتقال الى خصوصية أي الى خصوص ذلك الشخص * قوله
فان موقفة ان لفظه آه تنبيه على علية الاستواء المذكور لعدم افادة الانتقال الى
الخصوصية فافهم ذلك * قوله قيل كما يفرق بعد الوضع في المشترك ووجدته فيما
هو من هذا القبيل بينه وبين المشترك يفرق بينهما لزوم تعيين المعنى فيما هو من
هذا القبيل وعدم لزومه في المشترك هكذا في الاصل * قوله قد عرفت انه لا يلزم آه
عند قول المصنف قد يوضع له باعتبار امر عام وقد عرفت منا ايضا ما فيه قد ذكر * قوله
كما في وضع اسم الفاعل قد قيل للفاعل ان يتخ كونه من هذا القبيل بناء على انه المص
لم يذكره في هذه الرسالة قالوا في ان يمثل بالصائر الرجعة الى الكل وله ان يقول
ايضا المراد لزوم تعيين في الجملة وعدمه فلا يرد هذا ايضا قائل * قوله يلزم ملاحظة
المعنى بخصوصه في المشترك أي يلزم ملاحظة كل من المعاني المشتركة فيها بخصوصه
والفراده الذي يميزه عن الاخر من تلك المعاني ولا يجوز ان يلاحظ تلك المعاني
باعتبار امر عام شامل لها بخلاف ما نحن فيه فانه لا يلزم فيه ملاحظة كل من المعاني
بخصوصه والفراده بل يلزم ملاحظته باعتبار امر عام شامل وغيره من المعاني
مثلا اذا وضع لفظ معنى ولو بوضع عام لموضوع له خاص ثم وضع معنى اخر
يلزم ان يلاحظ كل من المعنيين بخصوصه والفراده ولا يجوز ان يلاحظ كلا المعنيين
باعتبار امر عام شامل لهما كما فيما نحن فيه وليس المراد انه يلزم في المشترك ملاحظة
كل من المعنيين مثلا بخصوصه الشخصي وتعيين بحيث يتنازع كل ما عده فعلى هذا
لا يرد عليه ما ذكره اسم بقوله لنا نقول آه فافهم ذلك * قوله اذا لو وضع لفظ
كلفظ عسفس لفظا من المعاني كالاقبال والنسبة الى الفاعل والزمان الماضي
في عسفس زيد وعسفس عمرو وعسفس بكر الى غير ذلك بوضع كلي أي بوضع عام
لموضوع له خاص ثم وضع ذلك اللفظ مرة اخرى لفظا اخر كالا د بار
والنسبة الى الفاعل والزمان الماضي في عسفس زيد وعسفس عمرو وعسفس بكر الى
غير ذلك بذلك الوضع أي بوضع كلي كالاول وليس المراد بذلك الوضع الاول

المراد لزوم تعيين في الجملة وفيه
يبلغ ما قد قال ايضا من ان الفوق
يلزم ان التعيين في الاعلام المشتركة
لوجود التعيين في الاعلام المشتركة
ايضا بخلاف الفوق بعد الوضع
ووجدته فانه حقيقي فالاولى الافادة
عليه قد ذكر

والا لم يتعد الوضع فلا يصح قوله يكون مشتركا كالقعد الوضع مع انه ليس بشئ من
 الطائفتين ملحوظة بخصوصها بل ملحوظة باعتبار امر عام تكون وضعه وضعا عاما
 الموضوع له خاص * قوله ولو لم يكن كذلك اي لو لم يكن ذلك للفظ الذي وضع
 لطائفة من المعاني بوضع كلي ثم وضع لاخرى بوضع كلي مشترك لم يكن شئ من الافعال
 والكحروف مشتركا والتالي بطان كثير من الافعال والكحروف مشترك على ما بين
 في متن اللغة والعلوم العربية واما الملازمة فلا بد لا طريق تكون شئ مشترك الا
 ما ذكره فلم يكن الموضوع بذلك الطريق مشترك لم يبق وجه يكون شئ مشترك
 * قوله ان لفظة ايا بكسر الهمزة وتشديد الياء اخر الكحوف * قوله عند من جعلها
 ضميرة وهذا هو المختار ومنهم من جعل اللواحق ضميرا وايا عامته ومنهم من جعل
 الضمير هو المجموع * قوله من هذا القبيل اي من قبيل ما وضع لطائفة من المعاني
 بوضع كلي ثم لاخرى كذلك فتكون مشتركة موضوعا لكل فرد مذكور غائب بلاحظته
 بهذا المفهوم ولكل تشبيه كذلك ولكل جمع كذلك ولتخو ذلك والغرض ان ما ذكر
 من الوضع لطائفة بوضع كلي ثم لاخرى كذلك متحقق لا مجرد فرض وانما قال والظاهر
 منه لانه يحتمل ان يكون موضوعا لكل واحد من هذه المفومات بلاحظته بمفهوم
 شامل لها كما حد ما مثلا كما قد قيل ذلك ان تقول انما قال والظاهر ان تعدد الوضع في
 هذه الضمائر في محل المنع * قوله لانه وضع تارة لكل مخاطب وقع عليه شئ آه اقول
 فيه نظر اذ كونه ما وقع عليه شئ تارة وما يضاف اليه شئ تارة اخرى لا يوجب
 تعدد وضعه بل الظاهر ان موضوع لكل مخاطب مفرد مذكور ثم انه يقع عليه شئ تارة
 ويضاف اليه شئ اخرى كسائر الالفاظ الموضوعات فان زيد امثلا موضوع لشخص
 بعينه ثم انه قد يقع عليه شئ وقد يضاف اليه شئ الى غير ذلك ولا يوجب ذلك تعدد
 وضعه كيف ولو اوجب امثال ذلك تعدد الوضع والاشتراك لم يبق وحدة
 الوضع وعدم الاشتراك في شئ من الالفاظ الموضوعات ويمكن ان يقال واما كما
 من بعيد الاحتمال ان معنى قوله من هذا القبيل في الموضوعين من قبيل الموضوع
 الكلي المشخص كما في قول المصنف للمعنى ان هذه الضمائر من هذا القبيل لا من قبيل
 الوضع لطائفة من المعاني بوضع كلي ثم لاخرى كذلك والغرض دفع توهم انها
 من هذا القبيل فمعنى قوله لانه وضع آه انه وضع لكل مخاطب مفرد مذكور فيقع
 تارة لكل مخاطب وقع عليه شئ وتارة اخرى لكل مخاطب اضيف اليه شئ وان
 كان هذا المعنى بعيدا من العبارة كل البعد ويحتمل ان يكون قوله لانه وضع لانه
 وضع آه فسقطت الهمزة سهوا من النظم * قوله ذكر ان الفارق آه حاصله ان

قوله ادراك ثلاث والاربع وما قصد
 الوضع مطلقا ووحدة ضمنا وتعدد
 ضمنا ووحدة مطلقا مشتمل

قوله او صريحا ضمنا اي بان يكون اللفظ
 اللفظي للمعاني صريحا وبالنسبة الى
 بعضها ضمنا مشتمل

قوله وقوله ضمنا اي في قوله القعد
 الوضع فيه ضمنا وقوله وقوله صريحا اي
 في قوله ولا تنفي تعدد الوضع فيه صريحا
 صريحا اي في قوله وضع الفعل لمعانيه
 ويجوز ان يكون آه اذ لا استعمال له في هذا
 القول مشتمل

قوله كما يؤيده وجه الثاني ان صريحا
 فيه قد للموضع فالمتاسب ان يكون
 هذه اللفظة ايضا كذلك * مشتمل

المراد بتعدد الوضع في المشترك ووحدة فيها هو من هذا القبيل اما تعدد الوضع مطلقا
 ووحدة كذلك لتعدد الوضع صريحا ووحدة كذلك الثالث والرابع سافطنا
 لظهورها لا يفرقان وعلى كل من التقديرين لا يصلح ذلك ان يكون فاسقا بينهما
 اما على الاول فلعدم وحدة الوضع مطلقا فيها هو من هذا القبيل لتعدد الوضع فيه
 ضمنا واما على الثاني فلعدم تعدد الوضع صريحا في بعض المشترك كالأفعال المشتركة
 اذ ليس فيها وضع صريح بالنسبة الى معانيها فضلا عن ان يتعدد فيها الوضع الصريح
 * قوله مطلقا اي سواء كان صريحا او ضمنا قيل قوله مطلقا وقوله ضمنا وقوله صريحا
 قيود للوضع كما يؤيد قوله اذ ليس وضع الفعل لمعانيه صريحا ويختص ان يكون لكل منها
 قيد للتعدد انتهى وقد قيل كلام الذاكر في الجواب صريح في انها للتعدد وهو الظاهر هذا
 الفعل ايضا فتجوز كونها قيودا للوضع ارتكاب بخلاف النظم بلا ضرورة واما قوله
 اذ ليس وضع آه لمعناه فضلا عن تعدده اقول كلام الذاكر في كتابه نظر في انها
 للوضع واصالة الوضع وقربه يرجح انه ذلك فتجوز كونها للتعدد ارتكاب بخلاف
 النظم بلا ضرورة ثم انه كلام الذاكر في الجواب على ما نقله اسم ليس بصريح في شئ
 من الاحتمالين كما ترى واما على ما ذكره نفسه في كتابه ففي بعض المواضع ظاهره
 كونها للوضع وفي بعضها في كونها للتعدد كما لا يخفى على الناظر على انه كلام الفاسق
 الاول فيما ذكر في السؤال على ما نقله اسم لا فيما ذكر في الجواب ولا على ما ذكره
 نفسه في الكتاب * قوله لمعانيه اي المشترك * قوله كل فعل موضوع للنسب
 كل فعل ماض موضوع لحدث ونسبة وزمان ماض كما ذكره الذاكر في كتابه بل
 كل فعل ماض لمعانيه الا انه اراد التنبية على انه وضع الفعل نوعي مطلقا وبالنسبة
 الى كل من المعاني الثمانية الثلاثة * قوله ثم ذكر في دفعه انه المراد آه ومنهم من قال
 في دفعه انه المراد نفى تعدد الوضع صريحا او ضمنا متحققا في ضمن الوضع النوعي واما تعدد
 الوضع ضمنا متحققا في ضمن الوضع الشخصي فالقبيلتان مشتركتان فيه ولا يخفى عليك
 انه بعيد غاية البعد * قوله في نفس الموضوع متعلقا بالوضع او به وبالتعدد على سبيل
 التنازع او بهما بالنفي كذلك * قوله او فيما استق منه كلمة التقسيم والجمع المعنى
 نفى تعدد الوضع الصريح في كلا القسمين * قوله او المراد نفى تعدد الوضع آه اشارة
 الى توجيه اطر مبنية على انه الاشتراك في الصفات باعتبار جوهر الكلمة وموادها
 كما انه الاول مبني على انه باعتبار لا أخذ والمستق منه * قوله ان قلنا ان جوهر
 الكلمة موضوع قال الذاكر لكن الحق انه ليس بموضوع لشئ واللازم فهم من تلك
 الحروف على اي وجه ركب ويرد عليه من الملازمة مستند الجواز ان يكون وضعها

قوله كلام الذاكر في كتابه حيث قال
 انهما تعدد الوضع الصريح
 يكون الموضوعات بالادغام الصريح
 مشتركة لا تعدد الوضع الصريح

قوله واصالة الوضع لانه موصوف
 والتعدد وصفة مشتركة

قوله وقربه اي اقرب لكونه مطلقا
 وضمنا صريحا الى الوضع لفظا مشتركة

قوله لمعناه فضلا عن تعدده فيما
 كونه معناه كذلك لا ينافي كونه تاييدا

قوله فاعلم ان بعض المواضع منها قوله بكذا
 انما لا يقع في المعنى المشترك لتعدد
 وضع صريحا لمعانيه او تعدد وضع ماض

صريحا لمعانيه فانه تاييد قوله لمعانيه
 الموضوعية لانه ان صريحا قيد الوضع
 فيها لا للتعدد كما لا يخفى على من دان

حلاوة التركيب مشتركة

قوله وفي بعضها منها قوله فان
 عسقس مثلاً انما وضع المعنى اقبل
 وادبر وضعاً نوعياً واحداً صريحا
 مستنداً ضمناً مشتركة

مسروحا بهذا الترتيب ولهذا قد قيل الاول ان يجعل بانه لاحاجة الى اثبات
تعدد الوضع مع كفاية الوضع الواحد وهو الوضع النوعي وقد يتقصر ايضا للربط المذكور
بمستلزامه ان لا يكون الهيئة موضوعا للنسبة والزمان لزم فمعها تلك الهيئة في معنى
مادة كانت وان لم يبط والمقدم مثله وقية نظرا ما اول فلازم الهيئة ليست بموضوعه
لنسبة والزمان وضعها منفردا عند ذلك لربط هي موضوعه لها في ضمن الوضع النوعي
كجوه الكثرة خلافه في الاستلزام المذكور واما ثانيا فلازم بطلان الثاني ليس بظ
لاننا اراد به الهيئة ما يحصل من اجتماع مادة ضرب بهذا الترتيب بشرط حصوله منه
فلا شك انه لا يمكن وجوده في مادة اخرى وانما اراد به فعل يحصل من اجتماع
مادة بلا اشتراط الحصول منه فلا ريب في وقوع ذلك اللازم * قوله ولا يخفى
انه اي كل واحد من هذين التوجيهين بعيد عن عبادة الفارق اذ من عبادة القوم
قد تبر * قوله وقد افيد اشارة الى توجيه ثالث مع رده * قوله بواسطة المأخذ
ليكن ههنا ايضا ان يقال او بواسطة الجبر ان قلنا بان جوه الكثرة موضوع لا وضع له
المستو منه * قوله ولا يخفى في انه هذا التقييد خلاف الظ في عدم الخفاء فيه خفاء
اذ الظ في الاوصاف انه يكون بلا واسطة واحكم على الاعم خلاف الظ ولذا يوفي ذلك
في مقام التماثل فيقال المراد ما هو الاعم مما بالذات او بالواسطة ويذكر مطلقا
بمعنى سواء كان بالذات او بالواسطة كما لا يخفى على من تتبع كلماتهم * قوله ليس
بمستترك اي مطلقا يعني ان كلام الفارق عند هذا التوجيه يعني انه ما هو من هذا القبيل
ليس بمستترك بالذات ولا يفيد انه ليس بمستترك مطلقا والجموع ذلك وقية انه
يمكن ان يقال ان الكلام المذكور من الفارق انما يسبق لاجل ان ما هو من هذا القبيل
ليس بمستترك بالذات لانه لا يلبس وقع في ذلك واما ان عدم كونه مستركا
بالواسطة فما لاسترة فيه فلم يقع به الالباس * قوله ولا يبعد ان يقال اشارة
الى توجيه رابع الكلام الفارق وقد اسلفنا لك توجيهها خامس له فذكر * قوله
فها يسم ان يقول بامتناع الافعال فيه نظرا ذ لا مدخل لاثبات الوضع العام
للموضوع له الخاص والاطلاع عليه وعدم الاطلاع ويجعل المذكور في تسليم اشتراك
الافعال وعدم تسليمه كما لا يخفى على من تأمل نفسه لو كان الحكم بالاشتراك في
الافعال باعتبار جزئيات مفهوما تها لا باعتبار مدلولات مصداقها لكان لا ذكره
وجه وليس فليس قبل لا خفاء في بعد هذا التوجيه فانه ممن انتبه للوضع العام للموضوع له
الخاص المعنى وسيد المحققين قدس سره ولا يخفى على من تتبع كتبها انها قاطبة بالاستدلال
في الافعال ورد بان يجوز ان يكون قولها به اثبا على القدماء او مسامحة بناء على

ان قلنا صالح افندي
انظر الى ان لا يصح
حيث قال الوضع
الخصم
الترتيب
الذي
المعنى
في ضمنه
على مسر
قوله
انه
اللفظ
الغير
ان
قوله
متقنى
نفس
يختلف
اذ لا
العرض
في الزمان
الذات
من هذا

الاستدلال

الاستدراك في ما أخذ قائله ولك ان تقول ما ذكره السمع يفيض الى رفع الوجود عن كل
مستترك للمعنى مطلقا على انه يجب ان يكون له الملاحظة مفهوما واحدا صادقا على كل
واحد من الجزئيات الموضوعية لها ووجود مفهوم كذلك المعنى اقبل او بر غير مسلم قائل
* قوله ينافي تعريف الوضع فيه انه لا شك ان الدلالة على معنى غرض الوضع من وضعه
وانه يختلف الغرض من الشيء عند جائز كما اعترف به الذاكر فلا منافاة بين التعريف المذكور
وبين عدم الافادة * قوله ذكر في دفعه حاصل الوضع تحرير الشخص والدلالة المذكورة
في الموضوعين بان المراد من الاول تعيين المراد ومن الثاني الدلالة مطلقا اي سواء كانت
على سبيل التجزم او على سبيل التردد والدلالة على سبيل التردد مستحقة فيما هو من هذا
القبيل قبل القرينة فلا منافاة * قوله فانه مقتضى الوضع تعييل لقوله يدل على المعنى
آه فاقبل الاستدراك ناظر الى ما قيل الاستدراك وما بعده الى ما بعده واعلم ان
هذا التعييل وان لم يكن مصرح به في كلام الذاكر ههنا لكنه يستنبط مما ذكره فيما بعده
* قوله لكن مراحمة الادضاع اي الادضاع الضمنية اذ ليس فيها نحن فيه مراحمة
الادضاع الصريحة * قوله خلاف العبارة اي عبارة التعريف وفيه نظر اما
الاول فلان كونها المحل المذكور خلاف العبارة اي عبارة التعريف وفيه نظر اما
ثانيا فلما اشار اليه الذاكر حيث قال فانه الدلالة المعتبرة عند اهل العرف والاباب
البلغة واما ثانيا فلما ذكره بعض المحققين من انه المحل المذكور مبني على انه الدلالة
تابعة للارادة كما ذهب اليه بعضهم وحققه السمع في حاشيته على الفوائد الضمانية
بالاخذ عليه واما رابعا فلما قد قيل من انه فائدة التعيين فادة ما في الضمير فانه هو
لا جمل ليس الدلالة على المعنى من حيث هو مراد * قوله جعل الدلالة آه ان
اريد ان الذاكر جعل الدلالة الماخوذة في تعريف الوضع كذلك كما يشعر به قوله
سبيل في التعريفات فهو مبدل جعلها خاصة بما على سبيل التجزم كما يدل عليه قوله
فانه مقتضى الوضع آه نعم جعل المراد مراد عندنا مع سبب مراحمة
الادضاع ولو سلم ذلك فلام انه خلاف الظاهر انما التعيين للدلالة على
المعنى اعم من ان يكون على سبيل التردد وعند تعدد الوضع وما يكون على سبيل التجزم
عند اتحاد الوضع ليشمل الترييقين وان اريد ان جعل الدلالة على المعنى من حيث
انه مراد في نفسه مع قطع النظر عن كونها مأخوذة في تعريف الوضع اعم مما على
سبيل التردد وما على سبيل التجزم فلام انه عدول عن الظاهر انما التعيين لنفسها
اعم منها * قوله ينبغي ان يجاب بان دلالته ان اريد ان دلالته ما هو من هذا
القبيل على المعنى من حيث انه مراد لا يحتاج الى القرينة كما في هذا الجواب عين ما ذكره

عند بيان الوجه الاثير به المستترك
والجواب قائله على
عالم انده
صالح حقيقة السمع حيث كان اخصا
قوله حقيقة لا يدل على معنى
في انه اللفظ لا يدل على المعنى من اللفظ
تذكر الوضع وتذكر اللفظ
دلالة على ما في موضع فقط زيد
فانما سمع العالم بالوضع فقط
فانما تذكر لوضعه لمناه قد حضرنا
مثلا تذكر الوضع اذ لا يكون
عنده في ضمير تذكر اللفظ
استحضار الوضع باللفظ عند سماع اللفظ
فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ
في ضمير تذكر الوضع دلالته ثانيا
المفوض الى تلك الدلالة من آخر تيسير
عنه بل لا بد للدلالة من التفسير اللفظي
اللفظ وهو الاتفاق والادعاء
حيث انه مراد اللفظ والعالم
ان اللفظ يتفق على الوجه العام
بوضع ضرب على الوجه وحضره
تذكر وضع لهذا الوجه في ضمير تذكر
مفهوم الحديث والربان في ضمير تذكر
الوضع وليس بان دلالته اللفظ
يتوجه من اللفظ ضرب الى المعنى من حيث
هو مراد ما لم يعلم خصوص المحل الموضوع
بالضمنية فاذا حضر عنده بالضمنية
اتفقت اليه اللفظ من حيث انه
مراد قسادة الحديث والربان في ضمير
فاذا اتفقت هو الدلالة الضمنية
ولا شك انهم يتفقون من سماع

* قوله لا يتوقف كذا في الاصل بل انما فيه فتوحية الكلام انه خروج العام الذي هو
لفظ وضع وضعا واحدا لكثير غير محصور مستقر لجميع ما يصلح له عن التعريف المشترك
لا يتوقف على تخصيص تعدد الوضع في تعريف المشترك بالتعدد صريحا بل هو خارج
عنه على تقدير بقاءه على اطلاقه ايضا وان لم يكن في الوضع العام تعدد وضع اصلا
لا صريحا ولا ضمنيا هذا وقد سقط لفظة لا النافية في بعض النسخ سهوا من قلم النسخ
فقيل اراد بالعام اللفظ الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص ثم وجه الكلام بان
خروج العام بالمعنى المذكور عن تعريف التتبع المشترك يتوقف على تخصيص التعدد
بالتعدد صريحا فلا جرم حمل صاحب التوضيح على التعدد صريحا وانحصر على التعدد الصريح
حكم بزيادة قيد في ذلك التعريف مع انه لا يسا عده تعريفات القوم للمشارك اذ لم
يوجد في تعريفاتهم قيد الصريح انتهى ولم يفتن بان ما جعل في التوضيح فائدة لهذا القيد
انما هو اخراج اللفظ العام بالمعنى الذي ذكرناه ولا بالمعنى الذي ذكره القائل كما
لا يخفى على الفطن الناظر في التتبع والتوضيح * قوله مع انه لا يسا عده تعريفات القوم
ان يريد بتعريفاتهم ما نقله عن كتب الميزان والاصول من التعريفين فالاول وصف الثبوت
المذكورة فيها يجوز ان يستلزم تعدد الوضع الصريح عندهم فعدم المساعدة ثم وان
ازيد بها غير التعريفين المذكورين فليبين حتى تشكل عليه * قوله وبالحكمة لا يوجد في الكتب
المشهور ما يفيد يمكن ان يقال عدم وجوده في كتبهم يجوز ان يكون لعدم اطلاعه على
الوضع العام للموضوع له الخاص وبجعلهم كل ما يعدم هذا القبيل موضوعات لمفومات
كلية على قياس ما ذكره في الحكم بامتناع عكس فيما سبق مباحث التقسيم
* قوله انما التقسيم هذه الالفاظ انه يعني ان التقسيم مبتدأ مخبر محذوف كما يقتضيه
رعاية جانب المعنى والمخبر المحذوف ما قولنا هذه الالفاظ او قولنا هذه المعاني
والاول مبني على كونه التقسيم عبارة عن الالفاظ والثاني على كونه عبارة عن المعاني
ليصح الحكم وتقديم الاول على خلاف ما جعله في المقدمة المابحور والتفنن اول ترجيح
لما افاده الالفاظ للتقسيم اظهر من افادة المعاني له كما قيل ولا يلزم من ترجيح
ههنا ما ذكر من الظهيرة الافادة ترجيح من كل وجه فلا بنا في ترجيح الثاني في المقدمة
لموافقة لكون هذه اشارة الى المعاني الرابع على كونه اشارة الى الالفاظ فلا حاجة
الى ما قد قيل من انه لا يلزم من ترجيح ترجيح كونه اشارة الى الالفاظ يجوز ان يكون
الاستئناس من قبيل اشتغال المدلول على الدال ويختار ان يكون المعنى ان التقسيم مبتدأ
خبره هذه الالفاظ المذكورة بعده انفسها او هذه المعاني المذكورة المدلول عليها
بتلك الالفاظ من التقسيمات وما يتعلق بها كما يستدعيه رعاية جانب اللفظ قد ذكر

تتميز وادعوت بان المشترك
عليه الالفاظ الموضوع وضعا واحدا
انما هي اشارة الى
الطالع على اشارة الى
الفرق بين المواد ما اذا افر
او ذلك من غير ان يكون
في ذلك القسم بالقياس الى
وبالطالع تلك الاشارة بتبيين
اي في النسخة التي هي بخط السراج
مشبه
طه قد قيل من ان اللفظ العام
والا قد قيل من ان اللفظ العام
باللفظ الموضوع بالوضع العام
باللفظ له الخاص فقد اخطأ
الموضوع له الخاص
مشبه
وقد قيل تعدد المعاني عند عدم
تعدد الوضع صريحا لعدم
م * مشبه

* قوله افاوتها اي فائدة كل واحد من تلك الالفاظ والمعاني التقسيم فومن قيل
 تسمية الدال باسم المدلول * قوله وهذه التقسيمات عطف على قوله هذه الالفاظ
 بعني انه يحتمل ان يكون المحذوف للتقسيم المبتدأ هذه التقسيمات * قوله بان يكون
 المتو بالذات اه اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال هذه التقسيمات من
 التقسيم ولا يصح حمل الجوز على الكل فلا يجوز جعل الخبر المحذوف هذه التقسيمات وحاصل
 جوابه ان التقسيم عبارة عن نفس التقسيمات لانه وان ذكر فيه غير ما يقسم الا ان المتو
 بالذات والمعتبر قسم من الفائدة هي هذه التقسيمات وفيه امثال هذا انما تذكر
 تفصيلا بعد الوقوع وههنا ليس كذلك * قوله قسمها من الفائدة هذا على تقدير
 ان يكون الاستعمال من قبيل استعمال الكل على الاجزاء او كانت الفائدة عبارة
 عن المعاني وقوله او مدلولها عطف على الفائدة اسي مدلول الفائدة على تقدير ان يكون
 الاستعمال من قبيل استعمال الدال على المدلول وكانت الفائدة عبارة عن الالفاظ
 واما ما قد قيل من ان الاول جار على تقدير كون الفائدة عبارة عن الالفاظ ايضا فغصية
 نظر في هذه التقسيمات معان فكيف يكون قسمها من الالفاظ فتأمل * قوله على ما قد
 من افراده هكذا في الاصل وقد سقط كلمة من في بعض قيعن ما قيل * قوله لان المصدرة
 القول لا اشكال في اطلاق التقسيم على ما اطلق عليه ههنا اذ هو اسم واصطلاح من المص
 تجزء من الرسالة كالمقدمة والخاتمة ولا مناقشة في الاصطلاح ويسمى بالمعنى المصدرا
 * قوله وما نحن فيه تقسيم اعتباري اي قول اريد بما نحن فيه قول المص التقسيم فهو ليس
 بتقسيم فضلا عن ان يكون تقسيما اعتباري وايضا كلام القائل ليس فيه بل في التقسيم
 الاول من تقسيمات المص وان اريد به التقسيم الاول من تقسيمات المص فلما نحن فيه
 بعد وان اريد به تقسيمات المص اسي كل واحد من تقسيمات المص اعتباري لا يشبه
 ما ذكره من الدليل كما لا يخفى وايضا كلام القائل وقع في التقسيم الاول فقط * قوله
 لاجتماع العلم والفعل في يزيد قيل لا يقال كلامنا في اجتماع اقسام تقسيم واحد وكل جزء
 الفصل والعلم وقع في تقسيم غير تقسيم الاخر فان الفعل وقع في التقسيم الثالث والعلم
 وقع في التقسيم الرابع لانه نقول كل جزء العلم والفعل داخل في التقسيم الاول فان الفعل
 داخل فيما مدلوله كلي والعلم داخل فيما مدلوله مشخص انتهى قول القسم في تقسيم
 الاول هو المدلول الواحد والجميع التقسيم من مدلول واحد قطعاً * قوله ولا عطف
 في الاعتبار اسي في اعتبار صاحب التقسيم سواء كان الاغلب في الواقع ايضا ذلك لا
 * قوله المتو منها اسي من الاقسام اي من ذكرها في ضمن التقسيم * قوله ضبطها
 اسي ضبط الاقسام ومنهم من جعل ضمير منها للتقسيم وجعل القاء فيث باعتبار اطلاقه

قوله وههنا ليس كذلك لان المقسم حتى يعلم ما ذكر
 قوله يقسم القائل هو المعنى ليس اسي
 التقسيم اذ الاشكال في اطلاق المقسم
 المتو على المقسم نفسه لا على ما قصد
 انفراد و ايضا وليد على ما قصد
 ما قد انتهى و قد علم بالمدلول ان
 نقطة ما في قوله ما قد مصدرية و التي
 من قبيل حصول صورة الشيء في العقل
 الوجه صاعق انتهى و بقوله السيد مصطفي

قوله وقع في تقسيم غير تقسيم الاخر قال القائل
 والخاص من التقسيمات الواقعة ههنا
 سبعة الاول تقسيم مدلول الفصل الثاني
 والمنقسم الثاني تقسيم الحكم الى الحكم
 والحكم والنبية والتقريب الحكم الى الذات
 المعبرة عن طرف الذات والنبية
 طرف الحكم والفعل واخر في التقسيم
 الرابع تقسيم العلم والفعل في
 مستخلص العلم ما يكون وصفه كلياً والى ما
 يكون وصفه مشخصاً والعلم واخر في
 التقسيم الخامس تقسيم العلم والفعل
 الى ما يكون مدلوله معنى في غيره
 كذلك الى ما يكون مدلوله في غيره
 اسي في كلامه الى ما يكون مدلوله في غيره
 تقسيم تقسيم ما يكون في غيره

على التقييمات وفيه انه مع كونه تكلفا او تعسفا فيه اعتبار تكفيك بين المصغر من قوله
 غالبا فيه ان الدليل في بقية الغالبية والدمعي لاغلبية الا ان يقال لاغلب بمعنى
 الغالب * قوله وذلك اي ولاجل انه لاغلب في الاعتبار فاذا ذكر يعترضه اذ لو
 لم يكن الاغلب ذلك لم يعترض بانها غير حاصرة بل تقبل مع عدم حصرها وعلى تقدير
 الاعتراض لم يتكلف في الجواب ما لم يكن في جعلها حاصرة بل يقال المعتبر عدم حصرها
 * قوله مفهوم القسمة اي مفهوم المقسم والاقسام * قوله بل لاخصار اي بل
 في الكلام اخصار سواء كان ذلك لاخصار ما يتا في نفس الامر او لا وسواء كان
 ثبوته معلوما بالبداهة او بنظر العقل او لم يكن معلوما أصلا فهذه الاقسام الاربع
 داخل في العقلي ويحتمل ان يكون المعنى انه العقلي ما يحكم فيه العقل بمجرد ملاحظة مفهوم
 القسمة بثبوت الاخصار في نفس الامر والاستقرار في ما يحتاج الحكم به الى التسليم
 مطلقا سواء نتج الاقسام او نتج شيء آخر كالبرهان فحيد عن ما يحتاج الحكم بالاخصار
 الى امر خارج عن الاستقرار وهذا المعنى مما ذهب اليه بعض الفضلاء في حاشيته على
 على حواشي شرح المختصر وان كان عبارة شاذة عما ياباه * قوله هو ما يحتاج
 ان اراد ان يحكم بان في الكلام اخصار يحتاج الى خارج غير التسليم فتتقدم وان اراد
 ان يحكم بثبوت الاخصار في نفس الامر يحتاج الى خارج كذلك فهو داخل في العقلي
 بانه في الاستقرار كما عرفت وليس بقسم ثالث وذلك ان تقول يمكن ارجح هذا
 القسم في العقلي بان يقال انظر المستفاد من قولهم بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة
 ليس الا بالنظر الى الاستقرار والتسليم لا بالنظر الى كل ما هو خارج عن مفهوم القسمة
 فتدبر وقد يقال لا يحتاج الى امر خارج غير التسليم بمعنى انه لا يمكن الحكم بالاخصار
 بالتسليم غاية ما في الباب انه يمكن الحكم بالاخصار في بعض المواد بغیر التسليم ايضا
 فالاستقرار ما يستند الى التسليم والاستقرار واستناد الشيء الى شيء بمعنى انه
 يستفاد منه لا ينافي ان يستند الى شيء اخر ايضا بخلاف ان يستند والادلة المطلوبة
 واحد * قوله وان حكم شديد للحققتين آه حيث قال احصر ما عقلي مرد وبين النقي
 والاثبات يجرم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالاخصار وما استقرار لا يكون كذلك
 فاستند اخصاره الى التسليم والاستقرار انتهى ولم يصح بان حصر احصر في القسمين
 عقلي واستقرار لكن قال فيما نقل عنه هناك تقسيم احصر الى قسمين استقرار
 فقال بعضهم ان الظاهر ان عقلي لان حاصل ما ذكره قدس سره انه اما ان يكون مردودا
 بين النقي والاثبات بحيث يجرم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالاخصار
 او لا يكون كذلك واما انه يحصل بمجرد ملاحظة مفهوم هذه القسمة بالاخصار

ان ما يكون في القسمة حاشية والى ما يكون
 القسمة غلطية انتهى مش
 نحو التسليم * مش
 حيث قال التسليم والفساد لا مش

ان ذكر هو انما كان في حاشية على حواشي
 شرح المختصر مش

لا بد من التسليم في حاشية التمهيد
 وعبارته في تعليق نوح
 حاشية التمهيد مش

فيكون عقليا فما نظر عنه من انه استمر انما هو اصل له بل هو اسناد ومحمض انتهى فقدر
 * قوله والعقلي بالمعنى المذكور لا يتوقف آه الظاهر العقل لا يجوز بالانحصار بمجرد
 مفهوم القسمة فيما لا يكون فيه الترديد بين النفي والاثبات كما انه لا يجوز به في كل مرتبة
 يكون فيه الترديد المذكور فالمتوقف ثابت نعم لو اكتفى في التعريف بمجرد ما ذكره السامع
 لكن في يحصل تعريف جامع مانع وقد قيل يمكن ان يقال حصر العقلي في الترديد المذكور
 مستلزم فيحتاج في نفيه الى اثبات مادة ليس فيها ذلك وكل ما رأينا من المواد فهو
 متحقق فيه قوله كما يستفاد من كلامه مرتبط بالنفي اى كما يستفاد التوقف من كلامه
 حيث قال يحصر اما عقلي مردود بين النفي والاثبات يجوز العقل بمجرد ملاحظة مفهوم
 القسمة بالانحصار فانه يستفاد منه ان الترديد بينهما لازم حيث جعل بمنزلة ان يجنس
 فهذا الكلام من السامع اعراض على السيد ذلك ان نقول انه مرتبط بالنفي اى كما يستفاد
 عدم التوقف من كلامه حيث يحصر اما عقلي مردود بين النفي والاثبات فانه يفهم منه
 انه يجوز ان لا يكون مردود بينهما ايضا وعلى هذا لا يكون اعراضا عليه بل توجيهها لكلامه
 لكن لم اطلع وجه الفهم فاقول عليك تطلع * قوله ان المعبر في التقسيم نفس مفهوم
 الكل المقسم فيه انه اراد ان المعبر فيه ذلك فقط ينافي ما سلفه من ان الاغلب
 في الاعتبار ان يكون التقسيم تضمننا حصر المقسم في الاقسام وان اراد ان المعبر فيه
 اولاد بالذات وان المعبر في نفس التقسيم ذلك لا يصح الترويج عليه بقوله فادخل
 كلمة كل على المقسم محل يجوز ان يكون ادخالها لاجل احصر المعبر متانيا وبالعرض وكذا
 الكلام في قوله وانه لا حكم في التقسيم * قوله اذ المفروض منه تخصيص القسم بتعليل لبيته
 ما ذكره للرفان المذكور لكنه ينافي ما سبق منه من قوله اذ المفروض منها ضبط الاقسام غالبا
 اللهم الا ان يقال المراد المفروض من اولاد بالذات تخصيص الاقسام وان كان المتوهم انما
 وبالضبط الاقسام وحصر المقسم فيها كما يشوبه عنوان النسخة فيما سبق * قوله
 وهو لا يقتضى الاجر وضم القيد لا اعتبار افراد المقسم ولا الحكم وفيه ان عدم الاقتضاء
 لا ينافي الاستصحاب فلا يفيد الدليل ان الحكم في التقسيم اصلا وان لا اعتبار لافراد
 المقسم والمتوهم ذلك بقرينة قوله وادخل كلمة كل على المقسم مخبر * قوله محل اى
 بالنظر الى نفس التقسيم وفيه انه ان اراد انه محل بحيث لا يحصل المتوهم فهو اذ يحصل
 العلم بان طبيعة المقسم منقسمة الى قسمين وان اراد انه محل وان كان المتوهم اصلا فهو
 مما لا يتجاسى عنه في مقام التعليم كما يستفاد من سيد المحققين * قوله كلما وقع ذلك
 ومنه ما وقع من ابن الحاجب في مختصر المنتهى حيث قال في تعريف التقيضين التقيضا
 كل قضيتين اة قال سيد المحققين في حاشيته هناك اورده لفظه كل وان كان تركها

ط
شهرى زاد
مش

قوله وكذا الكلام اة فانه انما اراد
 انه لا حكم فيه اصلا ينافي ما سلفه وان
 اراد انه لا حكم في نفس التقسيم وان كان
 ينافي حقيقة هذا الحكم على الاصح التوزيع
 مش

اولى ومع ذلك فالمرحوم حاصل اذ يعلم منه ان النقيضين قضيتان آه وان كل قضيتين متبادرتين
عليهما انهما كذلك فهما نقيضان واكثر تعريفات المشايخ المتقدمين من الاول انما هو لا صواب
على هذا النسق لان نظريتهم على تحصيل المقاصد وتقييم المعاني لا رعاية للاصطلاحات
فلاننا نقول في افعالنا لا يضر بذلك ولعلمنا ان الادوات التنبيهية كالحظة الاحاطة بالجزئيات
التي هي اقرب الى ذوات المبتدئين على المعاني الكلية المشتركة بينهما انتهى * قوله لام
الحقيقة قال في شرحه للمكانة لام التعريف اما لاشارة الى تعيينها بالمدبر فلهذا وسبب
لام انجس ولم يشعب لانه قد يقصد به الى انجس من حيث هو هو مع قطع النظر عن الفرد
ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد به اليه من حيث وجوده في ضمن فرد غير معين ويخص
باسم لام العهد الذي هو قد يقصد به من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد ويخص باسم
لام الاستفراق اما لاشارة الى فرد معين من مدلول اللفظ مستعين عند المتخاطب وتغيير
له لام العهد كما رجي انتهى فقوله من حيث هي هي ليس في محله * قوله فاقبل الظانته
تفريع على قوله فادخل كلمة كل الى ههنا ويحتمل ان يكون معطوفا عليه فيدخل تحت
تفريعه لكن القائل وهو السائل الاول خواجه علي السمرقندي لم يقل باسم الامم في اللفظ
لاستفراق على سبيل الحكم والالتزام بل اورد سؤال سائل قائل به بان سئل على
على ذلك فاجاب عنه بان مورد القسمه يجب ان يكون نفس مفهوم هذا اللفظ لا شئ
من الافراد فلا يصح جعل الامم للاستفراق ولا كون المعنى كل لفظ كما يظهر بالنظر في كلامه
* قوله موضوع لمعنى زائد على قدر الحاجة ههنا فالاولى تركه * قوله كما ذكره اذكر
هو السائل خواجه ابو القاسم فانه بعد ما قال في شرحه انه لا حكم في التقسيم الا بحسب الصورة
وان المراد بالمقسم مفهومه قال في ما مشى كتابه فزعم ان الامم في اللفظ للاستفراق في قال
فبما هي معنى التقسيم كل لفظ موضوع لمعنى ما مدلوله كل شئ شخص فقد اخطأ انتهى
وقد يقال لا يخفى ان الامم فيما نحن فيه انما هو للاستفراق لان المقسم انما هو باحد على
اللفظ الموضوع لمعنى لانه المتصف مدلوله بالكلية والتشخص دون مفهومه فذكر * قوله
فالانقسام لازم له اي لكل قسم لازم لازم لازم لشيء لازم لذلك الشيء وفيه
بحث اذا لازم قد يكون جليا بمعنى انه يكون بحيث يمتنع عدم حمله على ما هو ملزوم له
وقد يكون انصافا كما في ما بين مقدم الشرط وتاليها ومعنى اللزوم ان كل ما تحققوا للزوم
تحققوا للام معه لانه يحمل عليه ولازم الامم لازم البتة في الصورة الثابتة ولازم
تخالف الامم عن ملزومه بخلاف الصورة الاولى اي لا يلزم كون المحمول على المحمول على
الشيء محمول على ذلك الشيء كما ان الكل لازم لان الامم لازم لزيد مثلا مع انه
يتمتع حمله على زيد اللهم لان يخصص اكل بان يكون كلها واذا عرفت هذا فقول

فلا يميز عن القول في اللفظ الامم لانها
اورده وانما كان الدال على ان
في سائر ما ذكره وانما كان الدال على ان
فقد اشار الى كلامه كما خرج به
فيما نظر عند سابقا مشه
انما ذكر على الخواص في ما يشبه على
شرح على القوس
قوله فتذكر انما اشار الى ما سلف
من استحضار ادراك كل ارادة
الاستفراق مشه

جاء
قوله وقد يقال ان
قوله اذا لازم قد يكون جليا
اي قد يقال في بيان البحث
اللازم وقد يقال فيه ايضا
انما هو لازم للمدلول اه مشه

اعلم منه وجه ذلك امر حريف وهذا هو المدعى لتسليم لان الاول حريف باقار بعض
المحتسب من ان اللازم وان كان بحسب المفهوم اعم منها لكنه لا مجال لانه يكون المراد به
ذلك للزوم عدم انتظام القياس واللازم المأخوذ في المقدمة الاولى هو اللازم الخارج
لكونه الانقسام عارضا للمقسم وخارجا عنه مفهومة والى في حريف بما نقول انه ليس
مبني على ما ذكره بل هو مبني على كون المقسم عرضا مفارقا كما ذكرناه * قوله فاللازم
اي اللازم من القياس المذكور وما هو النتيجة للزوم انقسام المقسم للحرف قسم ويكون
انقسام المقسم للحرف قسم ويكون انقسام المقسم لاداء الحرف قسم للزوم انقسام المقسم
القسم ويكون انقسامه لازما له حتى يلزم في كل تقسيم ان يقسم كل قسم الى قسمين والى
قيمه كما ظن الغافل المغالط وحاصله منع تقرب القياس المذكور وتقريره انما لا نسلم
ان القياس المذكور يستلزم وينتج للزوم انقسام المقسم كل قسم حتى يلزم المحذور المذكور
لان اللازم للمقسم انما هو انقسامه الى القسمين لانقسام المقسم اليهما كما لا يخفى فيلزم ان يكون انقسام
اللازم انقسام المقسم اليهما لانقسام المقسم اليهما كما لا يخفى فيلزم ان يكون انقسام
المقسم اليهما لازما للحرف قسم بواسطة المقدمة الاجنبية ولا يلزم منه المحذور لان يكون
انقسام كل قسم اليهما حتى يلزم المحذور المذكور فاللازم لا يستلزم المحذور وما يستلزم
المحذور ليس بلازم * قوله وبما سمعت في الجواب عن اصل المغالطة من المنوع
الثلاثة بالاسناد المذكورة استفتيت عما قيل في الجواب عنه القائل هو الشر الاول
السم قدسي فانه قال انقسام لازم للمقسم ذهنا لا عينا والمقسم لازم لاقسامه
عينا لا ذهنا فالمقدمة الاجنبية للقياس المذكور ليست بصا دقة فانه لازم الشيء
باعتبار لازمه ان يكون لازما للزومه باعتبار اخر مفهوم الكللي اللازم مفهوم الكللي اللازم
نزيلا اما الاول فلان مفهوم المقسم اذا حصل في الذهن يعرضه الانقسام واما اذا حصل
في الخارج وتحقق فهو احد الاقسام بخصوصه واما الثاني فخطا لانه المقسم ههنا وهو
اللفظ الموضوع لمعنى لازم لانه لوله كلي كما لضرب ولما مدلوله مشغور كزيد بحسب
التحقق لا بحسب وجوده الذهني فانه من تلك الحبيبة لا يلزم شيئا منها لظهور الانقسام
ثم قال فانه قلت ما ذكرته انما يصح بالنسبة الى ما صدق عليه مفهومها القسمية واما اذا
اعتبر نفس مفهومها كما هو الظاهر فلا يصح ان المقسم ح لازم لاقسامه من حيث وجوده
في الذهن ايضا فيتحده للزوم قلنا المقسم حيه تفقر القسم غير متوجه اليه قصد
ولا يد في الوجود الذهني من التوجه قصد ولو سلم ذلك فاختلاف الجهة على ذلك
التقدير ايضا متحقق لان الانقسام لازم للمقسم ذهنا من حيث هو موجودا عن
القيود والذهنية والخارجية والمقسم لازم لاقسامه ذهنا غير مجرد عنها لا يفال

وهو قياس المسادات اعني قوله انقسام
لازم للمقسم والمقسم لازم للحرف قسم
فقدور لا لزوم انقسام نفسه انقسم
عطف على قوله لزوم انقسام المقسم
فخفاء لا اللازم من القياس المذكور
لزوم انقسامه انما سقط في المقسم
لا يلزم منه اي لزوم انقسام المقسم
للمقسم انقسام المقسم الى قسمين
فبعدم في العبارة مساحي والظاهر
ان يحذف اللزوم من العبارة فيقال
لانقسام المقسم انقسامه
مبني على جزئية لازم النتيجة
على سبيل كون المقسم لازما له
وما يتفجع عليها كانياد عليه
تقدير بقوله اي من لزوم انقسام
المقسم مع انه لا محذور كما لا يخفى
مشة
القائل بالاسناد البراهيم في حاشية
على شرح التوضيحي مشة
قوله كقولهم الكللي اللازم آه قد يقال
اللازم نزيلا هو ما صدق عليه كزيد
لا مفهومه والكلي ليست لازمة
ما صدق عليه كزيد انما هو مفهومه فلا
بعد عن عليه كونها لازم للانقسام
لانها ما صدق كزيد ان غير مفهومه
مشة

اذ كانا في الاتفاق لازم له مجردا عن القيود كلها فكيف يصح ان على انفسه المقيدة بها
لانا نقول المراد عدم اعتبار القيود للاعتبار عدمها والاول بجامع القيود دون الثاني
هذا ما قاله القائل وكفر وجه الضعف المثار اليه بقوله استغثت عنه فاني التزم
لزوم الاتفاق للمقسم ذهنا فانه لا لزوم بينهما اذ تصور المقسم لا يستلزم تصور
الاتفاق نعم هو عارض له في الذهن لكنه ليس كل عارض لازما حتى يلزم لزومه لازما
وما في التزام لزوم المقسم لافسانه عينا فانه لا لزوم بينهما كما سمعت مع انه لا ينشئ
فيما ليس له وجود عيني كما في تقييم الكل المتطابق في نفسه انما يقول يمكن ان يقال
الاتزامان المذكوران من القائل يجوز ان يكونا مبنيين على تسليم الملازمة فلا تجب عليه
الاخذة بل حالها حال ما ذكره السمع في المنع الثالث واما فقيته تقسيم الكل المتطابق
واما له فنقول وان لم يكن تلك الاتفاق حق في الخارج الا ان لها تحققات في مجرى
التحققات الخارجية وهو كاف فيما نحن فيه وبالحكمة في قبول ليس اذ في مقال بحيث لا ينبغي ان
ان يتبعوه به نقلنا فترك كيف لا قد قبله فاضل بعد فاضل بل قوله واطير بلا طائر الظ
انه تنسج على القائل في ايراد الشبهة على قياس الاقتراض المحكي والشرطي مع دفعها
حيث قال ويراد الشبهة على صورة القياس الاقتراض المحكي كما يقال الاسم
كلمة والكلمة ملزمة للاتفاق او الشرطي كما يقال كلما تحقق الاسم تحقق الكلمة
ولما تحققت الكلمة تحققت الاتفاق الى الاتفاق ظاهرا لدفع اعم على الاول
فلا تنفك الكلية في الكبرى واما على الثاني فلا تنفك بتمركز الاوسط ان اختلف
التحققان المعبران بهما في الصغرى والآخر في الكبرى وانما اتخذ لظهور المنع على
احد المقدمتين او على كل منهما سواء حمل التحقق على الاطلاقة او اخص بالتحقق الخارجي
او الالهي انتهى وكفر وجه كونه اطالة بلا طائر ان دفع الشبهة على كل من الصورتين
ظاهرا مما سبق فلا فائدة في تلك الاطالة اقول الظهور وانما يختلف باختلاف
الاشخاص فلا يخلو الاطالة عن الفائدة كيف لا والكتب مشحونة بمرسوم ما علم ضمننا
والتزاما ويحتمل ان يكون تنسجنا عليه في التزامه لزوم الاتفاق للمقسم ذهنا ولزوم
المقسم للاتفاق عينا في تقرير الجواب عن الشبهة المذكورة ووجه كونه اطالة
بلا طائر ان لا حاجة الى شئ منها بل يكفي ان يقال الاتفاق لازم للمقسم ذهنا
والمقسم لازم للاتفاق عينا اقول يجوز ان يكون الالتزام المذكور من القائل لا يلزم
المنسأ غلط صاحب الشبهة فلا يكون اطالة بلا طائر على ان المناقشة بالاستدراك
ما لا يجري كثير نفع لا سيما في مقابلة المناقضة ويحتمل ان يكون تنسجنا عليه في ايراده
بينما الشبهة المسبوبة في مقام التقسيم مع جوابها وهي ان يقال صورة القسم

قوله واما اذا اعتبر مع دفع في نسخة
الموافق بلا الفائدة واما اذا اعتبر
قوله ما في التزام لزوم
موجوده التزام لزوم
الاتفاق من انما انما انما
في المقسم غير ظاهري اذ انما
باللغة واما في انما انما
بمجرد عدم قوله في مجرد
كونه لازم للتزام لزوم
انما لعدم التزم لازم
دون الآخر واما في قوله
تقدم انما انما انما
يتصور صورة القسم بالمتن
عرفت على انما انما
ولا كانت على مجرد لزوم
لما حسب الشبهة واما في
في الوجود الذهني من قوله
انما انما انما انما
هو المتقرر قصد الانهائي
المطلوع انما انما انما
انما انما انما انما
عليه الاتفاق عينا واذ كان
في التزم واما انما انما
بمجرد الاتهام فلا بد ان
في شئ من الاتهام عليه
فلا بد كفاية لزوم واما
التقدم كاف للمتن لخصر الاختلاف

هو اللفظ الموضوع لمعنى وكل لفظ موضوع لمعنى مدلوله اما كلي او مشخص فمورد القسمه
مدلوله اما كلي او مشخص فانه كان الاول لا يشمل الثانى وان كان الثانى لا يشمل الاول
فلا يكون مورد القسمه شيئا من هذين القسمين فيكون التقسيم فاسدا اذ يجب قبول مورد
القسمه لاقسام كلها واجواب من نتائج القياس المذكور بنا وعلى ان الحكم فى الكبرى
مقصود على جزئيات اللفظ الموضوع لمعنى ومورد القسمه مفهومه فلا يندرج الا صفر
تحت الاول وسط المذكور فى الكبرى فلا يتبعه الحكم اليه ولو سلم ذلك فلان ان كان
مورد القسمه الاول لا يشمل الثانى وبالعكس فانه مفهوم الاعم يكن ان يخصص بامور
متناfinite بل يجب له ذلك ولعل وجه كونه اطلاقه بلا طائل شهرة السببه وجوابها وفيه
ان الشهرة تختلف باختلاف الاوقات والاشخاص فلا يكون تلك الاطلاقه ايضا خالية عن
الفائدة * قوله ثم المراد باللفظ لا يخفى ان المناسبتاخير هذا الكلام عن قول المص اللفظ
مدلوله انه ثم ان هذه الارادة ليست لمجموعة الامم بل هى داخله عن اللفظ بالمعنى المراد فلا يرد
ان هذا الاطلاق ما سببه من الامم الداخلة على المقسم لاهم الحقيقة لانه لا مخرج لام العهد
كما قد قيل قوله للمعنى الاول تركه كما لا يخفى * قوله على خلاف المراد متعلق بالارادة لا بالغير
* قوله على ما حققته الاعلى ما حققته قد ذكر * قوله والقرينة على المراد اى على ان المراد
باللفظ ههنا اللفظ الموضوع لا اللفظ المطبوع * قوله باعتبار المدلول الموضوعي خبر ان
* قوله يدل عليه اى يدل على كونه التقسيم باعتبار الموضوعي تقسيم القسم الثانى
من التقسيم الاول باعتبار الموضوع حيث قال فالوضع اما كلي او مشخص وفيه نظر لانه
اعتبار قيد في تقسيم القسم لا يستلزم اعتباره في القسم وان وجب ان يكون كل
ما اعتبر في المقسم معتبرا في الاقسام اللهم الا ان يحمل الدلالة على البليانية والاعوى
على الظنية ويدعى ان الظاهر كاف في القرينة * قوله وما ذكره في اخر التنبهات
عطف على فاعل يدل اعنى قسم القسم الثانى واراد بما ذكره في اخر التنبهات ما قسم به
الكتاب وهو قوله اذا اعتبر الموضوع كما قيل * قوله وبذلك الاعتبار اى اعتبار المدلول
الموضوعي في التقسيم فهو بمنزلة الكبرى للقرينة كما قد قيل وقيل ويحمل ان يكون المراد بهذا
الاعتبار اعتبار الموضوع في تقسيم القسم الثانى او تقسيم تقسيم القسم الثانى باعتبار
الموضوع ذلك ان تقول الاول هو الاول * قوله لا يثبت على صيغة المبني للمفعول
من الاثبات ولو قال لا يضاف الا الى اللفظ الموضوع كما نراه * قوله بل المراد
اللفظ المنزول لا مطبوع اللفظ الموضوع اى سواء كان مفردا او مركبا * قوله وذلك
ظ مقصود مذاق العبارة ان يكون المراد اللفظ المفرد بخلاف كون المراد اللفظ الموضوع
فانه فيه خطأ فريد وعليه انه في ظهور ذلك خطأ الاول خطأ كثر لم ينفى ان يكون الامر

في وجه قوله كما لا يخفى واما الرابع فلان
فادركه ان يكون وجه التقسيم
انما هو مشقة
قوله وانما يقال اعلم ان السببه
ان معارضة بلا خطه او جاحضة
التقسيم او تقسيم كما ينادى عليه الجواب
لا يمنع من التقسيم اذ لو كان صحيحا
على الاول التقسيم صادقة وانجبت
لغضنا الى مقدمة صادقة وانجبت
ان مورد القسمه اما كلي او جاحض
على سبيل من تخلو واجمع وذلك
فاسد مستطعم
قوله ولكل لفظا اما التقسيم
بنيهم ان الالف واللام في اللفظ
لاستقرار كما ذهب الفاعل او
ما حوذا منه بناء على ان القسمه
المتخصصة الحقيقية لازمة من
التقسيم الحقيقي المستقر على منع
الجمع واخلاقا ذهب اليه الفاعل
ميزا ان في حاشيته على حاشيته
المطالع مستطعم
قوله اذ يجب تنويعه والاعتراف
التي لا تقف الى غيره والظاهر
الفاد مشقة
قوله وان كان الاول لا يمتنع
بعد التنبهات لا يتناول التقصيف
بالاخر مشقة
قوله فلا يكون مورد القسمه شاملا
بل يكون شاملا لا التقصيف

بالعكس لان في الاول عموما وفي الثاني خصوصا والاضحى من الاعم * قوله فلا
يصح مطلقا قوله يعني انه على تقدير كونه المراد بالمدلول تمام الموضوع له لا يصح قوله او
نسبة لا بالنظر الى الفعل ولا بالنظر الى المستو لان معنى ذلك القول ان النسبة قسم
من الموضوع له وقسم للفعل والمستو مع انه النسبة ليست تمام الموضوع له لشي
منها فعلى هذا يكون قوله مطلقا متعلقا بالنفي ويكون القضية سالبة كلية لكن يتجه عليه
ان يكون النسبة قسمها من الموضوع له كما لا شبهة فيه فلا خلاف قوله او نسبة بينهما وانما
اختلف في قوله وهو المستو في قوله وهو الفعل فالمناسب ان يقال فلا يصح قوله والمستو
وهو الفعل لانهم لا ان يقال كما كان قوله او نسبة بينهما مستلزام لعدم صحة ذلك القولين
حتى لو قال مدلوله او نسبة معتبرة من طرف الحدث وهو الفعل لم يرد عليه ذلك لب عدم
الصحة الى هذا القول وغير قوله مطلقا متعلقا بالنفي على انه يكون المعنى القضية رفع الالجاب
الكلي والمعنى الصحة مطلقا الى النسبة الى المستو وبالنسبة الى الفعل متفقية وذلك
لان المراد بالنسبة بينهما هو المركب من الذات والحدث على ما يستفاد من حواشي سيد
المتحققين ولا شك ان التركيب من الذات والحدث وان صح في المستو لا يصح في الفعل
لعدم دخول الذات فيما وضع له الفعل ذلك ان نقول ليس الموضوع له في المستو المركب
من الذات والحدث فقط بل المركب من الذات والحدث والنسبة فلا يصح القول
الذكرور بالنسبة الى المستو ايضا * قوله وايضا في كلية النسبة وكذا المركب منها
تظهر لا يخفى ان هذا الكلام قبل اوانه لان كلية النسبة وكذا الكلية المركب منها لم تذكر بعد ولذا
قبل ان نسب الى هذا النظر عنه قول المصنف ونسبة بينهما واجواب بان ما كان مبنى هذا
النظر كونه المراد بالمدلول الموضوع له كما لا يراد الاول اور وعقبه غير صحيح والنظر لذكر
جار على تقدير كونه المراد بالمدلول الوضعي الاعم ايضا فان معنى قول المصنف الاول ما ذات اه
على ذلك التقدير ما كان مدلوله الوضعي كلياً مدلوله الكلي اما ذات او حدث او نسبة فلا بد
من كونه النسبة كلية غير النظر * قوله وما ذكرنا في توجيه كلية المركب من النسبة
النسبة الذي هو معنى الفعل والمستحق بحيث يندفع به النظر واعلم ان الذكر ذكرهما
اخر يندفع به النظر عن كلية النسبة ايضا ويكون وصف مدلول الفعل بالكلية وصفا له
بما كل جزء من اجزائه وهو ان يقال الحكم بالكلية انما هو على وصف النسبة لا عليها
حيث انها داخله في مفهوم الفعل وقسم النسبة صادقة على كثير من ولعل لم يترخص
له لسم لظهور ان النسبة بهذا المعنى لا تفصل لان كونه مقسما الى المستو والفعل فلا
يفيد الحكم بالكلية عليها بهذا المعنى في هذا المقام * قوله لا يقابل المدلول الكلي جزا
المعنى تستدعي كونه قوله المدلول الكلي مقصوبا بمفعول لا يقابل وقوله المدلول المستخص

قوله على جزئيات اللفظ على ما في
في غنى عن المحصورات ان الحكم في الكلية
قوله على جزئيات موضوعها فحق
من افراده متصرف باحد اثنين كل فرد
على سبيل الانفصال الحقيقي * مرسته
قوله يلزم ان يتصرف اي بالنظر الى نفسه
وقوله يلزم ان يتصرف اي بالنظر الى حقيقة افراد
متقدمة في قوله لا بد من السند لا يتولى السند
النظر الى نفسه وبالنظر الى حقيقة افراد
متقدمة في قوله انما في على تقدير كونه
خاصا بالاول والكلام في ذلك مرسته
قوله فلا ينبغي الحكم الى علم البري الى
الصحة في القول العنوي بوجوبه فكلية والبر
كلية فكلية لا يتحقق في السند الاول
حصول الشرط لا في السند الاول
كما في ذاته لان القول تلك الشرط
المشارقة اعني باليومية المحلول فيها صدق
على الموضوع صفة الكلي على جزئياتها
الموضوعية ليست منها لان مجموعها
والعبارة كذا ذكره وصية الحقيقة في غاية
المطالع * مرسته
قوله ولو سلم ذلك الى لسم ان القياس
المدلول مستقيم على ان الحكم في الكلية
ليس مقصورا على جزئيات موضوعها بل
يشتمل على مجموعها ايضا على جملة

مروغا فاعله ووجه عدم المقابلة انه المستخصبة لثاني الكلية بذلك المعنى فانه مدلول
بذا مثلا كزيد مستخص مع انه كلي باعتبار جزئه كما يكون بناء على انه حيوان فاعله المستخص
وقد يقال وجهه انه وصف الشخص بالاشتصاص وصف بحال نفسه فالمقابل له انما هو وصف الكلي
بالكلية ايضا كذلك ويمكن ان جواب بان التقسيم استقرار فلا يجب فيه حال التعادل به
الاقسام بل بحسب الرعاية على التبع والاستقرار ولم يوجد قسم بوصف الكلية لانا وصف
بها بحال جزئه قاطر وقيل وجهه انها يجتمعان في شئ واحد وهو مدلول الفعل فانه باعتبار
بعض اجزائه اعني الحدث كلي وباعتبار بعض اخر اعني النسبة الى فالمرعيتين جزئه وثبت
خير بان مبني على انه يكون الوصف بالخصيصه ايضا باعتبار بعض الاجزاء والفظ خلافة
وقد يقال يجوز ان يكون مراد الاكر الوصف بحال الجزء المعتبر لا يحصل في الفعل هو الحدث وفي
المستخص ذات الشخص قاطر قوله وايضا لا يصح قوله او حدث لا يحتمل ان اللفظ تقديم
بذا على ما سبقه تقدم مورد الموضوع وناخر مورد المقدم الا انه اخره لكونه المحذور وفيه النسبة
الى بعض الافراد بخلاف ما سبقه فانه المحذور وفيه بالنسبة الى جميع الافراد وايضا دفع هذا
ليس بكثير تكلف بخلاف ما سبقه لانه تأويل المقسم باللفظ المفرد والمره باللفظتين
ادنى تكلفا من تأويل قوله اوسية بذنبيه وفي قوله ويمكن ان يدفع ههنا وقوله لانه يكون
مولا ههناك نوع اشار الى هذا ثم انه المراد انه لا يصح قوله او حدث لقصوره وعدم شموله
لشئ اخره والنوع بل يجب ان يقال انه حدث فقط او مع امر زائد لانه الموضع لبعض
الاغلاظ لبعض المصادر ليس الحدث فقط بل الحدث مع امر زائد وظاهر قوله او حدث
يستوي ان لا يدخل فيه ذلك الموضوع له وظاهر انه ليس بدخول في غيره من الاقسام
فيخرج من الاستواء في التقسيم جميع الاقسام وذلك ليس بصحيح فعلى هذا لا بد عليه
باعتبار ان يكون الحدث فحاصل المدلول الكلي مما لا شبهه فيه فلا خلل في قوله او حدث
فمصحح وانما الخلل في قوله وهو المصدر فالمناسب ان يقول وايضا لا يصح قوله وهو
المصدر * قوله مع امر زائد واحد كالضربة او متعدد كالضربتين فانه الاول
موضوع للحدث والمره الواحدة والثاني موضوع للحدث والمره اثنين * قوله
ويكن ان يدفع المره سوقة عبارته يشعربان في اللفظ مختص بالمره وليس كذلك فانه
الضربة ايضا لفظتان احداهما للحدث والاخرى للنوع كما قيل فالاولي ان يقال ويمكن
ان يدفع بان المقسم هو اللفظ المفرد وهو المره او النوع لفظتان ويمكن ان يقال
سكت عن دفع النوع بذلك الاحتمال ان يكون الضربة لفظه واحدة بان يكون موضوعا
لوضع واحد للنوع لتفصيله المصدر فيه كبر الاول بخلاف المره * قوله بان
المقسم هو اللفظ المفرد لوجوب اعتبار الوحدة في المقسم في التعاسيم كلها على ما هو المشهور

وان كان مرادنا على ان التقدير
يندرج الاصغر الذي هو مورد القضية
فان الاول وسط المذكور في الكلي فثبت
الحكم وجهه كونه مرودا لعدم صدق
الكلية على ما ذكره المحمد بن حبيب
فان المقدم الموضوع لا يحيل
فان المقدم الموضوع لا يحيل
عنه فكل انسان كذا في بعض
تخصيصه اعني بعض الانسان ليس
اعني البعض الذي هو الموضوع
في العبارة على ان التقدير
الكلية لا يثبت في الانسان بوجه
قوله فانه اشار الى ان الاول
ان يقال مدلوله انما ان يكون مستخصا
لان النوع المذكور وجوبه بعد اوج
فلا يتجه ذلك مسته
قوله وقد يقال ان وجوبه على غيره
الشر على وجوبه القائل مسته
قوله فانه اشار الى ان الجواب فانه
بند على ان الجواب بعد تكلف
قوله وانما الخلل في قوله وذلك لانه
يستطيع منه تعريف المصدر باللفظ
الموضوع الذي مدلوله الموضوع له
الحدث ولا يخفى ان هذا التويف
يجري مع جميع افراد المصدر وبعض
المصادر مدلوله الحدث مع امر زائد
كالضربة المذكورة كذا قال القائل

التقدير اى التقدير الاول الذى هو تباخير ما قبل وذلك لانه على هذا التقدير يكون التقسيم
 على هيئة عملية مودة المحمول بكلمة اما واخواتها فلا يحتاج الى حذف لفظة المدلول الامة في
 موضع التقسيم ولا يحتاج الى حذفها في الاقسام كما قررته وعلى ذلك التقدير يكون التقسيم
 على هيئة منفصلة ذات اجزاء ثلثة يكون الاتصال بين تلك الاجزاء بكلمة اما واخواتها
 وكل من اجزاء المنفصلة قضية يحتاج الى حذف المدلول ثلث مرة لتحصيل ثلثة اقسام كل منها
 على هيئة من اجزاء المنفصلة * قوله وهذا التقرير بالرائين من قرر كما في النسخة التى هى
 بخط اسم بالبال والراء من قدر اى تقرير الكلام بتفسير الاول باللفظ كما فعلناه اولى
 من تفسيره بجعل الاول عبارة عن المدلول * قوله كما يستفاد من ظاهر ما ينسب الى
 سيد المحققين مرتبط بجعل الاول بالاولى والظاهر المراد بما ينسب اليه ما يستفاد عنه عند قول
 المصنف ونسبة بينهما حيث قال قدس سره فكانه قال المدلول اما حدث وحده آه فانه يستفاد
 من ظاهره انه جعل الاول عبارة عن المدلول وانما قال من ظاهره لاحتمال ان يكون ذلك القول
 منه قدس سره بياناً حاصل المعنى كما يشير اليه اسم وذلك لا يقتضى جعل الاول عبارة عن
 المدلول وتفسيره به * قوله لانه اى جعل الاول عبارة عن المدلول تأويل الاول اى الاول
 الكلام اول لفظ الاول فقيه لظافة قبل الاحتياج الى التأويل فهذا الكثرع الخلف قبل الوصول
 الى التأويل وهو خلاف المرضي بخلاف جعل الاول عبارة عن اللفظ فانه ليس تأويل فضلاً عن
 التأويل قبل الاحتياج بل هو حمل اللفظ على ظاهره فهذا الشارة الى وجه الاولوية * قوله
 فانه مقتضى السوق آه بيان لكونه جعل الاول عبارة عن المدلول تأويلاً وكونه جعل عبارة
 عن اللفظ حكماً على الظاهر والشارة الى كونه التأويل قبل الاحتياج واما تقرير الاولين فظروا
 تقرير التأويل فهو انه كما كان مقتضى السوق حمل الاول على اللفظ حمل عليه والاحتياج الى
 التأويل انما جاء من حمل ما بعده عليه فلو ان الاول كما تأويل قبل الاحتياج بخلاف تأويل
 ما بعده وتقدير مدلوله فيه فانه تأويل عند الاحتياج * قوله ومجوز عطف على قوله
 تأويل اى ولان جعل الاول عبارة عن المدلول مجوز الى صرف الضمير عن الظرفي مواضع
 متقدمة اذ لا شك ان الظرف رجوع تلك الضمائر الى الذات والمحدث والسبب وبها
 مدلولات ومكان والاخبار بما يربط عليها سند على رجوعها الى الالفاظ اذ لا يخفى ان
 اسم الجكنس مثلاً اسم اللفظ لانه اقسام المدلول فتحتاج الى الصرف عن الظاهر
 بارجاعها الى الالفاظ بفرض من التأويل كما لا يخفى من قبل في الاحتياج الى صرف الضمير
 عن الظرف بحث بل يتم الامر بحذف المضاف على اسم الجكنس ايضا اى وهو مدلول اسم الجكنس
 اقول بل ان الاول من حذف الضمائر عن الظواهر لكونه صرف تأويل قبل الاحتياج واما ما قد
 قيل عليه من انه لم يتعرض لذلك لانه الغرض من التقسيم معرفة هذه الالفاظ المصطلحة و

فانه الظاهر انه قد ستره وضع قوله
 المدلول موضع الاول مستطاع

وانه كان فيه كلام ما ذكره السمع بالقاسم والظهور باعتبارها ههنا كما مر من السمع * قوله
 وجعل النخاع اياها اسما جواب عن سؤل المقدرك فانه قيل كيف يكون المرءة لفظين مع ان
 النخاع جعلوا اسما والاسم من اقسام اللفظ المفرد فاجاب بان ذلك يجعل معنى على التام
 فلا ينافي كونها لفظتين في الحقيقة * قوله واما المدلول الموضوعي لاعم من انه يكون مدلولاً
 مطابقاً او تضمنياً او التزامياً فانه الكل مدلول وضعي منسوب الى الوضع فاش منه كما قيل
 * قوله فيدخل الفعل في المشتقات فيما مدلوله ذات وفيما مدلوله حدث وفيما مدلوله
 نسبة ايضاً ولم يتعرض له لعدم مدخل دخولها فيها في البحث ههنا وجه الدخول هو ان الذات
 مدلول التزامي للفعل تضمني للمشتقات واكدت مدلول تضمني لها والمحدث في دخولها فيها
 لزوم تدخل الاقسام والانتقاض التعريف المستفاد لكل فيها بكل منها * قوله باسرها
 ضمير راجع الى الموضوعات بعد التقدير ما رتبته كونها فاعل يدور وجه الدخول انه خارج
 مشخص الاول ذات هو جزؤه ولا لازمه بالزوم المعتبر في المجاز وحدث كذلك الاول
 مثل الزيدية والشخص والهذية ومثل المعلومية بالصلة هكذا فيما نقره على خطه * قوله فاعلم
 فعل وجهه كما قد قيل الاشارة الى الجواب باختبار الشئ الثاني بان يقال المراد ما ذات وحدث
 واما ما حدث وحده كما ذكره المحقق الشريف الا انه يريد المنسج على التعريف تضمني للاسم
 الجنس والمصدر لان كونه مدلولاً ذاتاً وحده وحدثاً وحده غير معلوم وقد يقال وجهه
 انه يدخل الاقسام ليس بمصدر لانه هذا التقسيم اعتباري كما ذكره السمع سابقاً وفيما كان قيل
 من الفد ما لا يخفى اذ لا يقول احد بان زيد امثلاً علم باعتبار مدلوله المطابق واسم الجنس
 باعتبار مدلوله تضمني * قوله مدلوله ما ذات هذا ما يحتاج اليه ههنا لانه الذات
 المحدث والنسبة مفهومات لا يصح حملها على اللفظ فيحد حمل الاول على اللفظ لا بد من هذا
 التقدير ليعرج الحمل قال السمع الاول ويجوز ايضاً ان يرتكب التجوز بان يقال طلوع الذات والمحدث
 مثلاً واريده ما يدل عليهما من اللفظ اطلاقاً للاسم المدلول على الدال وح لا يحتاج الى تقدير
 مدلوله ولا الى صرف الضائر عن الظواهر قول ولعله لم يلتفت اليه لانه فيه ارتباك
 تجوز في مواضع متعددة بخلاف تقدير مدلوله فانه في موضع واحد على ما اختاره قساً على
 * قوله وهذا التقدير اي تقدير مدلوله ما ذات بتقديم مدلوله على كلمة اياها كما ذكره السمع
 خواجه بالقاسم السمع قد يدى وقدرا الكلام اولى من تقديره ما مدلوله ذات بتأخير عنها
 وقوله كما قيل مرتبط بالتقدير لا بالاولى فان القائل لم يقل بالاولية هذا التقدير بل هذا الكلام
 بتأخير مدلوله عن اياها يظهر بالرجعة الى سره * قوله لانه اي التقدير الثاني الذي هو
 بتقديم ما * قوله محجج الى تقدير مسئله مركب توصيفي الى اي تقدير مثل التقدير المذكور او اضافي
 اي الى تقدير مثل مدلوله بعد كونه ما في كل عدل لها ولعلك تختار الاول * قوله بخلاف هذا

المدلول ورتبه بعض الاقسام بان استنبط
 التعريف الثاني هو التقسيم والتقسيم في
 القود الى قسمين والقيود المنسج الى القسم
 ههنا هو المحدث والقيود المنسج الى القسم
 وقوله وهو المصدر الثاني هو لفظه الموقوف
 ولم يتجرأ على استنباط التعريف
 فظهر لك انه لو قلنا في وجه قوله وايضا
 لا يصح قوله لو قلنا في وجه قوله وايضا
 منه غير خارج للصح فانظر * مرشده
 قوله في الذات مدلول التزامي لفعل
 كونه كذلك انما يتم على قول من قال مدلول
 الضمير هو النسبة الى فاعل لا الى مدلول
 المعية فانه الفعل لا يدخل في اللفظ
 بل يدخل على فاعله كما علم من اللفظ المعية
 ما هو المختص بغيره فانه لا يكون مدلولاً
 النسبة الى الفاعل عند كونه مدلولاً للفعل
 الاصحابية فانه الضمير المعية لا يكتفي بالدلالة
 وان لم يكتف على الضمير على القاسم المعية
 انتهى وعلية تفصيلاً على ما سبق في الكلام
 المطرود مدلول الفاعل فانه الذات
 منسوب الى الذات الفاعل سواء كان الفعل
 يكون له الى والى المعية اذ لا يترجم
 على ان المعية في اللفظ اي غير منسوب اليه
 هو الاستعمال الصحيح واللفظ اذا
 استعمل استعمالاً صحيحاً لا يخلو عن
 المعية ايضاً كما لا يخفى على المتأمل
 من

التقدير

التقدير اى التقدير الاول الذى هو تباخيرا ما قيل وذلك لانه على هذا التقدير يكون التقسيم
على هيئة عملية مردودة المحول بكلمة اما واخواتها فلا يحتاج الى حذف لفظ المدلول الامر في
موضع التقسيم ولا يحتاج الى حذفها في الاقسام كما قررره وعلى ذلك التقدير يكون التقسيم
على هيئة منفصلة ذات اجزاء متممة يكون الانفصال بين تلك الاجزاء بكلمة اما واخواتها
وكلمة اجزاء المنفصلة قضية يحتاج الى حذف المدلول تلك مرة لتحصيل ثمة اقسام كل منها
على هيئة من اجزاء المنفصلة * قوله وهذا التقرير بالرائين من قرر كما في النسخة التي هي
بخط الشهاب لال بالاول والراء من قدر اى تقرير الكلام * بتقدير الاول باللفظ كما فعلناه اولي
من تفسيره يجعل الاول عبارة عن المدلول * قوله كما استغاد من ظاهر ما ينسب الى
سيد المحققين مرتب بايجل لا بالاولي والظاهر المراد ما ينسب اليه ما يستقل عنه عند قول
المصنف ونبهت فيما حيث قال قدس سره فكانه قال المدلول ما حدث وحده آه فانه يتجلى
من ظاهره انه جعل الاول عبارة عن المدلول وانما قال من ظاهره لاحتمال ان يكون ذلك القول
منه قدس سره بياننا كما حمل المعنى كما يشير اليه * وذلك لا يقتضي جعل الاول عبارة عن
المدلول وتفسيره به * قوله لانه اى جعل الاول عبارة عن المدلول تأويل الاول اى الاول
الكلام اول لفظ الاول فقيه لطفه قبل الاحتياج الى التأويل فهذا كثره الخف قبل الوصول
الى الماء وهو خلاف المرصى بخلاف جعل الاول عبارة عن المدلول فانه ليس بتأويل فضلا عن
التأويل قبل الاحتياج بل هو حمل اللفظ على ظاهره فهذا الاشارة الى وجه الاولوية * قوله
فانه مقتضى السوق اه بيان كونه جعل الاول عبارة عن المدلول تأويلا وكونه جعله عبارة
عن اللفظ حملا على الظاهر واشارته الى كونه التأويل قبل الاحتياج واما تقرير الاولين فخطواتنا
تقرير التأويل فموانه لا كما كان مقتضى السوق حمل الاول على اللفظ حمل عليه والاحتياج الى
التأويل انما جاء من حمل ما بعده عليه فلو ان الاول كان تأويلا قبل الاحتياج بخلاف تأويل
ما بعده وتقدير مدلوله فيه فانه تأويل عند الاحتياج * قوله ومحمج عطف على قوله
تأويل اى ولان جعل الاول عبارة عن المدلول محموج الى صرف الضمير عن الظن في مواضع
متعددة اذ لا شك ان اللفظ يرجوع تلك الضمائر الى الذات والحدث والسبب وهما
مدلولات ومكان والاخبار الجارية عليها سندى رجوعها الى الالفاظ ولا يخفى ان
اسم الجنس متلهم اقسام اللفظ لانه اقسام المدلول فمحتاج الى الصرف عن الظاهر
ارجاعها الى الالفاظ بضرب من التأويل كما استخدم قيل في الاحتياج الى صرف الضمير
عن اللفظ بحث بزيتم الام بحذف المضاف على اسم الجنس ايضا اى وهو مدلول اسم الجنس
اقول لانه اولي من حذف الضمائر عن الظواهر كونه الصرف تأويلا قبل الاحتياج واما ما قد
قيل عليه من انه لم يتعرض له لانه الغرض من التقسيم معرفة هذه الالفاظ المصطلحة و

فانه اظنه انه قدس سره وضع قوله
المدلول موضع الاول مسجعا

مدلولاتها ففقيه الرعاية على هذا الغرض قد فاست بجزء الاول على المدلول ودون اللفظ فلما
بغوته ههنا ايضا مع ان بحث الباحث في الاحتياج وهذا في توجيه عدم التعرض وبنهها
مرحل فانه قلت كما انه هذا التقرير صحيح الى صرف الضمير عن الظن كذلك التقرير الاول ايضا
محموج الى اعتبار مقدرة المحول كما هو وهو ايضا صرف عن الظن فكيف يكون هو الى من هذا
قلت الاحتياج الى الصرف عن الظن في هذا التقرير في مواضع متعددة كما استبرالية وفي ذلك
في موضع واحد ولا شك ان الاقل تخلصا اولى * قوله في مواضع من قوله قبل ان من
في قوله بيان للموضع ويحتمل ان يكون محله في مواضع بمعنى من ويجعل من قوله بدلا من في
مواضع اقول ويحتمل ان يكون من تبعية في قوله قوله في من قوله اعم من المواضع المحتاجة الى
صرف الضمير عن الظن ويجعل وهو اسم مجنس واخواته بدلا من مواضع لا مقول القول قوله
* قوله ثم الذات قد يطلق آه بمعنى اللفظ الذات ههنا ليس في محله لانه يستعمل في
هذه المعاني ولا يصلح شئ منها لانه يرد ههنا وفيه انه انما يتم لو انحصر معاني الذات في هذه
الصفة وذلك كما كيف وقد ثبت في الاطول معنى رابع له ولادالة في كلام الشريف
على الاختصار بل قد ثبت قدس سره في حواشي شرح المطالع في اوائل مباحث الكلبي
والتجزئة معاني اخرى له حيث قال قال الكاتب في شرح المختصر المواد بالذات ما يعبر عنه
باسم جامد كالحيطان والافان وبالصفة ما يعبر عنه باسم مشتق كالابيض واما قول الس
فاد الكاتب المحول ايضا فانما علم برده ما صدق عليه مفهومه كما في جانب الموضوع بل ليس
خارجا عن حقيقة الافراد فاشارة الى معاني تلكه اخرى للذات يجوز ان يكون المراد ههنا
المعنى الاول منها * قوله ما قام بذاته اى بنفسه ويؤيده قول التقدير في في شرح
القياد ومعنى قيامه بذاته انه يتجبر بنفسه وهذا المعنى يخص من الاول والثالث لعدم
شموله شيئا من الاعراض بخلافها والثالث اخص من الاول لعدم شموله للاعراض الغير
المتعلقة بالمفهومية * قوله المتعلقة بالمفهومية اى المفهوم المحفوظ بالذات وهذا
معنى ما قالوا الذات ما يصح ان يعلم ويجبر عنه كذا ذكر قدس سره في تلك الحاشية
واقترع على الس في الاطول بان هذا المعنى للذات مما لم يثبت في السنة ساسر لانام
ولم يثبت الى قوله قدس سره وهذا معنى ما قالوا الما ذكره في تعليقاته على الحواشي
المذكورة حيث قال فيه بحث لانه الذات والشئ الموجود مراد فانه بمعنى ما يصح ان
يعلم ويجبر عنه وتسمى اخرى داخل فيه لانه يجبر عنه باعتبار ما هو المحل خطه بالاستقلال
انتهى فتأمل * قوله خرج البياض لانه مدلول ليس يتقام بذاته * قوله ويبقى
واسطة في التقسيم كجواب عن القسمين الآخرين ايضا لا شك ان مدلوله ليس يحدث
ولاسبته تأمل وانظر * قوله فيتحقق التعريف المستفاد من التقسيم لانه المجنس بعدم

قوله وقد ثبت في الاطول حيث قال في
بحث المراد بالصفة المحول لانه المراد به
اللفظ بالذات للموضوع على وجه السادة
يثبت له في كماله هو شأن الذات انتهى
قوله لا محالة مشه
باسم جامد والثاني اخرى الاول ما يعبر عنه
والثالث ما ليس خارجا عن حقيقة الاول
قوله ما لم يثبت بل لا بد من التبريد في تبيين
قوله انتهى والاثبات اى توجيهه في تبيين
الصفات لا الذات كذا في الاطول
قوله عن كذا في الاطول
على شرح المختصر فان السامع عظام الله
تفديقات على تلك الحواشي جميعا عند الله
انه ايم بالله الشئ كى فيها عند الله
الصفة اى كى فيها الشئ كى سمى
قوله فقد خبر ما قد قيل ان السامع هو الحاشي
النه انتهى حيث قال قوله والابيض التبريد
والمتشبه فيه اى التبريد فله قول المصدر
جعل قسم الشئ وقسمه فله فيه سمى
في التبريد على قسمين بل هو من المصغر وهما
على ما سمى مع انه لا يظهر من قوله
فيه يظهر على تقرير ارادة الحقيقة ايضا
فلا وجه لذكر ههنا وتلكه ولو جعل

الاطراد

الاطراد وتعمل نفس التقسيم ايضا بعدم الاختصار * قوله ولا المستقل بالمفهومية ولا الحقيقة
بكذا في النسخة التي هي بخط الشيخ وقد وجد في النسخة المتداولة بعد قوله ولا المستقل
بالمفهومية وقيل قوله ولا الحقيقة والابطل التعريف والتقسيم زيادة من الشيخين تقدير
ما قد قيل * قوله والاى وان كان المراد المستقل بالمفهومية او الحقيقة لدخل المصدر
والمستحق في هذا القسم لكونه مدلولهما مستقلا بالمفهومية وحقيقة من الحقائق وفيه نظر
الحقيقة مختصة بالموجودات والمعنى المصدرى ليس من الموجودات فكيف يكون حقيقة من
الحقائق ثم انه لم يتوض للفعل ولعله لعدم القطع بدخوله في هذا التقسيم على التقدير المذكور
اما بالنسبة الى ارادة المستقل بالمفهومية فلما اشار اليه في الاطول من المدلول الفعل لا يكون
وانما بهذا المعنى بل يكون صفة واما بالنسبة الى ارادة الحقيقة فلما قد قيل من ان الحقيقة هي
الاجزاء والاعراض على ما صرح به سيد المحققين وفي نحو اشئ المذكورة ومدلول الفعل لما
النسبة الاعتبارية جزاء اصلي منه ليس شيئا منها * قوله ويعتبر قيد انه لا يخفى عليك انه
بعد ان يركب اعتبار هذين القيدين لوجه تخصيص التوجيه بارادة المستقل بالمفهومية من
الذات بل الاولى ان يتوجه بارادة الحقيقة * قوله بقرينة المقابلة المقابله فان
من القاعدة المقررة انه اذا قبل العام بانخاص براد به ما عدا الخاص * قوله وان
كانت تعلقا جذا وذلك لكونه فرع وجاعن الظ وحق التقسيم كالترتيب ان يكون جاريا على
الظ * قوله كما ان عدم ربط بالارادة لا بالاولوية اى كما ان قيد انه المراد بالذات باليسر
يحدث ولا نسبة بينهما * قوله يرد عليه ما ان قيل قال المفيد واعلم القسم الاول من
الاول لا يتعين على ما اشير اليه الا بالقسم الثالث منه مع ذلك لا يتعين
ايضا الا بالقسم الاول منه وكحصوله ما ذكره الس اقول مبني الورود ارجاع ضمير
بينهما في تفسير الذات الى الذات والحدث فانه يرد عليه ذلك الضمير الى الحدث
وما الموصول فلما يرد فان تعقل معنى الذات انما يتوقف على تعقل نسبة بين الذات
وبين الموصول ثم تعقل معنى النسبة بين الحدث وبين الموصول لا يتوقف على
تعقل الذات حتى يلزم المحذور بل يتوقف على تعقل الموصول ولا محذور فيه فالتعلق
ولو سلم انه الضمير راجع الى الذات والحدث ذلك ان نقول توقف معنى الذات
على النسبة من حيث سلبها عنه وتوقف معنى النسبة عليه من حيث كونها مركبة
منه ومن الحدث فلما دور لتفريقه حتى يتوقف قدر قليل يرد على الس ايضا مثل ما
يرد على المفيد غاية الامر ان القسم الاول فيما انيد عبارة عن الذات فقط وفيما قرره
الس عبارة عن الذات مع القيدين اللذين ذكرهما ولا يخفى ان المجموع المركب من
القيد والقيدين المذكورين يتوقف تفعله على تعقل النسبة بينهما كما يتوقف تعقل

بجلا من دخول الفعل فيه والى
بما على ان يجمع معناه وغيره من المعاني
على ان يقرر ذلك بوجه
حيث نازحت تحت مدح مع قول
لانها لا يكون الا صفة بخلاف الاسماء
والفعل لا يكون الا صفة لكانت
فانما ذوات لانها وضعت لها
صاحبة لانها لا يكون الا صفة
لما قد قيل ان معنى الفعل غير مستقر
بالمفهومية بمعنى انه يحتاج الى الفهم
لا بمعنى انه لا يلاحظ الكلام في
نفسه جزاء ذلك ككلامه الكلام في
المعنى من المستقل بهما
المعنى والمعنى بالذات كما هو
هو المقود المعنى بالذات كما هو
المعنى به في كلام سيد المحققين
اجواب عنه ما قد يقال من ان النسبة
لا كانت مركبة من الحدث والركب
مركبة من الفعل وغيره مستقر بانه
من المستقر وغير المستقر من ان الركب
على القاعدة المشهورة من ان الركب
من الاضطراد خارج فاعلم منه
فانما هو لازم ولازم ليس المحذور
والصاحبة مبني الايراد ارجاع
ضمير بينهما في التقسيم الى الذات
والحدث وليس نقابيل
مشبه

النسبة بينهما اي بين الذات والمحدث على تقصير الذات انتهى اقول خلاصة ما ذكره هذا
القائل انه تقصير القسم الاول يتوقف على تقصير القسم الثالث وتقصير القسم الثالث
يتوقف على تقصير جز القسم الاول وانت خبير بان لا محذور فيه لتغاير الموقوف والموقوف
عليه وانه ليس مثل ما يرد على المقيد * قوله وقال الشيخ لا يظهر لهذا النقل فائدة ههنا
وما قيل فائدة الاشارة الى ما في تفسير صاحب المفصل من عدم المناقبة مزيف بان ذلك
لا يناسب المقام بل يضر بالحرام كما لا يخفى وقد يقال فائدة التمهيد للاعتراض الا في بقوله
فجعلها قسمين لما فاسد وتوجيهه من الشيخ تعرض للخارج المعارف ولم يتوضر للخارج المستور
والمصدر قد دل ذلك على انها من الافراد وفيه انه عدم التعرض لغيرها يجوز ان يكون لعدم
تعلق عرض له ههناك بخلاف التعرض للخارج المعارف او يكون ذلك لفعله من الشيخ او لخواص
ذلك فلا يكون وليلا على انها من الافراد ولو سلم فانها يكون وليلا على انها من الافراد وعند
الشيخ او عند صاحب المفصل وذلك لا يفيد في المقام يجوز ان لا يكونا من الافراد عند غيرهما
كما يؤيده ما سبقه عن الامام الرازي فانه نصر في عدم كونه المستور من الافراد في يجوز
ان يكون بجعل المذكور من المصنوعين على ذلك على ان كونها من الافراد عند صاحب المفصل
لا يحتاج الى هذا التمهيد فانه عبارة نصر في ذلك كما لا يخفى على المراجع الى المفصل * قوله
يجب اخراج المعارف عنه اي عن تعريف صاحب المفصل وفيه من بعض المعارف كما لا كلام
غير داخله فيه فكيف يصح اخراج قيل المراد بالمعارف الاسماء الموضوعات بالوضع العام
للموضوع له الخاص وهي داخله في التعريف فانها معلقة على شئ وعلى كل ما سببه
في الاندراج تحت المفهوم العام الذي كانه للوضع فيجب اخراجها بزيادة في الحقيقة كما
في بعض متون الشواشيخ ثم اقول لاحاجة الى زيادة قيد لاخراج المعارف فانه يكفي
في اخراجها قوله وينقسم الى اسم عين واسم معني فكلما قال منقسم اليها فيخرج المعارف
فانها غير منقسمة اليها * قوله ولا يخفى انه اسم الجنس على تفسير صاحب المفصل
* قوله وفيه اي في هذا المقام بحث نظر عنه انه اشارة الى المناقبة بان لا يكفي في
القسم في التقسيم الاعتباري المفارقة للاعتبارية ودفعه بان القوم يجعلوا المصدر
والمستور قسمين لاسم الجنس بالاعتبار بل جعلوها تحتها انتهى اقول عدم جعلهم لاسم في
صحة جعل المصدر بجواز الالهام او لفعله منهم كالفعله عن الوضع العام للموضوع له الخاص
وبالحق بعد التزام اعتبارية التقسيم وقبول لغاية المفارقة للاعتبارية في التقسيم الاعتباري
لا وجه للرفع المذكور ثم اقول ويكن ان يقال انه اشارة الى المناقبة بان الشمول اعلى
تفسير صاحب المفصل لا يوجب فسادا بجعل المذكور من المصنوعين ان يكون تفسيره
فاسدا او مبنييا على مذهبه كما نقول او على اصطلاح اخر كما قيل وتوسيط بين الاعتراضين

قوله نصر في ذلك فانه قال بعد هذا
التعريف وينقسم الى اسم عين واسم معني
ولما لم ينقسم الى اسم غير صفة واسم
هو صفة فالاسم غير الصفة في غير ذلك
وعلم وجهه والصفة في ذلك وجهه
ومفهومه ومضمونه انتهى مش
ازداد لم يكونا من الافراد متوضرا لغيرها
ايضا مش

قوله فيخرج المعارف ما لا يجوز
قوله وينقسم الى اسم عين واسم
معني فانه لا يتوقف او قريبه
على التقييد بالمنقسم اليهما
مش

مع كونه جوابا عنها بهذا التوجيه لا ياباه كما قد قيل بجواز ان يكون ذلك ذلك الكثرة لوجوه
الثاني مع انهما كونه جوابا عن الثاني ايضا بانه التفات وقد قيل انه اشارة الى التوجيه
بانه المراد ما عدا المصدر المستوفى فانه ارادة ما وراءه انما هو من العام المقابل له سابع رابع
فلا يكون جعله فيها فاسدا بل هو خلاف الاولى والى ان المقابلة ليست بين اسم الجنس
وبينها بل بين الذات ومقابليه من الحدث والنسبة فاللازم من الشمول لاسم الانتفاء
تقريره المستفاد بها لا فساد التقييم * قوله على ما قرر وهو ان يراد بالذات المتعقبات المفهومية
ويعتبر قيدان بقرينة المقابلين كما ذكره السيد او باليسبحدث والابته بينهما كما اخبر
واثما قيد الكلام به لانه لو اراد بالذات احد المعاني الثلثة المذكورة له ولم يعتبر القيد لانه لا يكون
التعريف المستفاد من التقييم لاسم الجنس مستقضا بها بل يترتب محذور آخر كما مر فيها
سبوت * قوله مستفهم بهما اي بالمصدر المشتق وقد عرفت ما يندفع به هذا الانتقاض
* قوله والقول بان المعروف قسم اشارة الى الجواب عن الانتقاض المذكور مع رده ومما
الجواب ان يقال المعروف بهذا اللفظ مطلق اسم الجنس كما كان في المفصل بلفظ منه وهو
الذي لا يكون مصدرا ولا مشتقا ولا شك انه غير شامل للمصدر والمشتق فلا انتقاض للتعريف
المستفاد من التقييم بهما ومما لروا ان يقال لا يصح كون المعروف بهذا اللفظ اسم الجنس
اذ لا يسهل عليه العبارة لانها مسوقة لبيان مطلقات الاسماء الاربعة المذكورة فليس
البعض منها بيانا قسم من اقسامه وتوجيه تخرج الكلام عن السوق واقتل النظام * قوله
ويأتي فيه ما سياتي في التبيين السادس من انما تخرج حيث قال ومنه يعلم الفرق بين اسم الجنس
وعلم الجنس اقول المناقشات ممنوعة لاسيما من اسم هناك من توجيه على ما سياتي
على وجه لا ينافي في كون المعروف بهذا اللفظ اسم الجنس بل ينافي ما ذكره نفسه
ما ذكره هناك اللهم الا ان يقال المراد بتوجيه ظاهر ما سياتي فانه بيان قسم منه لا ينفع في القوة
بينها من غير توجيه ما سياتي * قوله في هذا المقام اي في توجيه جعل اسم الجنس شيئا او في
الجواب عن انتقاض التعريف المستفاد من التقييم لاسم الجنس او في تنوير القول بان المعروف
قسم من اسم الجنس * قوله اخرج المصدر عن اسم الجنس اي عن نفسه اما باعتبار المعاصرة
الاعتبارية او باختيار احد المذبيين او باستعمال احد الاصطلاحين او بآرادة ما وراء الكلام
من العام على ما سبق فيها سلف او عن القسم الذي سماه باسم الجنس وان كان اللفظ او خاله
فيه بان يقول اما ما علق على شئ وعلى كل ما تجب به وهو اسم الجنس او عن توجيهه المستفاد
من التقييم مع ان اللفظ يعرفه باسم المصدر لبيان انه يقول واما حديث فيرفع عليه بيان
المشتق بما يمينه * قوله ليضع عليه بيان المشتق الاولى بيان المصدر * قوله
مزيف بان اخرج الفرداء فيه انه مع كونه مبنيا على المراد اخرج المصدر عن تعريف

ما مر من ابطال السابق بمناقشات
اللاحق له ليس من الدواب بل
الاولى من اجل اللاحق فقامت
مستندة

قوله ما سياتي في شرح حيث
قال المراد انه علم الفرد بين قسم
من اسم الجنس وعلم الجنس
قال الاول وجه انه المراد باسم
الجنس مطلق واسم الجنس
يبنى اعتمادا على اشتباهه ونقصه
مستندة

في التوجيه المذكورين هناك
مستندة

اسم الجنس وعلى المراد مطلق بانه المشتق برده عليه انه اريد اخراج فرد من جنسه
 مطلق اسم الجنس فمواول المسئلة اذ لا يقول القائل بانه المعروف قسم من اسم الجنس اذ
 التعريف المذكور تعريف مطلق اسم الجنس على انه برده عليه انه التعريف بالانحصار جائز على
 مذهب المتقدمين مطلقا سيما التعريف الضمني وهو المختار عنده قدس سره كما قد قيل
 بل نقول انه جائز على مذهب المتأخرين ايضا اذ الكائن للعرض كما هيها كما هو مسطور في
 الكتب وانه اريد اخراج فرد من تعريف قسم من اسم الجنس فلا اخرج فرد منه وهو
 قوله سيما التعريف بالحاصل بدون الاخراج فيحصل القرض بدون الاخراج ثم
 فانه القرض ليس تعريف مطلق البيان بل تعريف البيان على وجه ذكره المصنف كما استرنا
 البية ولا يخفى انه ذلك القرض لا يحصل بدون الاخراج * قوله بان يقسم اسم الجنس
 اى بعد ادخال المصور فيه بان يقول وهو اى اسم الجنس اما ذات او حدث اقول هذا
 مأخوذ مما افاده السراج المسعود السرداني وانت خبير بانه من قبيل ارادة الطريقة وى
 غير مسموعة والسماصل انه في تحصيل القرض طريقين احدهما ما هو باخراج المصدر والثاني
 ما هو بتقسيم اسم الجنس فاختر المصداق على وجه الشريف واعترض السراج بالثاني
 لا يقال الطريقة الاول مرجوح بل فاسد كما مر والثاني في ذاته عار عن ذلك ولا اعتراض
 بمسئله مسموعة لانا نقول قد عرفت ان دفاع الفساد بل المرجوحية فتذكر * قوله وبان الفساد
 عطف على قوله بان اخرج الفرد اى تعريف ايضا بانه الفساد مجرد اخراج المصدر
 عن التعريف * قوله الان يقال استثناء عن قوله بل اخرج المشتق ايضا * قوله
 او لموصوفية امر ما فيه مسامحة والمراد لامر ما موصوف بصفة كما قيل * قوله فجعل
 المشتق مقابلا لاسم الجنس قيل لاظهر بالنظر الى المقام انه يقول فجعل اسم الجنس
 مقابلا للمشتق انتهى وذلك لانه المقام مقام شمول اسم الجنس المشتق وجعله قسما له
 وقد يقال نظر السراج الى ان المقابلة انما تظهر بعد مجيء القسم الاخير فكما انها جهته او لا
 * قوله على الماهية اى على نفس الماهية بقرينة ما في المحصول * قوله ولا يفيد بما
 يحصل به المقابلة اى بين الذات والحدث كما يقال والاول ما ذات غير حدث
 لا كان يقال ذات غريبة كما قيل من وجهين كما يظهر بالتأمل * قوله والكلام
 الامام تيممة حاصل تلك التيممة انه ظاهر قول الامام لموصوفية امر ما لا سواه بان المشتق
 امر مبهم غاية الابهام بخلاف ولا يشمل اسماء الزمان والمكان والآلة مع انها ايضا مشتقا
 وذلك لانه التحقيق انه الفرق بين الصفات وبين هذه الاسماء بغاية الابهام فنه
 الاول د نوع تعين في ذاته فينبغي انه يقول كلام الامام بانه المراد امر مبهم ما في غاية
 والابهام او مع نوع تعين ويكون اجزاء كلام الامام على ظاهره بنوع تكلف * قوله

قوله من وجهين اه و ذلك لانه
 يحصل المقابلة على نفس الماهية
 الى التقيد بما يحصل به المقابلة بينهما
 انها تحتاج اليه يحصل المقابلة بينهما
 والحدث اذ الحدث داخل في نفس
 الماهية ففي التقيد اشتغال بالماضي
 وتوكل بما يعنى مشقة

كذا

طحا بانه الاسماء

في كلامه الصفات مشقة

كذا ذكره من باب الاضمار على شريطة التفسير أي ذكر مثل هذا ذكره لكن لا في امثال
 هذا المقام كما ذكر بدو الضمير * قوله وقد غير القيام بالغير لا يخفى ان المناسب للمقام
 ان يغير القيام بالغير لا القيام بالغير بان يقال ما يكون ناعنا للغير مثلاً * قوله يكون القيام
 ناعنا بالغير لا في كونه الشئ ناعنا للغير لما فيه من اخذ المعروف في المعروف بل لا في ان يقول
 قيام الشئ بالغير اختصاصه به بحيث يصير الاول ناعنا والثاني منعونا كما قال النصاراني
 في شرح العقائد * قوله ان يستؤمنه أي من لفظ على حذف المضاف او نفس القيام معنى
 فلا يتصور ان يستؤمنه اسم ثم ان هذا الهمزة من التفسير كما يشهد به تنوع كلامهم بل زاده
 اسم ههنا وفي حاشيته على شرح العقائد ولعله مبنى على حمل الفتحة على الفتحة الخفيفة
 وليس كذلك بل هو عبارة عن نقله خاص بين البياض وبحكم مثلاً كما ذكره الفاضل
 الارمني وادعى ان تصور ذلك العقدة بوجه ممتاز عن غيره بدعي قد تكرر وقد قيل اخذه في
 تفسير القيام بالغير ههنا يستلزم الدور او يتوقف معرفة الحدث على معرفة المشتق
 ومعرفة توقف على معرفة الحدث على ما سيجي الا انه يحكم الاستعانة على المعنى اللغوي
 وهو الاخذ لكن يرد عليه ان الكوكب مثلاً يصح ان يؤخذ منه اسم يصف الفلك بان
 يقال فلان كوكب مع انه ليس بقيام به انتهى اقول معرفة الحدث انما يتوقف على معرفة
 الاستعانة لا على معرفة المشتق فلا يلزم * قوله تحقيقاً ان كان مرتباً باحدى
 الاشارتين فقط بقيت الاشارة الاخرى بلا تعميم مع انه قد يكون كلا الاشارتين تقديرين
 كما في صفات المجردات وان كان مرتباً بكلا الاشارتين على سبيل التنازع قلنا
 في قوله او تقدير كما لا صوت كما لا يخفى فالاولى ان يقال بحيث يكون الاشارة المحكية
 الى حدتها تحقيقاً او تقدير الاشارة الى الاخر كذلك ويجوز ان يكون مرتباً بالاحد
 المفهوم من سياق الكلام كما يشهد به ما سيجي منه انما العين في قوله عين الاشارة
 الى الاخر وهذا المعنى كما مصرح به في كلام الشريف في حاشيته التجريد قد تكرر * قوله كما ضرب
 في الضارب أي كما ضرب احاصل في الضارب وفيه ان الضرب بالمعنى المصدرى
 غير موجود في الخارج كما برهن عليه في التوضيح والاشارة المحكية فرع الوجود الخارجي
 وبالمعنى احاصل بالمصدر غير قادر الذات كالاصوات فلا يكون موجوداً في الخارج بحيث
 يشار اليه تحقيقاً فالاولى التمثيل بالبياض في الجسم * قوله القائمة بالاجسام الاول
 احاصل في الاجسام * قوله من هذه الامور أي من الاصوات والصفات القائمة بالمجردات
 * قوله ليس مشار اليه حساً قيل اما صفات المجردات فلا من موصوفاتها اعني المجردات
 ليست متغيرة والاشارة المحكية تقتضي التغير المشار اليه واذ لم يكن الموصوف قابلاً
 للاشارة المحكية لا يكون الصفة قابلاً لها بطريق الاولى واما الاصوات فلا يمكن كونها غير

حيث قال الاتحاد في الاشارة المحكية
 قد يكون تحقيقاً كما في الاجسام
 او عرضاً في الحالة فيها وقد يكون
 تقدير كما في المجردات واعلواضها

تأخر الذات لا يتبع في حيزها الذي هو الهواء وقتا يمكن تخفوة الاسارة فيه اليها ويسعها
النتيجه قولهم عين الاسارة الى الاخر لو امكن قلت قال الشريف في حاشية التجرية قد منع
هذه الملازمة وادعى احتياجهما الى دليل * قوله * ويمكن دفعه بان يقال ايضا بان التفسير
بالتبعية في التحيز للمشككين وهم ينكرون المجزآت المحاذية كذا قد قيل ولعله لم يلتفت اليها
مع انه قد ذكره في حاشيته على شرح العقائد لا ذكره في تلك الحاشية من ان المتأخرين
من المشككين قالوا بانهم قد فسروا خروج اعضاها * يمكن دفعه ايضا بتخصيص المعرف بغير
القيام بالمجزآت لكنه مع كونه غايه تكلف يخرج نفيها كذا لا ذكره الا في الكلام
* قوله * وعلى التفسير سوى الاول انه قيل بغير كلامه انه لا يدخل مثل البياض على
التفسير الاول وليس كذلك اذ يصدق على البياض انه يشتمل منه اسم يصف محله وهو
الابيض وروايه ان اراد بالبياض ما هو قسم من الالوان فلا يمكن اشتقاق الابيض منه
هو انه اراد معناه المصدرى فالاشتقاق مسلم لكنه غير مضر لانه من الافراد وكلام السمع
انما هو في الاول لا في الثاني واما ما قد قيل من انهم ذكروا ذلك التفسير في تعريف مطلق
العرض فلم يدخل مثل البياض فيه لم يكن التعريف جامعاً لافراده فهو داخر فيه ايضا
ففيه نعم وان ذكروا ذلك التفسير في تعريف مطلوه العرض لكنهم لم يأتوا بقوله الاستقواء
كما اسلفناه والكلام بهنا فيما هو بذلك القيد * قوله اذ يدخل فيه اي فيما سوى الاول من
التفسير بقوله مثل البياض واسماء المصادر على حذف المضامى مثل معنى البياض و
معناه اسماء المصادر اقول ودخل معنى البياض واسماء المصادر في تفسير القيام بالغير
لا يستلزم عدم صحة قوله وهو المصدر وانما يستلزمه لو استلزم دخوله في تفسير كذا ايضا
اعني قوله اي معنى قائم بغيره لكنه لم يجوز ان يكون المراد به المعنى القائم بالغير من حيث انه
قائم به لا المعنى القائم بالغير مطلوه لا يدخل فيه مثل البياض كما حققته في حاشيته على التفسير
الاضائية تأمل فانه دقيق وبالتأمل حقيق * قوله اذ يصح الاستقواء من لفظها الذي
هو المصدر قيل يمكن ان يقال تعريف المصدر المستنبط من التقسيم هو ان المصدر اسم
معنى ناعت للغير بحيث يستحق من ذلك الاسم المفروض اسم يصف ذلك الذي فعل به
لا يصدق تعريف المصدر على اسماء المصادر المرادفة للمصادر انتهى وفيه ان كلام السمع
في صدق التفسير الاول للقيام بالغير على معاني تلك الاسماء ولا شك في صدقه عليها
على ما تبينه بقوله اذ يصدق على مدلولاتها فيكون التعريف المستنبط من التقسيم للمصدر
لفظ مدلوله كلى ناعت للغير بان يشتمل لفظه اسم يصف ذلك الغير ولا سببه في
صدقه على تلك الاسماء فقد ذكر * قوله * ولذا اي ودخل في الاسماء كذا كونه
في تفسير القيام بالغير المفسر به كذا قال الشيخ ابن الحاجب المصدر اسم المحدث

وانه يدخل في القائم بالغير مطلقا مرثه
قوله كما حققته حيث قال ليس المعنى القائم
بغيره مطلقا حدثا او ليس الالوان
حدثا او السواد بمعنى السياب ليس
حدثا بل بمعنى سياه بوزن فهو المعنى
القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره
كذا حققه المقام انتهى
مرثه

الجارى على الفعل فزاد قيد الجارى على الفعل اجتزأ عن تلك الاسماء ومعنى جريانه على الفعل
 ذكره بعد الفعل المشتق منه معصولة منصوبا على انه متفعل مطلق كما ذكره في شرح الكافية
 * قوله التركيب اسم التركيب مثل العالمية من صيغة اسم الفاعل والياء والياء والمعنى التركيب
 والتقدير الاسم لكونه من اقسام الكلمة التي يجب كونها مفردة غير دالة جزوا على جزء معناه
 فلو قال التركيب والتقدير الاسم لكان احسن وانتم واعتبرتم عليه بان المتبادر من الاسم في اسم
 هذا المقام هو اللفظ الدال على معنى بالوضع سواء كان مفردا او مركبا لا ما يقابل الفعل وانتم
 وبان الاسم عند بعض المحققين اعم من الكلمة لانه قيد القسم لا القسم ثم قيد القسم بكونه
 انه يكون اعم من المقسم وبان مثل العالمية كلمة عند بعض النحاة واسم لكونه معربا بعراب
 واحد كقائمة ويجرى وبان المراد بمثل العالمية ههنا مثل العالمية اذا وضع بوضع واحد
 باذاته معناه وبان المراد به لفظ مفرد وضع باذاته مفهوم العالمية وانت خبير بان الاولين
 عين ما ذكره اسم بالنظر والى انك غير مرضى عند ابن المحجب والاخيرين مجرد فرقة لا يثبت
 زيادة قيد للاحتراز عنها * قوله الايرى انه آه قد قيل يكن تقريره بوجوبين الاول انه
 لاجعل الاسم في هذا التعريف اعم من الاسم حقيقة او حكما كما كان الاسم في تعريف المصدر ايضا
 كذلك لانه وارد على شقة والثاني انه المتفعل المطلق مصدر وقد جعل شاعلا فزعم
 انه يكون الاسم في التعريف المذكور اعم من الاسم حقيقة او حكما ليشمل ذلك ايضا والملايم
 للعبارة هو الاول اقول لكن الثاني اقوى كما لا يخفى * قوله للمرة لعله لم يتعرض لمحل شاعلا
 للنوع لاحتمال ان يكون النوع اسما حقيقة كما اشترط اليه فيما سبق من كلامه * قوله ولا يذهب
 عليك آه لعله يريد دفع دخل مقدر على قوله اذ يدخل فيه مثل البياض واسماء المصادر
 بمنع دخولها فيه بجواز ان يراد بالحدث الحديث الجارى على الفعل وحاصل الدفع انه
 لا يجوز ان يراد بالحدث ههنا ذلك اذ يبقى امثال السواد واسماء المصادر واسطة بين
 الاقسام لكن لا يذهب عليك انه لو قال لو فسر الحدث بالقائم بالغير بالتفسيرين
 الاخيرين بقى آه لكان اولي اذ لا يلزم من عدم التفسير بالقائم بالغير بالتفسير الاول
 بقاء امثال السواد واسماء المصادر واسطة بجواز ان يفسر ولم يتقيا واسطة اللعم لا
 انه يدعى انحصار تفسير الحدث في القائم بالغير وانحصار تفسير القائم بالغير في الثثة المذكورة
 قد تبرل الاول ان يقال ولا يذهب عليك انه لو اخرج مثل البياض واسماء المصادر
 عن تعريف المصدر باعتبار القيد المذكور لبقيا واسطة لاشعار ما ذكره بانه لو فسر
 الحدث بالقيام بالغير بالتفسير الاول لم يبق شئ منهما واسطة وليس الامر كذلك كما ستر
 منه القم لان يقال اراد انه لو لم يفسر الحدث بالقائم بالغير بالتفسير الاول لبقيا
 بعد الاخراج واسطة لو فسر بالقائم بالغير بالتفسير الاول لبقى اسماء المصادر واسطة بينهما

ترك هذا الشق لانها مع ما ذكره بالمقابلة مع معونة ما سبوت منه كما قد قيل بتحصيل
 الاول بالذكور والنسائي في كثرة الواسطة فيه بخلاف النسائي كما قيل في سبوت ذكره على ذكره
 النسائي في فيما تقدم او ظهور شمول التفسيرين لاخيرين لا مثال البياض واسماء المصادر
 بخلاف شمول التفسير الاول واسماء المصادر كما نقول * قوله بالتفسير الاول متعلق
 بالعام بالغير الى المفسر بالتفسير الاول * قوله عن تعريف المصواري عن تعريفه المستفاد
 من التفسير باعتبار القيد المذكور باز يرد باحدث احدث بجاري على الفعل * قوله لانه
 لا يصدق عليها انه مدلولها ذات غير حدث هذا مبني على انه يرد باحدث في تقييد الذات
 به مطولة احدث لا احدث بجاري على الفعل ولا شك في عدم الصدق ح لكنه لو اريد به
 ايض احدث بجاري على الفعل لدخل امثال البياض واسماء المصادر في اسم الجنس ولم
 يبقيا واسطة ولعله لم يفت الى ذلك لكونه تكلفا بعيدا غاية البعد * قوله من غير
 اعتبار تعيين معه وان لم يخل على التعيين في نظم الامر كما سيجي في التبيين السادس * قوله
 حتى يخرج عن تعريف اسم الجنس على الجنس بناء على انه التعيين معتبر معه انه كما سيجي
 * قوله ويصح قوله آه فيه انه سيجي من الشان معنى ذلك القول انه علم الفرق بين افراد
 اسم الجنس ففرض صحة ما قبله ليس على ما ينبغي اذ يجوز اعتبار التعيين في مدلول احداهما و
 عدم اعتبارها في مدلول الاخر لا يفيد العلم بالفرق بينهما بالمعنى المذكور لاستصحاب افراد كل
 منهما التعيين في نفس الامر نعم يفيد العلم بالفرق بين مدلولها في الاعتبار * قوله قال
 الشيخ انظر ان الغرض من هذا النقل الاستدلال على كونها مصدرا موقوفة قد قيل على الا
 انه مجرد هذا القول من الشيخ لا يصلح للاستدلال به بجوابه ان لا يكون مبني على المسامحة ولما
 انه اسم مصدر كما هو الظاهر كلام صاحب المفصل حيث قال فعال على اربعة اضرب
 التي في معنى الامر والتي في معنى المصدر كفتح الفجر وقد يقال على النسائي ايضا انه لا يصلح
 للاستدلال به عليه كيف وقد قال نعم لائمة الرضى ولم يتم الى الان دليل قاطع على تعريفه
 فانه لم يتم انه لم يتوض كونه مسجنا مصدرا موقوفة فقد قيل عليه ايضا انظر انه ايضا اسم مصدر
 فانهم قالوا سبحان علم التسبيح والابحى فطان مصدرا للباب التفعيل فقل قولهم هذا على انه
 اسم مصدر * قوله فلا يصح انه علم منه الفرق بينهما اي بين افراد اسم الجنس وعلم الجنس
 وان صح انه علم منه الفرق بين مدلولها بالعموم والتخصيص المطلق قول يمكن ان يقال في دفع
 هذا المحذور بجوابه ان يكون المراد انه علم منه الفرق بين قسم من اسم الجنس وهو ما لم يقتر فيه
 التعيين وبين علم الجنس وسيعترف الس بصحة هذا المعنى فانهم قالوا انه اذا كان المراد المعنى
 الاعم يلزم بمقتضى السوق انه يكون المراد باحدث ايضا المعنى الاعم فيدخل المصادر المعروفة في
 تعريف المصدر ولم يتعرض له الس لعدم تعلق الغرض به اذ لا يجنبه فيه علم انه لوضوح

وذلك لان الذات في الحديث الجارية
 من ان لا يكون هذا أصلا او يكون هذا
 غير جار ولا خفا في صدق تعريف اسم
 الجنس على مثال البياض واسماء
 المصادر مشبهة
 قوله لكونه تكلفا بعيدا وذلك
 لان تقييد الذات بغير الكثرة تكلف
 جدا على ما سلف منه في سبوت تعريف
 الحديث كما يات في المذکور ايضا
 تكلف اخر قائل مشبهة
 اي على الاستدلال على كونه مصدرا
 مشبهة
 اي على الاستدلال على كون في
 موقوفة مشبهة

علم الجنس عن تعريف اسم الجنس يكون واسطة بين الاقسام كما لا يخفى وكذا لو خرج المصادر
المعرفة عن تعريف المصدر تكون واسطة ايضا * قوله بعيد عن العبارة وكذا عن مقتضى السوق
بل عن مقتضى الذوق ايضا لكنه حال عن المحذور قائل وههنا احتمال رابع وهو انه يجعل قوله
اما ذات بالمعنى العام وقوله او حدث بالمعنى الاخص في يدخل علم الجنس تحت بيان اسم الجنس
ويخرج المصادر المعرفة عن تعريف المصدر لعله ولم يذكره السلف لانه بعده وكثرة محذوره
وانفهامه مما ذكره السامع وسمي * قوله يبطل المحصر اي حصر اللفظ فيما مدلوله كلي وفيما مدلوله
مشخص * قوله يعلم الجنس لانه يصير علم الجنس واسطة لانه موضوع لمفهوم كلي من
حيث هو معلوم كذا ذكره الذاكر واعترض عليه بان علم الجنس عند بعضهم موضوع للماهية
بشرط التشخص الذهني فيدخل في المشخص ولا يصير واسطة فالاولى ان يقول بالمصادر
المعرفة فانها تخرج عن تعريف المصدر ويصير واسطة اقوال المصادر المعرفة عن اقسام
علم الجنس فهي كسائر اعلام الاجناس داخل في المشخص على مذهب البعض المذكور فيبعد
الترجم مذهبها لوجه لهذا القول على انه يمكن ان يراد بعلم الجنس بعض اقسامه وهو المصنف
المعرفة لا يكفي ذلك في بطلان المحصر * قوله يدخل علم الجنس فيما مدلوله كلي وهو الذات
فيترجم ان يكون اسم جنس وليس كذلك كذا ذكره الذاكر وقد قيل هذا ليس بصحيح على إطلاقه
بل بعضه وهو المصادر المعرفة تدخل فيما مدلوله كلي وهو احدث انتهى قائل * قوله فيكون
اللازم آه وذلك لان ما هو غير المصادر المعرفة من اعلام الاجناس لا يدخل في سبيل
من اسم الجنس والمصدر وعدم دخوله في سائر الاقسام بين فيكون واسطة بين الاقسام
ملازمة * واذا ريد باحدث ايضا مجرود بمقتضى السوق لا يكون المصادر المعرفة ايضا داخله
في سبيل من كل منها فيكون هي ايضا واسطة * قوله اما حدث وحده امي منفرد من غير
ان يصير معه غيره على وجه الجبروتية سواء اعتبر معه غيره لا على وجه الجبروتية او لم يعتبر اصلا
فيعلم المصادر المعرفة واعلم ان عبارة السيد الشريف على ما حرره له بخطه في طرف هذا
الشرح كذا اما حدث وحده واما حدث وحده واما مركب منها آه يتصور الذات وحده
غير اسم الى ما تم في تغيير الحكم في الفا الاصل ترتيبا وتغييرا بقوله واما غيره وحده
وحده قيد للضاف والمضاف اليه على سبيل التنازع او للضاف وحده للمضاف اليه
وحده واللازم الاختصاص في القسمين الاول اذ يصدق على المركب انه غير حدث وحده
يقوله واما مركب منها لا يقال الكلام في اللفظ المفرد كما سببه في حاشية تركب المركب
منها معنى لاحد اقسامه لانه لا نقول لا بعد في ان يكون اللفظ مفردا وحدها مركبا باسم يكون
فهما من اجزاء واحد اسموه ولا يكون بهما منه دلالة على جزء ذلك المعنى المقسم بل هو واحد
اقسام المفرد * قوله من حيث انه مفيد برأيي باحدث قيل لا يخفى ان الانسب بقول

قد لا يدخل المشخص في المراتب
الاصح سائر الاقسام جريا حقيقيا
او كليا مش

حيث نال من الفعل عند قول المع
ادم طرف الحدث وهو الفعل بان ي
الحدث مقيد بملك النسبة مش

الجبب هو ابو القحط الحشبي
الا انك نقلا عن الغير مش

المع النسبة بينهما ان يدرك في نفس المشتقات ايها النسبة بان يقول وذلك بان يؤخذ
غير الحدث من حيث ينسب اليه الحدث آه الا انه غير الكلام الى ما ذكره تبيينه على النسبة
في المشتقات تقييد به وليست بامة انتهى وانت خبير بان التغيير المذكور لا يصلح
لان يثبت به على ذلك اذ كونه الذات مقيد بالحدث لا يوجب كون النسبة بينهما تقييدية
ولا ينافي كونها بامة كما ان كونه الحدث مقيد بالذات لا ينافي كون النسبة تامرة فمما ياتي
من التسم بل قوله على وجه من الوجوه المعبرة في معاني المشتقات اولى بالتبيين على ذلك
واضح يكفي في التبيين على ذلك ترك تقييد النسبة بهما وتقييد بالذات في الشق الثاني
كما لا يخفى على انه يمكن التصریح بالتقييد بهما كما صرح بالذاتية في الشق الاخير فلا يمكن
جعل التغيير لاجل ذلك التبيين بل لانه لمجرد التفتن في الموضوعين وليكون الوصف
في كل من المقامين على نسق واحد وصفا بحال صاحبه * قوله ويستفاد منه انه
محل الذات وجه استفادته منه انه اتي في موضع الذات غير الحدث وقد عرفت انه
ليس في عبارة اتيان غير الحدث في موضع الذات ثم ان محل الذات على ما لا يحكم
واعتبار قيد الوحدة غير ما سبق من محل الذات على موضع الذات ثم ان محل الذات
على ما لم يحدث ولا نسبة بينهما فلا يد وعليه ما اوردته المفيد على ذلك من انه يشتمل
على الدور * قوله فلا يتفق اى في دفع المحذور الذي عرت الاشارة اليه فيما سبق من
عدم صحة قوله او نسبة بينهما بناء على انه النسبة فقط ليست الموضوع له في الفعل
والمشتق * قوله ليس الموضوع له في الفعل والمشتق فلا يدخل شئ منها في هذا
الشتق فلا يصدق التعريف المستفاد لهما على شئ من افرادهما وقد يجاب عن هذا بان المراد
هو المركب من الحدث والذات الذي اعتبر فيه النسبة مراد بالذات ما هو اعم مما يقوم به
الحدث ومن الزمان والاختفاء في صدق هذا المعنى على مدلولي الفعل والمشتق ولا يخفى
عليك ما فيه من التكلف والتعسف ولعله لهذا لم يلتفت اليه الت * قوله فلا حاجة
الى هذا التأويل لانه جعل التأويل بالمركب لدفع محذور هو ان النسبة ليست بالمحلول
في الفعل والمشتق كما يشعر به قوله لان النسبة مدلول تضمني لهما وفيه انه ذلك التأويل
يجوز ان يكون لدفع محذور آخر كعدم جامعية التعريف المستفاد للفعل والمشتق بناء على
انه المتبادر من النسبة هو النسبة وحدها اذ المتبادر من اعتبار قيد الوحدة في التفسيرين
الاولين اعتباره في هذا القسم ايضا كما قد قيل وكعدم ما نفعي التعريف المستفاد لهما اذ
لو لم يؤن به لصدق على ما هو مدلوله الا ان النسبة وهو ليس بفعل ولا شئ * قوله
الا انه يقال للمركب آه اشارة الى الجواب عن الاعراض المذكور بالنسبة الى المشتق
لاحتياج المشتق الاولى من التزويد ودفع المحذور بالتجريد وحاصله انه المراد بالمركب الحدث

والذات هو المركب الذي يكونه الحدث والذات بعض اجزائه لا المركب الذي يكون
جميع اجزائه الحدث والذات وذلك لان قولنا هذا مركب من حدث وذات مثلا
لا يقتضي انه يكونه جميع اجزائه الحدث والذات بل يصدق ذلكا كما انه اجزائه ايضا
فالمراد ههنا هو هذا المعنى خاصة وان كان اللفظ في مثال هذا المقام هو المعنى كما اشار
اليه بقوله الا انه يقال ولا شك انه المركب من الحدث والذات بهذا المعنى يجوز
انه يكونه الموضوع له في المشتق فقول المعترض لان المركب من الذات والحدث ليس
الموضوع له مما بالنسبة الى المشتق فليس لك ان تقول لا استقامة لهذا الكلام
فانه كفاية كونها جزء المدلول انما هو في صدق انه مركب منها لا في انه مدلول على
والطية ان كان ليس لك ان تقول هذا يجري في النسبة نفسها ايضا فلا احتياج الى
تأويلها بالمركب كما لا يخفى على من تدبره قوله لم يشك بالفاعل ايضا اي كما لم يشك
بالمشتق لم يشك بالفاعل واعترض عليه بانه يشك باحدهما اذ يلزم ان لا يكونه تعريف
احدهما ما لنا لصدقه على كان لنا قصده على من ذهب الى انها موضوعه لثبوت شيء مخصوص
لشيء مانع الزمان وبدونه وذلك لانه يصدق عليها انها موضوعه لمفهوم كلي ونسبة
بين الحدث والذات فتلك النسبة اما من طرف الذات او من طرف الحدث فعلى الاول
يصدق تعريف المشتق عليه وعلى الثاني تعريف الفاعل فقا قل * قوله على انه
مركب آه * الاحتمال على تقدير اخلاله بخلاف التقسيم بطلا تسمية والاحتمال الثاني يمكن به
باختصار القسم الثاني * قوله اذ ليس المتوهم المحصور العقلي وهو الذي يحكم العقل مجرد
ملاحظة مفهوم القسم بالاخصار على ما قرر من السمع فيما سبق ولا شك في انه التقسيم
المذكور ليس كذلك * قوله تغاير قسم عقلي اي لاقسام المذكورة هذا ناظر الى الاستشكال
الاول وهو المركب الغير المستعمل على النسبة بينهما وقوله وكونه المفهوم المذكور ناظر الى
الاحتمال الثاني وهو المركب المستعمل على النسبة بينهما على وجه لم يعتبر في شيء من المشتقات
وذلك لان المفهوم المذكور المشتق الذي هو قسم من التقسيم باعتبار النسبة من طرف
الذات وهو يحتمل الاحتمال الثاني عقلا * قوله بحيث لا يخرج عنه لفظ في الواقع ناظر
الى الاحتمال الاول وقوله ولا يصدق مفهوم آه ناظر الى الاحتمال الثاني اذ لا ريب من
الاحتمال الثاني ليس مجرد تغاير قسم اخر بل مجرد كون مفهوم القسم اعظم منه وهو ظاهر
كما قد قيل * قوله ولا يخرج زفيه آه جملة حاله ناظر الى كلا الاحتمالين اي وان كان انه
لا يخرج في التقسيم الذي قصد منه نوع ضبط آه غير احتمال فرد قسم منه او تقسيم فقسما
لا يكون ذلك الفرد المستعمل في ذلك القسم او التقسيم * قوله مخرج بعض اللفظ كما لا يخفى
البحر في اسماء الافعال واسماء المصادر على ما اشار اليه المفيد في سبق كلامه قوله

وغيره المستثنى منه

اذ مقصود بتعليل التفرع قوله فلا يتجه آية على ما قبله يعني ان مقصوده قدس سره ان مقصود
المص هو الضبط الاستقرائي الذي هو نوع ضبط بالنسبة الى الضبط العقلي فلا يضر مجرد
الاحتمال العقلي وانما ورد الاعتراض ببعض الالفاظ المتحققة في الواقع فبحث آخر غير محلز
دفعه كما قد قيل وانت خبير بان المفيد ان يقول النظم من سوق كلامه قدس سره هو ان المحصر
الاستقرائي تام ههنا والكلام مبني على ذلك لفظا ولوسلم ان مقصوده قدس سره ما ذكره
الكلام المذكور منه قدس سره ليس مستحسن فانه لما يحسن لو تم المحصر الاستقرائي اذ لا شك في
عدم اكس في توجيه كلام بما لا يحسم * قوله للصفات المستحقات اراد بها ماله الاعطاء
منها فلا يراد نحو جاء في ضارب * قوله فيكون فيها نسبتان هذا مبني على الاعتراض بان
فيها نسبة الى ذات داخل والا فلا يصح التفرع لاحتمال ان يكون فيها نسبة واحدة وهي
النسبة الى ذات خارج والحاصل ان الا لازم احد الاخرين ان يكون فيها نسبتان ويكون نسبة
واحدة الى خارج وكلاهما كما لم يقولوا به فالتساقط على احد هما واحال الاخر على المتعاقبة
* قوله الا ان يقال التزام المرفوع الظاهر انه منع لاقضاء المذكور وحاصله ان المرفوع
المرفوع في الصفات يقتضي ان يعتبر فيها نسبة الى ذات خارج وانما يقتضي لو كان ذلك
الالتزام لاعتبار نسبة في مفهومها متوقفة على تحقق هذا المرفوع كما في الفعل لكنه لم لا يجوز
ان يكون ذلك لجره توضيح ربطها بموصوفها الا انه لا يلائم قوله وبعد فيها تردد ولا بد له
قاطع فانه يستدعي ان يكون ما قبله مستلذا لافاق وقديله وهما وجه اخر لا يبعد كل البعد
وهو ان يقال الصفات الرافعة للفاعل مجردة عن الذات المعبرة في مفهومها والفاعل
قائم مقامها فالنسبة الى الفاعل هي النسبة اليها فلا يلزم التزم بالنسبتين * قوله
بخلاف الفعل قيل يمكن ان يكون التزام المرفوع في الفعل ايضا للفرق بين الربطين فيها تقدم
عليه مرفوع مبتدأ كزيد ضرب وزيد ضرب ابوه ويقاس عليه غيره اقول لعله بطلان يكون
التزام المرفوع في الصفات لتوضيح الربط بانه لا يجوز ذلك والابحار في الفعل ايضا فلا
فيه ايضا نسبة الى ذات خارج مع انه خلاف ما صرحوا به وفيه آية التزام المرفوع في الفعل
مطرد في جميع المواد بخلاف التزامه في المستحقات فانه مشروط بالاعتماد فلا يلزم من جواز
كونه لتوضيح الربط في احد هما جواز كونه له في الاخر ايضا واكمل على القياس واعتبار اطراف
الهاب تاويل يذكر بعد الوقوع وعند الضرورة ولا ضرورة ههنا كما لا يخفى * قوله وبعد
فيها تردد ولا بد له من قاطع نظر عنه لئلا يسلم ما يوجب ذلك الفرق بين الفعل والصفة
انتمى يعني ان الفرق بين التزامين بانه في الفعل التوقف النسبة المعبرة في مفهومه
على تحقق ذلك المرفوع وفي الصفة لتوضيح الربطين لا للتوقف مما لا موجب للتوقف
في كليهما للتوقف فقد كرم قول التزام المرفوع في الفعل مطلقا في المستحقات لاحتمال

لربط حال المتعلق خاصة بوجوب كونه في الفعل المتوقف وفي المستقاة لتوضيح الربط بين
 قولهم يدخل الذات في مدلول المستقاة وعدم قولهم بوجود النسبتين فيها قاطع لعدم
 كونه ذلك الالتزام فيها للمتوقف وقولهم خروج الذات عن مدلول الفعل وعدم تجويزهم حذف
 الفعل قطعاً لكونه للمتوقف فيه * قوله ويدخل في هذا القسم أي يدخل في القسم الذي ذكره
 المصنف بقوله ونسبة بعض المصادر أنه اذ يصدق عليها نسبة أي ذواته ينتقض به أحد
 تعريفين المستقاة والفعل * قوله لا ان يراوه قيل بعد هذه الزيادة ايضاً يدخل مثال
 الضمائر في هذا القسم اذ يصدق عليها انها ليست بحدث لان المركب من الحدث والنسبة
 ليس بحدث وقد قيل في رده ان النسبة اعتبرت من حيث هي قيد للحدث لا من حيث
 انه جزء على انه لا مانع من صدق نوع الشيء على المركب منه ومن غيره كالركب من الجوهر
 والعرض انما لم به فانه جوهر ايضاً على ما قالوا * قوله تأمل لعله اشارة الى انه بعد هذه
 الزيادة يخرج الفعل ايضاً عن هذا القسم اذ لا يصدق على مدلوله انه ذواته منها لا كغيره
 حدثاً ويحتمل ان يكون اشارة الى ما سلفه عند قول المصنف وهو اسم الجنس من اسم التقييد بقرينة
 عطف جدي قوله لان قوله ذواته بناويل ونسبة ذكرها ذكره فيصح ان يكون متبادراً اليه
 * قوله ونسبة عطف على ذواته فالمعنى والمثاله اليه بقوله وذلك هو نسبة الفروق
 بين ما وبين الاول * قوله لانه بمعنى ذواته فيكون مذكراً معني وان كان مؤنثاً
 لفظاً فيصح اشارة بذلك للذكر باعتبار معناه * قوله والتذكير أي اختياراً والتذكير اشارة
 مع انه صريح في التانيث ايضاً باعتبار لفظه لتذكير ان المراد ذواته أي لان يكون مذكراً لان
 المراد ذواته فالمراد بالتذكير اشارة الى ما هو في مقابلة النسيان لا ما هو في مقابلة التانيث
 * قوله او لانه مدلول عطف على قوله لانه بمعنى ذواته وشارة الى توجيه ما ان
 التذكير ذلك على تقدير ان اشارة اليه نسبة * قوله لا ان يقال انه في حاشيته
 على التوانيذ الضيائية ههنا تحقيق ذكره مستد المحققين وهو انه لا حاجة الى شيء من التقدير
 والتوانيذ المذكورين للفروق بين صريح المصدر والفعل المؤول به يدخل ان بحسب المعنى
 لا من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل والناظر
 يرتبط بمن غير حاجة الى شيء منها انتهى فعلى هذا لا وجه لا يراو على التذكير او لا تأمل لهذه
 التعليلات ولعل هذا قبل ان يطالع على ذلك التحققة قد تردد ههنا توجيه اخر وهو ان يكون
 ان بمعنى الذي كما قالوا في قولهم اكثر من ان يحصى فح ايضاً يكون امر تذكيره مقرر او قد يوجه
 ايضاً بمحصل الخبر نفس ان يعتبر وجعل الاسناد مجازياً * قوله نسبتها قال التذاكر يحتاج
 الى هذا التقدير على تقدير انه يكون ذلك اشارة الى المركب المراد بلفظ النسبة واعتراض عليه
 بان الظاهر لا حاجة اليه فيصح ان يقال هذا المفهوم المركب من الحدث وغيره اما ان يعترض من طرف

كذا في نسخة

الذات أي مبتدأ من طرف الذات ويجعل الذات أول اجزائه المعبرة وبضمير ظرف الحدث
أي مبتدأ من الطرف الذي هو الحدث ويجعل الحدث أول اجزائه المعبرة * قوله ولا كان
اعلم أي بحسب المفهوم * قوله لكنه مختصر أي بحسب الاستقراء على ما يفصح عنه ما سيذكره
في الفعل كما قيل * قوله ان تأخذ لفظاً قال المصنف في شرح مختصره الاستقراء وتأخذ
باعتبار العلم كما قال المبدأ في هو ان تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب فزادها
على الاخر وتأخذ باعتبار العلم كما يقال هو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فيجعله
والاعلى معنى يناسب معناه انتهى ولعله اختار الهم تحديده باعتبار العمل لانه انساب حيث
هذه الرسالة * قوله جميع بحروف الاصول قيد بالاصول اذ لا عبرة بالحروف الزائدة في باب
الاشتقاق اصلاً واحداً ولا مع الاصول كما ذكره المصنف في شرح المختصر * قوله وقد زاد
عطف على قوله سواء كان تفاوت بينهما في المعنى ولا بحسب المعنى أي في ذلك يكفي بهذا القدر
فيهم القيلين وقد زاد عليه لفظ بتغيير ما يخصر بما كان تفاوت بينهما في المعنى قوله
مصدر حال من المقتل ومفعول الجعل هو قوله مشتقاً * قوله بما ذكرنا أي بما ذكره المصنف
التعريف المستفاد من التقسيم الاسم المشتق وهو اللفظ الذي مدلوله كلي فدل عليه
معبرة من طرف الذات * قوله كخرج مقتول عنه أي عما ذكره لانه مدلوله وان كان
كلياً لانه ليس ذو نسبة معبرة من طرف الذات مع انه من افراد الاسم المشتق قوله
ولا المتقابل بين المشتق والمصدر أي ولا يصح المتقابل بينهما وذلك لدخول بعض المصادر
كالمتقيل في الاسم المشتق وبالعكس تأخر * قوله الاعلى منه مذهب اشتقائه تركيب
توصيفي والمعنى انه لا يصح البيان والمغايرة الاعلى منه مذهب اشتقائه من
ظاهر كلامه في شرح المختصر وذلك المذهب هو مذهب سيبويه في تعريف الاشتقاق
بتغيير ما يخرج من مقتول عن المشتق كما قيل * قوله بيان المشتق بالاشتقاق الاصغر
فلا بد من خروج امثال نحو قوله عنه فان اشتقاً تعاليم باصغر من كبر * قوله واليس
فيه الموافقة في المعنى فلا يكون اصغر ولا اشتغال على جميع الحروف الاصول فلا يكون صغيراً
ايضاً فحين ان كبر * قوله وتالها انها أي بيان المص لا اسم مشتق بعد ان هو مقصود
بيان المشتق بالاشتقاق الاصغر يتفق اه ووجه الانتفاض من مدلول لفظه انما
ليس ذو نسبة فيخرج عن التعريف المستفاد من التقسيم المشتق هذه الالفاظ مع انها من
افراد المشتق هذا وقد يقال وجه الانتفاض من الحديث ليس اخلا في مدلولات هذه
الالفاظ وقيدته لا يستفاد من كلام المصنف على ما قيل الهم لزوم دخول الحدث في مدلول
المشتق ثم اقول يمكن السجواب عن هذا الانتفاض ايضاً بان مقصود المص بيان القسم المطرز
من المشتق كما هو المتبادر من ظاهره سوق كلامه وقيل يمكن ان يقال المراد بالنسبة

قوله اذ لا قوة الا بالله في حق الحق
والعقبة هو الحق في الاصلية فان حروف
الزيادة على الزيادة في الاستباق
لا قوة بها قال القطار في شرح الترتيب
الاستباق في الاستباق في الاستباق
يعني ان الاستباق في الاستباق في
حروف الزيادة في الاستباق في
وهذا المعنى مع وضوحه في الاستباق في
ان الذين لم يروا في الاستباق في
الاستباق في الاستباق في الاستباق
في حروف الزيادة في الاستباق في
على استقامته في الاستباق في
في الحروف الزيادة في الاستباق في
وحيث بعضهم الى الاستباق في
معهم

فوله بامقر البشارة الى الله الماخذ
على قنطرة الخسوف صحت المقابلة
مشه

شیخ مصطفیٰ

المعتبرة من طرف الذات اعم من ان يكون له نسبة المحدث الى الذات يكون معنى المستو منه ثابتا
للمستو او ليكون مجازا لتسمية مستواه به انتهى قائل * قوله من له الكسر لذكره يتغير بغير ترجيح
استثاقه منه والراجح استثاقه من له بالفتح بمعنى عباد لانه الاول مجموع الى حذف الجار
ولا يصل الى حذف الجار والمجرور معا كما اشار اليه البيضاء وى ثم ان كلام السمع في حاشيته
على البيضاء وى يشير بان المراد من مصدره انه يكون على المذهب المختار وفيه ان النزاع في
ان الاصل في الاستثاق بل هو المصدر ام الفعل ليس الا في اشتقاق الاستثاق من الاستثاء النسخة
كما يظهر بالنظر في كتب التصريف والمراد بالاستثاق ههنا كونه احد اللفظتين مشاركا لآخر
في المعنى والتوكيد كما صرح به البيضاء وى بسبب ان اللفظ ايضا فلا حاجة الى التوجيه المذكور
قد بر قال بعض الافاضل لعل السند قدس سره انه اذا نسب الاستثاق الى اللفظ
كلام المراد ومصدره وانما اختاروا حقيقة الماضي تبيينها على المحروف المعتبرة في الاستثاق
فانه بعض المصادر كالقبول والخروج والدخول مشتمل على ما لا يعتبر فيه انتهى قائل * قوله
والموافقة المعتبرة كما جواب دخل مقدرا كما نه قيل امثال لفظة انتم ليست من افراد المستو
بالاشتقاق الا صغائر الموافقة في المعنى معتبرة في مفهومه كما سبوت ولا موافقة ههنا فلا اشتقاق
كما جاب بآدمي * قوله قال المصدر آية تأييد لكونه الموافقة المعتبرة اعم * قوله كما سماء
الفا علين نقل عن الشريف في حاشيته على شرح المختصر انه ينبغي ان يذكر الجمع الام ليسم اسم
المفعول على سبيل التغليب قيل لا حاجة في التغليب الى فتح الام بل يجرى عند كسر الام
ايضا بان يغلب احد الجنتين على الآخر كما في قوله تعالى وكانت من القانتين حيث غلب
احد الجنتين من المذكور والانات على الآخر بعلامة استمر كما في معنى القنوت وفيه كما قد
قيل انه مراد قدس سره ان التغليب وان امكن على تقدير الكسر ايضا لكن الفتح مخرج فيه اذ
لا حجة للتسمية سواء * قوله قد لا يطرر كالفارودة آه قيل قال الشريف قدس سره فانه
الفارودة مشتقة من الفراء ولا تطلق على كسر للملح وكذا الدبران مشتق من الدبور
ولا يطلق مما يتصف به الا على خمسة كواكب في النور ويقال انه سنامه وهو من منازل
النجم والعيوق من العوق ولا يطلق على كل ما له عوق بل على نجم احمر مضى يتلو الزمر لا يتفقد
واسماك من السمك اى الرفع والسموك اى الارتفاع ولا يطلق على السماكين الراجح
ويسمى من منازل النجم والاعزل وهو منها وقد قيل فيه بحث اذ الفارودة كما لا تطلق
على كل مستو ملح كذالك المقتل لا يطلق على كل مستو فيه المقتل بل على زمان او مكان
فيه المقتل على ما يستفاد من التقاضي وكما يطلق المقتل على كل زمان او مكان وقع فيه
المقتل كذالك يطلق الفارودة على كل ما هو مقر للملح من الزجاج فالفرق بينهما بالاطراد
وعدم مسك حده القول يؤيد هذا البحث فان نقل عن سواد الكشاف انهم عدوا اسم الزمان

طالع انقضى مش

انما هو منقذ من حاشيته على
تفسير البيضاء

اشارة الى ان معنى المستوفى منه في هذه
الصفة معبر عن حيث انه داخل في المستوفى
بغلاف امثال القارورة فيذله هو الوجه
بعد ما صمد المطرد فانهم مرشبه
وعلى هذا على حقيقة التقار ان مرشبه
وهو الاختصاص مرشبه
في كلام الامام مرشبه
وهو ما كان معناه معهم ما وضع له
المستوفى منه مع وانه المستوفى مرشبه

والمكانه والآله من القسم الغير المطرد طقاً واخره في التسمية اي في محل التسمية وبما ان
المراد جعل التسمية ذات ما باعتبار نسبة ذلك المعنى الى تلك الذات * قوله فيذله
في كل ذات كذلك الا انه يمنع مانع كما لفاضل لا يطلق على الله تعالى مع اثبات الفضل له
تعالى كذا قال التقار اني في شرح الشرح * قوله لوجوده فيد اي لوجوده في الاصل في
ذلك الغير بمعنى ان يكون هو العلة لصحة الاطلاق وبسبب وجوده بان يكون سبباً
للتسمية والتعيين فالاول هو المطرد والثاني هو غير المطرد وقد يفهم من الامام بسببية
التسمية ومن البناء الاعتبار في المفهوم فالاول هو الثاني والثاني هو الاول كذا قال التقار
في شرح الشرح * قوله ينبغي ان يقول بان يقول المراد ما في قوله الموصوفية امر ما امر
مبهم امانه غاية اوضح نوع تعيين محام منه فيما سبوت * قوله فيخالف نقل عنه كخط فرع
الاختصاص لا النسبة انتهى يعني ان قوله فيخالف تفرع على المنفرد على التقى * قوله
ولعل صاحب التتبع آية لعله اشارة الى جواب دخل مقدر كما يقال كلام الموصوفية لم يخالف
كلام الامام بعد التاويل المذكور لكنه يخالف كلام صاحب التتبع مع الظاهر كما حال
وهو ان لا يكون بين الصفة والمستوفى قابلية متساوية ان في سموها لاسماء الزمان والمكان
والآله فلا بأس بالمخالفة له بتبع الحقيقة الذي ذكره التقار اني من كون الصفة اخص من المستوفى
وليس المراد انه تتبع ظاهر كلام الامام في حصوله من غير تاويل كما قيل حتى يرد عليه ما قد
قيل من ان الصفة في كلام صاحب التتبع هو المستوفى في كلام فانه قوله في الصفة شامل
لاسماؤه الزمان والمكان والآله فالامر دائر على دقة النظر لا على الخط * قوله لعقل
الانساب طالع واسمها بالانساب الكبار الكلام واسماؤه الملازمة كقيل * قوله
اسم الزمان والمكان حال من المقتل كذا قوله ومعناه اسم الآله شئ ما كذا في النسبة التي هي كخط
السم في الرفع والصواب النصب فانه خبر لا يكون * قوله لا بد لتقي ذلك من دليل قول
يكن ان يقال لو كان معنى اسم الزمان والمكان ما ذكره لزوم ان يكون مترادفين واللازم
بطحا لا يتحقق وايضا لو كان معنى اسم الآله كما ذكره لزوم ان يقال لا يصح تخصيص المطلق
باصبعه المقتض واللازم بطه لزم ان يعتبر تعيين ذلك المعنى لوجه كما في المفتاح فانه يعتبر
فيه ان يكون على هيئة من الهيئات المتعارفة في المعاني * قوله والتعريف المستعاد
مبتدأ خبره فتخصه ببعض المصادر كما لفيضه المذكور فيما سبوت * قوله لان يؤل القسم
وهو قوله وانسبة بينهما كما عرفت من ان يقال المراد وانسبة بينهما لا يكون ههنا * قوله
في اصل الوضع المراد باصل الوضع هو الوضع الذي لا وضع قبله بالنسبة الى ذلك الموضوع
سواء كان بعده وضع اولاً وانما كان هذا المعنى تكلفاً لان الظاهر ان يراد الالة على
الزمان في الفهم عن اللفظ وهذا يستدعي الالة عند الاستعمال في افعلي هذا لا يرد ما اعترض

بالبقاء مرش عليه

عليه من انه اريد باصل الوضع الاول فلام الاحتياج الى هذا التكلف وانما يحتاج
اليه لو كانت الافعال المنسلخة عن الزمان موضوعا لمعانيها الانشائية وذلك ثم يجوز ان
التجوز وان اريد به الاصل الذي هو الوضع بان يكون الاضافة بيانية فاحمل على هذا المعنى
ليس يتكلف انتهى ثم ان قيد ايجبية معتبر في امثال هذا المقام كما اشار اليه في شرحه
للكافية فالمعنى ان الفعل ما يدل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة من حيث انه
كذلك فيندفع ما قد قيل به من ان هذا المعنى مع كونه تكلفا ير وعليه يجوز ان يكلف قوله
والى تكلف ان هذه الافعال لا وجود له كلفا عدم وجود الدليل عليه في الكلام قوله في
ذكر الذاكر هو السمر ابو القاسم السمر قندي فانه قال في التبيين انما حسب من انما كلفه والذالة
على الزمان وان لم تكن مذكورة في التقسيم لا انما مشبهة اغت عن ذكره قوله انما كلف
تأويل آية اعترض عليه بان ما ذكره المصنف في انما كلف من قوله عرف من الفرق بين المصنف
انما كلف باليرد على حد الفعل فانه ما دل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها يقتضي
هذا التأويل والذالة على الزمان لم تكن مصرحة في التعريف المستفاد من التقسيم الفعل
فلا يصح ذلك القول منه بل لا بد من تصحيح كلامه وما ذكره المصنف له ظاهر فاما قوله عرى
كلامه عن نفع جميل الذاكر قوله عن نفع جميل وهو تناول التعريف بلا تكلف الافعال
المنسلخة عن الزمان قوله ودفع انتقاضه اى انتقاض التعريف المستفاد للفعل مبتدا
خبره يحتاج الى حيز تكلف ووجه الانتقاض على ما يظهر من كلامه ان الافعال الناقصة
لا تدل على الحدث فلا يشملها التعريف المذكور وفيه نظر والذالة في التعريف المذكور على
دخول الحدث في مدلول الفعل بل يكفي كونه مدلوله نسبة بين الذات والحدث معتبر تلك
النسبة من طرف الحدث مفيدا ذلك الحدث بتلك النسبة قوله الى حيز تكلف اصل التكلف
لام وزنه لا انه هذه الافعال المنسلخة والى على الحدث اصلا بخلاف الافعال المنسلخة عن الزمان
فانها قد تستعمل والى على الزمان كما اذا بعث شيئا او استرته ثم حكيت بانى بعث الشئ
الضام الى استرته قوله هو ان تلك الالفاظ آية لعله لم يذكر كونه المراد بالذالة على الحدث
الذالة عليه في اصل الوضع كلفا بما سبق فنذكر كونه قوله وكانه الذي اشار اليه المصنف
قد قيل عليه لا يخفى على من له ذوق سليم ان مقابلة قوله هو الاكثرية الاستدعاء يقتضى ان
يكونه العراء بمعنى عدم الوجود لا بمعنى انه يوجد فيجوز فلا اشارة اليه صلا نعم يدل على ان الاصل
فيه ذلك واين الاصل من الفعل قوله اذا استحدثت به الحكم طرف ما قوله قد جرى
بلا حيلة قوله وعمر الزمان والضمير للفعل فيكون تفسيره المفعلة المستفاد من كلمة قد واما
للتسمية المستفاد من قوله كنتم آة والضمير لكل واحد من الامثلة المذكورة فيكون تقييد ذلك
التسمية قوله ان نسب بهذا المعنى وذلك لان التورية جعل الشئ عاريا مجردا عن شئ

عند تعريف الكلمة حيث قال وما لا ينبغي
عليك من اللفظ الواحد قد يكون انشائية
الى معنى مفرد او انشائية الى معنى مركب
كعبارة وبالنسبة الى معنى حقيقة
وبالنسبة الى معنى مجاز كما لا بد فلابد
منه قيد ايجبية اى الكلمة لفظا لمعنى مفرد
من حيث انه كذلك والامثلة التورية
فانما انتهى منه
ثم انه قال انما كلف الذاكر وما ذكره
بعض الحقيقة من انه قد اورد في بعض
في حقيقة بل وضع كل حقيقة مستقلا
والكلمة جنب ما تحتمل الكلمة من انواع
مختلفة فيه وورد في تعريفه
في تعريف العلم كونه اسما وعدم كونه
توقف على العلم وتوقف على الحقيقة
فلا بد من نسخة على سطورها خطوطا
ثم رجع حيث خط على سطورها خطوطا
كذا
فانما قيل في كلام الذاكر ما يدل عليه
الا انه يكون ذلك في كناية له لم ينطع
عليه انما عدم التيقن
وقيل شغلوا بقوله بعث واسترته
وضمير به راجع الى كل واحد منهما
مشبه

آخر فيقتضي سبق وجوده بخلاف العراء فإنه بمعنى الخوة هو لا يقتضي سبق الوجود بقوله
 وارتكاب هذا التكلف مبتدأ عطف عليه قوله وجعل الافعال وقوله واخرجها وخبره قوله
 لان تقررهم في الالفاظ وتعلل العرض من هذا الكلام دفع توهم ان يقال لا حاجة الى ارتكاب
 هذا التكلف وادراج تلك الالفاظ في تعريف الفعل فان اخرجها عنه كما هو رأي المتقولين
 اولى ونسب ادرجها فيه وتخلص الدرع نعم لا رادوا جريان احكام الافعال على تلك الالفاظ
 ادرجها تحت الافعال بناء على ان نظرهم في الالفاظ انفسها بخلاف المتقولين فان نظرهم في
 المعاني فما يحتاج الى ارتكاب ذلك التكلف بقوله وهذا التأويل في حمل الدلالة في التعريف
 على الدلالة في اصل الوضع وجعل الافعال انما قصته والافعال المنسجمة عن الزمان في علمه
 او الزمان في اصل الوضع ولعل هذا ايضا دفع توهم انه يقال لا حاجة في جعل هذه الالفاظ افعالا
 وادرجها تحت الافعال الى التأويل المذكور وجعلها دالة على الحدث والزمان في اصل وضعها
 او يمكن جعلها افعالا بدون هذا التأويل بان يجعل الافعال قسما قسم يدل على الحدث والزمان
 وقسم لا يدل على الحدث وقسم لا يدل على الزمان ويكون التعريف المذكور توفيقا لقسم منها وحال
 الدرع انه وان امكن وادرجها تحت الافعال بدون التأويل لانه التأويل المذكور وجعلها دالة على
 الحدث والزمان في اصل الوضع وحمل الدلالة في التعريف على الدلالة في اصل الوضع اقرب الى
 ضبط الافعال كونه خارجا على تيرة واحدة من الاحوال لم يجعلها غير دالة على الحدث والزمان
 في اصل الوضع ايضا كما هو ظاهر حالها حيث لا يستعمل الاعارة عن الحدث فتقوله من الضبط صلة
 الاقرب وقوله مما هو ظاهر حالها اشارة الى الفصل عليه بقوله وجوز انما قيل تعيين الذات
 لا يخفى انه لا تقابل بين افعال الذات وبين جوارها كما قيل في تعيينه ولا حسن ان يقال عدم جوارها في
 الذات في المستوفى وجوز تعيينه في الفعل بقوله وامتزجها آه انما بعد قوله في المستوفى بقوله
 فرق غير مستقل وعدم ايراد المقابل بان يقال بعده وعدم امتزجها في المستوفى بقوله من تامة
 نقصانها في المستوفى هذا والاولى ان يجعل فرقا اخر مستقلا مطوقا للمقابل الظهوره ونقصانها بقوله
 في المستوفى طرف لقوله للدخول اي في مدلول المستوفى كقوله وخرج عن الفعل اي عن مدلول
 الفعل فانهم بقوله والاستفادة النسبة منه الى الفعل لفظا انه معطوف على الاستفاد والاول
 وبسبب لال ناس على خروج الذات عن مدلول الفعل غير عليه انه انما اريد به النسبة لفظا
 منه مصلا فوجم لاسيا في ذكر الذاكر من النسبة تفهم اجمالا وانما اريد منها الاستفاد ومنه بخصوصها
 فهو لا يدل على خروج الذات عن الفعل والدليل على خروجها عن مستوفى ايضا والاستفاد والنسبة
 بخصوصها منه ايضا كما يذكر معه الذات ويحتمل ان يكون ابتداء كلام توطئة لاسيا في بقوله
 وذكر ان عدم دالة آه اعترض على قولهم بان النسبة للاستفاد من الفعل كما يذكر معه الذات وحاصله
 ان قولهم في مع قولهم بان الحدث مستفاد منه بدون ذكر الذات يوجب وجود دالة الضمير بدون

دولة الالفاظ في
 قوله قاعدة ان دالة التعريف وقيل
 المستفاد من الضمير المطابقة من حيث
 الذاكره ويجوز ان لا يكون له ادب
 على هذا فليورد الاثر انه عليهم السلام
 ايضا فان يكون بالاسم المستفاد من
 المراد بالاسم المستفاد من المراد هو الذي
 وان اسم المستفاد من المراد هو الذي
 في قوله في تعريف الدلالة عندهم الزم
 يجوز ان لا يكون ظاهر الاثر من عليهم
 بالتأمل مستفاد

المطابقة وهو بنا قصفا حادثة انه دلالة النظم تستلزم المطابقة وقوله لان يقال جواب
عن الاعراض المذكور بتجريد الحزب وحاصله انه مرادهم انه النسبة بخصوصها لا استغناء الفصل
ما لم يذكر معه الذات وذلك لا يوجب وجود دلالة النظم بدونه المطابقة او النسبة
استغناء عنهم من الفعل اجمالا لا لعلم بالوضع اجمالا وذلك كاف في وجود المطابقة وتستلزم
النظم المطابقة ههنا فانه معنى استلزام النظم والمطابقة آه بقوله فله بالنسبة مقتضى
ليقتضى الضمير راجع والحاصل ان معنى استلزام النظم المطابقة انه فهم كذا يستلزم فهم الحزب على
وجه يقتضى وضع الوضع والعلم بذلك الوضع فهم الحزب على ذلك الوجه اجمالا فاجمالا وان
تفصيلا تفصيلا وههنا وضع الوضع والعلم به يقتضى فهم الحزب اجمالا بناء على انه يقتضى فهم
اجمالا لا بقوله وانما اقول فهم كذا يعني ما ذكره مبني على انه ليس لما في الفعل وضع باراء الحديث
وانما على انه لما وضع باراء الحديث فالاعراض ساقط فانه فهم كذا حديث ج يكون ان يكون كونه المدلول
المطابق للمادة وفهم كونه المدلول المطابق لما لا يستلزم وجود آه وقد قيل يمكن الجواب عن الاعراض
على تقدير عدم وضع المادة للحديث بانه يفهم عقلا من ليس مثلا لفظ المشي فالدال على الحديث هو بناء
اللفظ ودلالة ليس عليه انما هي بواسطة بقوله الذي هو جزم معنى الهيئة انما يد بالهيئة بحيث يترتب
مثلا كما هو لفظ فالزمان ليس جزم معنا بل تمام ما بالنسبة فهي مدلول الهيئة ضرب ردي على الهيئة
التركيبية على ما ذكره في حاشيته على القواعد الضمانية وعندهم ان الالهيات لا يمكن ان يقال جزم الهيئة
ضرب موضوع للنسبة والزمان زعمنا منه بذلك قبل العلم واطلا على القول بانه القوم فبني
الكلام عليه قد بره قوله كما سيجب تقديره لكن ان يقال الهيئة ليست بلفظ على ما قالوا في القسم
للمطابقة وعديله هو لدلالة اللفظية الوضعية فلا يكون دلالتها مطابقة ولا تقتضي القوم لو لا اشكال
بمعنى الزمان في الفعل لكان متجها انتهى اقول فهم الزمان في الفعل ليس بواسطة الهيئة فيجوز ان
يكون فهم الزمان كونه المدلول المطابق للهيئة فلا فرق بين ايراد الاشكال بفهم الزمان من الفعل
وبين ايراده بفهم كذا منه بقوله والدلالة بهذا المعنى تستلزم آه يعني انه الدلالة غير الفهم والبحت ههنا
في الدلالة لا في الفهم النظم انما توجه على الفهم لا على الدلالة او لا شك انه دلالة الهيئة بهذا المعنى
على الزمان الذي هو جزم معنا بالموضوع له تستلزم دلالتها على مجموع معنا فبني الكلام على الفرق
بين دلالة الفهم لا على الفرق بين العلم والفهم كما ظن ولا على انه العلم بالجميع بواسطة الذات وذكره
بناء على انه الاحتياج الى بواسطة لاينا في الدلالة كما قيل ولا بناء على انه المراد العلم في تعريفه
الدلالة هو العلم حين ما اطلعت اطلاقا صحيحا وهو بالنسبة الى الفعل اطلاقا مع العلم والشمك
انه ان مرادنا هو مع العلم بفهم منه مجموع معناه كما قد قيل قد برحق التدبر بقوله
تاخر لعل اشارة الى سوال وجواب ما اورد فيما يقال الدلالة قد تعرف بالفهم وذلك
ليقتضى الاتحاد بينهما فكيف يصدر انه الدلالة تستلزم فهم واما الفهم واما الثاني فيبان يقال

قوله ولا بناء على المراد آه عطف
على قوله بناء على انه الاحتياج آه وذلك
لان الكلام هنا في انه الفعل اجمالا
اذ لا كلام هنا في انه الفعل اجمالا
مع اننا علمنا منه مجموع معناه
بل الكلام في انه اذا اطلق بدونه الظاهر
يفهم منه انما بدونه المجمع انما
تخصص العلم في تعريف الدلالة
باعتدال العلم والعلم في الدلالة
بالنسبة الى الدلالة الغير النقطية
بغير عبارة التوفيق فانه البعد
منه

الوضعين ظاهرياً لاول يكون تقوية للتوجيه الذي ذكره وعلى الثاني تضعيفاً له بأنه
خلاف الظاهر والظهور على الاول حمل العلم على الثاني وعلى الثاني في سوق الجوار على وجه
يدل على ذلك * قوله انه تعريف العلم اي استفاد من التقسيم وهو اللفظ الذي يمتنع
وضعا مستخفا * قوله لا يتناول اعلام الاجناس لكونها موضوعات لمفهومات كلية لا تخص
فيل يكن ان يوجه كلام المعصوم لاير عليه هذا النقص بان يقال مراده بالمستخف في قوله
اللفظ مدلوله انا كلي والمستخف المعين سواء كان ذلك المعين جزئياً حقيقياً او كلياً اقول
في التوجيه مع كونه خلاف الظاهر لا يحسم النقص المذكور اذ لا يكفي مجرد تعيين المدلول بل لابد
من كونه الوضع اي مستخفاً وقد مر في وائل الكتاب ان الوضع انما هو موضوع له عام متنع
فلا يفيد جعل المستخف في قوله اللفظ مدلوله انا كلي والمستخف المعين اذ يخرج اعلام الاجناس
عن التعريف بقيد ان الوضع مستخف كما لا يخفى * قوله مستخف كان كذا في الاصل فهو تعميم
في قوله وضع لشيء بعينه * قوله كطائفة فانه موضوع لمستخف معين بحيث لا يتناول غيره بهذا
الوضع وهو المراد بعدم التناول وان تناوله بالادعاء الاخر * قوله او جنس اي مفهوم كلي
متعين في الذهن من حيث انه متعين بحيث لا يتناول ما يشبهه من الاجناس * قوله
عينا اي موجوداً قائماً بذاته كما ساءته * قوله ومعنى اي موجوداً قائماً بغيره كسبحان و زبور
فان الاول علم التبيين بمعنى التزنية لا هو مصدر يسج بمعنى قال سبحان لانه فلا يرد انه مدلول
التبيين قول وهو ليس كذلك فلا يكون بعينه و الثاني في علم الكلية يقال اخذته بزوره اي
بكلية وكما له من الزور بمعنى المنع كذا قد قيل والديس على علمية هذه الاسماء منع صحتها من
غير علمه لو لم يكن علماً وذلك انه يقول ووصفها بالمعارف ونصبها بحال عنها وعدم دخول
حرف التعريف عليها والابتداء بها من غير تخصيص كما في شرح الباب * قوله المعرف هو قسم
العلم قيل على هذا التقدير يبقى علم الجنس واسطة بين اقسام اللفظ الموضوع اذ عدم دخوله
فيما عد العلم ظ وقد قيل عليه بانه واخرج في اسم الجنس والمصدر بناء على عدم تقييد الذات
واحدت بعدم التعيين فلا يبقى واسطة بين اقسام اقول قد عرفت ان السمة مترد بين
تقييد الذات واحدت بعدم التعيين وبين عدم تقييد ما به بناء على ان في التقييد تعاضل
تعريف المصدر او ان كتاب تكلف بعيد عن العبارة وفي عدم التقييد عدم صحة ما ساء
من المعرف في انما تارة فكل من القائلين المذكورين بني كلامه على احد الامرين وسطيع ان
السمة يرجع جانب التقييد * قوله هو المتبادر من اطلاق العلم بناء على ما تقرر عندنا
من انه المطلوع الى الفرد الكامل * قوله وفيه انه التبادر انما يعلم آه يعني انه اطلاق العلم
ههنا انما وقع في مقام التعريف فالقبول المذكور غير مسلم وخجه انه اطلاق العلم ههنا لم
يقع في مقام التعريف بل وقع في مقام التقسيم كما لا يخفى بعد تسليم التبادر في غير مقام

يخرج اراد وسكونه الواو يخرج الباء
التي هي الواو الواو الواو

حيث دلالاته ما ساءت على
انه لا يرضى به قول علم الجنس
اسم الجنس جعلت تقييده

التعريف لا وجه له "الحل" نعم يستفاد من التعريفات الاقسام لكن المستفاد لا يكون الا
على طبق الاستفاد منه قائل * قوله فالتباعد ان القصد فيه انه لا شك ان القصد
انما يكون الى بيان ما جعل العلم بمعناه والمبدأ واسما له * قوله انه تخصيص البليان سواء كان
بناء على التبادر او بناء على غير ذلك بما يستدعي التخصيص بناء في ظاهره ماسيا في من المص
في الخاتمة من انه علم من التقسيم او فانه الظاهر العلم بالفرق من التقسيم من غير ضمنية
سعى اليه واما ما سيجي من العلم ببيان العلم بالفرق على اشتها وحال علم الجنب فتوجيه
وحرف عن الظاهر حاجة الى ما قد قيل انه المناقاة مبني على دخول علم الجنب في اسم الجنب
والمصدر اذ مجرد التخصيص لا ينافي ذلك بخلاف ان يكون العلم بالفرق بناء على اشتها وحال
علم الجنب كما سيجي * قوله من تقسيمات الاصول منها تقسيم صاحب التتبع حيث قال
الاسم الظان ان كان معناه عين ما وضع له المشتق منه مع وزنه المشتق قصدة ولا فان
تشخص معناه فعلم والا فاسم جنس * قوله لا يرضى حيث ائبت الفرق بينهما وادعى علمه
من التقسيم * قوله بعض الاعراضات السابقة وهو الاعراض بعلم الجنب في المواضع
الثلاثة كما قيل قائل * قوله فتنبه المحكم تنبها بتنبه المص في الخاتمة فقيه ر م الى
تبرجج عدم دخول علم الجنب تحت اسم الجنب والمعنى تنبها بما اسلفناه لك كما يصلح
لوضع تلك الاعراضات وان كان تكلفا وبعيد عن العبارة فقدر * قوله فانها موضوعة
او لا يخفى ان الاستقاض باسماء الافعال انما يتم باهر من شمول التعريف لهما وعدم كونها
من افراو العلم وقدين الناقض الامر الاول وسكت عن الثاني فيرد عليه ان يجوز ان يكون
اسماء الافعال املا ما لتلك الالفاظ لا بد لتفقيه من دليل وقد اطلق عليها بعض الالفاظ
اسم العلم * قوله التحقيق * يعني اسم النقص المذكور مبني على انه اسماء الافعال موضوعة
للالفاظ الافعال والتحقيق على خلاف ذلك والتعريف مبني على التحقيق لا على ذلك واعلم ان
الاسم قال في شرحه للكافية اختلفوا في اسماء الافعال جعلها بعضهم بمعنى لالفاظ الافعال
واختاره ابن الحاجب وجعلها بعضهم بمعنى الامر والاضى اذ وضعها لالفاظها تكلف
يكذب به وجوده الصادق اذ لا يخطر ببال السامع منها لفظ ويشهد به جعل نزال محدودا
عن انزل لانه المحدول والمحدول عنه لا بد ان يتحد في المعنى وليس معنى نزال لفظ انزل وفي
حاشيته على القواعد الضمانية وقيل انها مصادر منصوبة بافعال محدوفة ويست في
تقدير الفعل كونها اسم فعل ورد بعض الالفاظ ما ذكره في شرح الكافية بانه قدم مخطور
الالفاظ بالبر يجوز ان يكون بطريق التوسيع بترك ملاحظة الواسطة والانتقال الى معنى
الفعل ومنه يعلم بجواب عن شبهة انه المحدولية ثم قال وليس هذا بعد من وضع صيغة
ليست من صيغة الفعل بمعنى الفعل بالذات مع انه التسمية باسم الفعل لا بد كونه علم اللفظ

مما لا ينفك عنه لا وجه له "الحل" نعم يستفاد من التعريفات الاقسام لكن المستفاد لا يكون الا على طبق الاستفاد منه قائل * قوله فالتباعد ان القصد فيه انه لا شك ان القصد انما يكون الى بيان ما جعل العلم بمعناه والمبدأ واسما له * قوله انه تخصيص البليان سواء كان بناء على التبادر او بناء على غير ذلك بما يستدعي التخصيص بناء في ظاهره ماسيا في من المص في الخاتمة من انه علم من التقسيم او فانه الظاهر العلم بالفرق من التقسيم من غير ضمنية سعى اليه واما ما سيجي من العلم ببيان العلم بالفرق على اشتها وحال علم الجنب فتوجيه وحرف عن الظاهر حاجة الى ما قد قيل انه المناقاة مبني على دخول علم الجنب في اسم الجنب والمصدر اذ مجرد التخصيص لا ينافي ذلك بخلاف ان يكون العلم بالفرق بناء على اشتها وحال علم الجنب كما سيجي * قوله من تقسيمات الاصول منها تقسيم صاحب التتبع حيث قال الاسم الظان ان كان معناه عين ما وضع له المشتق منه مع وزنه المشتق قصدة ولا فان تشخص معناه فعلم والا فاسم جنس * قوله لا يرضى حيث ائبت الفرق بينهما وادعى علمه من التقسيم * قوله بعض الاعراضات السابقة وهو الاعراض بعلم الجنب في المواضع الثلاثة كما قيل قائل * قوله فتنبه المحكم تنبها بتنبه المص في الخاتمة فقيه ر م الى تبرجج عدم دخول علم الجنب تحت اسم الجنب والمعنى تنبها بما اسلفناه لك كما يصلح لوضع تلك الاعراضات وان كان تكلفا وبعيد عن العبارة فقدر * قوله فانها موضوعة او لا يخفى ان الاستقاض باسماء الافعال انما يتم باهر من شمول التعريف لهما وعدم كونها من افراو العلم وقدين الناقض الامر الاول وسكت عن الثاني فيرد عليه ان يجوز ان يكون اسماء الافعال املا ما لتلك الالفاظ لا بد لتفقيه من دليل وقد اطلق عليها بعض الالفاظ اسم العلم * قوله التحقيق * يعني اسم النقص المذكور مبني على انه اسماء الافعال موضوعة للالفاظ الافعال والتحقيق على خلاف ذلك والتعريف مبني على التحقيق لا على ذلك واعلم ان الاسم قال في شرحه للكافية اختلفوا في اسماء الافعال جعلها بعضهم بمعنى لالفاظ الافعال واختاره ابن الحاجب وجعلها بعضهم بمعنى الامر والاضى اذ وضعها لالفاظها تكلف يكذب به وجوده الصادق اذ لا يخطر ببال السامع منها لفظ ويشهد به جعل نزال محدودا عن انزل لانه المحدول والمحدول عنه لا بد ان يتحد في المعنى وليس معنى نزال لفظ انزل وفي حاشيته على القواعد الضمانية وقيل انها مصادر منصوبة بافعال محدوفة ويست في تقدير الفعل كونها اسم فعل ورد بعض الالفاظ ما ذكره في شرح الكافية بانه قدم مخطور الالفاظ بالبر يجوز ان يكون بطريق التوسيع بترك ملاحظة الواسطة والانتقال الى معنى الفعل ومنه يعلم بجواب عن شبهة انه المحدولية ثم قال وليس هذا بعد من وضع صيغة ليست من صيغة الفعل بمعنى الفعل بالذات مع انه التسمية باسم الفعل لا بد كونه علم اللفظ

على المنهج الاول وقد اقتضى عليه سائر الباء بان اقتضى عليه استلزامه الضائر في هذه الالفاظ على كانت مدلولها انما لا تلتزم ذلك ولا تنسج انما جعل علم الالفاظ لا تلتزم ذلك كما اعتبر نقطة في العبر بغيرها مشه

قوله ثم قال * على ان القول بالمعارضة على المنهج الثاني وقد اقتضى عليه بانها كانت مدلولات هذه الاسماء مع انهم اتفقوا على انها اسماء واجاب عن هذه المعارضة سائر الباء بان مدلول هذه الالفاظ على الزمان ليست باصل الوضع الاول فلا يلزم من ذلك انها على ما دل عليه انه يكون في هذا فقدر مشه

وما ذكره في حاشية الفوائد الضيائية بأنه القسمية باسم الفعل يجوز ان يكون بطريق التجوز
قانه لاحذف الافعال الناصبة لها ونابت هذه الاسماء منابها وادت معانيها كانت
كانها اسماء تلك الافعال سميت باسماء الافعال وبعد التثنية والتي اذا كانت اسماء الافعال
موضوعة لافعال الافعال بعينها كانت من افراد العلم والالم يصدق عليه التعريف فلا استقام
* قوله لم توضع لافعال الافعال بل وضعت لمعانيها * قوله بل هي في الاصل اي في
الوضع الاول اشارة الى جواب اخر عن النقص المذكور بتبليغ ان التعريف مبني على ان اسماء
الافعال موضوعة لافعال الافعال وحاصل ان المراد بالوضع هو الوضع الاول وهو ان
اسماء الافعال باعتبار الوضع الاول ليست بمشخصة فلا انقراض قال الفاضل البركوي
في امتحان الازكيات في مقتضى التعريف نحو يزيد علما الا ان يقال لقد والوضع لا يعتبر في
مختلفي الحقيقة بل وضع كل بعينه مستقلا والكلمة جنس واماخذها من الثلاثة انما هي فاعلم
ثم قال يعني انه لم يحاذر يزيد بالنقل والوضع الجدي اسماء ولم يعر اسماء الافعال فعلم وجود
النقل والوضع الجدي ولكن ان يقال لم يبق بين المعنيين في نحو يزيد مناسبة وشارك
في سمي احسن المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف اسماء الافعال فلم
يقطع ملاحظة المعنى الاول فيها بسبب المناسبة والشركة فلم يغير حكم انتهى اقول
يشكر نحو رجل علما قانه باعتبار وضعه الاول اعلم جنس موضوع كغير مشخص فخرج عن
التعريف وليس بقدر الوضع فيه باختلاف الحقيقة * قوله داخل في اسم الجنس في نظر
قان بعض ما هو مفرد في اصل وضعه من اسماء الافعال موضوع للحدث فكيف يدخل
في اسم الجنس قائل المراد باسم الجنس ههنا ما يشمل المصدر اي اسم الجنس باصطلاح النحاة
لما ذكره المصدر ليس بشيء اذ لا يصحح تفرع قوله فما افيداه فانه كلام المفيد مبني على ما ذكره
المصنف كما لا يخفى * قوله مستقضى باسماء الافعال لعدم دخولها في قسم من الاقسام مع دخولها
في القسم محل نظر كذا في النسخة التي هي بخط الشرح ووجه النظر على ما ذكره بعض الافاضل
ان كلام المفيد مبني على ان اسماء الافعال موضوعة لافعال الافعال وان تلك الافعال
كليات حيث حكم بعدم دخولها في قسم من الاقسام ودخولها في المقسم الذي هو
اللفظ الذي مدلوله كلي وقد عرفت ان الامر ليس كذلك وايضا الحكم بعدم دخول شيء
منها في قسم من الاقسام ليس كما ينبغي ما عرفت ان بعضها داخل في اسم الجنس
وايضا الحكم بدخول كلهما في المقسم ليس كما ينبغي ما عرفت ان بعضها خارج عنه
وانت خبير بما فيه واعلم ان المفيد لم يصحح ما نقله الشرح عنه الا انه قال بعد ما حمل الذات
على معنى ما ليس بحدث والنسبة بينهما انما لا يكون حدثا والنسبة بينهما وبين الذات
هي ان يكون اسم الجنس في الاقسام الخمسية واسماء الافعال ذات بالمعنى المذكور

قوله وما ذكره اي في حاشية الفوائد الضيائية
ما ذكره في حاشية الفوائد الضيائية
قوله وما حصل ان المراد بالوضع
في تعريف العلم مستقلا
قوله اذ لا يصحح في الاصل اي في
الوضع الاول اشارة الى جواب
اخر عن النقص المذكور بتبليغ
ان التعريف مبني على ان اسماء
الافعال موضوعة لافعال الافعال
وحاصل ان المراد بالوضع هو
الوضع الاول وهو ان اسماء
الافعال باعتبار الوضع الاول
ليست بمشخصة فلا انقراض
قال الفاضل البركوي في امتحان
الازكيات في مقتضى التعريف
نحو يزيد علما الا ان يقال لقد
والوضع لا يعتبر في مختلفي
الحقيقة بل وضع كل بعينه
مستقلا والكلمة جنس واماخذها
من الثلاثة انما هي فاعلم
ثم قال يعني انه لم يحاذر
يزيد بالنقل والوضع الجدي
اسماء ولم يعر اسماء الافعال
فعلم وجود النقل والوضع
الجدي ولكن ان يقال لم يبق
بين المعنيين في نحو يزيد
مناسبة وشارك في سمي احسن
المعنى الثاني مستقلا فصدق
عليه حد الاسم بخلاف اسماء
الافعال فلم يقطع ملاحظة
المعنى الاول فيها بسبب
المناسبة والشركة فلم يغير
حكم انتهى اقول يشكر نحو
رجل علما قانه باعتبار وضعه
الاول اعلم جنس موضوع
كغير مشخص فخرج عن
التعريف وليس بقدر الوضع
فيه باختلاف الحقيقة * قوله
داخل في اسم الجنس في نظر
قان بعض ما هو مفرد في اصل
وضع من اسماء الافعال
موضوع للحدث فكيف يدخل
في اسم الجنس قائل المراد
باسم الجنس ههنا ما يشمل
المصدر اي اسم الجنس باصطلاح
النحاة لما ذكره المصدر ليس
بشيء اذ لا يصحح تفرع قوله
فما افيداه فانه كلام المفيد
مبني على ما ذكره المصنف كما
لا يخفى * قوله مستقضى
باسماء الافعال لعدم دخولها
في قسم من الاقسام مع دخولها
في القسم محل نظر كذا في
النسخة التي هي بخط الشرح
ووجه النظر على ما ذكره
بعض الافاضل ان كلام
المفيد مبني على ان اسماء
الافعال موضوعة لافعال
الافعال وان تلك الافعال
كليات حيث حكم بعدم
دخولها في قسم من الاقسام
ودخولها في المقسم الذي هو
اللفظ الذي مدلوله كلي
وقد عرفت ان الامر ليس
كذلك وايضا الحكم بعدم
دخول شيء منها في قسم
من الاقسام ليس كما ينبغي
ما عرفت ان بعضها داخل
في اسم الجنس وايضا الحكم
بدخول كلهما في المقسم
ليس كما ينبغي ما عرفت
ان بعضها خارج عنه وان
انت خبير بما فيه واعلم
ان المفيد لم يصحح ما
نقله الشرح عنه الا انه
قال بعد ما حمل الذات
على معنى ما ليس بحدث
والنسبة بينهما انما لا
يكون حدثا والنسبة
بينها وبين الذات هي
ان يكون اسم الجنس في
الاقسام الخمسية واسماء
الافعال ذات بالمعنى
المذكور

حيث تارة اولئك تلك الحجة لا يخفى
 ان اسمية اسماء الافعال اجتزأت باعتبار
 الوضع الحالي للشيء وعدم اقترانه باعتباره
 الوجود الاسمي وذلك ليعود مع الاعتبار
 اذا لا يوافق على عدم الاسمية على
 وضوء احد غير ارجح مرشحة

قوله المرفوعة فيقال ذلك لان اقسام
 القسم الاول انما هي اقسام القسم الثاني
 وبما ان على تقديرنا في هذه اربعة اقسام
 القسم الثاني في خمسة فلو قدم بيانه لاراد
 انما هي اقسام القسم الاول وبما ان على تقديرنا
 مرشحة

سيد مصطفی وشمس زاده
 سيد مصطفی ابو البقاء

انما يان القسم الثاني بقوله العلم مرشحة

وهو بيان القسم الاول مرشحة

عند تعريف الاسم مرشحة

علا
 ومفهوم الجوزي عدلي وهو لا يصلح
 لوضع الا مترادف مع

مع انها لا تكون اسم اجنسي فاستفاد منه اسم ما ذكره قد بثروني بعض النسخ بدل قوله
 منتقضة لا ينتقص باسما الافعال لعدم دخولها في المقسم محل نظر ولعدم من تحريفات
 النسخ فانه مع كونه مخالفا لما بخطه وغير موافق لسباق كلامه ليس في كلام المفيد اثر من
 ذلك * قوله بتقديم القسم الذي اعتبر فيه الكلية يعني اوجه التقديم هو الموافقة بين التقسيمين
 في مجر كون القسم الاول مستخلا على عنوان الكلية وان كان الموصوف بالكلية ههنا الوضع
 وهناك الموضوع له * قوله تفاويا عن التباين بين القسمين وبيانه اي تحاشيا عن التباين
 بين كل قسم وبيانه وذلك يقتضي ان يصل بيان كل اليه ولا يمكن وصل بيان الاول اليه
 بذكر القسم الثاني وصل بيان الثاني في اعطاء الحق للتحاشي بقدر الامكان قيل المراد التحاشي
 عن التباين بين القسمين الثاني وبيانه وفيه لانه لا وجه تخصيص التحاشي عن التباين بالتحاشي
 عما التباين بينهما ثم قيل قد وقع المعص في هرب عنه ههنا في بيان قسمي التقسيم الاول واد
 بان التباين على تقدير تقديم الثاني ههنا اكثر منه على تقدير تقديم الاول كما لا يخفى فقيما
 اختاره ههناك ايضا نزع احتراز عن التباين وبان هذه مكنة موجهة لهذه الاسلوب من
 البيان والترجيح خلافا ايضا مكنة وهي موافقة القسم لللفظ اعني في كل من الموضعين
 لكل من التكتين وقد يقال وجه التقديم في التقسيم ان مفهوم الكل وجودي لانه الصالح
 لغرض الاشتراك في الوجود فيستحق التقديم على العدمي ووجه الثاني خيري في البيان بطله
 الاول وترك الثاني في * قوله وقيل التقديم اي تقديم ما وضعه كل في التقسيم لانه لا اهتمام
 بشانه فانه المقصود اذ ان تلك الاقسام الاربعه هي التي قصد بيانها اصالته في هذه الرتبة
 وهي اقسام هذا القسم كما قال القائل * قوله وكذا الثاني خيري في البيان اي هو ايضا
 لمزيد الاهتمام به ان يكون الاستعمال لهذه * قوله اذ المدلول المطابق في نفسه بل لانه
 للتباين عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند عدم الصارف عنه كما قال في شرحه
 للكافية ولخص ذلك انه نقول في به ليجز الفعل اذ الفعل خارج بالاضافة الى ضمير
 اللفظ الموضوع لمخصص والظمدلوله المطابق لانه يقال قصد القسم والاشارة الى ان
 هذا التقسيم جار في مطلق اللفظ الموضوع غير مختص باللفظ الموضوع لمخصص وضعا كليما
 * قوله يتعين انه صفة لمعنى كمال ولا بد من بيان مكنة في ايراد احد الموصفين مخرجا
 والاخر جملة فعلية وكان البيت في الاشارة الى ان مفهوم المعنى في الغير تقديم وتعيينه
 بالفهم الغير حادث كما ينبغي عليه بقوله فيحدث المتعين * قوله فلا ينتقص تعريف
 بمثاله اي بمثال السواد الظاهر المراد بالتعريف هو التعريف المستفاد من التقسيم المعروف
 ويسبق في الكلام بشرح بانه لو كان تعيين بمعنى انه يزول عنه ميباه لا دخولي امثال السواد
 في التعريف ينتقص منه وليس كذلك فانه امثال السواد خارج عن المقسم بقيد المخصص

فلا يتحقق أصلا ويمكن أن يقال مراده بالتعريف هو التعريف المستفاد من التوضيح
بقوله يتعين بانضمام الغير إليه فانه في معرض التعريف للمعنى الحاصل في الغير ولا يتحقق أن
ذلك التعريف ينقضي بمثال السواد على تقدير كون التعيين بالانضمام بمعنى زوال الإبهام
* قوله واللفظ اى يتعين حقيقة فيما قصده المصنف من حدوث التعيين الظاهر في الكلام
منه إشارة الى جواب سؤال مقدر فكيف قيل كيف حكمت بأنه المعنى حدوث أصل
التعيين لازوال الإبهام وهذا اللفظ قد يستعمل في الأخير أيضا فلا بد للتخصيص بأحد معاني
قرينة فاجاب بأنه حقيقة في الاول ومجاز في الثاني فلا يحتاج الى قرينة * قوله والاستعمال
في الغير اى استعمال التعيين في غير المعنى المذكور كزوال الإبهام بنوع من التجوز كاستعمال
الفعل في زيادة معناه كما قيل في تفسير قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم والمجاز انما يصار
إليه عند تقدير الحقيقة ولا تغذر ههنا فوجب المحر عليها وتجوز الفعل المستعمل في زيادة معناه
يجوز ان يكون من قبيل ذكر السبب واردة السبب وقيل من قبيل ذكر العام اعني
المطلق واردة الخاص اعني الزائد ورد بأنه انما يتم لو كان لفظ التعيين موضوعا للعام
اعني مطلق التعيين اى أصل التعيين والتعيين الزائد وليس كذلك بل هو موضوع
لاصل التعيين كما بينه الس * ولك ان تقول استعمال الفعل في زيادة معناه من قبيل
استعمال اللفظ في غير ما يتبادر منه وانما كانت نوعا من التجوز لاحتياجه الى القرينة وانت
غيره بأنه لا يلزم عبارة الس * قوله لو قال تصور مبني على التمسك كما يشهد إليه قوله
اللاتي لا يتحقق الا * قوله الكائن اظهر لمراده عن معنى يتجالف الموت ولو مجازا وكونه نصبا
في كون معنى قولهم احرف ما يدل على معنى في غيره لانه لا يستعمل بالمفهومية ولا بالمعنى
في التسمية الرابع انه يبين من هذا ذلك وقيل وجه الاظهرية ان التعيين اعم من التعيين في
التحارج والتعيين في نظر العقل اعني التصور والمراد المعنى الثاني ولا يتحقق اى العبارة
الصريحة في المراد اظهر ورد بأنه * لفظ تصور وانما كان اظهر في المراد الا ان فيه غمسة
من جهة اخرى وهى ايهامه الكلية والموت لتخصم المعنى عند العقل بحيث يمنع تصور
من وقوع الشركة فيه والتعيين نصر في التخصم واما عموم التعيين الخارجى فينبغ معناه
المدلول فانه يعين الذهنى وانت غيرهما في هذا الرد فانه بعد تسليم اظهرية تصور في
المعنى المراد يتم مقصود القائل واخذت من جهة اخرى بحث اظهر لاني في توجيه
القائل كما لا يخفى ولك ان تقول وجه الاظهرية ان خروج امثال السواد بلفظة يتصور
سبق الى الفهم من خروج بلفظة يتعين فانه كونه السواد متصورا بدون انضمام زيد
إليه اظهر من كونه متعينا بدون * قوله كيف قصده هذا يدل على قول المصنف يتعين
بانضمام الغير إليه في معرض التفسير والتعريف لا قبله فلذا استفاد منه المحر فقال لا يتحقق

فانه حصول أصل الفعل بسبب حصول
زيادة اذ لو لا الزيادة عليه لم يتصور
الزيد عليه وهذا النوع من السبب كما
انقاره الس * في بعضه نصا في بعضه
س * مصطفى
حيث ان استعمال في الغير في
مثابة الحقيقة مثله
المراد صاحب فتاوى وقايد السيد
مصطفى مثله

الا بانضمام غيره عليه بناء على انه التعريف يكون بالمساوي لا بالانحصار بمعنى كيف قصد
 ذلك والحال انهما يتباينان بحيث لا يصح ان يستعمل احدهما في الاخر وحاصل الجواب
 انه وان لم يستعمل احدهما في الاخر بحسب اللغة الا انه قد استعمل احدهما في الاخر بحسب
 العرف فان الشيء في غيره بمعنى الشيء بالنظر الى غيره في عرف النحاة كما يستفاد من كلام
 الشيخ ابن الحاجب هذا وقد قيل معنى كيف قصد به ذلك والحال ان يكون المعنى حاصل
 في الغير اعلم ذلك لتحقيقه في السواد بدونه ذلك وحاصل الجواب انه القصد المذكور
 بقرينة المقابلة انتهى قائل * قوله الدار قيمتها في نفسها هي حاصله نظر الى نفس الدار
 مع قطع النظر عن خارج الدار وكذا قوله الاسم والفعل يدل على معنى في نفسه اى على
 معنى حاصل في نفسه اى حاصل نظر الى نفسه فكذلك المعنى مع قطع النظر عن غيره من
 المعاني فمدار كلام الشيخ كلام المصنف على ان النظر متعلق بالمعنى * قوله
 يعنى انه لا يستفاد من هذا ان يكون حصول المعنى في نفسه عند تعريف الاسم
 والفعل بمعنى حصوله بالنظر الى نفسه على كون حصول المعنى في غيره عند تعريف الحرف بمعنى
 حصوله بالنظر الى غيره وانما الغرض توجيه قولهم مادل على معنى في غيره في تعريف الحرف في نظر
 ان الشيخ قد استدلل بالنسبة على الاول وان الغرض دفع ما يرد على قولهم مادل على معنى
 في نفسه بناء على جعل اداة النظر بمعنى اداة الدال بانه كما هو السامع في نسبة المعنى
 الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعنى انه يستفاد من هذا ان مادل على معنى يكون
 ذلك المعنى فيه لاني غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا لكونه مدلوله ومن ان قيد
 في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف فهو كما يستفاد من كلام المصنف في حاشيته على الفتاوى
 الضمانية * قوله الشيء في غيره كذا اى هذا اللفظ وان لم يستعمل في معنى الشيء بالنظر
 الى غيره كذا بحسب اصل اللغة لكنه قد استعمل فيه بحسب العرف من النحاة وذلك لان
 التركيب العربي مادل على معنى لاني نفسه كما يقال الدار لاني نفسها كذا ولا يقال الدار
 في غير كذا لان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لاني نفسه في المعنى موضعه فصارعوا
 فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وصمة في التعريف به كذا في حاشيته المصنف على الفتاوى
 الضمانية قيل عدم استعمال هذا اللفظ في المعنى المذكور محتمل لانه لو جعلت في اجليته
 لا فاد هذا المعنى واستعمال كلمة في في معنى لاجليته ليسم بقرين وقد قيل في رد انه
 لا يفيد الاستعمال بالفعل بل جواز فلهذا بعد ان يكون ذلك مبني للاختراع وانت خبير
 بان غرض القائل توجيه العبارة المستعملة في المعنى المذكور والجواز كاف في ذلك
 * قوله اختراع تركيب متقابل لهذا التركيب وهو قولهم الحرف مادل على معنى في غيره
 بمعنى بالنظر الى غيره فصار هذا اللفظ بهذا المعنى اصطلاحا منهم في هذا الباب ومما سمعته

قوله فيهما في نفسها كذا في النسخة التي
 هي بخط الشيخ بن القيم في حاشيته والمناسبات
 بن القيم قوله في نفسها في عبارة الايضاح
 مرشدة

قوله قد استدل بالنسبة على الاول انما استدلل
 يكون حصول المعنى في غيره في تعريف
 الحرف بمعنى حصوله بالنظر الى غيره على كونه
 حصوله في نفسه في تعريف الاسم والفعل
 بمعنى حصوله بالنظر الى نفسه الاسم والفعل
 قوله دفع ما يرد اداة وحاصل الدفع ان
 اداة النظر بمعنى اعتبار مادل عليها
 لا بمعنى اداة الدال اياه كما ظنه المورد
 بناء على السامع مرشدة

قوله والمخطوط بتعاقب لا بد من هذه
 الضميمة حتى يتم وجه عدم تقطر معنى
 الحرف الا بعد تقطر الغير مرشدة

من مسامحاتهم ثم ان كمال المقابلة يستدعي ان يكون معنى قولهم احرف ما دل على معنى
في غيره احرف ما دل على معنى بالنظر الى غيره مع قطع النظر عن نفسه وليس الامر كذلك
اذ لا قطع للنظر عن نفسه معنى احرف كما لا يخفى * قوله من حيث هو معناه انما قيد به
لان معناه من هذه الحقيقة لا يكون مأخوذا على وجه المراتبة بل يكون مأخوذا على وجه
يكون ملحوظا قصد لا يقال يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابداء ومفهوم
من الابداء لحظ الاول قصد اننا في تباع ان مدلول الابداء كلي ومدلول جزئي
لانا نقول ليس يفهم الفرق بين السمين لوجه لا يفهم الفرق بينهما بوجه آخر * قوله
ملحوظة تبعا وتفظلا لملاحظة الغير والملاحظ تبعا لملاحظة الغير يكون معنى غير مستعمل بمفهومه
لا يمكن ان يتصل الا بذكر ذلك الغير * قوله ولهذا اي ولكون معنى احرف ملحوظا تبعا
وتفظلا لا قصد * قوله لتوقفها على لعلية قوله ولهذا الغرض المكان الحكم عليه وبه
اي لتوقف الحكم عليه والحكم به * قوله على ملاحظة قصديته بشايد الوجود ان الذي في النسخة
التي هي بخط الشرح فلا تلفت الى غير ما وقوله بشايد الوجود ان متعلق بالتوقف والاضافة
بيانية اي بشايد هو الوجود ان ثم ان حكم السمين يشهد الوجود ان ههنا اما بطريق النقل
عن شهود المحققين او مبني على عدم الاطلاع على حقيقة احوال والاقتدار في حاشية
على القول ان الضمنية انه يستفاد ومن هذا الوجود ان عدم كون احرف ملحوظا عليه ملحوظا به
لكونه معناه غير معقول لا تبعا والتمه ملاحظة الغير والملاحظ تبعا لا يصلح شئ منهما وان الغير
الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل التمه ملاحظة لادان يذكر ويفهم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا
من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابد تبعا لملاحظة افراد الزمان
والتمه تعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير ملحوظا عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو التمه
لملاحظة معه لفهم معناه فالمتحقق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون ملحوظا عليه او لم يكن
التمه الملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه
اذ لم يحضر المتعلق بمجر ذكره * قوله يحتمل ان يكون آه قول في الاحتمال وان كان بريئا
عن الحدود ذات السابقة ومبقيا الكلمة في مستعملة في معناها الحقيقي لكنه لا يتشبه في قوامهم
ما دل على معنى في نفسه في تفرعي الاسم والفعل وتخرج احد القولين مغايرا للآخر
بعيد غاية البعد ولعل هذا اقل ويحتمل فاقول وقد يفترض عليه ايضا بان لا يتشبه في
بهمزة الاستفهام فانه مدلولها امر قائم بالتمكك حاصل فيه لا امر حال في المتعلق الذي هو
احد طرفي الكلام اللهم الا ان يقال انها موضوع للاستفهام المصدر المبني للمفعول
لا المصدر للفاعل فتدبر ثم ان السمع قد اختار في شرحه للكافية كون كلمة في المواضع
التي هي بمعنى الباء حيث قال عند تعريف الاسم بما دل على معنى في نفسه في نفسه متعلق

قوله لا يتشبه آه في الشكل بالانحراف
ان قصد على ان من جعله من احرف
ويجاء جانب اللفظ واما النظر الى
لجاءه جانب اللفظ واما النظر الى
فيجب كونها حرفا كما اعترف به
فانما ليست موضوعا لمعاني فانها
بأنه من حيث انها قائمة به اي القام
بأنه جزئي بل كذا قال المعترض والمجيب
ابو الجاء قول المعترض التقدير ان
مدلوله ما معنى في غيره وتبين انهما
الغير اليه وهو احرف مشبه
قوله بريئا اذ لا يكون لفظه في ح المعنى
كون المدلول مدلول اللفظ كما في قضية
نسخة المعنى الى الغير حتى يدان انه
ولا يعني انظر الى الغير حتى يدان انه
لم يجهل كذا مشبه
الغير به كذا مشبه
قوله وتخرج احدا كخروج هذا القول
على ان يكون في نفسه معنى سلبا
حيث يحصل في الغير كما سباني منه
وتخرج قولهم ما دل على معنى في غيره
على ذكره ههنا مشبه

قوله فقام توفيق الاسم آه
ذلك بان تقرر النسبة لا يتوقف
الا على تقرر فاعلا وهو متصور
الا انه عند ذكر الفعل لا يتوقف
ذكر لفظ آخر في الفعل ايضاً على
معنى مطابقاً منتهى بخلاف الحرف
منتهى

قوله ناظر الى الاسم في الفعل لا يمكن ان يكون
معناه قائماً بنفسه لا المعنى المطابق ولا
المعنى المنقضي فان معناه المطابق لا
مجموع الحركات والزمان والنسبة ليس
بالاجزاع ولا شئ من اجزائه قائماً بنفسه
بل انما يفر منتهى

قوله يزعم آه بناء على انه اذا كان
المراد في جزئية معنى الحرف وذلك لان
المراد في كلية معنى الفعل ايضاً كذلك
ومعنى الفعل هو حيث انه معناه ليس
بكله لا يستلزم على النسبة منتهى

والله انما كان ليس الا ابتداء
والانتهاء لان حيث انما معني
الحرفين مع مع

بدل وضيمه يرجع الى ما وكلمة في معنى لبا، اي بنفسه من غير حاجة الى ضميمه لفظ اخر
بخلاف الحرف فان دلالة على المعنى بغيره من اللفظ المفهوم اليه المسمى بالمتعلق حتى
لو لم يضم اليه لم يدل عليه ثم قال فقام تعريفات الاسم والفعل والحرف منوط على جعل
النسبة المعقولة في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما لا النسبة الى فاعل مخصوص لان
والنتيجة تتوقف على ذكر الفاعل الخاص والمكان الحرف انما الفعل النسبة الى فاعل
معين * قوله ولما كان الحرف آه توجيه لعدم تعقل معنى الحرف اللاحق تعقل الغير كما
انه ما قبله تطبيق لتعريف الحرف علماً بهو المتوهمه الا ان كون ما وضع له الحرف ما ذكره
يحتاج الى بيان الاساس في اللغات لا تثبت بالرأى والقياس * قوله لا يتعقل
اللاحق تعقل ذلك الغير فيه ان كونه قائماً بالغير كما توقف تعقله على تعقل ذلك الغير
يتوقف على تعقل القيام بالغير بالفعل فيزعم عند تعقل معنى الحرف تعقل القيام
بالغير ليس كذلك اذ لا يحظر بالبال عند تعقل معناه معنى القيام فضلاً عن معنى القيام
بالغير * قوله اما المعنى قائم بنفسه ناظر الى الاسم وقوله والمعنى حاصل في الغير
الاسم والفعل كما قيل * قوله لم يستفد تلك الحكيمة من الاستفاداة هكذا في
النسخة التي بخط السمر فلا تفتت الى غير آه * قوله لامن حيث انه حاصل في شئ
بمعنى لا بشرط شئ لا بمعنى بشرط شئ * قوله بمعنى سلب اعتبار الحصول برود
عليه ما قد قيل من ان استعمال هذا القول بهذا المعنى مجرد اختراع تركيب بقوله المتعلق
من غير انه يكون له معنى صحيح بخلاف ما ذكره الشيخ على ما سبق مع ان هذا التعريف فيما
راينا من الكتب مقدم على تعريف الحرف ولا يخفى انه المناسب السامع كون البتة
قرينة اللاحقة لا عكس القول وايضاً قيد الحكيمة ليس بمصريح به في تعريف الحرف فكيف
يصح ان يعتبر سلب اعتباره بمجموعة المقابلة في تعريف الاسم والفعل * قوله في
ذلك المعنى ظرف لا اعتباراً في المعنى الذي دل عليه الاسم والفعل * قوله
المفهومين ههنا المفهوم من كلمتي هن والى صراحة ليس الا ابتداء والانتهاء
اللذين هما معني الحرفين وهما ليسا كليتين من حيث انهما معني الحرفين كما بناه
عليه الاستدلال بقوله اذ الكلية آه والكلام انما هو في معنى الحرف من حيث انه
معنى الحرف فان المتبادر من قولنا مفهوم الحرف مستفهم ان مفهومه من حيث انه
مفهوم مستفهم لان مفهومه في الجملة او من حيث انه مفهوم الاسم مستفهم وانما ما ذكره
الذكر من انه يزعم ان لا يكون معنى الفعل كلياً ففقيه انه انما يزعم ذلك لو كان الحكم
بكلية معنى الفعل باعتبار مدلوله المطابق وهو محتمل هو باعتبار مدلوله النظمي
الذي هو احداث كما بينه السمر في حاشيته على الفوائد الضمانية * قوله وان لم يكن

انما

ان يحكم مقتضى السوق والدوق وان لم يكونا كليين من حيث هما معنى الحرف لانه
 اشار الى مدار الكلية والجزئية امكانه المحل وعدم امكانه * قوله فان نسبة القيام الى
 زيد اعني ثبوت القيام الكلي لفاعل مخصوص صالحة لان بلاخطها العقل قصد
 وبالذات فهمها على كثير من هي ثبوتها في ذلك القيام لذلك الفاعل فان ثبوتها له في جزء
 من اجزاء زمان الماضي مستلزم ثبوتها له في جزء اخر وثبوتها له في ضمن جزئي اخر فهي كلية نعم هي
 من حيث انها لو حطت قصد ليست بداخلية في مفهوم الفعل وانما تكون داخلية فيه من
 حيث انها لو حطت على انها لا ملاحظة طرفيها ولا محذور في ذلك لان الحكم بالكلية هنا
 هو على نفس تلك النسبة لاعليها من حيث انها داخلية في مفهوم ولحظة على انها لا
 لتعرف حال طرفيها بل ذكر الذكر فذكر * قوله فلا يشكل جعل مفهوم الفعل اي
 جعل مدلوله المطابق الذي هو المركب من الحدث والنسبة والزمان كلياً فلا حاجة
 الى حمل مدلولهم الفعل مما مدلوله كلي على التسامح وصفا للمركب بصفة اخرى * قوله مبين
 نسبة فرد منه اليه اي المطلق الى ذلك السمي والمباين لا يندرج تحت المباين ولا
 يحل به عليه فلا يندرج نسبة الفرد تحت نسبة المطلقة كما ظنه الذكر فلا كلية لنسبة المطلقة
 بالنسبة الى نسبة الفرد منه وفيه نظر اذ كونه نسبة المطلقة مبيناً لنسبة الفرد يحتاج الى
 البيان وقوله والنسب يتغير في معرض البيان له لكنه ايضا محل نظر اذ لو اراد ان النسب
 يتغير بمباين لما بين فحمل و لو اراد انها تتغير مطلقا بتغير الاطراف مطلقا فلا يفيد المتو
 * قوله وكذلك نسبة القيام او مشروع في رد قول الذكر وكذلك النسبة المعبرة في
 مفهوم الفعل قد قيل عليه انه مبني على كون الطرف في مثال قولنا قام زيد في الصباح
 قيد للحدث والنسبة والنظا انه قيد للنسبة للحدث فلو كانت النسبة متباينتين لما صح هذا
 التقيد اللهم الا ان يجعل غير ما قبله كالاستثناء والشرط لكنه بعيد جدا اقول على تقدير كون
 الطرف قيد للحدث ايضا لا يتم ما ذكره السمر فان دعوى ان النسبتين متباينتين ليس بينهما
 كلية وجزئية تحتاج الى البيان بل النظا كلية احديهما وجزئية الاخرى * قوله والحاصل
 ان النسب امور اعتبارية يفرقها العقلاء اعترض عليه بان كونها من الامور الانتراعية لا
 ملكا كيف ولو صح بالزعم ان لا يكون شي من الامور الانتراعية كليا واقبالا لوجود
 والامكان والوجوب بل جميع الامور العامة من الامور الانتراعية مع انصافها بالكلية
 * قوله هذا هو الحق الموعود في صدر التقسيم حيث قال هناك وفي كلية النسبة وكذا المركب
 منها نظر ويستفح لك في تحميم معنى الحرف قيل انصاح عدم كلية النسبة مما ذكره هنا ظاهرا انصاح
 عدم كلية المركب منها بحث فبرر عليه ما سيورده على ما قيل من ان جزئية اخرى لا تستخدم جزئية اخرى
 واجيب بان ما ذكره السمر في صدر التقسيم بطريق المنع والمطالبة واما قائل ما قيل فقد ادعى جزئية

فدس فان دعوى آه واعلم انه
 ان ذكره موجب مفهوم الفعل كليا والوجه
 مانع فلا بد من مقابلة في الاستدلال
 مشه

تقوله بطريق المنع لدعوى كلية
 النسبة او المركب منها مستداهما
 تقوينا بينهما من المركب من الدال
 وانما خرج خارج مشه

قوله مستدل بجزئية الجزاء بناء على المقدمة
المقدمة فالتحريك مستلزم دليله
لأنه بناء على الاستدلال على تلك المقدمة
ليست بليغة والخاصة تلك المقدمة
تصلح للاستدلال لا تفصل للاستدلال
مستند

الدلول المطابق للفعل مستدل بجزئية الجزاء فما أورده على ما قيل لا يند عليه إذ مقام
الاستدلال غير مقام المطالبة * قوله وجزئية الجزئية النسبة قال فيما نقل عنه في قوله
جزئية النسبة احتملان أقول عدم الاحتمالين ان يكون الجزئية نسبة الى الجزئية بحذف إحدى
يا في النسبة والاخرى ان يكون نسبة الى الجزاء اى يكون النسبة جزء من المدلول المطابق
لفعل * قوله لا شتر كعدم الاستقلال فيه لانه ليس في التعريف المستغنى والحرف ولا
في عبارة القائل اخذ عدم الاستقلال بالمفهومية فالنظ ان يقال لا شتر ان التعيين بانضمام
الغير بينهما ولعله اراد ان يشير الى ان مرجع التعيين بالانضمام الى عدم الاستقلال بالمفهومية
فانحصاره ههنا ليكون شتر حال التعيين بالانضمام * قوله لا تستلزم جزئية الكل قد قيل
التعيين ان الاجزاء ان كانت متحدة في الوجود انما هي جزئية بجزئية تستلزم جزئية الكل
والافلا وما نحن من قبيل الشا في * قوله عدم الاستقلال لذاته اعترض عليه بان هذا مناف
للكلمات الدائرة على السنة القوم وجعلهم الافعال الناقصة بحسب الوضع الحال والى على المتأ
الغير المستقلة بالمفهومية وداخله في تعريف الحرف بحسب ذلك الوضع مع انه مدلولها
ليست غير مستقلة لذاتها * قوله اى ومعنى يشير الى قوله اولى عطف على قوله معنى في قوله
اما معنى في غيره لا على قوله في غيره والا بنيت كلمة اما بلا عدل هكذا قال الش في شرحه للبيان
قول المص لها اما ان يدل او لا * قوله اى القرينة المعهودة اشارة الى ان الام في القرينة
للعهد انما هي والى ان قوله فالقرينة مرتبط بما قبله غاية الارتباط فلا يتجه ما يقال ان قوله
فالقرينة لا يتكلم مع ما سبق من كلامه بل لا ولى ان يقال بعد قوله اولاد ولا شك في ان
لا بد هناك من قرينة ثم يقال فالقرينة ليحصل النظام وقد سبقت في هذا السراج
الشرواني قائل * قوله فالقرينة اى في الكلام اه بدل من كلامه وخبر ليدل على ان
وهو اى كلامه في الفوائد الفياتية هذا ويجوز ان يكون مفعولا لكلامه * قوله كون هذا
الكلام خطا باسعه فظرفية الكلام لهذا كون من قبيل ظرفية الموصوف لصفته وكذا الكلام في
اخويه * قوله انرف ما ذكر وجه الاندفاع امر ان كونه المراد من الخطأ الكلام الموجب الى
الغير كون القرينة احد الامور الثلاثة المذكورة وكل واحد من الامر قد يستقر لاندفاع حتى
لو قصر على احد هاتين الاندفاع كما لا يخفى على اهل الطباع * قوله ان القرينة اه لفعله انما
جعل القرينة نفس الخطأ وجملة الخطأ على توجيه الكلام نحو الغير لا يسجد من المص في
التنبية ان في قوله خلاف قرينة الخطأ فانه الظاهر اضافته القرينة الى الخطأ ببيان
فكل كلام المص ههنا على ما هو الظاهر هناك فاعترضه او لا بعدم صحة الظرفية على الظاهر وما فيها
بان القرينة في ضمير الغائب سبق المرجع لا الخطأ هذا * قوله الذى هو توجيه الكلام اعترض
عليه بانه ان اراد بالتوجيه المعنى المصدرى من المبنى للفاعل فلا يتم ان القرينة في الضمير خطأ

قوله وجه مستدل فانه اذا كان المراد من
الخطأ توجيه الكلام نحو الغير فكلما
القرينة ما ذكر لا الخطأ او كانت
منه الكلام الموجب وكانت القرينة
نفس الخطأ الموجب والى ان المراد
الوجه ما ذكر الوجه الذى هو التوجيه
ذكر من التوجيه صحة ظرفية التوجيه
الموجهة نفس الخطأ كما لا يخفى
مستند

بهذا المعنى فضلا عن انحصار ما فيه كجواز ان يكون القرينة الخطاب الذي هو التوجيه المعنى
المصدرى من المبني للمفعول او كونه المحنط موجهها اليه او كونه المتكلم موجهها اليه وانما
سلم فيجوز ان يكون الخطاب في كلام المص بالمعنى الثاني فلا يلزم ظرفية السمي لنفسه وان
اراد بالتوجيه المعنى المصدرى من المبني للمفعول فلا يلزم كونه قرينة فضلا عن انحصار ما فيه
ولسند ذلك سلم فيجوز ان يكون الخطاب في عبارة المص بالمعنى الاول فلا يلزم ظرفية السمي
نفسه قائل * قوله فالاولى لم يقل فالصواب اما ما سيجي منه من التوجيهين او كما ذكره
الشم من محل الخطاب ههنا على الكلام الموجه وجعل القرينة الامور الثلاثة * قوله وكان
اراداه من تيمم كلام الذاكر توجيهها الكلام المص اراد بالقرينة الدلالة على انه يكون من قبيل
ذكر المحل واردة احوال * قوله او قصد المبالغة ببيان في التوجيهية والتجريد ان ينتزع
من امر ذي صفة امر آخر متشابه في تلك الصفة مبالغة في شدة اختصاصها بالموصوف
حتى كانه ينف من الانصاف بتلك الصفة عدا يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك
الصفة وله اقسام منها ما يكون بدو خوارق على المنتزع منه كما فينا نحن * قوله اما في المنتزع
قد استغنا المفيد في التوجيه ما نقل عن الشريف ههنا حيث قال قدس سره امي القرينة
الدالة على تعيين المراد اذا كانت من الخطاب فاللفظ هو الضمير وان كان من غيره فاما
ان يكون من جهة او عقلية فهو على الاول اسم الاشارة وعلى الثاني الموصول حيث قال
لا شك ان ظاهر عبارة قدس سره كونه نقطة في في الخطاب بمعنى من ذلك ليس
ببصيرة * قوله من قبيل ظرفية المحل العام والمراد بالقرينة ههنا مطلقة القرينة المعينة
لا هو المراد من الضمير والاسم الاشارة والموصول وكل واحد من القرائن الثلاثة امي
الخطاب والقرينة المحية والعقلية فرد منها ولا شك في تحقق الطبيعة المطلقة في كل فرد
من افرادها كما ذكر المفيد هذا وقد يقال القرينة في ضمير الخطابات الخاصة والمراد بالخطاب
الخطاب العام فالظرفية من قبيل ظرفية العام للمحل وقد يقال ايضا القرينة هي الخطاب
باعتبار تقيده بالصدر وعمر المتكلم في انا وبكونه مع خطاب حاضر في انت وبكونه متعلقا
بنائب تقدم ذكره في هو فالظرفية من قبيل ظرفية المطلق المقيد * قوله وان دفع ايضا
ما ذكرناه اقول حاصل كلام الذاكر ان القرينة في ضمير الخطاب والتكلم نعم الخطاب
الذي هو توجيه الكلام نحو الغير وفي ضمير الغائب سببه المرجع لا الخطاب فكلما المص لا يتجوز
عن الاضطراب لانه ان اخذ الخطاب في قوله في الخطاب على ان يكون قرينة صح بالنسبة
الى ضمير الخطاب والتكلم ولو تبين ولا يصح بالنسبة الى ضمير الغائب اصلا لكون قرينته
سببه المرجع لا الخطاب وان اخذنا على انه يكون قرينة صح بالنظر الى ضمير الغائب ولا يصح
بالنظر الى ضمير الخطاب والمتكلم لكون قرينتها الخطاب لا الغير * ثم انه لا مخالفة بين

قال الشريف في حاشيته على شرح الحمصية
قوله في الاشارة معان في تقابلها
بالاشارة الى ان ما ذكره المص في قوله
كونه في المحل كونه في التوجيه
التي في المحل كونه في التوجيه
والراية وكونه في التوجيه العام
التي في التوجيه وكونه في التوجيه
كانهم لم يردوا به كونه في التوجيه
معان مختلفة على تقدير الكمال منها كونه
معانها كونه في التوجيه وكونه في
اللفظ في المعنى ومنها كونه في
اللفظ فانه قد شاع التعبير عن
اللفظ في المعنى وفي اللفظ في المعنى
فقد يقال في اللفظ في المعنى
في المعنى في اللفظ في المعنى

في اشارة الى انه يحتمل ان يكون كلام
الشم فائده معروف وجزء من قريته
ضمير الغائب سبب المرجع لا الخطاب في
تحقيقه وسبب معرف به انظر فلابد منه
دعوى الظهور فيه مشه

فانه قد اورد ما ضمير الغائب والظاهر قريته
انما هو سبب ذكر المرجع على احد
الاغراض المعينة في النحو مشه

تمام الظاهر كلام القائل في كتاب
مشه

ما ذكره الا ذكر في قريته ضمير الغائب وبيننا ذكر السبب فيها فلا يظهر وجه اندفاعه به
كما لا يخفى ففهم يندفع به اصل بحث الا ذكر عن المصباح اختيار الشق الثاني من الردود ووقع
محدوده ما ذكر السبب في الحقيقة لكن سوق كلامه يستدعي انه يندفع به ما ذكر في قريته
ضمير الغائب من انسابه المرجع لا الخطاب وليس كذلك وانما ما قيل ان الضمير في قوله
كما هو الظاهر لكون القريته الخطاب فالضمير لسبب القريته الخطاب كما هو اعمى كونها الخطاب الظاهر
من المعنى فاندفع بما حقق من ان الظاهر ان الخطاب بمعنى الكلام الموجه لا بمعنى التوجيه ما ذكر
انما يتم لو كان بمعنى التوجيه فليس بشئ فان الضمير في قوله كما هو الظاهر على تقدير كونه من جهة
كلام الا ذكر لكونه القريته سبب المرجع لا الخطاب لا لكونه القريته الخطاب كما لا يخفى على
من نظره عبارة الا ذكر في كتابه * قوله ولا يندفع اي لا يندفع ما ذكر ان قريته
ضمير الغائب سبب المرجع لا الخطاب لا الخطاب اندفاعه ما باعتبار جزئه الالجابي او
باعتبار جزئه السببي وباعتبار كلا جزئيه فان اريد الاول اي لا يندفع كون القريته سبب
المرجع فهو مسلم اذ حاصل ما قيل لسبب الا ان الخطاب يصح ان يكون قريته وذلك لا ينفي
ان يكون سبب المرجع ايضا قريته بل اذ ان يتعد القريته وان اريد احد الاخيرين فهو ظا
المنع * قوله هو توجيه الكلام كذا باللام بجملة في النسخة التي بخط الشم وفي بعض
النسخ التي يحاضر بالي وهو الظاهر وفي نسخة القائل ايراد الكلام كذا باللام اريد بالخطاب
الخطاب الحقيقي يراو بالتوجيه ايضا التوجيه الحقيقي وان اريد به الخطاب مطلقا اي سواء
كان حقيقيا او حكما يراو بالتوجيه ايضا ما هو الاعم من الحقيقي والحكمي * قوله وهو الذي
يفهم به الضمير راجع الى توجيه الكلام كذا باللام الى المحاضر كذا باللام اي ايراد الكلام كذا باللام
يفهم به خصوصية المرجع كما ذكره حامد القفاري في حاشيته على شرح القائل * قوله
سواء كان اي سواء كان ما يرجع اليه الضمير في كلام المتكلم او في كلام المخاطب وانما تخصيصها
بالذكر مبني على الاكثر والاعظم اذ قد يكون المرجع في كلام غيرهما كما اذا قال زيد ضرب
خالد بكرة فقلت لك هو الذي قتل عمرا وارجاع الضمير له خالدا * قوله سواء كان
المحاضر الذي يخاطب به او غيره كذا في النسخة التي بخط الشم فهو تميم لكل احد واسم كان
ضمير مستتر فيه راجع الى كل واحد من المحاضر والموصول صفة المحاضر والضمير المحذوف في به
راجع الى الضمير في قوله يفهم به معني الضمير وفي غيره الى المحاضر وليس لك ان تقول المحاضر
اسم كان والذي خبره والضمير به راجع الى الكلام بعده وراكته وفي بعض النسخ
سواء كان في كلام المتكلم او المخاطب الذي يخاطب به او غيره فالضمير مستتر في كل راجع
الى الضمير ضمير به الى كلام المتكلم وضمير غيره الى كل واحد من كلام المتكلم والمخاطب * قوله
اذ سبق زيد في زيد ضرب هو الذي يفهم به كل احد فيه انه ان اريد ان يحصر فهو مجازا يفهم

بغيره ايضا يجوز ان يتعد سبب الفهم والا فلا يتم التقريب اذ لا يلزم من كونه السبب
 سببا للفهم ان لا يكون التوجيه سببا له يجوز ان يتعد السبب فلا يلزم فساد ما قيل وما
 باقيل توجيه كلام القائل ان فهم الخطاب خصوصية المرجع انما هو باعتبار حضوره عند ذكر
 الضمير ومجمعه لا مجرد سبق المرجع اذ لو لم يكن حاضرا عندهما لم يحصل الفهم له فصح إطلاق القرينة
 على الخطاب باعتبار استلزامه حضور الخطاب ويرد عليه انه انما يتم اذا كان الفاعل هو
 الخطاب كما هو فقط لكنه مطلقا كما هو عند ذكرهما سواء كان الخطاب او غيره فالقرينة انما
 هي سبب المرجع بشرط حضور الفاعل عنده لا الخطاب واللازم ان لا يحصل الفهم لغير الخطاب
 وليس كذلك وهذا معنى قوله لانه فاسد فليس ينبغي تعينه على ان القائل قصر الفاعل على
 الخطاب كما هو وليس كذلك ولعل ارجح في قوله وهو الذي الى الحاضر وقرأ قوله الفهم
 بصيغة المعلوم وليس كذلك بل هو راجع الى توجيه الكلام كما اسلفناه وقوله يوم يصفى
 المحجول فالفاعل اعم من الخطاب وغيره من الحاضرين فنسقط الايراد والفساد عند الانصاف
 وترك الغطاء وباجلته القرينة في ضمير الغائب هو الخطاب بشرط سبب المرجع لا الخطاب
 وحده ولا السبب كذلك والاحصن الفهم مجرهما وليس كذلك * قوله الاول ان كون
 الضمير الظان بالبحث اعترافه على التعريف المستفاد من التقسيم للضمير بخروج الضمائر المستترة
 عنه كمن لا يخفى عليك ما فيه من الاضطراب فان ظاهرا له يشير بان لا يتم كون الضمائر المستترة
 موضوعا للضمير وان لم كونها موضوعا لغير الشخصا وقوله اذ لا موضوع يستعمله
 الاوضع فيها اصلا وقوله لان الضمير المستتر ليس لفظا يدل على انه يتكرر كون الضمائر المستترة
 الفاظا قنأ بل * قوله اذ لا موضوع ولا مفيد هناك اى في مقام الضمائر المستترة علمه ما
 يستفاد من قوله انما يتم في غير الضمائر المستترة اى لا يتم فيها اذ لا موضوع هناك اصلا فضلا
 عن الموضوع للشخصا * قوله وذلك اى عدم الموضوع والمفيد هناك ثابت لان الضمير
 المستتر ليس لفظا فهو تعليل لقوله اذ لا موضوع ولا مفيد وانت خير بان عدم كونه لفظا
 لا يستلزم ان لا موضوع ولا مفيد هناك لان الوضع والا فادة ليس بمختصين في
 اللفظ بل بجريان في غيره ايضا قنأ بل * قوله ليس لفظا فيه ان هذا يخالف ما ذكره في حجية
 على الفوائد الضمانية عند تعريف اللفظ بما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما ان الممكن
 في ضرب يكون اللفظ حقيقيا على هذا التعريف وقد صرح في شرحه للحا فيه ان الضمير المستتر
 لفظ في الاصطلاح وباجلته انه اريد انه ليس لفظا يتلفظ به حقيقة او حكما فهو ممل بل هو لفظ
 يتلفظ به حكما وان اريد انه ليس لفظا يتلفظ به حقيقة فهو مسلم لكنه لا يفيد شيئا في المقام اذ
 لا يلزم منه ان لا يكون لفظا يتلفظ به حكما فلا يلزم انتقاض التعريف المستفاد من التقسيم فانه
 المراد من اللفظ المقسم ما هو اعم من القسيتين * قوله اذ لا معنى بيان للملازمة وقوله مع

انه لم يقل احد بالحذف بيان بطلان التالي والحكم منظور فيه اما الاول فلانه ان ارد ان
المحذوف لفظ بمعنى ما يتلفظ به حقيقة او حكما ولم يتلفظ به بالفعل فهو من هو لفظ يتلفظ به
حقيقة ولا يتلفظ به بالفعل وان ارد انه لفظ بمعنى ما يتلفظ به حقيقة ولم يتلفظ به بالفعل
فهو مسلم لكنه لا يثبت به الملازمة وانما الثاني فلانه تعذر في شرحه للحكاية عن الشيخ ابن ابي
انه قال في الايضاح بكونه لفظا محذوفا فكيف يصح ان يقال بهما انه محذوف لم يقل به احد
على انه قد قيل انه يجوز ان يكون عدم القول بالحذف في المستتر وعدم اطلاق المحذوف عليه
لعدم كونه مقدرا في نظم الكلام كسائر المحذوفات لقيام ما يستتر هو فيه مقامه بضمته لمعناه
كما قيل في الظرف المستتر انه جعل متضمنا لمعنى عاقل بحيث لم يكن مقدرا في الكلام واجرى
احكامه من العجز واحتمال الضمير عليه وايضا يمكن ان يقال بغيره ان يكون عدم اطلاق المحذوف
عليه لما قام عاقله مقامه صارا كما انه مذكور في الكلام فلم يستحق اطلاق المحذوف عليه
وبهذا هو المناسب للاستتار واما ما قد قيل انه يرد على الثاني قرينة الحذف في اللفظ المحذوف
اما كونه معناه مراد في نظم الكلام او اجراء الاحكام اللفظية عليه وكل منهما موجود في المستتر
ايضا فالقول بحذف احدهما دون الآخر حكم فهو ناسخ عن عدم فهم المقام فانه الثاني في صدر
انه لا يطبق على المستتر المحذوف لعدم كونه لفظا وكون الحذف من خصائص الالفاظ لا في
انه لا يجوز حذفه بل يجب ذكره وما ذكره هذا القائل انما يجري في الثاني دون الاول لا يخفى
ثم ان الشرح قد استدلل على بطلان التالي في اثنى عشره للحكاية بانه لو كان محذوفا لزوم
حذف الفا على واللازم بطلانها فقام على انه لا يجوز حذف الفا على بنسبها من غير تقدير
في نظم الكلام فاللازمة محذوفة وسندت وان ارد انه يلزم اطلاق المحذوف عليه فاللازمة مسكنة
لكن بطلان التالي محذوف لقوله لا تقام آه ان ارد به انهم اتفقوا على انه لا يجوز حذف الفا على
بنسبها فهو لا يستلزم بطلان التالي بالمعنى المذكور وان ارد به انهم اتفقوا على انه
لا يجوز اطلاق المحذوف عليه فهو من بل اتفقوا على انما هو على عدم جواز حذفه بنسبها كما
لا يخفى على من تتبع كلامهم هذا وبهذا ظهر لك ان ما ذكره في بعض المؤلفات سيما في شرحه للحكاية
في سمح الفا على حيث قال في قولهم لا يجوز حذف الفا على نظرا لانه قد حذف في مثل ما ضربتني
والكر مني الا زيد بالاتفاق بل حذف الفا على كثيرة ساج حيث لا يمكن ان ينكره احد اطالع على
مرقة تشرى الضربين والضربين والقوم والضرب القوم والقوم فيا عجب كيف
خفي الشمس في نصف النهار على ذوى البصار وكيف بقوا اعطاشا في الجار وكيف حكموا
بعدم الماء وقد جرى عليهم الانهار سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا مجربا ونج وخرابا هو غلط
فاحسن وتو به نمراب عند عاكس فيا عجب كيف خفي الشمس عند وسط السماء على من اشتهر
بالفطنة والزكاء وكيف حكم بانكار الاعلام لا هو عندكم قد ساج وعلى معرفة ما استسوه

ما يتلطف به حكما لفظ حقيقة فذكر ذلك ان تقول اى لفظ حقيقة لكونها مما يتلطف به حكما
على وفق ما ذكره في تلك الحاشية ثم ان هذا التظهير مستطرد اى يؤيد كونه موضوعا حكما
* قوله لاجرا احكام الالفاظ آه تعليل لاصلة للموضع * قوله فالوضع وضع هذه
الامور لهذه المعاني اسرار بهذه الامور الى التكميل والتخاطب وسبق الذكر واسرار بهذه
المعاني للمعاني الضمير المستتر من التكميل والتخاطب والكاتب كما قيل يعنى انه الواضع وضع
هذه الامور بشرط وجودها في مواضع مخصوصة والايتم ان يكون في كل كلام من هذه المعاني
وبطلانه اظهر من ان يخفى كما قد قيل اقول لا يخفى عليك ان جعل معنى التكميل مثلا موضوعا حكما
وجعله فاعلا وحر فاعلا ومعطوفا عليه ومؤكد ومبدلا منه مما لا ينبغي ان يخفى بالبال * قوله
وح اى حين كون المنسوبة عبارة عما ذكره القرينة آه وفيه ان ظاهر السياق والذوق يشعر
بان القرينة تكون غير مسبقة منه وان هذه الامور غير الامور التي ذكرت فيما سبق وليس
كذلك بل المذكور في كلام الموضوعين ينبغي واحدا وان تخالفا في بعض التعابير * قوله لا ينحصر
في الضمير فينتقض التعريف المستفاد له منفا * قوله بل منه المعروف بلام العهد قد يقال وكذا
المضاف والمضاف نحو اني ارسلت الى الملك رسولا فقصي الملك رسوله ونحو جائتني بل
فقلت يا رجل اكرمني قيل اراد بعض المعروف بلام العهد اذ لا يكون في الخطاب كما في
قوله ان قال النبي عم مراد به نبينا صلى الله عليه وسلم وقد قيل مرادوا كلمة اذ المعنى يكون القرينة
في الخطاب اعلم من الكون فيه حقيقة او حكما والا فقد لا يكون قرينة الضمير ايضا في الخطاب
كما في قولنا قال عليه السلام بارجاع الضمير الى النبي عليه السلام وان لم يرد ذكره في الخطاب
فما ذكره المثال من قبيل الثاني واقول يمكن ان يقال استعمال المعروف بلام العهد بدون
قرينة في الخطاب تجوز على قياس سيا في من ان * قوله ان المعروف بلام العهد لا يقر
من المعروف بلام الجحش والاستفراق والعهد الذهني وضع اخر تركيبي يعنى ان رجلا مسلحا كما ان له
وضعا في حال تجرده عن اللام المفهومة الكلبي كذلك له وضع في حال تركبه مع اللام للجز في آه
فالوضع في هذه الحال هو الموضوع او لا المركب منه ومن اللام كما بينا وى عليه عباراته
وهذا ما خوذ من كلام الشريف في حاشية المطول حيث قال معرفة الجحش غير كاشية
في تعيين شئ من افراده بل يحتاج فيه الى معرفة اخر من ثم الظان الاسم في المعهود والمخارج
وضع اخر بازاء خصوصية كل معهود ومسله يسمى وضعا عاما ولا حاجة الى ذلك في العهد
الذهني والتعريف الجحشي والاستفراق اذا جعل اسماء الاجناس موضوعا للماهيات من
حيث هى ومدلول المعروف بلام العهد هو الجحش من جزئيات تلك الماهية فلا بد هناك
مراد وضع اخر حتى يكون استعماله في تلك الجزئيات حقيقة * قوله تأمل بعد اشارة الى ما
ذكره في بعض تعليقاته على حاشية الشريف على المطول حيث قال فيه نظرا لتعدين الشخص

وذلك كاف في المقصود مرش
بناء على شهرة امره وارتقاء قدره مرش
يجوز فلا بد ما قيل ولا يحتاج الى التذليل
مرش

يجوز ان يكون مفهوما من القرينة في الاحتياج الى القول بوضع اخر فلا يتحقق ما ذهبت عليه
ويجوز ان يكون الإشارة الى انه التقسيم انما هو باعتبار الوضع الاول كما مر منه فيما سبق
من المصدر في اخر الكتاب ولا يخفى انه الوضع التركيبي في المعروف بلام العهد على تقدير ثبوته
ليس بوضع اول فهو باعتبار ذلك الوضع خارج عن المقسم وقد قيل انه إشارة الى ان
الوضع التركيبي لما يحتاج اليه اذا كان اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي كما هو
المستفاد من كلام الشريف قدس سره واما اذا كان موضوعا للعدد المستفاد فلا يحتاج اليه
لكونه مدلول على قابلية التقنين المستفاد من اللام على انه ذلك ينافي ظاهر ما ذكره المصدر في قوله
بين اسم الجنس وعلم الجنس واما ما قيل من انه إشارة الى المقسم هو للنظر المفرد على ما صرح به
الاسم فيما سبق فلا يراد النقص بالركب من لام العهد ومدخوله وكذا ما يقال من انه وجهه انه المركب
ليس له وضع على حدة لان وضعه ليس الا وضع اجزا كما مر فليس ينبغي فانها مبنيان على انه
النقص بالركب من لام العهد ومدخوله وقد عرفت انه لاسم ليس كذلك على انه يرد على اناني
انما ذكرنا هو فيها اذا بقي على مدلولي مفرديه لانيها اذا كان مدلوله مغايرة المدلولي مفرديه
كما هي هنا نعم ذلك مستبعد كما استبعد الشرف في حاشية المطول * قوله ولا يشك بالمعروف
بلام الجنس انه وكذا لا يشك بالمعروف بلام الاستقراء ولام العهد لذهني وليس لها بغيره
الوضع الا فرادى كما هو المستفاد من كلام الشريف ولعل لم يذكرها لان معرفته بالجنس
كما انها غير كافية في تعيين افراده كذلك غير كافية في تعيين الافراد وتخصيصها على الوجه المعبر في
العهد لذهني كما ذكره بعض الافاضل فعلى تقدير الاحتياج الى الوضع الاخر في المعروف بلام العهد
ينبغي ان يحتاج اليه في المعروف بها ايضا فيشكل الحكم بعدم الاشكال بها فقدر به قوله لانه ليس له
الا الوضع الا فرادى بما مبني على انه اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي لا للعدد المستفاد
اذ لو كان موضوعا للعدد المستفاد لوجب بلام الجنس ايضا وضع اخر والا لكان تجاوزا فانه
اذا كان اسم الجنس موضوعا لواحد من اجاد جنسه فاذا عرف باللام واريد به مفهوم المسمى من
غير اعتبار لاحد من علمه الافراد فقد استغنى عن مجازا قطع الا ان يدعى ان
الجميع المركب من اسم الجنس واللام موضوع بازاء الحقيقة وضعا اخر مغاير الوضع مفرديه فيه
بعد كذا ذكر الشرف في حاشية المطول وقال الشرف في تعليلاته على تلك الحاشية بغيره يقال
انه الحكم بان اسد امثلا موضوع لواحد من اجاد جنسه باعتبار انه موضوع للحقيقة والتكوين
للوحد فاذا جاء اللام وسقط التكوين بقي الدلالة على مجرد الموضوع له * قوله لعل لولكي
نظر عنه هذا وان كان ظاهر الحال في المعروف بلام الجنس لكنه مخالف ما حكم به سائر المحققين في جواب
شرح التلخيص انه وضع ما سوى العلم من المعارف في قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص انتهى
وقية انه قدم منه عند قول المصدر وذلك بان يعقل امر مشترك بين الشخصين من انه الكلية

بغير شك من غير وجه

قوله والتشويه للوحدة وكذا على ان
في تلك التعليقات قيل ان القول بان
كانت الوحدة مستفادة من نفس الاسم
لم يكن التشويه الفادة ولم يكن لا يراه
في الاسم فائدة ثم انه جعل الرابع
الفرق بينه فطابقا وقال ذلك ان تقول
من قال انه اسم الجنس موضوع للحقيقة
اراد نفس الاسم مع قطع النظر
عن التشويه ومن قال انه موضوع للماهية
مع وحدة اراد الاسم مع التشويه
فلا مخالفة منتهى

الموضوع له لا ينافي كونه الوضع العام للموضوع له الخاص قد برر قوله ولما لم يأت ان قرينة
الضمير لا يجيء حاصله ان التعريف المستفاد للضمير منقطع جمعا يخرج ما لم يذكر جمعا في الكلام
قوله في غير ما ذكر ذلك ان تقول فيه لطافة قوله في الحكم المقول قد يعترض عليه انه لا يتقدم
عدم ايراد تعريف الضمير ظاهر الصدقة على الموصول والمضاف قوله اي غير الكلام قبل لا يخفى
ان سوق كلام المصنف يقتضي ان يقول اي غير الخطاب لانه لما كان الخطاب ههنا بمعنى الكلام
الموجه الى الغير غيره الى غير الكلام تنبيهها على ذلك قوله ويستفاد منه ان القرينة في اسم
الاشارة لا تنحصر في احسية بل قد تكون غير احسية فينتقص التعريف المستفاد من التقسيم لاسم
الاشارة جمعا يخرج ما كان قرينة غير احسية وقد قيل وايضا يستفاد منه ان القرينة في اسم الاشارة
قد تكون في الكلام فينتقص تعريف الضمير منها قوله والقول ان الوصف حاصله المراد بالاحسية
في كلام المصنف مما يكون بحسب البصر وما يكون بحسب السمع والوصف وان لم يكن من قبيل الاول لكنه
من قبيل الثاني فانه ما لم يسمع لم يصر قرينة فلا اعتبار بقوله يهدم كون القرينة في الموصول عقلية
فان القرينة فيه هي الصلة وهي ما لم يسمع لم تصر قرينة فيكون قرينة الموصول ايضا احسية
لا عقلية فيدخل الموصول في تعريف اسم الاشارة فينتقص منه ويخرج عن تعريف الموصول فينتقص
جمعه قوله ما لم يحتج ان يكون اشارة الى ان ما يكون قرينة الوصف في اسم الاشارة مجازا
بتميزه بل ذلك الوصف منزله احكامها كما هو المستفاد من كلام الشريف في احسية المطول حيث
قال فان استبرها الى يستحيل احساسه بخلافكم الله وذلك مما علمني ربي والى محسوس في مشاهد
تحت تلك البعثة فلتفسيره كالمحسوس المشاهد ويحتمل ان يكون اشارة الى ما قد قيل من ان القول المذكور
لا يهدم كونه القرينة في الموصول عقلية لانه القرينة فيه ليست نفس الصلة بل النسبة المعلومة
على لا يسيح وهي ليست بحسية اصلا وانما يهدم كونه القرينة احسية في غير الكلام فانها قد تكون
في الكلام لان يراد بكونها في الكلام كونها معني فانما به وبكونها في غيره ما يقابلها سواء كان
مذكورا فيه ولا لكنه تكلف بعيد جدا قيل يمكن ان يكون اشارة الى انه يمكن ان يقال ان الوصف
ان القرينة اما الاشارة احسية فقط او هي مع الوصف على ان يكون الوصف لزيادة
التوضيح وانت خبير بان عبارة الرضى لا يسا عدل المعنى وقد تعذر يحتمل ان يكون المراد بكون
القرينة حسية كونها كذلك في الجملة وح لا ينافي ما ذكره نجم الائمة ويحتمل ان يكون وجه الترادف
قوله المرجع والى على نفس ما اراد به انه لا مدخل للدلالة على نفس ما اراد به في حق القرينة
بل لا بد من الدلالة على تعيين المراد ووجه الدلالة على نفس ما اراد به لا يفيد بالاولى كما نريد
على نفس ما اراد به قرينة في صورة التأخير ايضا وليس كذلك فالاولى ان يقال المرجع والى
على تعيين ما اراد به قوله نفس قرينة قد سبوت ان القرينة في ضمير الغائب هو سبوت المرجع
وهذا يخالفه لان المراد بسبوت نفسه قائل قوله لا تدل على المراد ان ارادها لا تدل على المراد

الاولى البعثة منه

فهم كيف وان الصلة تستل على العائد الدال على الموصول فهي دالة عليه دالة تضمن
وان اريد انها لا تدل عليه مطابقة فلا يفيد شيئا في المقام ولا يجب في القرينة الدالة المطلقة
على انه قد علمت انه لا مدخل للدالة على نفس ما اريد في القرينة بل لا بد من الدالة على تعيين المراد
وعدم دالة الصلة عليه * قوله بل على نسبة آه يستفاد منه انه لا بد في القرينة من الدالة
على ما هي عليه بلا واسطة وهو ظ المنع بل يكفي فيها مطلقة الدالة ولو بلا واسطة كما لا يخفى على
تبيين موارد الاستحالة اللهم الا ان يقال ان هذا مجرد اصطلاح بهما فتأمل * قوله وليس تلك
النسبة المعلومة في الكلام فيه ان معنى كونه القرينة في الكلام كونه الكلام دالة على ما يدل
على تعيين المراد ولو بناحية لا كونه دالا عليه بالذات وبالذات المطابقة لذل اجعل
فيما سبق كونه الكلام خطأ با مع المخاطب وكونه صادرا من المتكلم وكون المرجع مذكورا
في الكلام سابقا فانه هذه الاكوان مما يدل عليه الكلام بناحية لا مما يدل عليه بالمطابقة بعد
الحكم بدلالة الصلة على تلك النسبة المعلومة لا وجه للحكم بان تلك النسبة المعلومة ليست
في الكلام وبهذا سقط ما قد قيل ان ذات تلك النسبة وان كانت مما يفهم من الكلام لكن
معلومتها ليست كذلك فهي تلك الحقيقية ليست داخلية فيه فانه بعد الحكم بان الصلة تدل
على النسبة المعلومة تناقض فلا يخفى ان الدالة ملزومة لانفهام وظهور وجه ما قيل ان
بين كلامي السمع تدافعا حيث صرح اولا بان القرينة في الموصول مضمون الصلة وحكم بانها
القرينة فيه النسبة الخارجية عن الصلة * قوله ان ما قرينة عقلية اى اللفظ الذي مدلوله
مشخص وقرينة عقلية * قوله اذ منه المضاف لا بد منها من امور كونه مدلوله مشخصا
وكونه قرينة عقلية وكون الدالة بحسب الوضع الاول فقولنا فانه معنى قد يكون الشخص اشارة
الى بيان الاول وقوله المعين المعهود اشارة الى بيان الثاني اى المعهود وعند المتكلم والمخاطب
من خارج الكلام كما في ركب امير الجبل حيث لا امير فيه الا الواحد وقوله على مقتضى اصل
وطعه اشارة الى بيان الثالث ولا بد من امر رابع ايض وهو ان يكون المعنى بحسب الوضع
الافرادى فانه مدار التقسيم على ذلك * قوله كما لمعرف باللام الظان التشبيه في كونه
اصل الوضع العهد وفي عروضه الاشارة الى ان الجنس جميعا بناء على ان الاشارة الى الجنس
عازية في اللام ايض ذلك ان يقول التشبيه انما هو في كونه للاشارة الى الجنس فقط
لا في العروض ايض ويحتمل ان يرتبط التشبيه بقوله منه المحذوف اى منه المضاف كما لمعرف
باللام * قوله ولله اى لا من قرينة عقلية لا يتصرف الموصول اولا من المضاف مما قرينة
عقلية لا من معناه هو الشخص المعين المعهود كما توهم ما قد قيل انه ليس في كلام المقص ما يدل
عليه * قوله اى مفيد التعين بوجهه * قوله واما حرف اى فالمفيد للتعين ما حرف
* قوله وهو التعريف باللام وبالهاء اى المفيد للتعين بحرف هو المعروف باللام وبالهاء

طبيخ الانتقاء بقوله وقد عرفت
سابقا بانفكاكها عن المقام مشه

اجتمع في الفوائد الضيائية مشه

الموضوع له لا ينافي كونه الوضع العام للموضوع له الخاص فقدم به قوله والثالث ان قرينة
 الضمير لا يجيء حاصله ان التعريف المستفاد للضمير منتقص جمعا فخرج ما لم يذكر مرجعه في الكلام
 * قوله في غير ما ذكر ذلك ان تقول فيه لطافة * قوله في الحكم المقول قد يعترض عليه بان يستلزم
 عدم اطراد تعريف الضمير لظاهر الصدقة على الموصول والمضاف * قوله اي غير الكلام قيل لا يخفى
 انه يسوق كلام المصنف يقتضي انه يقول اي غير الخطاب لانه لما كان الخطاب ههنا بمعنى الكلام
 الموجبه الى الغير غيره الى غير الكلام تنبيهها على ذلك * قوله ويستفاد منه ان القرينة في اسم
 الاشارة لا تنصرف الى محبة بل قد تكون غير محبة فينتقص تعريف المستفاد من التقسيم لاسم
 الاشارة جمعا فخرج ما كان قرينة غير محبة وقد قيل وايضا يستفاد منه ان القرينة في اسم الاشارة
 قد تكون في الكلام فينتقص تعريف الضمير منها * قوله والقول ان الوصف حاصله ان المراد بالحمية
 في كلام المصنف مما يكون بحسب البصر ومما يكون بحسب السمع والوصف وان لم يكن من قبيل الاول لكنه
 من قبيل الثاني فانه لم يسمع لم يصر قرينة فلا غبار به * قوله يهدم كون القرينة في الموصول عقلية
 فانه القرينة فيه هي الصلة وهي ما لم تسمع لم تصر قرينة فيكون قرينة الموصول ايضاً حمية
 لا عقلية فيدفع الموصول في تعريف اسم الاشارة فينتقص منه ويخرج عن تعريف الموصول فينتقص
 جمعه * قوله تأمل جمل ان يكون اشارة الى ان يكون قرينة الوصف من اسماء الاشارة مجازاً
 بقرينة ذلك الوصف منزلة احكام كما هو المستفاد من كلام الشرف في حمية المطول حيث
 قال فان استبرها الى يستحيل احسانه نحو ذلكم الله وذلكما علمني ربي والى محسوس في مسأله
 نحو تلك الجنة فلتفسيره كالمحسوس المسأله ويحتمل ان يكون اشارة الى ما قد قيل في ان القول المذكور
 لا يهدم كون القرينة في الموصول عقلية لانه القرينة فيه ليست نفس الصلة بل النسبة المعلومة
 على ما سبق وهي ليست بحية اصلاً وانما يهدم كون القرينة حمية في غير الكلام فانها قد تكون
 في الكلام لان يراد بكونها في الكلام كونها معنى قائماً به وبكونها في غيره ما يقابل سواها كان
 مذكورا فية ولا لكنه يختلف بعيدا قيل يمكن ان يكون اشارة الى انه يمكن ان يراد بالرضى
 ان القرينة اشارة حمية فقط او هي مع الوصف على ان يكون الوصف لزيادة
 التوضيح وانت خبير بان عبارة الرضى لا يسا عدل المعنى وقد تعال يحتمل ان يكون المراد يكون
 القرينة حمية كونها كذلك في الجملة وح لا ينافي ما ذكره نجم الائمة ويحتمل ان يكون وجه التاثر به
 * قوله المرجع والى على نفس ما اريد فيه انه لا موصول للدلالة على نفس ما اريد في حق القرينة
 بل لا بد من الدلالة على تعيين المراد ومجرد الدلالة على نفس ما اريد لا يفيد بالاولى كما كان ما يدل
 على نفس ما اريد قرينة في صورة التأخير ايضاً وليس كذلك فالاولى ان يقال المرجع والى
 على تعيين ما اريد * قوله نفسه قرينة قد سبوت ان القرينة في ضمير الغائب هو سبوت المرجع
 وهذا بخلافه لان يراد سبوت نفسه قائل * قوله لا تدل على المراد ان اريد انها لا تدل عليه اصلاً

ابو البقاء مشه

فهم كيف وان الصلة تستلزم على العائد الدال على الموصول فهي دالة عليه دلالة تعيين
وان اردنا ان الدال عليه مطابقة فلا يفيد شيئاً في المقام اذ لا يجب في القرينة الدلالة العقلية
على انه قد علمت انه لا مدخل للدلالة على نفسه ما ريد في القرينة بل لابد من الدلالة على تعيين المراد
وعدم دلالة الصلة عليه * قوله بل على نسبة آية استفاضة منه انه لا بد في القرينة من الدلالة
على ما هي عليه بلا واسطة وهو ظاهر المنع بل يكفي فيها مطابقة الدلالة ولو بواسطة كما لا يخفى على
تتبع موارد الاستعمال اللهم الا ان يقال ان هذا مجرد اصطلاح بهننا قائل * قوله وبمسئلك
النسبة المعلومة في الكلام فيه ان معنى كونه القرينة في الكلام كونه الكلام دالة على ما يدل
على تعيين المراد ولو بناحية لا كونه دالة عليه بالذات وبالذات المطابقة ولذا جعل
في مسبق كونه الكلام خطأ باع المخاطب وكونه صادراً من المتكلم وكون المرجع مذكوراً
في الكلام سابقاً فانه يراه الا كونه ما يدل عليه الكلام بناحية لا ما يدل عليه بالمطابقة بعد
الحكم بدلالة الصلة على تلك النسبة المعلومة لا وجه للحكم بان تلك النسبة المعلومة ليست
في الكلام وبهذا سقط ما قد قيل ان ذات تلك النسبة وان كانت مما يفهم من الكلام لكن
معلوميتها ليست كذلك فخرجت تلك الحكيمة ليست داخلية فيه فانه هذا بعد الحكم بان الصلة تدل
على النسبة المعلومة تناقضاً اذ لا يخفى ان الدلالة ملزمة لا تفهم وظهوره ما قيل ان
بين كلامي لم يتدافعا حيث مرجع الاول بان القرينة في الموصول مضمون الصلة وحكم ثانياً بان
القرينة فيه النسبة المتخارجة عن الصلة * قوله ان ما قرينة عقلية اى اللفظ الذي مدلوله
مشخص وقرينة عقلية * قوله اذ منه المضاف لابد منها من امور كونه مدلوله مشخصاً
وكونه قرينة عقلية وكون الدلالة بحسب الوضع الاول فنقول فانه معناه قد يكون الشخص المشار
الى بيان الاول وقوله المعين المعهود اشارة الى بيان الثاني اى المعهود عند المتكلم والمخاطب
من خارج الكلام كما في ركب امير البلد حيث لا امير فيه الا الواحد وقوله على مقتضى اصل
وخصه اشارة الى بيان الثالث ولا بد من امر رابع ايضاً وهو ان يكون المعنى بحسب الوضع
الافرادى فانه مدار التقسيم على ذلك * قوله كما لمعرف باللام الظان التشبيه في كونه
اصل الوضع المعهود وفي عروضة الاشارة الى ان جميعاً بناء على ان الاشارة الى الجنس
عارضة في اللام ايضاً ذلك ان نقول التشبيه كما هو في كونه للاشارة الى الجنس فقط
لا في العروضة ايضاً ويحتمل ان يرتبط التشبيه بقوله منه المحذوف اى منه المضاف كما لمعرف
باللام * قوله ولهذا اى لان ما قرينة عقلية لا يتخلف في الموصول ولا في المضاف مما قرينة
عقلية لا من معناه هو الشخص المعين المعهود كما توهم ما قد قيل انه ليس في الكلام المعنى ما يدل
عليه * قوله اى مفيد التعين بوجهه * قوله واما حرف اى فالمفيد للتعين ما حرف
* قوله وهو التعريف باللام وبالذات اى المفيد للتعين بحرف هو المعروف باللام وبالذات

وليس ان التقاطع بقوله وقد عرفت
سابقاً بانفصاله عن المقام مشقة

اجتزأ في العوائد الضيائية مشقة

* قوله وهو الاضافة اي المضاف بحسب الاستواء قوله قد عرفت سابقا ما ينشك
 في هذا المقام وهو انه مدار التقسيم هو الوضع لا الفرادى وان لقين المضاف باعتبار الوضع
 المركبى فانهم وقعوا في هذا المقام هو انه ينشك به الملام بالمضاف المذكور * قوله فقد ذكر
 لعله إشارة الى السؤال والجواب اللذين ذكرهما هناك * قوله بل فيما سوى اللام و
 النداء بالقرينة واما فيما فيها * قوله وفيه نظر لانه التعيين فيما سوى العلم ايضا من جهة
 اللفظ اذ معنى استفادة المعنى من جوبه اللفظ الاشتغال من جهة اللفظ اليه بعد العلم بالجمع
 والقرينة انما يحتاج اليها لتحصيل العلم بالوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل من جهة اللفظ الى المعنى
 غير احتياج الى القرينة في ذلك المعنى كما سبقت من السمع في تنبيه المقدمة ولوسلم فاللام والنداء
 ايضا قرينة فلا وجه لذكرهما على وجه التقابل ويكون انما يجب بان حاد صاحب الفوائد انما
 التعيين ما جوبه اللفظ فقط من غير حاجة الى الغير صلا ولو تحصيل العلم بالوضع وبان اللام
 والنداء وان دخل تحت القرينة الا انه ذكرهما باسمهما لا افرادهما بالقرينة وانضبا لهما هذا
 واما ما قد قيل وجه النظر انه مناف لتعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه فان استقام هذا التعريف
 كون التعيين مستقلا من المعرفة نفسها فبقية انه بهذا التوجيه لا يخص بما يستفاد من كلام
 الفوائد بل تجري في كلام هذه الرسالة ايضا كما لا يخفى فلم يبق وجه تخصيصه به وذلك ينشك
 كونها موضوع عين الشخص واعلم ان المقترضا اعترض على كون اسم الاشارة ايضا موضوعا للشخص
 بناء على انه قد اشار به الى البحث واجاب بالقبول ولعله اى فصلنا هذا الاعراض ولعله لم يذكره
 السمع لظهور كونه تجوزا * قوله وقد فصلناه لك بترتيب الاعراض والجواب عنه حيث قال
 بقى اسم الوضع الكلى للموضوع له الخاص لا يجب له اشارة الى ما فصله عند قول المصنف قد
 يوضع له باعتبار اعمام * قوله والقول اى القول في الجواب عن المنع المذكور بان المستعمل
 في الكلى من الضمير الغائب والموصول مجاز مراد فانه بعيد لا يعتد به الا لدرج قوى لا لدرج
 وليس ههنا داع فضلا عن قوسى وذلك لا يمكن حملها على الحقيقة كما سياتى * قوله نظر
 هكذا في الاصل للرفع والظا نصب ليكون اسم اسم ويمكن التوجيه بان ان مخفف ان واسمه
 ضمير لسان المحذوف * قوله عدم التنبية اى بالتنبية العشرة على ما تشرح وجهه * قوله
 في الاقسام المذكورة وهى الحرف والمضمر واسم الاشارة والموصول * قوله اذا سماء
 حروف التهجئة اى من اللفظ الموضوع للشخص بالوضع العام وليست في معنى من الاقسام
 المذكورة كما لا يخفى * قوله اسماء الكتب ليس مما نحن فيه قد يقال قد عدها وكذا اسماء
 حروف التهجئة حاشية على الفوائد الضمانية من هذا القبيل فبين الكتابين تناف فتأمل
 ثم انه قد قيل قد نبى هذا الجواب على ما هو المختار عند المحققين من كونه الكتاب عبارة عن الاقسام
 واما الجواب عن القول بان عبارة عن الفوقس فاذا ذكره في اسماء حروف التهجئة هو انها ايضا

موضوعه لمفومات كلية هي مطلقة النفوس الدالة على المعاني المخصوصة الصادقة
 على متعدد * قوله وذلك التعدد تدقيق فلسفي آه قد يقال العجب من اسم الفاضل
 فانه مع قوله هذا همنا قد اعتبر تبدل الشخص بتبدل الزمان والعوارض فاشكل عليه وضع
 العلم لمحوها بعينه لعدم امکان تصور الشخص بمخصوصه لتبدله بحسب تبدل الزمان والوقت
 واورد ذلك في حواشيه على الفوائد الضمانية عند تعريف العلم وفي الاطول عند تعريف
 السند اليه بالعلية مع انه التبدل بتبدل الزمان والعوارض تدقيق فلسفي كالنقد
 بتعدد التلطف واجاب عنه في الاطول بان الشخص انما يتشخص بالوجود فانه لا يتفكك عن
 الشخص والعوارض المتبدلة مجرد امارات يعرف بها ذلك الشخص فاللفظ الموضوع للشخص
 بذلك الشخص للمتخصص بالعوارض ولو كان الشخص بالعوارض لكان للجزء الشخصي
 متحدة في الوجود واما اشهر من انه الشخص بالعوارض مساحمة مؤولة بانه باهر يعرف
 بعوارض انتهى فتدبر * قوله فاسم الكتاب موضوع آه فعلى هذا يكون وضع اسم الكتاب
 من قبيل الوضع الخاص للموضوع له الخاص لا من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص كما قال
 به القائل ولا من قبيل الوضع العام للموضوع له العام كما اختاره الدواني في حاشية الهند
 * قوله فموضوعات لمفومات كليات قيل فنكون من اسماء الاجناس ذ لا يصدق عليها
 تعريف شئ من مقالات اسم الجنس كما مفهومه كلي فانهم * قوله قلت كانهم اعتبروا آه
 قيل ليت شعري لم لم يعتبروا تعدد الكلمات كالضرب والتفصيل بتعدد وقوعها في الكلام
 واعتبروا تعدد الخوف بتعدد وقوعها في الكلمات وهل هذا الا تحكم انتهى وتو بان فرق
 بين تعدد الخوف في الكلمات وبين تعدد الكلمات في الكلام لان تعدد الخوف في
 الكلمات بوضع الخوفات المختلفة والسكون عليها كما يشهد به قول اسم مثلاً يجعلوا واد
 القول غير واد الرضوان فيكون التعدد فيها حقيقياً واما وجود الضرب مثلاً في الكلام ليس
 الابهية واحدة فقد داه باعتبار وقوعه في الكلام ليس الاكتعد في التلطف فلا يكون حقيقياً
 هذا واما قد قيل من ان الضرب مستقل بالتلفظ باعتبار تعدده بتعدد وقوعه في الكلام
 تدقيق فلسفي بخلاف الخوف فليس بجاسم لاداة الاشكال لورود الاشكال بالضمائر المتصلة
 حيث لم تكن مستقلة بالتلفظ * مباحث الخاتمة * قوله فلم يكن على سنن اخويها
 وهو كونها مبتدأ بالخبر مخدوف او مبتدأ لما جعلت الخاتمة عبارة عنه من الالفاظ او المعاني
 او كمر من الامر من مخدوف على تقدير جعل قوله تشبيل خبر فلا يرد ما قيل ان هذا الحكم منه مبني
 على ان ما ذكره فيما سبقت من جعل المقدمة مبتدأ او ما بعده من الالفاظ او المعاني فليكن
 مرضياً له والا فعلى يجعل المذكور يكون الخاتمة على سنن اخويها * قوله للتفنن بيان بكتة
 عامة للحدود عن الطريق المسلوک وذلك لا ينافي بكتة اخرى همنا اذ لا مزاحمة بين
 الخاتمة

سند مصطفی

قوله ليس الابهية واحدة فانه قلت قد
 يكون الابهية متعددة باعتبار الاعراب
 قلت الاعراب او عرضي لا ذات فلا يكون
 التعدد باعتبار حقيقيا مثله

مطلب مباحث
 الخاتمة

عاني

النكات بل مدارها على قصد المتكلم فلا يرد ما قد قيل انه جعل اجزاء المقدمة والتعظيم واحدة
 بالاعتبار وجعل اجزاء الخاتمة متعددة يقتضي كون الحال على هذا المنوال في تغيير لاسلوب
 لاقتضاء المقام المقام للتفنن ولا ما قد يقال انه تغيير لاسلوب انما هو التنبية على انه المذكور
 في الخاتمة تنبيهات علمت مما تقدم على ان بيان الاجزاء والتنبية المذكورين لا يتوقف على
 العدول عن السلوك لا مكانها مع السلوك اليه ايضا كما لا يخفى * قوله حالاً من المبتدأ
 اعترض عليه بان وقوع الحال عن المبتدأ مذهب ضعيف لا يعبا به واجيب بان الحال
 ههنا ليس في الحقيقة عن المبتدأ بل عن المفعول المحكي او الفاعل المحكي فان لفظ في الحقيقة
 معنى التعريف المستفاد من حرف التعريف فتدبر * قوله او حالاً متعلقاً بالخبر الظاهر
 من متعلق الخبر ليكون على سنن اخيه الا انه قصد التعظيم من كونه حالاً من نظم الخبر ومن الضمير
 الرجوع اليه في قوله التي ذكرنا ثم اقول ههنا وجه اخر وجيه وهو ان يجعل الخبر محذوفاً وجلة
 تستلزم تأنفاً بياناً لاجزاء الخاتمة واسارة الى ان المذكورات فيها تنبيهات علمت مما
 تقدم * قوله حفظاً للسنن السلوك قد يقال ليس في يدين التوجيهين حفظ السنن السلوك
 في الاخيرين لان المذكور بعد كل منها الاجزاء المستعمل عليها بخلاف الخاتمة فان ما بعد
 من متعلقات المبتدأ والخبر اقول يمكن ان يقال المراد حفظ السنن الذي هو حذف الخبر
 او الواجب رعايته لولا المانع انما هو ذلك * قوله مخرج سنن التوجيه كونه خلاف
 الظاهر وخرجاً عن المجادة بغير حفظ السنن السلوك الذي لا يجب رعايته بل يجب
 العدول عنه لقصد التفنن * قوله الذي قيل لغير تخصيص القول بالاخير مع ان الاول ايضا
 مقول للظاهر اسارة الى ان حذف الموصول مع بعض الصلة في التوجيه الاخير انما يلزم على
 تقدير القائل حيث جعل يستلزم حالاً من الضمير في الخبر وقد رخص هذه التي ذكرناها اما اذا
 جعل حالاً من نظم الخبر وقد رخص هذه وحدها كما في التوجيه الاول فلا يلزم ذلك ويختل
 ان يكون وجه التخصيص توجيه حال القائل بان مثل هذا القول مع ما فيه من يدين المحذورة
 مما لا ينبغي ان يقال كما قد قيل * قوله حذف الموصول مع بعض صلتها مبني على ان
 الحال من اجزاء الصلة بناء على ما حققه في شرح الكافية من ان الكلام مجمع ضرب زيد
 مثلاً وان الخبر في زيد ضرب رجلاً مجمع ضرب رجلاً والمرفوع مجمل مجموع لا مجرد ضرب
 فالصلة بنماها محذوفة * قوله واللازم اجتماع الشيء على نفسه قد يعترض عليه بان
 يجوز ان يكون من قبيل استعمال الكل على الجزء بان يكون الخاتمة اسم جنس كما ذهب اليه
 بعض المحققين او بان المراد بالخاتمة ما يطلو عليه الخاتمة على تقدير كونها موضوعاً لمستحضات
 وضعا عاماً او كونها علماً شخصياً على اختلاف القولين ويكون المراد بالتنبيهات الالفاظ
 المخصصة وايضاً يجوز ان يكون من قبيل استعمال الجزء على الكل او الخاص على العام بان

* موصول وصلة مرث

يكون المراد بالخاصة الالفاظ المستحصنة المخصوصة والتبنيها الالفاظ والعبارات
 المطلقة فلا يلزم من كون المراد الاستعمال على جميعها استعمال الشيء على نفسه ولا يصح قوله
 بانها تتخرج عنها فاقول واعلم ان كلام القائل والمقترض مبني على ان الخاصية عبارة عن
 الالفاظ والعبارات وهو مرجوح عندك كما مر في اول الكتاب * قوله واما المعاني فيكون
 الخاصية التي هي الالفاظ باعتبار انها قوالب المعاني مستحصنة عليها استعمال الظرف على
 المظروف كما قال القائل ولعله لم يذكره لانه قد تقدم البحث به من ظهوره * قوله
 ولا بعد ان يراد المعنى المصدرى وح يكون من قبيل استعمال الالفاظ على المعاني والاعراض
 كما ذكره ابو القاسم السمرقندي ذلك ان قول من قبيل استعمال الموصوف على الصفه * قوله
 يصح استعمال الخاصية التي آتت حاصله ان قوله الخاصية تستعمل على تنبيهات داخل في الخاصية
 وخارج عنها التنبيهات فيكون مجموع التنبيهات جزء من الخاصية واعترض عليه بانه لا يخلو عن
 ضعف فان هذا القول كالدبياجة لبحث الخاصية فلا يناسب جعل منها كما قد قيل الاول
 ان يجعل قوله الاول الثاني الثالث الرابع واخلا في الخاصية وخارجا عن التنبيهات يكون
 التنبيهات جزء من الخاصية اقول وهما وجه اخر ذكره لانه في حاشيته على القول الثاني
 وهما ان يجعل الهيئة جزء من الخاصية فان كان استعمالها على التنبيهات معنى واضحا وانما لم
 يلتفت اليه ههنا لما اشار اليه في تلك الحاشية من احتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي
 ليست بلفظ جزء من الخاصية التي هي عبارة عن الالفاظ * قوله الاول السكتة مشتركة
 وجه تبعية لارادة المعنى المصدرى بالتنبيهات ان هذا القول على ذلك التقدير انما يصح
 اذا كانا تقديره الاول التنبيه على ان السكتة مشتركة آتت ولا يخفى ان هذا التقدير بعيد لفظا
 ومعنى اما لفظا فظ واما معنى فلان خرج لا يكون معنى قوله السكتة مشتركة آتت مقصودة بالذات
 بل يكون المتو بالذات ح الحكم بان الاول من التنبيهات هو التنبيه على ان السكتة مشتركة آتت
 ولا شك في بعده على انه يقتضي ان لا يكون المستعمل عليه الخاصية هذه الالفاظ ولا معانيها
 وذلك الفساد ولعله لهذا الوجه * قوله وقد عرفت آتت لعله إشارة الى وجه اخر بعد
 ارادة المعنى المصدرى وهما ان التنبيه يطلب على معنيين كما سبق من القائل وليس بشيء
 منها معنى مصدرى فلا وجه لارادته ويجعل ان يكون لجزء من يكون تمهيد القول بانه يظهر
 في آتت * قوله لعدم احاطة الذهن بها ولقد رجع في خصوص الاشخاص قبل الوجود
 قال السكتة في الاطول ويرد على قولهم هذا انه كيف صح منكم اشتراط ان لا يستعمل الا في واحد
 معين من طائفة من العبارات فيما ضبطتم المستعمل فيه يكن ان يضبط الموضوع له ويوضع له
 * قوله قالوا ما سوى العلم واما العلم فهو موضوع لشيء بعينه قال في الاطول لو كان العلم
 موضوعا لشيء بعينه فاصح وضعه لالم يعلم بشخصه والوضع لالم يعلم بشخصه كثير اذا لا يأتى

اى على تقدير ارادة المعنى المصدرى
 بالتنبيهات

كما ذكره السكتة في شرح الحاشية

يسمونها انبائهم المتولدة في غيبهم باعلام وتاويله بانه تسمية صورية و امر بالتسمية حقيقة
او عدمها بعيد وايضا الوضع في اسم يشكل لعدم ملاحظته بعينه وشخصه عين الوضع
ولعدم العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبين به وانما يقيم منه معين شخص في الخارج بعنوان
منصهر فيه لان يراد بالشيء بشخصه كونه متعينا بحيث لا يحتمل التعدد وبحسب الخارج ولا يطلب
له منع العقل من تجويز الشركة فيه انتهى وهذا كما يرد اذا لم يكن الواضع هو المتعالي كما اشار
اليه فيما سبقت ثم ان هذا القول منهم مع عدم وقوعه كاستفسار اليه لا يكون سببا في الاشكال
المذكور مع ان مدخول لا يلا بد وان يكون سببا لا بعده وذلك لان بعض المعارف كالعرف
بلام الجنس ليس فيه سائبة الوضع لمختصا ولا راجحة الاستعمال في مجزئيات قوله موضوعه
لمفهومات كلية قال السرف في حاشية المطول ان ليست موضوعه لوجوده من الافراد
والا لكانت في غيره مجاز او لا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة
موضوعه اوصافا بعد الافراد فوجب ان يكون موضوعه لمفهومات كلية
شاملة لتلك الافراد فقال السرف في تعليقه على تلك الحاشية فيه نظرا لان كونه مجازا في
الاكثر ليس باو في كونها مجازا في الكل ولكن ان يقال بطلان الثاني ليس بعده بل بالثاني
من المعاني ليس باو في الفهم من غيره حتى يجعل حقيقة دون غيره انتهى يعني ان المطول
بطلان الثاني اعني كونها مجازا في غير ذلك الواحد انما هو لبعده وذلك جاز في كونها موضوعه
للفهوم الكللي ايضا مع زيادة فانها تكون مجازا في الافراد كلها وانما حصل على تقدير كونها
موضوعه لواحد من الافراد يلزم كونها مجازا في غير ذلك الواحد وعلى تقدير كونها موضوعه
للفهوم الكللي يلزم كونها مجازا في كل فرد والا لول ليس باو في من الثاني في البعد حتى
يراد الثاني ويترك الاول لبعده ولكن ان يحلف ويقال بطلان الثاني ليس بعده حتى يرد
على كونه بل لان شيئا من المعاني والافراد ليس باو في الفهم من غيره حتى يجعل حقيقة فيه
ومجازا في غيره بل كلها على السوية في الفهم فيلزم ان يكون حقيقة في الكل وانما مجازا في
الكل لانه يلزم الترجيع با مرج وفيه امر المعنى المجازي يجوز ان يساوي المعنى الحقيقي في
الفهم بل يجوز ان يكون اعلى منه فيه واظهر فعدم كون شيئا من المعاني او في الفهم من غيره
لا يدل على بطلان الثاني بل يجوز ان يكون ماسوي العلم من المعارف موضوعا لواحد
اتقوا ملاحظة الواضع له بعينه ويكون مجازا في غيره فنتبرر قوله يستخرج جزئياتها قال
السرف في تعليقه على حاشية الشرف على المطول ولا كان ذلك المفهوم غير معين بحيث
الي اعتبار الاستعمال وانما لم يعتبر هذا المفهوم معينا عند الوضع كلفهوم بلام الجنس
لان الضرورة ما دعت الى اعتبار المفهوم وما دعت الى اعتباره معينا او يجوز ان يكون
مدار التعريف عند العرب على الاستعمال انتهى فيكون ماسوي العلم معارف استعملية لا محالة

فوجب اعتراف عليه بانه راجع الى النوع
ثم لم يجوز ان يكون موضوعا لمفهوم
كلية كالف اعمها ملاحظا لثبوت
تلك الافراد والاخر ملاحظا لثبوت
لا بد لتلك من دليل مثبت

قوله تقدير اشارة الى انه ما لم يقرب
وتدقيقا له هو الوجه بطلان الثاني
فتقوله الداعي انه لو كان موضوعا لواحد
منها لكان حقيقة في هذا الواحد مجازا في
غيره وهذا ما لم يقرب له مدعى
الطائفة ابو الجواد مش

وضعية كما في الاطول * قوله ما وضع يستعمل في شئ بعينه قال الشئ في شرحه للكافية
 بكذا قدم التعريف وهو بعيد جدا والاقرب ان يقال ما وضع لافادة شئ بعينه ثم قال
 وما بعد جعل تعريف المعرفة على هذا المعنى ان تعريف مقابلهما وهو النكرة ما وضع لشي
 لا بعينه ليس بهذا المعنى انتهى وحاصل المعنى ان المعرفة ما وضع يستعمل في شئ بعينه سواء
 كان ذلك الشئ موضوعا له كما في العلم ولا كما في المضمر واسم الاشارة والموصول فعولا
 هذا التأويل لم يصدق التعريف على هذه النكته لانها ليست بموضوعة لشي بعينه عندهم * قوله
 ان يكون هناك مجازات لاحقاؤها وايضا لزم ان لا يتم قولهم ان المجاز لا بد له من علاقة وقربة
 اذ لا يكون لهذه المجازات علاقة ولا نصب قرينة بل يتمسك في استقامتها بما قدره الواضع
 وعرفه الخاطب كذا قال الشئ في شرحه للكافية ثم قال لقائل ان يقول يجوز ان يكون الحقيقة
 عندهم اللفظ المستعمل فيها وضع يستعمل فيه والمجاز ما يستعمل في غير ما وضع يستعمل فيه على ان
 يكون الظرف اعني في قولهم حقيقة الكلمة المستعملة فيها وضعت له وفي قولهم المجاز الكلمة
 المستعملة في غير ما وضعت له بيان للغرض لاصل للوضع كما في تعريف الموقر في يكون هذه المعارف
 حقائق المجازات ويكون الاستنباط في وجود المجاز بدو الحقيقة وللمتمسك في وجوده بانه
 نادرة وجه انتهى وقال بعض الافاضل في حاشية المطول يجوز ان يكون الاستنباط لعدم
 التقطن لهذا الوضع والاشترط والتمسك بالامثلة النادرة لكون تلك الامثلة محل
 النزاع انتهى والاحسن ان يقال لعل وجه الاستنباط والتمسك بالامثلة النادرة كونه هذه
 الكلمات موضوعة لمفهوم كلي يستعمل في جزئياتة عنده بعض موضوعات للتحقق عند اخرها
 لا يكون الاستنباط سوجها لكان كونه هذه الكلمات موضوعة لمفهوم كلي يستعمل في جزئياتة
 ظاهر بحيث لا شبهة فيه وليس غيب * قوله كذلك امي موضوعة لمفهوم كلي يستعمل
 في جزئياتها بان يكون الموضوع له كليا والمستعمل فيه جزئيا * قوله على ما صرح به ان يكون
 كذلك امي كونه ما سوى العلم من المعارف موضوعا لمفهوم الكلي يستعمل في جزئياتة
 وفيه ان تصريح العلامة اتفاقا في ذلك محل نظر فانه قال للفظ الموضوع معين فما هو العلم
 وما سواه انما وضع يستعمل في معين وحراره انما سوى العلم من المعارف المستعمل في جزئياتها
 كذلك بقرينة المقام ومعرفة الكلام لان جميع ما سواه مطلقا او من المعارف كذلك كما
 قال الفاضل ميرزا جان في حاشيته على المطول رد على الشئ في الاطول وايضا يأتي عن هذا
 المعنى ما نقل عنه بهنا حيث قال واتفق السيد قدس سره في حواشي ذلك الشرح اذ لم يوافق
 قدس سره في ذلك كما قيل للمعنى على صريح بانهم قالوا ذلك القول كما قد قيل وفيه ايضا انه
 ليس في كلام العلامة التفاز ان في ذلك الشرح ما يكون نصريجا بذلك كما يظهر من النظر في
 كلامه فتدبر * قوله منقوض بالمعروف بلام الجحيم ووجه الاتفاق ان المعرفة بلام الجحيم

قوله لعدم انظروا في الاستنباط
 انما لا يكون موضوعا لكان الاستنباط
 بان هذه الكلمات موضوعة لمفهوم كلي
 تستعمل في جزئياتها وذلك من لم
 لا يجوز ان لا يكون عالما بان يكون موضوعا
 لا يجوز ان لا يكون موضوعا لمفهوم كلي
 كونه موضوعا للتحقق او كونه
 كونه موضوعا للتحقق

قوله كونه تلك الاشياء محل النزاع
 وربما يقال كونه مسلكا عند الخصم
 ووجه هذه الكلمات او كونه
 متفقا عليها بخلاف ما

ليس موضوعا للمفهوم الكلي يستعمل في جزئياته بل هو موضوع للمفهوم الكلي يستعمل في كليته
 المفهوم الكلي وهذا النقص ليس مختصا بالقول المذكور بل جار فيما ذهب اليه المصنف ايضا كما
 صرح به في الاطول فان المعروف بلام الجنس موضوع للمفهوم الكلي معين بطريقه لا بالمشخصات
 بطريقه المفهوم الكلي فلا وجه تخصيصه به ثم انه اجاب السمع عن هذا النقص فيما نقل عنه هنا حيث نقل
 يمكن ان يدفع بان اللام موضوعه كثر الحروف لتعيينات مشخصه بوضع عام فلا محالة المعروف
 باللام ايضا موضوع لأمور متعددة بالوضع العام في الوضع التركيبي وهذا لا مورد له لما فيه
 المأخوذة مع التعيينات التي في ازمان الخططين انتهى قول في هذا الجواب نظر ما وادخلنا
 مبنى على التزام الوضع العام للموضوع له الخاص وهم لا يقولون به الا ان يقال معنى قوله
 موضوع لأمور متعددة موضوع لان يستعمل في أمور متعددة على ان يكون اللام للموضوع له صلة
 الوضع واما ما نينا فلانه مبنى على ان يكون في المعروف بلام الجنس وضع تركيبي وقد اختلفوا في سببه
 الا ان يقال سببه مبنى على ظاهرا كما اشار اليه فيما نقل عنه هناك وهذا مبنى على الحقيقة اما
 ما نينا فلانه مبنى على اعتبار تعدد الامة بتعدد التعيينات العارضة لها بحسب الا زمان وهو
 تدقيق فلسفي وقد سبق ان التدقيق الفلسفي مما لا ينفع اليه ارباب العربية * قوله ثم ان معرفة
 الموضوع له أي من حيث انه الموضوع له * قوله لا يتوقف على السماع من الواضع بان يسمع
 منه ان هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى وان يسمع منه ان هذا اللفظ موضوع لكل مسار اليه مثلا
 فان هذه قضية اذا حفظها متعلم الوضع يمكن من العلم بالوضع لكل مدلول كنهنا ما كما هم فيها
 سببه من السمع لكن هذا نينا فيه ما ذكره في المسألة عند قول المصنف ثم يقال هذا اللفظ موضوع له
 حيث جعل هناك اعلام الوضع شرط لكون المعنى موضوعا له اللهم الا ان يقال الاستعمال
 نوع من الاعلام فانه في قوة القول بان هذا موضوع لهذا * قوله بل مدار معرفة على تتبع
 الاستعمالات لا تحقق واستشهادهم من ان استعمال الثقات اللغات لم يزل في الفعل والرواية
 فالصحيح لا راي انه هذه الالفاظ تستعمل في الشخصيات حكم بانها موضوعه لها واما كان الوضع
 موقوفاً على ملاحظة الموضوع له عند الوضع وكانت تلك الشخصيات غير متناهية لا يمكن
 ملاحظتها بتفصيلها جزم بانها موضوعه لها باعتبار عام والتزم ان الوضع يكتسب
 الملاحظة الاجمالية ولا يتوقف على الملاحظة التفصيلية واما القدماء فلم يروا استعمالها
 في الشخصيات الغير المتناهية وكان عندهم يجب ملاحظة الموضوع له تفصيلا حكما بانها
 موضوعه للمفهوم الكلية الصادرة على تلك الشخصيات بشرط ان يستعمل في تلك الشخصيات
 * قوله من التبع متعلق بقطع * قوله اقرب الى الصواب اولى العادة فان لغة
 انما هي استعمال اللفظ فيما وضع له لا في جزئياته ما وضع له * قوله لان اللغة لا تثبت
 بالتعريف بل هذا مسلم لكن لا يلزم منه توقف اللغة على الفعل من الواضع وسماع الوضع منه

بل كفي في ذلك تتبع الاستعمالات فان الاستعمال الغالب قرينة الوضع * قوله اي
التنبية الاول هو ان التنبية قيل كتب في الحاشية امر بالتنبية اشارة الى ان هذا في كل احتمال
التنبية فيما سبق عبارة عن امر اخر وان العبارة تحتل التقدير كما هو الراجح وجعل الخبر الثلثة
كما هو المرجح انتهى وقد قيل ويجوز ان يكون هذا القول اي قوله تنبيه من تنبيه التفسير فان
المص لمابين التنبيهات بانها كذا وكذا ان كانه قال تنبيه بهذا * قوله انه علم او ما يؤدى من قوله
* قوله اظهار الاستحسان لا يخفى ان هذا القدر لا يكتفي في الثلثة بل لابد من ان يبين وجه تخصيص
اظهار الاستحسان بذلك البعض فان جعل وجه التخصيص اختصاصا بغيره بخلاف غيره لم يكن
وجهها مستقلا بل يكون من تنبيه الاول والمستفاد من عبارة انه وجه مستقل ولكن ان يقال
وجه التصريح في البعض ظهور معلومية ذلك البعض مما سبق بحيث لا يتركز ادعاء بخلاف
البعض الاخر او خفا وما بحيث تحتاج الى التنبية بالتصريح وسيجيء من السمع في التنبية الثالث
انه صرح بان علم من اب بونا كيد لا يستفاد من التنبية وتصريحا بان وجهه بالتنبية لهذا
لانه حكم بدبي وانت خبير بان هذا القدر ايضا لا يتم ثلثة بل لابد من بيان وجه تخصيص
التاكيد والتصريح المذكورين بذلك البعض على ان الثاني يؤتم ان الوسم بالتنبية في البعض
الذي لم يصرح فيه بان علم محسب لانه حكم بدبي وذلك ينافي ما ذكره ههنا بقوله مع انه
علم منه هذا التنبية * قوله علم منه هذا التنبية ولك ان تقول الاولى ذلك التنبية * قوله
على اختصاصا بغيره اي بان علم منه ذلك البعض قيل في اختصاصا بغيره بغيره ذلك البعض
وتفرد به بحيث يظهر عند تتبع كلام القوم كيف ومن ذلك البعض التنبية الحاشية والسادس
ومضمون كل منها معلوم من كلام القوم بل صرح به في كلامهم * قوله على صيغة اسم
الفاعل وجوز ان يكون على صيغة اسم المفعول بان لا يكون فيه ضمير مستتر ويكون قوله في ان
مدلولها مفعول ما لم يسم فاعله ورد بان لا وجرح لتأنيته ولا يخفى عليك ان كاسه
قونا الثلثة مشترك في ان مدلولها كذا على صيغة اسم المفعول * قوله والاولى في ان
المدلول فيه نظر بل الاولى في الدلالة على معنى ليس في الغير فان كون المدلول ليس معنى
في الغير ليس قد اشتراك بين الثلثة اعني المضمر والموصول واسم الاشارة حتى يكون الثلثة
مشتركة فيه بل هو قد مشترك بين مدلولاتها الا ان يقدر المضاف اي مدلولات الثلثة
مشتركة في ان المدلول له او يقال هذا من باب وصف الدال بصفة المدلول فقل * قوله
لانها اي الاضافة الى تلك الثلثة تتبع الاشتراك بين تلك الثلثة وذلك لا يخفى
او كما جازي كذا الثلثة تشترك في كون مدلول كل منها ليس معنى في الغير ومن البين
ان ما تشترك فيه الثلثة ليس كون مدلول كل منها كذا بل كون مطلق المدلول كذا
وعلم ان ما ذكره ههنا مستفاد مما افاده السمعو وحيث قال في هذه العبارة مؤخره

ذلك الاختصاص

عبد الله افندي

لفظية الا ان ما سببو الكلام لاجله غير ملتبس على احد وهذا كما يقال زيد وعمر ويشتركان في
 ان كل واحد منهما شجاع ذ من البين ان ما اشتركا فيه ليس شجاعا كل واحد منهما بل مطلو
 الشجاعة النسبية لهما الا انهما يطلب مع سوق الكلام على ذلك الوجه فيعلم ما هو المطلوب منه
 انتهى قول هذا مبني على ان كلمة في في قوله في ان مدلولها صلبة لا شتركة وانما تجبها
 ان جعلت اجلية لا نفع ذلك * قوله والا ولي ليس معنى بالافراد او المدلولات وجه
 الاولوية انه يتوافق المسند والمسنود اليه لفظا ومعنى وانما قال الاول في سارة الى ان
 التوافق في المعنى كاف في اصل الصحة وذلك مستحق والمدلول في الحقيقة مدلولات كما ان
 اليه بقوله لا في كونه مدلولات وقد يقال انما افراد المص المدلول تنبيه على ان مدلولات
 الثلاثة لكونها مشتركة كما انها كانت مدلولات واحدا واعلم ان بعض نسخ المتن هكذا في ان
 مدلولاتها ليست معاني في غيرها وقد اخذنا بعض السارحين ولعل السهم قد اطلع على
 نسخة من المص بافرا المدلول * قوله اسمى المدلول الظاهر مدلولها الا انه راعى قوله
 والا ولي في ان المدلول من غير اضافته * قوله لكونه اسمى المدلول المرجع للتصريح المسند اليه
 مدلولات في الواقع فتأمل * قوله خلاف السوق ذ السوق انما هو بليان حال الثلاثة مدلولها
 البليان حال المعاني في الغير * قوله فلا يتجه وجه عدم الاتجاه ان المراد يحصل المعنى بالغير
 يحصل من اللفظ وفي الحرف يحصل في حد ذاته فلا يلزم من كون احد هما معني في الغير كونه الآخر
 ايضا كذلك * قوله ولقد حسن قد قيل قال بعض اصحاب العرفان لو علم قوله لئلا لا يات
 بذلك الاحتجاج كما لا يخفى على ذوي الاذعان انتهى يعني انه لو قال فيما سبق يحصل وهما
 يتعين لئلا التصديق بالاحسان ولعل وجهه انه قولنا لا يتحصل بالغير انساب بالحرف
 اذ لا يتحصل لمقتضى بدون الغير اصلا لاسن اللفظ ولا في حد ذاته بخلاف هذه الالفاظ اذ لمدلولها
 تحصل في حد ذاته وان لم يحصل من اللفظ بدون الغير فاسببه ان يقال انه لا يتبين الا بالغير
 * قوله متفرع على سابقه الظاهر ان يكون الباق في كلا الموضوعين شيئا واحدا فهو اما ذكر
 ههنا فقط او مجموع ما ذكر فيها معنى جميعا وعلى كلا التقديرين التفرع من غير احتياج الى سمي من
 الاخرين المذكورين مما على الاول فخطا وما على الثاني فان الاحتياج الى اعتبار ان تلك
 الثلاثة عبارة عما هي تحت الموضوع للشخص عين الاحتياج الى اعتبار اخر في السابق نفع لاعتبار
 كونها افعالا لا لئلا ان يقال المراد عدم الاحتياج الى اعتبار ان المراد بالمدلول المدلول الضمني
 والمطابق ويركب ما هو خلاف الظ ويقال المراد بالسابق الاول هو الثاني من السنتين
 وبالنسبة الى الاول والمعنى انه متفرع على ما سببو ذكره ههنا وفيما مضى جميعا من غير احتياج الى
 اعتبار اخر فيما ذكره ههنا يدفع احتمال كونها افعالا قاطن وبعد فية نظر في الظاهر يكون المفزع
 عليه ما ذكره ههنا فقط ولذا جعله القائل والمفيد ذلك فاحتاجا الى ما احتاجا اليه * قوله

مدلولها التضمني والمطابق أي جميعا فالمعنى اسم التسمية مشتركة في اسم المدلول التضمني و
المطابق ليس شيئا منهما معنى في غيره فيندفع احتمال كونها افعالا فاسم الافعال مدلولها
التضمني معنى في غيره وهو النسبة وانما لم يكف بارادة المطابق وان كان عبارة القائل
في الاكتفاء لاستبوت اسم المدلول المطابق للفعل مستقلا بالمفهومية وان كان خلاف ما
ذهب القائل ولا ينبغي من المعنى اسم الاسم والفعل يشتركان في اسم مدلوليهما ليس معنى في غيره
ولم يكف بارادة المدلول التضمني ايضا مع انها كافية في المتو ان خلاف الظ المتبادر وجدا
وبهذا التقدير سقط ما قد قيل اسم كلام من ارادة المدلول المطابق والتضمني يدفع الاحتمال المذكور
فلا يظهر لذلك الاحتمال وجه فلا معنى لاعتبار امر في السابق يدفع احتمال كونها افعالا
* قوله ومن غير احتياج تاويل قوله فهي أسماء الى انها ليست حروفا كما في النسخ التي انطأها
ولعله سموم فلم النسخ والاصواب ومن غير احتياج الى تاويل قوله فهي أسماء بانها ليست
حروفا ثم ان النظم من ظاهر كلام المفيد انه اعتبر في السابق امر يدفع احتمال كونها حروفا
واول قوله فهي أسماء كما يظهر بالتقر في كتابه ولعل هذا هو المراد بما قيل لاظهر بالنظر الى ما قبله
انه يقول ومن غير احتياج الى اعتبار امر يدفع احتمال كونها حروفا وهو تاويل قوله مع ان
ذلك هو الظاهر كلام المفيد انتهى فلا يرد ما قد يقال المتو ههنا نصحيح التفريع لعدم محجة بحسب الظ
او المفهوم منه عدم كون تلك الاسماء حروفا وفعالا واللازم مما قبله عدم كونها حروفا
فقط فالنصحيح ما بالاشكاف فيما قبله بحيث يلزم منه عدم كونها افعالا ايضا كما فعله القائل فاما
في قسم التفريع ثانيا يلزم ما يلزم مما قبله وهو عدم كونها حروفا كما افاده المفيد وذلك ليس
باعتبار امر يدفع احتمال كونها حروفا بل لا احتياج الى اعتبار امر كذلك لظهور لزوم عدم
كونها حروفا مما قبله فان قوله اما وان اريد به المحصر فهو مجاز الواسطة وهو الشكاف
فيما قبله والتاويل فيما بعده كما رأيت والافلا يفيد شيئا في المقام وقوله بل لا احتياج الى
اعتبار امر ليس الا الاعتراف بقوله من غير احتياج الى اعتبار امر يدفع احتمال كونها حروفا بل
هو عينه * قوله المفهومة التي هي قرينة الموصول يعني اسم اللام في قوله الاشارة العقلية
للجهد الخارجي اشارة الى القرينة العقلية التي سبقت في قوله او عقلية وهو الموصول في هذا
مبنى على اسم الاتحاد الذي بين مدخول اللام وبين المسار اليه كما كاف في العهد الخارجي
وان لم يتجدد في المفهوم والعنوان والافلا كذا كور فيما سبقت ليس باشارة عقلية بل قرينة
عقلية * قوله لا مطلق الاشارة العقلية اسمي لا افرادي لا افرادها المطلقة عن
التقييدات فان من اصطلاحات اهل الميزان انه يستعمل مطلق الشيء في الافراد المطلقة
والشيء المطلق في المفهوم الكلي المشترك فيه المطلق عن خصوصيات الافراد * قوله اذ لا يصح
انها لا تقيد الشخص اسمي هذا مبني على ان قول المعص الاشارة العقلية لا تقيد الشخص

سيد مصطفي

فيه كما لا سداً ابتداءً * قوله علم محسوبة المراد بما سبته هو استدلاله على انه المراد بهما هي المحسوبة
 لا مطلقاً * قوله فيكون الاشارة الى النسبة التجزئية وهي امر كلي * قوله اذ قرينة لا تكون الا
 صلة والصلة لا تكون الا جملة خبرية مضمونة بالنسبة خبرية ولا يخفى عليك ان قرينة الموصول
 مدلول الصلة لانفسها لكن طلوت عليها الصلة مسماحة فلا يرد عليه ما قيل ان هذا يخالف
 محسوبة منه حيث قال القرينة مضمونة الصلة * قوله ومعلوم ان الموصول هذا حكم بان
 الموصول امر كلي بعد بيان ان الصلة امر كلي لربط قوله فان تقييد الكلي بالكلي آية بما قبله
 * قوله امر كلي نظر بل المعلوم انه جزء من مبهم وخرق مبني وبين الامر الكلي كما قد قيل وانكسر
 على المسماحة اى امر مبهم وآلة وضعه امر كلي مما لا يصح بهنا اما الاول فلانه لا يرتبط ببح
 قوله فان تقييد الكلي بالكلي انما يبقى على ظاهره وحمل ذلك ايضاً على المسماحة اى تقييد
 الامر المبهم بالكلي لا يفيد التخصص بينا في بيانهم بان المضموم والمضموم اليه كليان وان حمل
 ذلك ايضاً على المسماحة مع انه خلاف مرجح كلاهما لا يترجم المط وهو عدم حصول التخصيص
 كما سيجي واما الثاني فلانه يخالف ما مر من المعان الموضوع لتخصيص بالوضع الكلي لا يفاد
 ولا يفهم به الا واحد مخصوصه دون القدر المشترك على توجيه الشك هناك واما المفيدة انه
 لم ينافزع احد في انه لا يفاد به القدر المشترك على انه الا لازم كونه آية الوضع كلب
 لانفس الموصول فلا يصح قوله ولهذا كانا جزئيين وهذا كلياً اذ الظاهر المراد ان نفسه
 كلي والاقالة الوضع في هذا القسم من الوضع كلي في الشرح قد تكرر قوله يفيد بالحدث الكلي
 قد قيل هذا يشكك بقولنا الذي هو زيد والذي هو هذا على ما هو المختار من جواز كون الجزئي
 الحقيقي محمولاً * قوله وذلك اى عدم افادة تقييد الكلي بالجزئية كما هو المستفاد من نظ
 كل ما تم ضروري ونظري اى مختلف فيه قال الشريف في حاشية التجريد منهم من زعم ان
 هذه الدعوى بدعية فيها نوع خفاء والمذكور بعدا تنبيه في صورة الاستدلال في منهم
 من جعلها مستدلاً عليها كما ذكر بعدا فعلى هذا قوله مبين بان آية متعلقه بضروري ونظري
 على سبيل التنازع لكن يرد على تعليقه بالناس في ما قد قيل من ان فيه سائبة مصادة على
 المط لا انه يقال المراد بان المضموم والمضموم اليه كليان انهما عقليان كما اشار اليه صاحب
 التجريد ويجوز ان يكون ذلك اشارة الى عدم افادة الاشارة العقلية للتخصص يكون
 قوله مبين بان المضموم بياناً لقوله فان تقييد آية فنج لا يرد ما قد قيل اصلاً * قوله ومنه
 ذلك عقره عليه بانه اذا كان المراد بالافادة الاستدلال او كان رفع الايجاب
 الكلي اذ بهذا القدر ثبت المدعى لا يرد عليه هذا المنع وانت جدير بان هذا القدر لا يثبت
 المدعى بهنا وهو عدم افادة قرينة الموصول للتخصص بجواز ان تكون مما افاد بجزئية
 وايضاً في ميساقي من السؤل المصدر بلا يقال كما لا يخفى * قوله فلم لا يجوز

قوله لا يثبت المدعى بهنا وذلك لان
 قوله فان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد تجزئية
 اشارة الى كبريا الشكل الاداري
 مشروطة بالكلية نعم لو استدل به على انه
 مطلق الاشارة العقلية لا يفيد تجزئية
 سطلوا الاستدلال الكتب الكلامية
 كما هو المستفاد من القضاة في شرح
 المكان لا ذكره في القضاة في شرح
 المقاصد وقد يجب بان المراد انفسهم
 الكلي والكلية وتقييد به لا يستند
 الجزئية لتخصصه وان كان قد يفيد
 فيكون محال الكلام ان المركبات
 العقلية تنبئ بجوهر المتحد وبجسم انما
 واحداً انما يكون جزئياً بل قد يكون
 لا يترجم بان في الوضع يجب ان يفيد
 كلية وبان في الوضع يجب ان يفيد
 الجزئية فضلاً عن ان يجزئ الخطاب
 العقلية انتهى

قوله اشار بالعقل اه كما ذكره الفاضل
في بيان ان عقيدته على شئ حكمه الفاضل

قوله قد ورد ما قد قيل اما عدم ورود الاول
فلا يسمي على حكمه ما عداه على ما عداه مطلقا
القصر في قوله يجوز العقل فلا يسمي على اعتبار
ما عداه وقد عرفنا ان الاول ليس كذلك مره

قوله الذي يجوز اه وذلك لان الكلام في
التقييد على طريقة التوضيف قائم مره

قوله ان قوله قد ورد اه اما قد قيل في رد القائل
ان قضية اختلاف الحكم المجموع مع الافراد
في الاحكام غير جارية بينهما ضرورة انه اذا
صدق الحكم في جملة ما عداه ضرورة انه اذا
عليه وذلك لانه يسمي على امر صدق في جملة ما عداه
والظهور في غير ذلك ان دعوى القصر في
قوله ان الحكم لا يتناول في شئ من السموات
اه في قول الحكم قد يقال في شئ من السموات
فيجوز ان يكون الحكم في شئ من السموات
كلها والمجيب عليه ان الحكم في شئ من السموات
اهما سوى ان الحكم في شئ من السموات
لما لا يسمي ان الحكم في شئ من السموات
ومعلوم ان الحكم في شئ من السموات
بالاوصاف الكلية لا يسمي ان الحكم في شئ من
شئ لو كان ذلك الوصف هو مفهوم الجملة
والشخص واستماع قول الشرح ان
الكلية بما لها انتهى قوله (فانه شائبة تصادف
على المقتدر مره

حصول المعين به اه ادعى العلامة الدواني في حاشية التجريد انه خلاف ما يحكم به البداهة
وقد قيل في رد انه مسلم لو كان الحكم صادقا على جميع ما عداه وهو موقوف في نظر اف
عنه الحكم المذكور ليست بمختصة في كون الحكم صادقا على جميع ما عداه بل بسببه ان الجملة
يكون من جهة الاحساس والكلية انما تكون في العقل وانه لا يحصل من ضم مقبول في مقبول
محسوس والى هذا اشار المحقق في تجريده حيث قال ولا يحصل الشخص من انضمام كل عقل الى
منه فانه اشار بالعقل الى علمه الحكم * قوله على جميع ما عداه اي ما يجوز تجوز صدقة عليه
لا مطلق ضرورة ان العقل لا يجوز صدق التجريد على الشخص من انضمام كل عقل الى
غيره شائبة وهذا القدر كاف في الموت ثم ان تجوز صدقة على جميع ما عداه لا ينافي في تجوز صدقة
على نفسه ايضا لانه خصم تجوز صدقة على ما عداه بالذکر لعدم مدعية تجوز صدقة على نفسه
فيما يصدق بهما وكفاية تجوز صدقة على ما عداه فلا يرد ما قد قيل من اننا نعلم قطعا انما يجوز
صدق السواد مثلا على البياض من حيث انه بياض فصدق الحكم على جميع ما عداه م ومما ان
كل من المضموم والمضموم اليه لانه يجوز صدقة على نفسه كما يشتر به قوله على جميع ما عداه لم يكن
صادقا على جميع افراد الاخر ضرورة انه نفس جملة افراد * قوله فيجوز صدقة كل منهما
على جميع افراد الاخر لكونها من جملة ما عداه الذي يجوز تجوز صدقة عليه قال الدواني في
حاشية التجريد لا يقال فرض صدقة على ذوات افراد الاخر ممكن لا فرض صدقة عليها
مع وصفها لانا نقول ما يمكن فرض صدقة على كثيرين يمكن فرض صدقة على كل شئ اي
اعتبار اخذ وقد قيل كل من السؤال والجواب ليس في محله اما الاول فلانه لو لم يفرض
صدقة عليها مع وصفها لم يصح تقييده به على طريق التوضيف والكلام فيه واما الثاني
فلانه مني على جعل الفرض المذكور في تعريف التجريد والكلية بمعنى التجريد التقديرية لا بمعنى
التجريد العقلي وليس كذلك بل الامر بالعكس والالزام ان يكون كل جزء كلها انتهى قوله
ليكن ان يقال المراد بكل شئ في قول الدواني ان يمكن فرض صدقة على كل شئ كل شئ من
الكثيرين الذين يمكن فرض العقل صدقة عليهم لا مطلقا مثل فلا حاجة الى البناء على جعل
الفرض بمعنى التجريد التقديرية ثم ان التقييد على طريقة التوضيف لا يتوقف على امكان
فرض الصدقة على الافراد مع وصفها بل يجوز على تقدير امكان فرض الصدقة على ذوات
الافراد بدون احكام فرض الصدقة عليها مع وصفها فكل من الجواب والسؤال في محله
* قوله وذلك يلزم قيل فيه نظر اذ يجوز ان يكون الهيئة الاجتماعية مانعة عن وقوع
الشركة يجوز اختلاف الحكم المجموع مع الافراد في الاحكام اقول قد مر ان النسخ عن
وقوع الشركة انما يكون من جهة الاحساس والهيئة الاجتماعية ليست من محاسبات
فلا يجوز ان تكون مانعة عنه * قوله تاقل بعد اشارة الى انه لو صح هذا الدفع لزم ان

لا يحصر التخصيص بانضمام الكل الى الكل فضلا عن ان يحصر الاختصار في فرد واللازم
 بط بالاتفاق قوله ويمكن الدفع اي دفع المنع المذكور وبهذا الدفع مأخوذ من
 اشار اليه الاصفهاني في شرحه للشرح بحيث قال قد يفيد الانضمام امر لا يصدق في
 الخارج الاعلى شخص لكن يكون له افراد ذهنية لا يمكن لكل كلي يمكن العقل ان يفرض له اشياء
 غير متناهية والتقييد لا يقتضي ان يصير بحيث لا يمكن للعقل ان يفرض له اشياء ما غير متناهية
 سوى الخارج بالقيده انتهى وتوجيهه ان جميع الكلمات متساوية في الافراد الفرضية التي
 يمكن للعقل ان يفرضها للكل ويجوز تصوره يعني لكل كلي مساو لكل كلي اخر في الافراد
 الفرضية لانها امور غير متناهية والامور الغير المتناهية مساو بعضها لبعض والحال
 ان ضم احد المتساويين في نوع من الافراد الى الاخر لا يوجب خروج ستم من الافراد اي
 من افراد المضموم اليه عنه واختصاصه اي اختصاص المضموم اليه ببعض من افراده فضمير
 اختصاصه راجع الى المضموم اليه وهو وان حذف لفظه وعوض عنه اللام لكن معناه باق
 فيجوز ان يقول عليه كما عول حسان في قوله يستقيم من ورد البرص عليهم بردي
 يصقو بالرجح السلس حيث ذكر الضمير لان المعنى ما بردي كذا ذكر البيضاء اي عند
 قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم فيقيد الكل بالكل وضم احدهما الى الاخر لا يقال
 افراد الفرضية اصلا فكيف يجعله شخص خاصا وحاصله انما هي المقدمة المن بالليل على
 وجه شيعر بطلان السند وبهذا التقرير ظهر المراد بالافراد الفرضية ما هو المأخوذ في توفيق
 الكل والبركة السائل لافراد الحقيقية والذهنية لا الذهنية فقط كما قيل ولا اعلم منها
 بناء على جعل الفرض بمعنى التقدير المعبر في مقدم الشرطية كما قد قيل وان وجه المساوي
 هو عدم التناهي لا الصدق على جميع ما عداه لكن لا يجوز عن ستم يعرف بان كل قوله
 فان شيئا منها لا يجزم في التقييد الغير الوصفي ولعل وجه ذلك ان كلا من الدفيعين
 يتوقف على كون الكلين مما يجوز العقل صدق كل منهما على ما يجوز صدق الاخر عليه
 وذلك لا يتصور الا في التقييد الوصفي وقد قيل وجهه ان كل من الدفيعين يتوقف على
 كون الكلين مما يعتبر فيه الافراد الفرضية وذلك لا يتصور في التقييد الغير الوصفي
 اي لاضافي اذ الكل المتضاف الى منه لا يعتبر فيه الافراد الفرضية لا تقرر في الخوازم
 اضافة المساوي الى المساوي غير جائزة فالمعتبر فيه هو الاخر لا المأخوذ المحقق فلم لا يجوز
 ان يحصل المعين به بحيث يمنع من فرض الشركة وفيه ان التقييد لاضافي بمنزلة
 الوصفي فان قولنا غلام رجل بمنزلة غلام منسوب الى رجل فالتفرق بينهما باعتبار
 الافراد الفرضية في احدهما وهو الاخر حكم انتهى وخية ان التميز المذكور خلاف الظ
 على انه لا يجوز في المتضاف اليه الاعتبار الا افراد الحقيقة تحقيقا لا تقرر في النسخ التميز

قوله ليست من احكامات وازا
 الاصفهاني في شرح النجاشي انضمام الكل
 الى الكل لا يقتضي ان يصير بحيث يمنع
 تصور وجوده الا انشراك فيه لان المضموم
 والمضموم اليه والاضمام لكل كلياً متناهية
 في الافراد متناهية
 بردي بالتجويد في فرد متناهية والبرص
 نهر شيعر منه والتقصية العقل
 انما الى اثار الحقيقة والرجح صفوة
 اخر وانما بالشراب النجاشي
 لا تخفى فيه السلسل السلسل الاجزاء
 مسجع في النزول والا فالورد
 على التضمن معنى النزول والتقييد
 على معنى بمعنى الوصول اليه بالرجح
 المتدري يعني قوله بالرجح
 بنفسه و البناء في قوله بالرجح
 المصاحبة اي مزوجا بالجر الصافية
 السابقة كذا في حواشي الشرح البيضاء
 متناهية
 وهو الفرض بمعنى التجوز العقلي
 متناهية

المذكور لا يحسم مادة الاشكال فانه لا ينفع في مثل ضياء الشمس وان كان بمنزلة ضياء
منسوب الى شمس اذ لما نفع ان يقول لم لا يجوز ان يحصل المتعين بحيث يمنع من فرض
الشركة بتقييد الضياء بالمنسوب اليه بالشمس باعتبار فردا الحقن ثم اقول يمكن ان يقال
المقيد والتقييد فيما نحن فيه هما الموصول والصلته ولا شك انها كما موصوف والصفة
في جواز اعتبار الافراد الفرضية فعلى هذا لا يضر النظر المذكور قائل * قوله لا يقال ما قيل
معارضة على قولهم تقييد الكل بالكل لا يفيد الجزئية حاصلة انه قد يفيد الجزئية والا لا
كان الطبيعة المقيدة بالعموم جزئيا حقيقيا والسالى بط لا قالوا انها جزئية حقيقي حتى حصل
بعض القضية الطبيعية واخلة في الشخصية وههنا معارضة اخرى ذكرها السالك كجواب
للتجريد مع جوابها وهي ان يقال انه قد يفيد الجزئية والا لزم ان يكون ما ينضم الى الكل يفيد
الجزئية جزئيا وله لا محالة مفهوم كل مفقود الى ما ينضم اليه ويجعله جزئيا وكذا فيلزم عند
تفكير شخص انه يفقد مفومات غير متناهية ههنا * والجواب منع انه لا يمكن شئ منها كلها
مفقود الى ما ينضم اليه ويجعله جزئيا بل قد يكون متناها في نفسه غير موصوف الا بشرط التسليم
من هذا القبيل * قوله حتى جعل بعض المبرزين آه قبل القضية الطبيعية لا تتصرف في موضوع
مقيد بالعموم فلا يصح التفريق اللهم الا ان يقال الكلام مبني على كونها منحصرة فيه وان
رده شارح الشمسية * قوله لانا نقول هذا المسألة اليه هذا القول بان الطبيعة المقيدة
بالعموم جزئية حقيقي او جعل القضية الطبيعية داخلية في الشخصية او افادة ذلك القول
ان تقييد الكل بالكل قد يفيد الشخص فاعلى الوجه في ضعف الاول هو ان تقييد الطبيعة
بالعموم لا يفيد الا وحدتها بالوحدة الذاتية وذلك لا يخرجها عن الكلية وعدم امتناع
العقود فرض الشركة فيها بحسب الخارج قال الشافعي في شرح المقاصد من العلوم
بالضرورة ان الكل الموصوف بالاوصاف الكلية لا يفتي الى حد المذنية حتى لو كان
ذلك هو مفهوم الجزئية والشخص وامتناع قبول الشركة كانت الكلية محالها وفي
ضعف الثاني ان الطبيعة قسم مستقر من مطلبة القضية وسيم الشخصية في صانعهم فكيف
يكون داخلية فيها والى هذا اشار السالك في حاشيته على شرح الشمسية حيث قال وهو تكلف
في ادخالها تحت الشخصية فقد خرج عن الصناعة او ان الحكم في الطبيعة على مفهوم
الموضوع باعتبار وجوده في الذهن كما انه لا يخرج عنها بان يحكم عليها باعتبار وجوده
في ذهن الفرد في الفضاء المحصورة كما ذكره ابو الفتح في حاشيته على شرح التهذيب
واما السالك في هذا المراد انها في حكم الداخل في الشخصية فتح قطع النظر عنه لا يفيد
في هذا المقام كما لا يخفى على اولى الافهام وايضا وجه جعلها داخلية في الشخصية ان السج
في الشفاء تلت القسم فقال الموضوع ان كان جزئيا فهي الشخصية وان كان كلياً فانه

قوله الكلام مبني آه على ما ذهب اليه
بعض المحققين من ان الطبيعة الطبيعية
تساخس غير الارادة المشهورة التي
هي الشخصية والطبيعة والمادة المشهورة التي
وليس كذلك القسم قضايا عامة كقوله
بالعموم وكيف لا يمكن فيها الطبيعة المقيدة
للملكية حيث لا يمكن ان يكون ما ينضم الى
الاشياء نوعا ولا الحكم عليه في قولنا
الى الرد على شارح الشمسية
الطبيعة على نفس الطبيعة والحكم في
يقول ان الحكم في الطبيعة والحكم في
الحكم في الاشياء فحسم فاشار الى ان
الطبيعة في غير اعتبار تقييد الطبيعة
بالعموم بل انما القائل بالموجب
مشقة

بين كمية الافراد في المحصورة والافني المملة فظن بعضهم انه ادخل الطبيعية في الشخصية
 وليس كذلك بل الوجه في التثليث ما ذكره سارح التسمية من ان الكلام في القضية
 المعبرة في العلوم والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم وفي ضعف الثالث ان المراد
 بالتقييد المذكور هو التقييد بالنظر الى الافراد وتقييد الطبيعة بالعموم معناه اخذ باعتبار
 العموم فليس فيه الافادة المذكورة على انه قيد الطبيعة ما هو صفة لها لا مطلق العموم كما
 يدل عليه قولهم الطبيعة من حيث انها عامة كذلك كلية في حيز المنع كما قد قيل * قول * وفي
 استلزام الدليل المذكور وهو قوله فان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد اجزائية واعلم ان الظن
 ان حاصل كلام المصنف في الاشارة العقلية المعهودة لا تفيد الشخص لانها مجرد تقييد
 الكلي بالكلي ومجرد ذلك لا يفيد اجزائية فعلى هذا لا غبار في الاستلزام الا انه لا يتفرع
 عليه كون الموصول كليا كما يشير اليه الس * ولعله لهذا حمل الس على معنى انه الاشارة
 العقلية المعهودة مطلقا لا تفيد الشخص فقال ما قال قائل نعم انه بعد هذا الحكم قد لا يلزم
 بان مجرد الاشارة العقلية مجرد تقييد الكلي بالكلي وذلك لا يفيد اجزائية لا يتم التقييد
 والاستلزام كما ذكره وان قرر بان الاشارة العقلية مطلقا مجرد تقييد الكلي بالكلي
 مطلقا وذلك لا يفيد اجزائية يكون الكبرى ممنوعة فالسبب في كلامه على هذا الصلوات
 واحال غيره على المقابلة وامثال هذا غير منكرة * قوله بمعنى انه لا يصير في فهم قوله
 فان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد اجزائية على هذا المعنى فح الاستلزام المدعى * قوله لانه
 لا يحصل الشخص بذلك التقييد لو استلزم الانتقال الى شخص كذا في النسخ التي رأيناها
 والظن لو استلزم بالواو اذ لا يقع في الواو صلة في مثال هذا المقام وقول الواو
 عليها * قوله منضم مع هذا الكلي المقيد كذا في النسخ التي رأيناها والظن بانضمام امر اخر
 الى الكلي الذي هو القيد * قوله بناء على العلم بالتحصا الصلة فيه ان الصلة كلى
 والتحصا الكلي في فرد بحسب الخارج لا يخرج عن الكلمة فالعلم بالتحصا لا يكون سببا
 للانتقال الى جزئية ينتسب العقل عن فرض استراكه بين كثيرين والكلام بهما فيه نفس
 ينتقل به الى المراد بالموصول وليس الكلام فيه فلا يصح قوله فقيده تلك الاشارة
 الشخص ولعل هذا هو معنى ما قد قيل نعم يفيد تلك الاشارة الشخص بمعنى تعين الشخص
 المراد عند الخطاب لا بمعنى اجزائية والكلام فيه * قوله فلا بد ان يفيد الشخص احي
 الموصول بقرينة معينة والافض الموصول لا يفيد الشخص كما سبقت في تبينه المقدمة
 وفيه ان الكلام في افادة قرينة الموصول الشخص لا في افادة الموصول الا انه يقال المراد
 لا بد ان يفيد وذلك يقتضي انه يفيد قرينة اذ افادته اياه انما يكون بافادة قرينة
 كما سبقت في تبينه المقدمة ثم ان الموصول انما يفيد الشخص بقرينة بمعنى تعين الشخص المراد

لا بمعنى الجزئية والكلام فيه * قوله ان مجرد الاشارة العقلية التي هي قرينة الموصول
وهي الصلة كما اسلفه فالمعنى ان مجرد الصلة لا يفيد الشخص والجزئية من غير تحقق ما
يصاحبه تذكر تحقيق المصاحب الذي هو انحصار الصلة في الشخص شرط لا فادته
الجزئية لا لا فادته ما هو المراد من الموصول اذ كثير ما يخلو قرينة الموصول عن المصاحب
كما في الذي هو انسان فالمفيد ما هو المراد من الموصول هو مجرد الصلة لا مجموع الصلة
والمصاحب فلا يرد عليه ما قد قيل ان المراد بالاشارة العقلية هو القرينة التي تدل
على ان المراد بالموصول ما ذا وهي مجموع الصلة والمصاحب لا مجرد الصلة انتهى واما
ما قيل من انه يلزم من هذا الجواب ان يكون قرينة الموصول مجموع الاشارة والمصاحب
وذلك ينا في ما هو الظاهر كلام المصنف ههنا والمصريح به فيما سبق من ان قرينته هي القرينة
العقلية التي يجر عنها ههنا بالاشارة العقلية فسا قط كل السقوف اذ لا اشعار لهذا
الجواب يكون قرينة الموصول مجموع الاشارة والمصاحب فصلا عن اللزوم فلاحته
الى ما قد يقال في دفع المناقاة ان ما ذكره من مبني على التحقيق ومسبق مبني على المشهور
* قوله اي قرينة يشتمل عليه الخطاب اي اشتمال الظرف على المظروف فلاضافة
من قبيل اضافته المظروف الى الظرف وتذكير ضمير عليه الرجوع الى القرينة كما سبقت ذكره
من ان المؤنث الذي لا مذكور له من لفظة يجوز فيه التذكير * قوله بمعنى الكلام ليكون على
طريق ما سبقت عند قول المصنف ان كانت في الخطاب * قوله من الامور المفصلة بيان
لقرينة يشتمل عليه الخطاب كما قيل * قوله سابقا اي عند قول المصنف ان كانت في
الخطاب فالضمير * قوله من الاشارة اخصية بيان لقرينة يدر كها اخص ويجوز ان يكون
متعلقا بيدر كها بيا نائشا لا ادراك * قوله والملازمة في كل منهما شئ اخر فانها
في الاول ملازمة المظروف للظرف كما استمرنا اليه وفي الثاني ملازمة المسبب
* قوله يدفعه انه لا يتناول اه اعترض عليه بان هذا لا يتعد فيما هو الموت لان الموت ان الضمير
واسم الاشارة جرت في الجملة والموصول كلي البتة اقول كونه الموت ما ذكره من بل الظاهر
كلام المصنف ان الضمير واسم الاشارة جرت بانه البتة كما ان الموصول كلي البتة على ان
الفرق بينهما انما يتم بذلك وقيل يفهم من عبارة الشئ ان الخطاب بالمعنى المصدرى
لا يتناول قرينة ضمير الغائب ويتناول قرينة كل من ضمير المتكلم والمخاطب لكن لا يخفى
انه لا يتكلف فيه لا يكون قرينة الا لضمير المخاطب ومع التكلف يكون قرينة لضمير الغائب
ايضا اقول لعل ذلك التكلف هو ان يقال كما في الخطاب بالمعنى المصدرى توجيه
الكلام الى الغير فهو كما انه باعتبار ان ذلك الغير هو المخاطب قرينة لضمير المخاطب كذلك
هو باعتبار صدور ذلك التوجيه عن المتكلم يكون قرينة لضمير الغائب وفيه انه لا كان

قوله بمعنى على الحقيقة قائم التحقيق
ان قرينة الموصول هي الصلة المصاحبة
والمراد بالمشهور ان قرينته هي الصلة
وعداها لا يسبب اليه ان لا يتكلم في هذا
ذكر ما يجب قد يقال في هذا
قوله ما سبقت اي عند قول المصنف
وذلك اما من طرف الاشارة
اي عدم التداول بان هذا القرينة
ضمير الغائب مشه

كلية اى كلية كما هو المستفاد من ظاهر قول المصنف ولذا كانا جزئيين وهذا الكلية اذ الظاهر
منه انها جزئيان كلية وهذا الكلية كلية في ذكرنا فيه بلا حرج فلا بد ما قبلنا وذكرنا
ينا في كون الموصول كلية ولاينا في كونه كلية جزئيا فلا يصح قوله فلا يصح قوله فلا يصح
كانا جزئيين وهذا الكلية فانه مبني على انه معنى قول المصنف وهذا الكلية انه كان الموصول
كلية جزئيا وليس فليس نحصل اعراض السمع ان قوله الاشارة العقلية لا تفيد التخصيص
ان البقي على اطلاقه لا يستلزم دليله اعني قوله فان تقييد الكلية بالكلية لا يفيد الجزئية
حاصل على معنى انه مجرد الاشارة العقلية لا تفيد التخصيص يستلزم دليله لا يستلزم دواعي
اعني قوله وهذا الكلية فانه مضاف الى الموصول الكلي دائما لانه كلى في الجملة قوله المفهوم ان سابقا
اشارة الى توجيه ارجاع ضمير كانا الى الضمير واسم الاشارة وحاصل التوجيه انها ان
يكونا مذكورين مراراة الا انها مذكوران حكما لانها معهما محسوبة ويكفي ذلك في ارجاع
الضمير كما فصلناه سابقا قوله اى الموصول المشار اليه بالاشارة العقلية توجيه اى
بقوله الاشارة العقلية لا تفيد التخصيص وهذا الاشارة الى المشار اليه بهذا توجيه اشارته
الى الموصول يعنى انه اشارة الى الموصول المنفرد من قوله الاشارة العقلية لا تفيد التخصيص
فمن قبل الاشارة الى المشار اليه بالاشارة العقلية تنزله بمنزلة المشار اليه
بالاشارة المحسوبة في كمال تميزه ولهذه الحقيقة لم يقر اى الموصول المفهوم من ذكر الاشارة
سابقا وان كان ذلك ايمر لما قاله في حديثه * قوله وقيل اى توجيه كلام المصنف بحيث
يندفع عنه ما اوردهما * قوله بمعنى انه مد كلية اى سمي كلية بجزء اى كلى فقيمة حيث
لم يفهم مع منها الا الاخر الكلية وهذا مبني على انه فقيمة الموصول هي مضمومة الصلة
ومعها كما هو المشهور على ما صرح به القائل المذكور نفسه وهما توجيه اخر ذكره بعض
المحققين مستفيدة مما نسب الى الشريف قدس سره وهما فصل بعض التفصيل بعض اخر
ان غرض المصنف من هذا التنبيه بيان الفرق بين الموصول واخويه بعد جعله مشترك في كون كل منهما
موضوعا بالوضع الكلى المحرم بجزئيات باذنا وضع له الموصول قد يكون جزئيا حقيقيا وقد
يكون جزئيا اضافيا بخلاف اخويه فانه ما وضع له يكون جزئيا حقيقيا دائما بقوله الاشارة
العقلية لا تفيد التخصيص قضية مطلقة والقضية المستفادة من قوله بخلاف آه قضية دائمة
واراد بالتخصيص الجزئية الحقيقية فيكون القضية الاولى ايضا دائمة والثانية مطلقة في قوله
فلذا كانا جزئيين وهذا كلية مراد بالجزئية الجزئية الحقيقية وبالكلية الجزئية الاضافية فان قلت
الضمير الغائب ايضا كذلك فكيف يصح الفرق قلت سيجي في التنبيه العاشر ان استعمال
الضمير في الجزئية الاضافية في مجاز في قوله ولا يخفى بعده اى بعد هذا المعنى الذي ذكره القائل
عن عبارة المصنف فانه يحتاج الى تحلف بارد تميم الجزئية والكلية عن كونها حقيقة ومجازا ولا

قد اى هو المشهور وذلك كما في بعض النسخ
لانه كما كان المقصود ان فقيمة الموصول
هو مضمومة الصلة حكما بان فقيمة
مضمومة الصلة وعده مشبه

قوله مجاز فانه قلت في الوجه بطلان المجازية
في الضمير دون الموصول قلت سيجي
في كلام الشرح ان الحكم بالمجازية في
الضمير كقاعدة استثنائية في
يشتمل قاعدة الطرد وذلك لا يوجد
في الموصول مشبه

قوله فانه يحتاج الى تحلف ولذا بعد
المعنى المذكور وظاهر انه ليس كذلك
ان تقول القول بعده بعد مشبه

قوله تميم الجزئية والكلية باثر يكون
المعنى ولذا كانا جزئيين مطلقا اى
سواء كان حقيقة او مجاز وهذا الجواب
مطلقا سواء كان حقيقة او مجازا
مشبه

ثم اعتبار تحقق الاول في ضمن الحقيقة والثاني في ضمن المجاز اذ لو خصا بالحقيقة بطر المحكم
 الثاني وبالمجاز المحكم الاول ولو خصه الاول بالاول والثاني بالثاني لكان قلنا بعيدا
 عن الفهم جدا وقد يقال لعل وجه البعد ما قيل انه هذا الجواب مبني على انه قول المصنف كليا
 مجاز باعتبار بعض ملاحظاته وظاهره ذلك كيف ولو اعتبر في الفرق بين الموصول
 وانحويه هذا الباب لا ارتفاع الفرق بينهما لان الباب مفتوح في الكل فان اعتبر فليعتبر في
 الكل فيكون الكل كليا والا فكل جزء بلاتفاوت قسما وقيل وجهه انه في الفرق انما
 يصح بناء على ما هو المشهور من كون قرينة الموصول نفس الصلة لكن التحقيق ان قرينة
 الصلة مع ما يصاحبها قسما وقد قيل لا كان ما وضع له الموصول شخصا وكان قرينة
 معقولا صفا لا يدرك به الجزئية الاعلى وجهه كلى كان الموصول جزئيا سببها بالكلية فيكون كليا
 ما ذكره القائل على هذا المعنى بان يراود بالتفاوت بين القرينتين كونه احدهما مقيدة
 للشمخ بمعنى الجزئية دون الاخر فلا بد فيه وفيه انه يابى عن جملة على المعنى المذكور ان القائل
 قال بعد هذا القول والنظر في ذلك الفرق باعتبار ما استمر من اطلاق القرينة في الموصول
 على نفس صلتها وان كانت قرينته بالحقيقة الصلة مع غيره فانه على المحكم المذكور لاجابة
 الى اعتبار ما استمر بل يجري ما ذكره على اعتبار التحقيق ايضا كما لا يخفى * قوله من امارات
 جعلهم التغيير بالاشارة الى انه ذلك التقسيم منهم يجوز انه يكون الظاهر بان مدلول
 التغيير كعلم متعين بالوضع كما يشير اليه المصنف بخلاف الموصول فان مدلوله انما يتعين
 بالقرينة وذلك ان نقول يجوز انه يكون ذلك التقسيم منهم باعتبار القرينة اعم من مدلوله
 متخفف بحسب القرينة اما مضمرا واما علم ومدلول الموصول باعتبار قرينته ليس بمخصص
 قسما والتغيير بالجعل اشارة الى ان كلية الموصول جعلي لا واقعي لما سبق * قوله كليا
 الظاهر المراد انهم جعلوه كليا حقيقة فيكون هذا الكلام اشارة الى قوة ما حمل كلام المصنف
 عليه والى ضعف ما حمل عليه القائل وبعده * قوله انهم قسموا واما اماراته ايضا ان
 الاصولييين صرحوا بان من ادوات العلوم والاعمال المعاني والنحو صرحوا بان يعامل به معاملة
 الموقوف بالام في معانيه الاستغراق والعهد وغير ذلك قد ترجم قوله ما مدلوله
 متخفف قبل الموصول كناية عن الاسم فلا يتنقص بالحرف لكن يتنقص باسم الاشارة على ما
 يظهر من التنبية الثالثة اقول توجيه التنقص باسم الاشارة ان التقسيم غير شامل للاسم
 الاشارة مع انه المقسم شامل له ولا يرد عليه ما قد قيل في يظهر بالتنبية الثالثة هو
 انهم جعلوه ايضا كليا فبني التنقص ناقصا له فانه لا يظهر بالتنبية الثالثة انهم جعلوه
 ايضا كليا * قوله فاعلم انهم جعلوه الموصول كليا قد يقال لو كان التقسيم المذكور اماراة
 بجعلهم الموصول كليا كانه اماراة بجعلهم اسم الاشارة ايضا كليا والى ان شئت لا وجه له

انما جواب انما تزويجه
 القائل لا دلالة له
 هو المحقق شرح على قوله على انما
 مشقة

محمد بن عبد الله

اصلا ولا اثر منكم بجعلهم اياه كلياً * قوله والظاهر المؤاشار بالظ الى احتمال ان يكون
المؤا انه علم الفرق والفساد المذكورين من اب بقر على ان يكون التنبيه مستغنياً في الحكم
البدوي ووجه ظهور ما ذكره انه يكون هذا التنبيه على نسق اخوته اب بقدر التنبيه
وايضاً ليس من الدأب التنبيه على العلم بل الدأب انما هو التنبيه على المعلوم وحاصل
كلامه ان الظاهر سابق لكلام المصنف في التنبهات السابقة ومن دأب الائمة السابقة
ان المؤا الاصل بالتنبيه ههنا هو نفس الفرق والفساد المذكورين لا العلم بهما وان كان
الظاهر سبباً في عبارته ههنا ان المؤا به هو العلم بهما لا نفسهما ومن مخرجت الاول ان
يكن حرف عبارته ههنا عن الظ بان يقال صرح بانه علم آه * قوله لا انه علم هكذا في نسخة
التي هي بخط السبب السابقة ووقع في بعض النسخ ان بالام بحارة فقد قيل انه سهو من
النسخ وقيل يكن توجيهه بان يقال ان علمه لقوله والظاهر المؤا وحاصله ان المؤا
بالتنبيه هو الامر المعلوم من اب بقر والمعلوم من اب بقر هو هذا في الفرق والفساد
المذكورين فتأمل * قوله تاكيد لما يستفاد من التنبيه اى من لفظه وتخصيص ان كيد
والتصريح بهذا التنبيه لاظهار الاتهام بشانه او للتنبيه على اختصاصه بتقسيمه كما اشار اليه
فيما سبق * قوله اى كنت من العلم فربما لا يستوفى منه في تنبيه المقدمة من ان لم يجد
استعمال التنبيه في المعلوم الصريح من السابق * قوله حيث علم مبنى للمفعول من العلم
اى حيث علم مما سبق او مبنى للعلم من التعليم اى حيث علم المصنفه ولا يظهر حيث
علمت حيث كان علمه لعل * قوله فليس شاعلا للعلم المشترك وذلك لان الظاهر
ان الفرق انما هو مجرد تعدد الموضوع له في المضمرة وحده في العلم غير انما هو مجرد تعدد
الوضع وتعدد ذلك ان هذا المعنى ليس شاعلا للعلم المشترك لتعدد الموضوع له فيه
وان كان باعتبار تعدد الوضع فلا يرد عليه ان التعدد المنفرد والمثبت هو التعدد المقيد
بوحدة الوضع وذلك يوم المشترك لعدم تعدد الموضوع له بوحدة الوضع فيه على
ان نفى تعدد الوضع في المضمرة لا ثبت له بل الظاهر تعدد الوضع في باعده من جعلها
ضميراً للواحق بها قرائن المراد وكذا الكاف في ضوابط وعلاكم كما مر في تنبيه
المقدمة * قوله وظاهر المراد اشارة الى جواب سؤال مقدّر بان يقال يجوز ان يكون
مراد القائل هو الفرق بين المضمرة وبين العلم الغير المشترك وتقرير الجواب فلي * قوله
بل بين التثنية عطف على قوله بين اسم الاشارة اى بل بينه وبين التثنية وهى
وهى الموصول واسم الاشارة والمضمرة فتأخر الاول الى بين الموصول ايضا ويحتل
ان يكون معطوفاً على قوله بينه وبين اسم الاشارة اى بل علم الفرق بين التثنية
بعضها مع بعض فتأمل * قوله الا انه خص ذلك الفرق اى الفرق بين العلم والمضمرة

قوله من غير ان يلاحظ ان بين الفرق وبين
بينه امثال المضمرة وبينه المشترك لا مطلقا
فما ذكر في تنبيه المقدمة
مرشد
المورد على الكاف والواو الباقى
وسهوى زاده مرشد

على الوجه المذكور وان لم يلزم لقوله مفوت لهذا الفرق بناء على انه المناسب
 مفوت له كما قد قيل فان الكلام في ذلك الفرق لا في مطلق الفرق بينهما وايضا لو
 اريد مطلق الفرق بينهما لم يصح قوله لان تقسيم غيره مفوت لهذا الفرق اذ تقسيم غيره
 ليس مفوتا لمطلق الفرق بينهما كما يستوضح بانقله عن كثير من كتب الاصول كما قيل
 بقوله دون الفرق بين الثلاثة اى ودون الفرق بينه وبين اسم الاشارة بل هو الموصول
 ايضا ويمكن حمله على التمثيل اى ودون الفرق بين الثلاثة مثله قوله حيث لم يذكر اسم
 الاشارة اى والموصول ويمكن الحمل على التمثيل اى حيث لم يذكر غيره اسم الاشارة في
 تقسيم بل قصره على العلم والمضمر وهذا تعديل لقوله ودون الفرق بين الثلاثة ووجه دلالة
 عدم ذكر اسم الاشارة في التقسيم على ذلك ان تفويت الفرق بين الثلاثة في التقسيم
 فرع ذكر الثلاثة في عدم الفرق بينهما وليس فليس هكذا قيل وفيه تفويت الفرق
 بين الثلاثة في التقسيم قد يكون بعدم ذكرها فيه وعدم التفويت فرع ذكرها فيه كما لا يخفى
 بقوله دون عدم حصول الفرق اى بين الثلاثة قد ذكر قوله يرشدك الى ذلك اى
 الى ان تقسيم غيره مفوت لهذا الفرق كما هو الظاهر الى ان غيره لم يذكر اسم الاشارة في
 تقسيمه كما قيل الى كل منها بقوله وقد عرفت معناه اى معنى دون عند قول المعصرون
 القدر المشترك من انه يفيد التفاديت بين ما جعل ذا حال والمضاف هو اليه فيجانب
 الى ذي الحال فهو اشارة الى فساد الاحتمال الثاني اذ الكلام في يفيد عدم كون اسم
 الاشارة مقسما كما يجوز لاقسامته وهو الموهوم هكذا قد قيل ذلك انه نقول معناه
 وقد عرفت معنى فساد التقسيم حيث ذكر اسم القصور في عدم ذكر اسم الاشارة دون
 عدم حصول الفرق بقوله اسماء الاشارة كذا فالظان اسماء الاشارة في اصطلاح
 الادباء اسم للموضوع دون افرادها كما قيل بقوله والاى وان لم يكن اخرج الموصول
 عنه فساد المكان او خاله فيه اى داخل المصاياه في تقسيمه فاسد اذ يزوم دخول
 ما ليس من الاقسام في تقسيمه وذلك ظاهر الفساد فيكون تقسيمه تقسيم المعصوم فاسد او
 المخوض خلاف ذلك بقوله ويمكن ان يعترض ضعفه لما اشار اليه فيجانبه بعد قوله
 بانه لم يتعرض له لاحتمال ان يكون اخرجاه ويمكن ان يعترض ايضا بانه لم يتعرض له لاحتمال
 ان يكون اخرجاه عن تقسيمه كونه لاجل ان المراد باللفظ الذي معناه جزء الذي معناه
 جزء فقط والموصول ليس كذلك فانه موضوع للحكي ايضا فتأمل بقوله ذلك القسم
 اى اسماء الاشارة بقوله اى قرينة هي الاشارة اشارة الى انه يجوز ان يكون القرينة
 بالمعنى الاصطلاحي كما هو المتبادر فالأضافة بيانية ويجوز ان يكون بالمعنى اللغوي و
 الاضافة من قبيل جرد قطيعة بقوله ومدلول الضمير بالوضع قيل المناسب ان يقول

اشارة الى انه يتحقق علم الفرق بين
 العلم والموصول غير مدكور في الكلام
 مع انه ذكره ايضا بالمقام من علم الفرق
 بين الثلاثة مثله

يجز على انه المشار اليه بهذا القول
 هو الفرق بين العلم والمضمر على الوجه
 المذكور مثله

على ان يكون فضيلة من قولنا قد
 يقال على ان يكون مصدرا مرادفا
 للشارة كالشرطية بمعنى الشرط
 مثله

عليه السلام اخذ في مرته
الاشارة في كونه بالوضع مشقة

ومدلول الضمير العلم بالوضع او يقول في السابق فساد تقسيم الجزئ الى الضمير دون
اسماء الاشارة ليتكلم الاحق والسابق الا انه يقال اراد الضمير بما هو متضمن للتقسيم
من تعدد الاقسام في السابق واسقط العلم ههنا للاشارة الى ان منشأ الحكم بالفساد
فرق صاحب التقسيم بين المضمرة واسم الاشارة بطريقا اسقط العلم واكتفى بذكر الضمير
لعدم الاختلاف في العلم بقوله وبقا در من العبارة ان الفساد اعم الفساد في الفساد والمعلوم
محسب راجع الى هذا الظن ولعل وجه البتاد ما تقرر فيما بينهم من ان التقى والاشارة اذا
دخل على مفيد رجحان الى القيد فلا يرد ما قيل ان المبادر ان كلامه الظن والتقسيم
فاسد لا ما ذكره غاية الامر ان فساد التقسيم فساد الظن فامل لكن يرد عليه ان
المبادر هو فساد تعديل التقسيم بالظن المذكور لما ان القيد هو تعديل النفس بالظن ولا
يلزم من فساد فساد الظن واما ما قد قيل نعم لكن التعبير بالظن ههنا ليس الى ان الفساد
ناش من فساد الظن فقيه ان التعبير بالظن ليس لفساد في فساد الظن حتى يشار به الى ان
الفساد ناش من فساد * قوله اذ علم من السابق ان التقسيم فاسد اعم في نفسه وقدر
يعترض عليه بانه لم يعلم من السابق فساد هذا التقسيم في نفسه مع قطع النظر عن الظن ان
يجوز ان يكون المراد باللفظ الذي مضى جزء في هذا التقسيم اللفظ الذي مضى جزء في فساد
فقد لم يجعل اسم الاشارة قسما منه وباللفظ الذي هو موضوع الشخص بوضع عام الذي
وضع له في الجملة كما هو التحقيق في لا يكون بين التقسيمين تناف كلفيف يعلم من السابق
فساد هذا التقسيم وايضا يجوز ان يكون اخرج اسم الاشارة بعده كليا كالوصول فلا
يكون تقسيمهم باخر اجمعه النكته فساد فاصل التقسيم برئ عن الفساد * قوله
او للاشارة الى ضعفه المستفاد مما سبق في وقوله وذلك الظن انه من قبيل عطف العلة
على المعلوم * قوله اما انهم اعمي ما لانهم وكذا قوله واما انهم * قوله لا انهم جعلوا آية
قد قيل فيه ان عدم افادته له بنفسه لا يستلزم كونه الظن المذكور سببا للتقسيم المذكور
اقول يمكن ان يقال يجوز ان يكون المراد باللفظ الذي مضى جزء في اللفظ الذي مضى
المضاد بنفسه جزء في هذا الاعتبار يصلح ان يكون الظن المذكور سببا للتقسيم المذكور
* قوله وكما منشأ هذين الظنين انهما المراد من الظنين ما نقله عن القائل وما ذكره
نفسه ويحتمل ان يرد بهما جعلهم اسم الاشارة غير مفيد للتعين المعبر في وضعه وجعلهم
الضمير مفيد له وتطبيق ما ذكره على هذين الاحتمالين فلا استرة فيه * قوله من غير
ضميمة من المستعمل قيل المفهوم من هذا عدم تحقق ضميته من المستعمل اطلاق الضمير المفهوم
من قوله ولم يتقنوا ان ههنا ضميته لازمة تحققها منه فينبغي تناف ظاهرا وجواب ان الاول
مبني على فهمه والثاني واقعي اي فهموا ان التعين حاصل من لفظ الضمير في ضمير ليس

لأنه يتفق فاعادة الطرد * قوله ولا يخفى انه يستفاد انه قيل فيه بحث فان غاية ما يستفاد
منه نفي عن المعنى لوضع الضمير للجزء اما كون ذلك الوضع بواسطة الامر العام فلا يستفاد
منه الا ان يقال لم يعلم من احد القول بوضع الضمير واخره للجزء بوضع خاص غير عام وقد قيل
يستفاد ضرورة ان الوضع للجزئيات الغير المتناهية انما يكون بملاحظة التقدير المتكسر بينها
لا بخصوصها وقد يعترض على السمع ايضا بانه يجوز ان يكون معنى تعيين الضمير بالوضع تعيينه بالوضع
الذي لاجل الاستعمال في المعين وعاقبة الاستعمال فيه بخلاف اسم الاشارة فانه لم يوضع لجزء
الاستعمال في معين وليس هذا الاستعمال غاية لوضعه وعاقبة له بل انما يعين بعينه بقرينة
الاشارة في بعض المواضع فيندفع ما ذكره فاعاد * قوله وليس ذلك مما تقدم به بل يستفاد
ان ذلك الوضع ليس مما تقدم به المصم وذلك خلاف ما استشهدوا به من قوله قد يعترض عليه بان
ما استشهدوا به ان المتضمن بهذا الوضع اولا هو المصم وهذا لا ينال في كون غيره موافقا له في القول
بتحققه في بعض من المواضع بعد ثبوتها في التفسير الرابع * قوله التبيين الرابع
هذا في اداة التبيين في التبيينات الثلاثة الاول النوع ابهام في المقام وضرب الاستفهام
في الكلام فلما ارتفع الابهام وتعين المرام بالتفسير في المواضع الثلاثة غير الاستفهام
العبارة وترك طريقة التفسير والكفى بالاشارة الى التقدير وتسمى على هذا الطريقة الى آخر
التبيينات التبيين والتذكير * قوله تبين لك لم يقل علمت كما قال في التبيين الثالث باللفظ
اولا اشارة الى التفات فيما بين المقامين من شدة الظهور وضعفه * قوله الذي ذكر في
التقديم فيه اشارة الى ان منشأ التبيين ليس لنفس التقييم بل هو المذكور في ضمنه من التفسير
* قوله امي احرف يعني ان ضمير انه امان يرجع الى احرف المرفوع او الى المعنى المذكور في التفسير
فعلى الاول لا يصح الحكم بانه لا يستقل بالمفهومية والاستقلال بعدم الاستقلال بالمفهومية
ليس من شأن احرف الذي هو من اقسام اللفظ وعلى الثاني لا يصح محله على قوله معنى قول النحاة
احرف آه لانه جزءه الغير المحمول عليه يحتاج الى التقدير في الثاني واما الثالث في الاول
كما اشار اليه * وقدم الاول لما تقدم عندهم من انه اذا دار الكلام بين ارتكاب التحمل في
السابق وبين ارتكابه في اللاحق فالنحو انما يتحمل في الثاني لكونه منشأ الاحتياج اليه
فارتكابه في الاول كنوع كتحقق قبل الوصول الى سطر التفسير قوله لا يدل على معنى
لا يستقل بالمفهومية قدر الوصول مع بعض الصلة وان كان ذلك غير محمود في كلامهم
ليطابق الموضوع والمحمول فلم يكتب بان يقول امي احرف يدل على معنى آه ولم يلتفت
الى تقدير المضاف في احد الموضوعين اعني قوله انه امي احرف معنى احرف وقوله لا يستقل
امي لا يستقل معناه ان السهل من الكل والظهور لا الى جعل الالف واللام في قوله بالمفهومية
عوضا عن المضاف ليس مع تقدير الجار والمجرور على ان يكون المعنى احرف لا يستقل بالمفهومية

مطلب التبيين الرابع

يقول على معنى في غيره مره
ب. لا ترمي شأن المعنى مره
امى محرف قوله انه لا يستقل مره

فليس لك ان تقول المعنى ان يقال يدل
به ومن ما تلاحظ من خلاف الوصول
مع بعض الصلة اذ هو غير محمود
في كلامهم مره

المعنى منه لا يطاق بين الموضوع والمحمول في هذه الصور كما لا يخفى ويحتمل ان يكون الغرض من التفسير
بما حصل المعنى لا التقدير في نظم الكلام كما يشعر به التعبير بالمساحة قاطرة قوله ومعنى قول
الحاجة يعني انه المصير بقوله ان معنى قول الحاجة انه معنى قولهم في غيره المذكور في تعريف
الحرف بقولهم الحرف ما يدل له لا معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره بتمامه كما هو الظاهر من
العبارة تعبيرا بالكلام العجز وان ضمير انه في قوله انه لا يستقر راجع الى المعنى المذكور في ذلك
التعريف ليس معنى قوله انه لا يستقر بالمفهومية على قوله ان معنى قول الحاجة انه * قوله وايضا
اوجه تقدير الوجه الثالث بخلاف الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل وكلامه في تقسيم الكافية
يدل على الرابع واختار بعضهم الثالث بجعل كلمة في بمعنى البناء وقدر هذه الوجوه واما الاول
وهو كونه متعلقا بدل مع رجوع الضمير الى المعنى فلم يغير به احد انتهى فقد تكرر * قوله كون
المعنى معنى قول الحاجة ذلك اى انه لا يستقر بالمفهومية * قوله انه قد يفسر وادعاه
انه يجوز ان يكون احد التفسيرين هذا والاخر سماه اوكيون احداهما خاصة والاخر خاصة
اخرى او يكون كلاما بخاصة واحدة فعلى الاولين يتغاير مفهومهما ولا يتحدان وعلى
الثالث يتحدان ولعل لهذا قال ويؤيده ولم يغير ويدل عليه ايضا يحتمل ان يكون معنى
قولهم لا يستقر بالمفهومية لا يستقر بالمفهومية المعنى منه ويحتمل ان يكون معنى
ما لا يستقر معناه بالمفهومية فعلى الاول يكون عدم الاستقلال مضافات الحرف نفسه فلا
يؤيد ما ذكره وعلى الثاني مضافات معناه فيؤيده * قوله لكن يجب في هذا المقام الظاهر
المراد انه يجب في مقام التنبيه على ان معنى قول الحاجة الحرف ما يدل على معنى في غيره
انه لا يستقر بالمفهومية للكشف عن معنى عدم الاستقلال بالمفهومية الذي هو معنى
قولهم في غيره حتى يتم الموت الموت التنبيه على ذلك رفع الضار عن تعريف الحرف فانه
يشكل بدخول الفعل وبعض الاسماء فيه ولا يرفع ذلك الضار بغير التفسير اى تفسيرهم
في غيره بعدم الاستقلال بالمفهومية كما فعله المصنف فلو فهم من ايراد هذا الكلام ههنا الاعتراض
على المصنف بالاعتراض بغير التفسير المذكور ليس على ما ينبغي بل لا بد مع ذلك من الكشف
عن معنى عدم الاستقلال بالمفهومية حتى يرتفع الضار بالكلية وقوله الآتي ويمكن ان
يقال لم يتعرض له المصنف اشارة الى الاعتراض من طرف المصنف والجواب عن ذلك الاخر
فان ما انتظر ويحتمل ان يكون المراد انه يجب في مقام تفسير الحرف بما لا يستقر بالمفهومية
الكشف عن معنى عدم الاستقلال بالمفهومية اذ هو مجهول يحتاج الى البيان فعلى هذا يكون
الغرض التبرير على اصحاب ذلك التفسير ويؤيد هذا ظاهرا قوله لا ير الى ما قاله الشيخ
كما لا يخفى على من تأمل ويمكن ان يعتد رغبة ايضا بانهم لم يتعرضوا للتفسير لاعتراضه ببيانهم في
موضع آخر اشارة الى ان معناه بين عندهم على قياس الاعتراض عن الاعتراض على المصنف

على ان يكون الاسم عوضا عن الحرف
التي ويكون اجارا والمجوز محذوف
على ان يكون ضمير الحرف والاصدار
مشبه
على ان يكون الاستقلال على ما ذكره
فان عدم الاستقلال على ما ذكره
مشبه

* قوله اذ وقع مع ذلك بعين سفعص واما انخذ فاعل وقع وقع مؤخر والعنار الية
 على ما قبل * قوله لا يرى الى ما قاله الشيخ آه وجه تأييده لما قبله اما مجرد انه قد تصدى للشيخ
 للكشف عن معنى عدم الاستقلال بالمفهومية فالمعنى انه لا بد من الكشف عن معنى الكشف
 عنه الشيخ واما الخللان الواقع في الاذان بسبب ما قاله الشيخ مع ما قد سبق من معناه
 فالمعنى اسم الشيخ قد ذكر له معنى واسم كان مرودا عند المصنف والحال انه قد سبق له معنى اخر
 فوقع العنار في حقيقة التعريف فلا بد من الكشف عن معنى حتى يرتفع ذلك العنار * قوله
 الحرف لا يستقل بالمفهومية الظاهر هذا القول صدر منهم صريحا في تفسير الحرف كما اشار اليه
 السمع قبل وقد يفهم من كلام التفنن اني في شرح السمع انه ليس من صرايح كلامهم بل هو حاصل
 معنى قولهم الحرف ما يدل على معنى في غيره قد سطره الشيخ من كلامهم كما لمصهم بهما وعلمه
 بهذه الاعتبار جعل السمع كلام الشيخ مؤيدا لما ذكره من وقوع العنار فافهم ذلك ثم الظاهر ان
 غرض الشيخ بهذه المقالة ونوع استقاضي التعريف بالافعال وبالاسماء اللازمة للاضافة
 بالتحريك وقال المصنف في شرح المختصر غرضه تحريك المراد والكشف عن معنى عدم الاستقلال والاشارة
 الى الاشكال وحل ذلك الاشكال اما الاول فقد اشار اليه بقوله ان الواضع شرط وحاصل
 المراد بعدم استقلال الحرف بالمفهومية عدم استقلاله في الدلالة على معناه لا افرادي
 لما ان الواضع شرط في دلالة عليه ذكر متعلقه بخلاف الاسم والفعل حيث لم يشترط الواضع
 في دلالة على معانيهما ذلك واما الثاني فلما في الاسماء اللازمة للاضافة كلفظة ذو
 مثلا كذلك اذ لم يجوز الواضع استعمالها الا بمتعلقها تبا فوجب ان يكون حروفا مع انها
 اسماء واما الثالث فقد اشار اليه بقوله بخلاف الاسماء التي لا تتركز وقرره فاعلم قوله
 شرط في دلالة على معناه اعترض عليه السمع في تعليقه على حاشية المطول للسيد بانه ذلك
 الاشتراط يقتضي عدم الدلالة واسا لا عدم الاستقلال في الدلالة والكلام في الثاني لا
 في الاول * قوله على معنى الافراوى قال التفنن اني في شرح السمع المعنى قد يكون افراويا
 هو مدلول اللفظ بانفراده وقد يكون تركيبا يحصل منه عند التركيب ويشترك الاسم
 والفعل والحرف في ان معانيهما التركيبية لا تحصل الا بذكر ما يتصلق به من اجزاء الكلام و
 يختص الحرف بان معناه الافراوى ايضا لا يحصل بدون ذكر المتعلق انتهى * قوله وضعت
 ليتوسل بها فوضعها لذلك الغرض هو الذي اقتضى ذكر المضاف اليه لانه لم يذكره ولم
 يدل على معناه نعم لم يحصل الغرض من الوضع والفرق بين عدم فهم المعنى وبين عدم فائدة
 الوضع مع فهم المعنى كما في شرح المختصر للمصنف قوله من ذلك اني في اشتراط ذكر المتعلق
 في دلالة الحرف وعدم اشتراطه في دلالة الاسماء المذكورة هذا هو الملازم للقرينين المحققين
 في حاشية المطول والموافق لتفصيل التفنن اني في شرح السمع لكنه قد يناسب لتفصيل السمع

ان تعريف الحرف مؤثر

قوله من كلام التفنن اني في شرح السمع
 النسخة ان الحرف ما يدل على معنى في غيره
 اي لا في نفسه وفي غيره اما عليه ان
 اللفظ بمعنى انه لا يدل بنفسه بل بانضمام
 لفظ اخر اليه واما الى المعنى بانضمام
 غير تام في نفسه اي لا يحصل منه المعنى
 لا بانضمام سمي اليه فصار الحاصل انه
 لا يستقل بالمفهومية اي بالمفهومية المعنى
 منه * مؤثر

بقوله فالحكم بكونه آية كما لا يخفى بل المناسب له ان يكون ذلك اشارة الى كونه التزام المتعلق
في الاسماء المذكورة لتفصيل الغرض والى كونه التزاما في محروف لتفصيل الدلالة ولكن ان
يقال ان اسم السمع قصد ابداع تفصيل من عند نفسه لرد المصالح لتفصيلهم ويؤيده عدم ذكر
شعاره الى سبعة محققين مع ان السبب قد جعل من وجوه ف والشئ الاول من الترتيب
قد تكرر قوله وانما حكم به المصالح السبعين المحاجب مصنف المختصر قوله لما افاده متبع محاذ
الاستعمال فيه انه لا بد من بيان ما افاده ذلك التسبع والمنفهم من كلام الشريف في حاشية المطول
انه التزام ذكر المتعلق في الاستعمال ويترد عليه انه ذلك الالتزام لكونه مشتركا بين المحروف
والاسماء اللازمة للاضافة لا يصلح ان يكون وجهها حكم السبع فلا وجه يحجر وجهه ذلك ثم الاظهر
عليه بانه لا يصلح كافعله الشريف وقوله السبع بل انحصار دليل حكم المذكور في هذين الاثنين
نصريح الواضع والتزام ذكر المتعلق بمحواز ان يكون امر اخر لعدم وقوع الحرف محكوما عليه
وبه ذو امثال ذو كما ذكره السمع في تعليقاته على حاشية السيد فلا يلزم التحكم ثم اقول قد
سبب ان غرض السبع الخبر دفع انتقاض التوفيق بالتحير فهو موجه في قوة المنع فلا
يحتاج الى دليل فضلا عن القاطع بل كيفية الجواز ومجرد الاحتمال فلا يرد عليه الجدل بما
ذكره التحصيل التحكم وان كلب عليه جميعه فضلا عن باب التكلم * قوله لتبني الغرض
المراد بتبني الغرض تفصيله لا ان الغرض موجود بوصف نقصان تبني بذكر المتعلق كما ذكر
السمع في مثل هذا المقام من تعليقاته * قوله مع استقلال المعنى كما في النسخة التي هي
بنسخ السمع وفي بعض النسخ مع عدم استقلال المعنى وهو سهو من قلم الناسخ كما قد قيل
* قوله وزاد عليه سيد المحققين لا اولى جعلا المراد تفصيلا للتحصيل كما جعل المراد عليه تفصيلا
للتحكم بل المناسب ان يقال وجه التحمل حمل عدم الاستقلال بالمفهومية على عدم استقلال
اللفظ في الدلالة على عدم استقلال المعنى في المفهومية مع انه اللفظ هو الثاني دون الاول
ووجه التحكم عدم الدليل على اشتراط الوضع قاطرا * قوله فلا معنى لاشتراط احد بهما بذكر
المتعلق اذ بهذا الاشتراط لا يغير الدلالة مستوفقة على ذكر المتعلق ومع ذلك لا يتصور
له فائدة اذ لا معنى لجعل لفظ تام الدلالة ناقص الدلالة باشتراط كذا ذكره في تعليقاته
* قوله لذلك اى كونه المعنى النسبة المخصوصة لا الاشتراط المذكور فلا معنى لاشتراط المذكور
مع وقد قيل يمكن ان يقال وضع تلك النسبة مع امكان وضع المعاني المستقلة لاشتراط
من الوضع ذكر متعلقه وان كان ضروريا بعد الوضع وليس المراد بالاستراط الا هذا
فلا يرد عليه شيء مما ذكره اقول هذا من العجائب اذ الكلام به هنا في انه الاحتياج الى
ذكر المتعلق بكونه لذلك لا لاشتراط المذكور فلا معنى لاعتبار ذلك لاشتراط الوضع
وهذا لا ينافي وجود الاشتراط لاني ان لم يسم هناك اشتراط فبمجرد انبات الاشتراط ينفذ

على حاشية السيد على المطول مش

ويكون مطلقا على قوله ان
الواضع لم يصح له ان يذكر قائل
مرشد

الايراد والاختطاط * قوله وان وجوب ذكر المتعلق عطف على قوله انه وجه مستغل
رد المص وقد جعله الشريف في حاشية المطول من وجوه فساد السؤ الاول من التزويد ولما ظن
السهم بعدم اختصاصه به وجهنا مستغلا ساعدا للشعير فلا يرد عليه ما قد قيل انه لا وجه
للمخالفة * قوله على معنى من الاولى عليه وبه كما في اصله * قوله يزم ان يصح الحكم اى والا لازم
اذم البين عدم صحة جعل الحروف مسندا اليها وسند ان كذا ذكر السهم في التعديلات ثم
اعترض عليه بانه لقائل انه يقول عدم الصحة ليس لعدم الاستقلال بل لاشتراط الواضع
استعمال الحروف في مقام الربط كاستعمال الفعل مسندا ابدأ وقد يترتب عليه ايضا بان السج
ذهب في الشفاء والخفاء الى صحة الحكم بعد ذكر المتعلق فقد تبرر * قوله لانه حصلت الدلالة
به منقوضه بالفعل فان دلالة حاصله مع انه لا يصح الحكم عليه لا يقال المراد انه حصلت
الدلالة وارتفعت الموانع وفي الفعل مانع عن صحة الحكم عليه فلا يرد النقض به لانا نقول ان
ارتفاع الموانع ههنا ايضا وانما يسلم ذلك انه لو كان عدم صحة الحكم عليه لعدم الاستقلال
وهو محمول بجواز الاستقلال لاشترط الواضع استعمال الحروف في مقام الربط كما ذكره السهم في التعديلات
* قوله وقد سببه معنى عدم الاستقلال جواب سؤال مقدر كما قد قيل ما ذكره السج من معنى
عدم الاستقلال كما مر ودوا بما ذكره المصنف فاما معناه المقبول فاجاب بانه قد سببه معناه
وهو على ما قد قيل لا يكون له تعيين في نظر العقل الا بعد انضمام الغير اليه ويحتمل انه يكون مرتبطا
بقوله لا يرى الى ما قاله السج ابن الحاجب ومنه تتمته يعني انه السج قد جعل معناه ما جعله
والحال انه قد سببه له معنى اخر توقع الفاعل في تحقيق التعريف فلا بد من الكشف عن معناه
يرتفع ذلك الفاعل كما اشار اليه هناك ويحتمل ايضا ان يكون جوابا عن سؤال نشأ من قوله
وانه كان النسبة المخصوصة آه فكانه قيل ان ثبت كونه المعنى النسبة المخصوصة محجوبا في المتعلق
في الدلالة بطور التعريف المستفاد من تقسيم المص لا شتر ان عدم الاستقلال بالمفهومية بين الفعل
والحرف فاجاب بانه قد سببه معنى عدم الاستقلال بالمفهومية في تحقيق معنى الحرف وهو على
ما قيل انه المراد بعدم الاستقلال بالمفهومية عدم الاستقلال لذاته وعدم الاستقلال في نفسه
الفعل ليس لذاته بل بكونه قائل * قوله واستفادته مبتدأ مضاف الى ما بعده وقوله وجهها
مبتدأ ثانى وهو مع خبره خبره * قوله انه الحرف بخلاف الاسم والفعل لا يخفى انه هذا الحرف هو
الذي في قولهم الحرف ما يدل له لا الحرف الذي عبر عنه بالضمير في قوله انه لا يستعمل كايدها عليه كسج
انه المستفاد من العبارة انه في حيز معنى قولهم فانه على ذلك التقدير يكون في حيزه انه فلا يتجس
ما قد يقال هذا انما ينطبق على التوجيه الاول مما وجه به عبارة المص في السابق واما على التوجيه
الاخير فيحتاج الى تقدير المضاف الى الحرف والى الاسم والفعل اى انه معنى الحرف بخلاف معنى
الاسم والفعل * قوله من قولهم متعلق بالاستفادة والمراد به قولهم الحرف ما يدل على معنى في

سيد مصطفى مرشد

غير قوله كما يستفاد اى كما يستفاد ان الحرف بخلاف الاسم والفعل من سوق الكلام ولكن
يقول وذلك لان الظاهر العبارة هو ان قول المصنف بخلاف الاسم والفعل في جيز معنى قول النحاة
لا في جيز التبيين * قوله انه هذا القيد اى قولهم في غيره في تعريف الحرف * قوله وان النحاة
عطف على انه هذا القيد قد يقال المراد بهذا العكس العكس النقيض على مذهب المتقدمين اذ
الاصول ان الحرف غير مستقر بالمفهومية فجعل نقيضه الحرف الثاني اولاً ونقيضه الحرف الاول
ثانياً * قوله كل ما ليس غير مستقر المناسب كل ما يدل على معنى في غيره اذ الكلام في تعريف
الحرف بما يدل على معنى في غيره لا في غيره الا انه لما كان معنى قولهم غير مستقر بالمفهومية
كما ذكره المصنف قال باليس غير مستقر اى باليس معاً غير مستقر او باليس غير مستقر بالمفهومية
المعنى منه * قوله فيكون اسماً او فعلاً اى بحسب الاستقراء والنتيجة * قوله هذا المفهوم اى
كون الحرف بخلاف الاسم والفعل * قوله اذ الفعل ايضا يدل آه اقول يمكن ان يدعى هذا بما
سببه منه انه المراد بعدم الاستقلال عدم الاستقلال لذاته وعدم الاستقلال في
معنى الفعل ليس لذاته بل بحركته وكذا الامر في الاسماء المنضممة لمعاني الحروف وفي مسائل
اسماءه فصار * قوله هو تمام معناه ان كان المركب من المستقر وغير المستقر غير مستقر اذ
النسبة بينهما مستقلة لكن هذا مبني على تعميم الدلالة من المطابقة والضم والاعتبار المدلول
الضمي ايضا في التعريف وذلك بنا في مسبوته منه وكما سيأتي من تخصيص المدلول بالمطابق
* قوله على ما يدل عليه حرف التعريف فيه بحيث لا ندان ان يدان على ما يدل عليه حرف
التعريف على انه يكون مدلوله ايضا غير مستقر بالمفهومية فهو مجاز انه يكون ذلك المعنى
باعتبار انه مدلول اسمائه مستقلاً بالمفهومية وباعتبار انه مدلول حرف التعريف غير
مستقر كما انه معنى لا بداء كذلك بالنسبة الى لفظة من وبالنسبة الى لفظ لا بداء وان
اريد انه يدل على ما يدل عليه مطلقاً فهو لا يستلزم الدلالة على معنى لا يستقر بالمفهومية
والموت ذلك * قوله كما سيأتي اى في التبيين السادس * قوله لو سلم قيل هذا اشاره الى انه
يجوز ان يكون حدث الفعل مركباً من حدث ونسبة كما في الفيضان فلا يكون مستقلاً وبهذا
ليكن ان يكون الذات المدلوله للاسماء المذكورة مستقلة على النسبة الغير المستقلة والمركب
من المستقر وغير المستقر غير مستقر وقد قيل هذا ليس بشئ اما لا فلان الفعل مجرد عن تلك
النسبة دفعا للتكرار واما ثانياً فلان الذات ما يستقر بالمفهومية فكيف يكون مستقلة عليها
مع انه جزء المستقر يكفي في الموت وبهذا يجزى في الاول ايضا كما لا يخفى مع انه منع التوجيه
خارج عن قانون التوجيه بل هو اشاره الى انه المدلول لا التزم الحرف كالا بداء المطلق
مستقلاً بالمفهومية فلا يصدق السلب الكلبي * قوله على لا يحتمل وهو حمله على معنى لا يستقر
معنى من معناه ولا يخفى انه هذا المعنى مما لا يحتمل لفظ التعريف * قوله فقيه انه المفهوم آه قد قيل

يعني ان المص ههنا بصدد بيان كلام القوم والحكم الآتي مخنره فلا تناقض بينهما لكن بيان
 قولهم ههنا من غير ايراد كلام عليه واخذ من مسبق من التقسيم يدل على انه مرضي في التقسيم
 لازم قطعاً انتهى ولكن ان تقول يعني ان المفهوم ههنا ان الحرف في عدم الاستقلال بخلاف
 الاسم والفعل يعني ان عدم استقلاله بخلاف لعدم استقلالهما وهذا لا يتناقض الحكم الآتي
 يجوز ان يكون عدم استقلاله مخالف لعدم استقلالهما مع كون الفعل غير مستقل بغير تأمل
 * قوله بخلاف قولهم انه يقول يكن ان يحكم قول المص بخلاف الاسم والفعل على هذا المعنى
 بارتكاب الحذف والتقدير اعتماداً على انهما الموضع والحرف قوله الاول سارة الى هذا الاسم
 الاول في ذلك يعلم صريحاً معنى تفريعهم انه * قوله في تعريف الاول ان يحذف هذا ويقال بخلاف
 قولهم الاسم والفعل انه ليقول المؤنة * قوله في حيز التبيين على ان يكون المعنى تبين مما ذكر في
 التقسيم ان معنى قولهم الحرف انه لا يستقل بالمفهومية وان الاسم والفعل ليس كذلك بل
 يستقل معنى كل واحد منهما بالمفهومية بهذا قال المفيد * قوله ليس الا معنى الحرف وذلك
 لانه تبين مما سبق ان معنى كونه المعنى في الغير عدم الاستقلال بالمفهومية مع اخذ تلك
 الكسوة في تعريف الحرف تبين ان الاسم والفعل يستقلان بالمفهومية بواسطة ذلك
 الاختصاص * قوله كما عرفت حيث قال واستفادة ان الحرف بخلاف الاسم والفعل
 من قولهم كما يستفاد من سوق الكلام * قوله لانه في حيز التبيين قبل فيه ان في حيزه ان في حيزه
 الشيء في حيز ذلك الشيء اقول المراد انه ليس في حيز التبيين بل بواسطة هذه المقدمة انما
 يدل على انه في حيزه بواسطة وقد يقال يمكن ان يقال قول المص بخلاف الاسم والفعل كلام
 مستأنف ليس في حيز التبيين ولا في حيز معنى قولهم ولكن ان تقول ان هذا بعيد عن كلام
 المص جداً والمقاد على الاول انه تبين مما سبق ان الاسم والفعل يستقلان بالمفهومية
 كما ذكره المفيد وعلى الثاني انه تبين ان قول النحاة الحرف ماول انها يستقلان وبينهما
 بون بعيد * قوله ثم ان كون اللفظ بحيث يكون معناه في غيره مختصاً بالحرف بهذا لا لاسل
 بنصب مختصاً ولعله سبب من علم الناسخ والظرفه على ان يكون خبر لان اذ زيادة كون
 اخر اى كون كون اللفظ بحيث * قوله مما لا يستفاد من التقسيم فلا يصلح ان يكون ما ذكره
 المفيد بقوله لان يقال وجهها للتبيين مما سبق اقول قد عرفت ان توجيه المفيد لا يتوقف على
 ان الاختصاص المذكور مما يستفاد من التقسيم بل يكفي استفادة كونه معنى كونه المعنى في
 الغير عدم الاستقلال منه * قوله بل المستفاد ان اى من التقسيم ان اللفظ
 الذي يكون معناه في غيره * قوله الا الحرف كذا في الاصل وهو ايضا سبب والظلم ما يكون
 معناه في غيره ليس الا الحرف كما في بعض النسخ المقدولة اى ليس المستفاد من التقسيم
 ما يكون آه اولاً لانه ليس ما يكون آه اى لان المستفاد من التقسيم ليس ما يكون معناه آه * قوله

سواء كان ذلك الاختصاص مستقلاً
 من التقسيم او لا مرتبة

ثُمَّ لَعَلَّه إِشَارَةٌ إِلَى اسْلَفْنَاهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُفِيدِ لِمَا مَعْنَى كَحَرْفِ التَّوْجِيهِ وَقَدْ بَقِيَ لَنَا إِشَارَةٌ
إِلَى أَنَّهُ يَعْلَمُ مِنْ تَعْلَامِ كَسْ تَرْبِيفِ كَحَرْفِ أَنَّ لِسْمَ وَفَعْلَ مُسْتَقَرٍّ بِالمُفَوِّمِيَّةِ وَفِيهِ مَا قَدْ تَعْلَمُ مِنْ
أَنَّ الْمُفَوِّمِ مِنْ ذَلِكَ لَأَنْكَاسٍ لَهَا لَيْسَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا وَضَعَ لِلْمُسْتَقَرِّ بِالْوَضْعِ الْعَامِ
وَهَذَا عَمَّا ذَكَرَ وَقِيلَ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَكُنْ أَنْ يَرَادَ بِاللَّقَظِ فِي قَوْلِ الْمُفِيدِ اللَّفْظَ الْمَوْضِعَ لِلْمُسْتَقَرِّ
بِالْوَضْعِ الْعَامِ فَالْإِخْتِصَاصُ الْمَذْكُورُ مُسْتَقْفًاءٌ بِمَا دَيْبٌ وَقَدْ قِيلَ بِهَذَا فَاسْتَدْرَاجًا لَا يَزِمُ مِنْهُ كَوْنُ
مَعْنَى لِسْمَ وَفَعْلَ غَيْرِ مُسْتَقَرٍّ بِالمُفَوِّمِيَّةِ وَهُوَ لَظْفٌ قَاتَرٌ * قَوْلُهُ الْأَوَّلَى أَنَّهُ وَجْهُ اللَّادِيَّةِ
الْأَحْصَرِيَّةِ وَغَدَمُ إِبْرَاهِيمَ إِيخْصَاصُ الْقَفْظِ بِالضَّارِبِ بَلْ بِصِيْقَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ قَبْلَ مَا حَصَلَ مَا قَدْ
قِيلَ مِنْهُ * أَنَّهُ يَكُنْ أَنْ يَقَالَ إِيخْصَارُ الْمَصْرُ مَا إِخْصَارُهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ الْوَاقِدُ عَلَى أَحَدِهِ هُوَ الْفَرْدُ وَهُوَ
الْمُفَوِّمِ فَالْأَوَّلِيَّةُ بِالْعَكْسِ فَإِنَّ قُلْتَ ارْتِكَابَ الْخِلَافِ فِيهَا ذَكَرَهُ الْمَصْرُ أَنْ يَدْفَعَهُ ذَكَرَهُ لِسْمَ
هُوَ الْأَوَّلَى قُلْتَ ارْتِكَابَ الْخِلَافِ فِي ضَمْنِهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْكَلِمَةِ لَا يَنَالُ فِي الْأَوَّلِيَّةِ بَلْ الرِّعَايَةِ
إِلَى مَقْصُودِ كَمَالٍ وَأَوَّلَى الرِّعَايَةِ إِلَى مَقْصُودِ الْفَلَا يَبْقَى مَا ذَكَرَهُ لِسْمَ بِفَتْحٍ عَنْ كَلِمَةِ
لَا نَقُولُ لَأَحْصَرِيَّةٍ بَيْنَ الْكَلِمَاتِ فَإِنَّ الْإِخْصَارَ مَرْجُ * قَوْلُهُ مِنْ الْفَرْقَةِ الْمُسْتَقْفَاءِ عَلَى التَّقْيِيمِ
* قَوْلُهُ فَإِنَّهُ عِلْمٌ مِنْهُ أَنَّ مِنْ التَّقْيِيمِ وَالظَّاهِرُ بَيَانُ لَاسْتِقْدَادِهِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْمُسْتَقْفَاءِ
بِخِلَافِ الْمُسْتَقْفَاءِ مَسْتَدْرَكٌ وَتَحْمِيلُ أَنْ يَكُونَ بَيَانُ لَاسْتِقْدَادِهِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْمُسْتَقْفَاءِ
فَمَا خِبرُهُ إِلَى هُنَا لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي * قَوْلُهُ عَلَى أَحَدِثٍ وَالنِّسْبَةُ لَعَلَّه عَرَفَهَا لِلْإِشَارَةِ إِلَى
أَنَّ حَدِثَ الْمُسْتَقْفَاءِ وَنِسْبَتُهُ عَيْنَ أَحَدِثٍ وَالنِّسْبَةُ لِلَّذِينَ يَهْمُ لَوْلَا الْفَعْلُ وَالْفَارِقُ أَنَّ
هُوَ عَيْنُ النِّسْبَةِ مِنْ طَرَفِ أَحَدِثٍ وَمِنْ جَانِبِ الْأَوَّلِ * قَوْلُهُ بَيَانُ لَعَدَمِ الْوُرُودِ أَيْ
بَيَانُ لَعَدَمِ وَرُودِ ضَارِبٍ عَلَى هَذَا الْفَعْلِ الْمُسْتَقْفَاءِ مِنْ التَّقْيِيمِ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ وَبَيَانُ
لَعَدَمِ وَرُودِهِ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَقْفَاءِ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي وَلَكِنْ أَنْ يَقُولَ وَهَذَا أَحْتِمَالٌ آخَرٌ وَهُوَ
أَنْ يَكُونَ بَيَانُ الْقَوْلِ أَنَّهُ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَكِنْ يَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ لَعَدَمِ الْوُرُودِ مَعَ هَذَا الدَّلِيلِ
مَعْلُومٌ مِنَ الْفَرْقِ وَعَلَى الثَّانِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الدَّلِيلُ وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ عَرَفْتُ مِنَ الْفَرْقِ لَعَدَمِ
الْوُرُودِ وَكَلَامُهُمَا مَحْنٌ بَحْثٌ وَقَدْ جَبَابُ عَنِ الْأَوَّلِ بَانَهُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا بِالْفَعْلِ لَأَنَّ
الْإِنْ تَنْظُرُ تَجْنُ مِنْ الْعِلْمِ بِهَذَا تَأْمَلُ عَلَى قِيَاسِ قَرَمِ لِسْمَ وَذَلِكَ كَمَا هُوَ هُنَا أَيْضًا قَاتَرٌ
* قَوْلُهُ وَأَمَّا بَيَانُ أَحَدِ الْمُسْتَقْفَاءِ هَكَذَا فِي الْأَصْلِ بِدَوْنِ الْوَاقِدِ مَا وَبَالِيَاءَ بَعْدَهُ وَأَمَّا فِي
بَعْضِ النُّسخِ وَأَمَّا بَيَانُ أَحَدِ الْوَاقِدِ بَلْ مَا وَبَدُونِ الْبَاءِ بَعْدَهُ فَسَهْوٌ قَلَمِ النَّاسِخِ وَهَذَا نَظَرٌ إِلَى
التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ الْوَاقِدِ وَأَمَّا بَيَانُ مُؤَدِّهِ هَذَا لِحَاقَةِ نَظَرٍ إِلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي قَاتَرٌ
ثُمَّ الْمُرَادُ بَيَانُهُ عَلَى وَجْهِ يَضَعُ بِهِ لَعَدَمِ الْوُرُودِ وَكَذَا الْحَالُ فِي الْبَيَانِ الثَّانِي فَلَا يَدْرِي ذَكَرَهُ كَمَا سَبَقَ
فِي الْبَيَانِ الثَّلَاثِ عَلَى الْبَيَانِ الثَّلَاثَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ الْأَوَّلِ كَوْنِ الْبَيَانِ الْمَذْكُورِ عَلَى
تَوْجِيهِ لِسْمَ بَيَانُهُ عَلَى وَجْهِ يَضَعُ بِهِ لَعَدَمِ الْوُرُودِ وَمَحَلُّ نَظَرٍ لَا يَخْفَى * قَوْلُهُ يَجْعَلُ ضَمِيرُهُ لِفَعْلِهِ ضَمِيرُهُ

سبب مصطفی
قوله لا بد فان قيل ذكرنا الاضمار والاهام
اختصاصه بالنقض بالضارب بل بصيغة
اسم الفاعل وانما يذكره انما فقيه
ايهام انه الوارد على الاختصاص
نقط وفيه انه ايها على التمييز وانما ايها
يخرج بغير الكلام على التمييز فانه لا يرد
انه الوارد على الاستعمال
بغير الكلام على الاستعمال
خلاف ظاهره في ان يجمع بينه وبين التمييز
في مشعر المقام بل لا يخلو بالان في
اشارة هذا المقام

سبب مصطفی

لا يكون بيان المحل المستفاد بل يكون بياناً لنفس الفعل ولذلك قد يترتب عليه ما ذكره الفاعل
 في نفس الامر ما ذكر لا يفيد عدم ورود ضارب على حد الفعل بخلافه لا يكون محله ما ذكر
 او مساوياً له فتأمل قالوا في الميقول انما بيان الفعل او المحل في الاول او يترك قوله للفعل
 في الثاني ثم ان بيان عدم الورد لا يتم بهذا القدر بل لابد من بيان ان المستفاد واحد
 بخلاف ايضا كما اوصى اليه الشريف فيما نسب اليه ههنا من انما سمي ويكنى ان يقال انما سمي
 بانفهام ذلك من سبيل الكلام * قوله ويأبى عنه اي عن كونه بياناً لعدم الورد وبيان
 المحل المستفاد من هذا التقسيم وهذا اسم الإشارة الى ضعف الاحتمال الاول ومحله انه
 على ذلك الاحتمال يكون قوله فانه ما دل آه ببيان عدم الورد وبيان المحل المستفاد لكنه يأبى
 عنه ذكر قوله وزمانها بل يستدعي كونه بياناً للمحل المستفاد لكونه الزمان ما هو خافه في قوله
 اذ لم يستفد في يومهم انما وجه الالباب انما هو عدم الاستفاد وفيه ان ذكر وزمانها يومهم
 خلاف المتو ايضاً فانه المتو عدم الورد والفرق بينهما بان يعتبر النسبة في احداهما طرف
 الحدث وفي الاخر طرف الذات كما اشار اليه اسم وذكره يومهم انه للفرد بينهما
 باخذ الزمان في احدهما وبعده اخذه في الاخر كما حمله عليه بعضنا وحين * قوله انما ذكر
 ان ذكر آه ولكن ان تقول لم يجعل ما ذكر دافعا لآباء لانه ارتكاب تكلف نفقه تورية كلام
 المص عن نفع جليل * قوله وانما الانسب عطف على فاعل يأبى اعني ذكر وزمانها كما قيل
 * قوله لحي حين ان يكون قوله فانه ما دل آه ببيان عدم الورد وبيان المحل المستفاد
 * قوله اذ المتبادر مما ذكره يعني انما المتبادر مما ذكره ان هناك عدم استفاد من التقسيم
 يرد عليه ضارب وان الفرق المذكور يدفعه ولا يخفى انه لا يناسب كل المناسب ان بين
 ذلك بما بين المص فانه حاصله ان المحل المستفاد من التقسيم بلا حصة الفرق ما دل آه ولا
 شك ان هذا المحل ليس محالاً يرد عليه ضارب فيدفع الفرق المذكور بل هو محله بلا حصة
 الفرق المذكور لا يرد عليه ذلك رأساً وانما قال المتبادر اذ يصح ان يكون المعنى قد عرفت
 من الفرق بين حد الفعل والمستفاد ان ضارب لا يرد على المحل المستفاد من التقسيم رأساً فانه
 ذلك المحل المستفاد وهو ما دل آه ولا ريب في المناسبة بين البيان والمبرج الا ان
 الانسب ما ذكره اسم لوضوحه في المتو كما قيل او لعدم استعاره بان الفرق المذكور من
 خارج التقسيم بخلاف ما ذكره المص كما نقول * قوله واما بيان مودى آه عدل بقوله
 اما بيان المحل المستفاد وتوجيه بالنظر الى التقدير الثاني كما قد اسلفناه * قوله وحاصله
 باجر عطف على مودى على وجه التفسير * قوله بمقتضى هذا الفرق قيل الانسب بقوله
 هذا ههنا ان يقول فيكمسبة ايضا اما بيان المستفاد من التقسيم بمقتضى هذا الفرق اقول هذا
 التقييد منه ههنا للإشارة الى رد اسم المسعود حيث قال ما ذكره المص انما يستقيم لو كان

الفرق المذكور في التقسيم موضح كمدعم على وجه يندفع به ما يرد عليه بحسب الظاهر في كلامهم
كذلك فاشترط في التقسيم على الوجه المذكور على ان قوله فيما سبق من قوله التقسيم
بالاشارة الى التقسيم المستعمل على الورد المذكور معني عن هذا التقيد هناك وقد يقال ان
المستفاد من التقسيم لا يحتمل غير ما ذكر فلا احتياج فيه الى هذا التقيد بخلاف مودعي حد الحقة
فانه كما يحتمل ان يكون ما ذكر يحتمل ان يكون غيره ايضاً * قوله اي الفعل بمقتضى هذه المسطور
لا يخفى ان المناسبات بمقتضى سوق كلامه ان يقول اي الفعل على كذا المشهور او هذه المشهور
بمقتضى الفرق المذكور * قوله بحسب اصل الوضع لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه ارجح
الافعال وادخال الافعال المنسوخة عن الزمان كما ذكره في حاشية الجاهل و قد مر الكلام
في ذلك فانه قوله لا يسير هذا الذي هو المراد بالاقتران بالزمان الدلالة عليه بحسب
صريح معني الاقتران فيه انه لم يكن ذلك صريح معناه الا انه مما يتبادر منه وذلك كاف
في الاستغناء عما ذكره * قوله ولا يسير راجع على التأويل آه جواب سؤال مقدر فكان قيل ان
لم يكن ذلك صريح معناه الا انه راجع على التأويل المستفاد من فرد المص * وذلك كاف في الاستغناء
فاجاب بان ليس راجعاً آه لكنه قد قيل الا انصاف انه راجع عليه لان ذلك مجوز تأويل غير
ان يكون له معنى صحيح بخلاف المذكور فتدبر * قوله يظهر ما هو سبب عدم الورد و قد بان بعين
النسبة من جانب احد فيه انه ليس بما ذكره المص لا يجوز كون النسبة معتبرة ولا شك ان
ذلك لا يجدي نفعا في الحق بل لابد من كون اعتباراً من طرف الحدث وذلك ليس بظرفها
وذكره ايضاً فكيف يظهر منه لا ما ذكره المص هذا وقيل يظهر مما ذكره المص ايضاً فانه قوله فانه
ما دل على حدث ونسبة الى موضوع يظهر منه ان النسبة تعتبر من جانب الحدث فانه المستوفى
ما دل على ذات وحدث ونسبة حدث اليه فلا وجه لترجيح ما ذكره الا ان يقال المراد بظهور
اشد الظهور وانت خبير بما فيه فان قوله فانه آه اول المسئلة وقوله فان المستوفى ما دل آه
لا يدل على ان النسبة تعتبر من جانب الحدث في الفعل ومجرد تقديم الحدث لا يدل على ان
النسبة تعتبر من جانبه كما توهم * قوله واما بيان ما يباين عطف على قوله واما بيان مودعي
حد الحقة * قوله على وجه يتضح قد عرفت ان عدم الورد لا يتضح ببيان حال ضارب
بل لا بد من بيان حال الفعل ايضاً فتدبر * قوله وح كذا ما نافية وقد يترتب عليه بانه لا حاجة
الى جعل ما نافية بل يجوز ان تكون موصولة او موصوفة ويكون قوله فانه آه علة للورد
لعدمه فتأمل * قوله لان مقتضى ظ السوق رجوعه الى ضارب وذلك لان قوله ان
ضارب لا يرد وهو المدعي وقوله فانه ما دل آه مسوق للاستدلال عليه فاذا رجع الضمير الى ضارب
يتعظم قياسه الشك الاول فينتج ذلك المدعي بخلاف ما لو رجع الى غيره كما لا يخفى وايضاً
ان ضارب موضوع سببه الكلام لبيان حاله فانظر ان يكون قوله فانه بياناً كماله لبيان حال

قوله لا يسير الا ان ذلك فان المشهور
عندهم للفعل هو ما دل على مقتضى خبره بعد
الاشارة اليه فالتقيد يقتضي تقديراً محضاً
الحسب الظاهر على غير ضارب لا يتقدم
على حد الحقة فان التقسيم لا يكون موضوعاً
على وجه يندفع به ذلك كما قال في
المسعود مشه

قوله كما توهم للموهم والاحتجاج بالمتبع
حيث قال يريد انما اباعت الاعتبار
النسبة من جانب الحدث هو التقسيم الاضافة
فان النسبة في المتن متضاف الى الحدث
مع انها معتبرة من جانب الذات
فكذلك كانت الاضافة متفصلة لا بما
النسبة من جانب اباعت هو التقسيم
فخلف فيه فظهر ان اباعت هو التقسيم
فانظر مشه

المراد السيد مصطفى مرشد
المورد مع اندي مرشد
على ان جوامع شريعتي المطالع مرشد
نقصه ان ليس هناك تكرار فاضلا على
استدراك مرشد
قوله بعد تعريف الفعول بمقتضى
بما يقوم به الفاعل مرشد
قوله تأييد المنقضي وبيانهم بما قبله انما قام
بشيء والمنقضي انما هو كذا على ما ذكره في شرح
المطالع ما قام به انما هو كذا على ما ذكره في شرح
قوله في خبر الوجهين وان كان في الثاني
مرشد
قوله تكرار فانه في الثاني مرشد
منسوب الى الفاعل على نسبة الى الفاعل
والاقتضاء وصف تلك المعنى المنسوبة
في مفهوم لفظ الحدث مستدرك على ما قبله
بلفظ المعنى الذي هو الامور ان ذلك
الاستدراك لا ينافي حقيقة المطالع في
المرشد مرشد
قوله لا يلزم من اعتبار الحدث في خبره وعلى
التعريف حيث قال في حاشيته على شرح
المطالع بعد تفصيل السؤال على شرح
لا يقبل المتعريف لظنه الحقيقية فاضلا على
الحدث كما ضرب مثلا لظنه فاضلا على
لانا نقول ليس لظنه فاضلا على
بانه تعريف الذي ذكره لفظ الحدث
والاقتضاء في لزوم الاستدراك في
مرشد

حد الفعول الذي هو متعلق المحمول وفي هذا ما فاده السمع المسعود حيث قال مقتضى
السياق بيان ما هو يرد عليه النقص وتفصيل ولهذا راجع الشريف الوجه الاول فانه
ليس مقتضى السياق ذلك بل مقتضى بيان حال متناوب وبالحكمة المقام يقتضي بيان حال
ما يرد عليه النقص وبيان حال فاده النقص حتى يتم المنة والمصراع باحد البين وترك
الاخر الى قسمين مع مقتضى ظن السوق ان الثاني به هو الثاني والمتروك هو الاول ودون
العكس في قوله الا انه السابغ المتبادر في هذا محو نظر بل كما انه يكون في الكلام المجيد
المنقضي في امثاله بالكثر ما هو الاول ودون ما يرد عليه من مثل هذا القول ليس الا خصوصية
مادل مع قطع النظر عن اعانة اخرى كما هو الظاهر قوله مادل فيندفع النظر ولا يرد قوله تعالى
ما دهم على مودة الادب فان جعل كلمة ما فيه على المنقضي بقية الاستثناء وباعانة في قوله
ولهذا راجع الى ما ذكره السمع المسعود لا عرفت وقد قيل من وجوه التبرج ان ذكر ما منها
يكون لغوا على الثاني دون الاول انتهى فاقول في قوله تكرار لم يقبل استدراك كما قال في شرح
المطالع لانه بعض الاحكام من الاستدراك في قوله ونسبة الى الموضوع على الحق بالمطالع بخلاف
قوله على حدث فلا يلزم الاستدراك في قوله ونسبة الى الموضوع على الحق بالمطالع بخلاف
قال لو كان المراد بالموضوع هو ما قام به الحدث لزم تكرار الحدث في حد الفعول فلا بد من تكرار
على ما قام به الشيء وان كان ذلك لا يخلو عن شيء انتهى فاقول في قوله لا اعتبار بالنسبة بحال المنقضي
لا المنقضي يعني ان النسبة الى موضوع معتبرة في مفهوم الحدث فيكون قوله قول المص ونسبة الى
موضوع بعد قوله على حدث تكرار في قوله حيث فيه تعقيب لاعتبار النسبة في مفهوم الحدث
اي لانه الحدث مفرد ما قام به شيء اي بالنسبة الى شيء بانه قائم به فيكون مستملا على
الى موضوع ما كذا في حاشيته شرح المطالع في قوله كما ذكر في شرح المطالع تأييد للمنقضي اي
كما ذكر فيه ان فيه تكرار فانه قال شارح المطالع بعد تعريف الفعول ما ذكره هنا وفيه
استدراك لاعتبار النسبة في مفهوم الحدث واعلم انه لما كانت النسبة معتبرة في مفهوم
الحدث توجه السؤال هو ما من وجهين احدهما انه يلزم على هذا التعريف ان يعبر في مدلول
المستعمل على النسبة والنسبة فيكون في مدلوله تكرار فانه بعد اعتبار الحدث المستعمل على
النسبة يكون اعتبار النسبة مرة اخرى تكرار وانما ينافي بعد اعتبار الحدث المستعمل على النسبة
في تعريف الفعول اعتبار النسبة في ذلك التعريف مرة اخرى تكرار وكلام شارح المطالع
يختص الوجهين فاشارة السمع الى الجواب عن كل منهما فقوله لانه لا يلزم اشارة الى الجواب
عن الاول وحاصل ان اللازم ان يكون المقبرة في مدلول الفعول بصيغة عليه الحدث لا المقصورة
ولا يلزم من دلالة الفعول على ما بصيغة عليه الحدث كما ضرب مثلا وكون ذلك جزء من مدلوله
الدلالة على النسبة المستدركة في مفهوم الحدث وكون تلك النسبة ايضا جزء من مدلوله

لانه لا يلزم من الدلالة على الموصوف الدلالة على الصفة فلا يلزم ان يكون اعتبار النسبة
 في مدلول الفعل تكراراً وقوله وكذا لا يلزم ان اشارته الى الجواب عن الثاني وحاصله
 انه لا يلزم من اعتبار الحدث في مفهوم الفعل وتوقيفه اعتبار النسبة المتدرجة في مفهوم
 الحدث ايضاً حتى يلزم من اعتبار النسبة بعده تكرار النسبة في مفهوم الفعل وتوقيفه وذلك
 لانه لا يلزم من اعتبار الموصوف في شئ اعتبار الصفة على انه ليس في هذا الفكر محذور
 اذ دلالة الحدث على النسبة ليست بالمطابقة بل بالالتزام والدلالة الالترامية غير
 معتبرة في التعريفات كذا ينبغي ان يقرر في المقال ولا يفتى الى ما قد قيل وما قد قيل * قوله
 * قوله يعلم انه فيه من هذه النكتة انما يتم لو علم ان موضوعية ذلك الموضوع باعتبار النسبة
 هذا الحدث وليس كذلك بل مفاد التركيب ان موضوع قبل نسبة هذا الحدث اليه فلا يعلم
 ان مدلول الفعل النسبة بطريق القيام بالبطريق الوقوع اللهم الا ان يجعل قبيلاً من قسطن
 قبيلاً وانما يفرضه هنا حيث قال فيه ان تلك النكتة انما يتم لو لم يكن الموضوع متراً
 بين المحر وما يقابل المحمول تأمل انتهى فبيانه فامية تلك النكتة لا تتوقف على عدم كون
 الموضوع متراً بل يتم على تقدير اشتراكه ايضاً لا لا قيل ان الموضوع باي معنى كان لا يكون
 النسبة اليه بطريق الوقوع فانه منقوض بخو زيد ضربته كما قد قيل وبخو زيد مضروب كما قد قيل
 بل لا اعتبار معناه الاول وارادته هنا نعم ارادته تحتاج الى قرينة وهي متحققة لعدم كون
 الفاعل موضوعاً بالمعنى الثاني في بعض المواد كالانسانيات كما قيل ولكونه المعنى الثاني في
 مصطلحات غير هذا الفن ولكونه مذكوراً في مقابلة الحدث كما قد قيل ذلك ان تقول
 شيوخ استعمال الموضوع في المعنى الاول قرينة على ارادته قنطرة ويحتمل ان يكون الامر
 بالتأمل في اخر ما نقله عنه اشارة الى ما ذكرنا ثم انه قد قيل بقي ان يكون مدلول الفعل النسبة
 بطريق القيام انما هو في الفعل المعلوم وانما في الفعل المجهول فلما لا ترى انهم عرفوا الفاعل
 باسمه اليه الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه واحترزوا بالتقدير لا يخرج من مفعول
 ما لم يسم فاعله كما في شروح الكافية وقد ذكرنا في حاشية اجماع ان الفعل المجهول
 يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء
 معنى الفعل المعروف انتهى قنطرة اقول يمكن ان يقال دلالة الفعل المجهول على وقوع
 مصدره على ما اسند اليه لا ينافي دلالة على قيام مصدره بالموضوع الا ترى انهم سمو
 نائب الفاعل بمفعول ما لم يسم فاعله وعرفوه بمفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه
 فانه لا يدل على ان هناك نسبة الحدث بطريق القيام ايضاً في ما هو جزء مدلول الفعل
 فما هو جزء مدلول المجهول ما هو جزء مدلول المعروف على انه يمكن تخصيص المعروف بالفعل
 المودف او يلزم من هذا التعريف تعريف بالانحصار لكفايته في الموت هنا * قوله ولا يخفى

فقد دلالة لا يلزم اشارة فيه الى
 المحتمل شوي زاده حيث جعل الاول جبر
 الى الثاني والثاني اشارة الى الاول جبر
 جعل الجواب به الى الاول حيث قسم
 الحدث وعلى المحتمل الثاني حيث قسم
 الحدث وعلى الثاني جعل قوله لا يلزم
 السؤال على الثاني جعله كذا كذا
 جواباً بارادة ما صدر عليه كذا كذا
 وقوله كذا لا يلزم ان جعله كذا كذا
 المقوم به في قوله كذا كذا
 قوله في مفاد التركيب آه وذلك لانه
 اذا علمت فعل او مات به صفة يستند
 منه على موضوعية التركيب كما نقلوه
 ذلك المعلوم لانه متصف بمفعول الصفة
 قبل وقوعه بالفتوى والابتداء خلاف
 ذلك لا يجرى به الجواز كذا كذا كذا
 ذلك انما على كذا كذا كذا كذا
 في حاشية على تفسير البيضاوي حاشية
 في تفسيره على تفسير البيضاوي حاشية
 سورة الشارح حيث قال فاعله
 ما عبر عنه بالصفة لوجب انصافه
 بالوصف به فاعله حاشية
 عند قوله تعالى واتوا اليكم اموالهم
 حاشية
 فانتم المجهول الذي بصيغة المفعول
 الموضوع لا يكون الا بطريق الوقوع مع
 فلا يصح استعمال الموضوع هنا حاشية

انه المراد اذ كشف للمقام وتعيين للامام لتلايد هب الانعام الى خلاف الموضع الكلام
 لا ستران النسبة بين معان بعضها خاص وبعضها عام ولك ان تقول ان الغرض رفع
 الكلام وهو ان يكون مدلول الفعل النسبة بطريق القيام يعلم من لفظ النسبة بلا حاجة الى
 الانضمام لكونها عبارة عما هو فعل المتكلم وهو لا يكون الا بطريق القيام فلا يكون ما ذكر
 من التكتة صاحبها للعدول المذكور نقلاً * قوله لا ما هو فعل المتكلم لظهور ان لا يجوز
 ان يكون من مدلول الفعل * قوله تقدم كثير من التنبهات كالنبيه السابع والثامن
 العاشر فان كلا منهما له تعلو بالامم كذا قيل * قوله تأمل لعله اشارة الى انه وجه تقديم
 ليس بمختصر في الاثنين فعمل المص لا حظ في الترتيب وجوباً اخر نقلاً * قوله احييتين
 ومنه يعلم الظاهرتين ومنه يعلم * قوله وما ياتله وهو قوله علمت من هذا وقوله تبين لك
 من هذا * قوله لمنح الفصل ومنح ضمير منه فانه يرجع الى الفرق فيفد المعنى ويجوز ان
 يقال لا منع للفصل بجواز الاعتراض بين المعطوفين وكذا لا يلزم رجوع الضمير الى
 الفرق بل يجوز رجوعه الى التقييد * قوله بقوله السادس هذا على تقدير العطف على قوله
 قد عرفت من الفرق وقوله واكثر على تقدير العطف على ما ياتله مما سبق كما قيل * قوله
 لعدم مقام الوصل لكمال الانقطاع لعدم اجماع بين المجتهدين وقيل لكمال الاتصال
 بينهما لكون الثانية بياناً لمحول الاولى وفيه ان كمال الاتصال بالبيان انما يكون عند
 كونه الثانية بياناً للاولى لا عند كونها بياناً لمحولها * قوله امور سبقتك في الاصل
 والفظ سبقتك لان يقال انه من قبيل التذكير باعتبار كل واحد * قوله اذا وجه لذكره
 في التنبية السادس اي لذكر هذا المقدور قد قيل بل له وجه وجهه وهو ان هذا التنبية لما كان
 اخر ما يقال الى السابق اراد ربط علمه بعلوم التنبهات السابقة فهذا التقدير اولى
 مما قدوة الشئ لانه مجرد ارتكاب تكرار بلا فائدة يقتضيهما * قوله فجعله وليلاً الاقرب
 من سياتي كلام كلاحه انه تفرغ على قوله وليس المقدور ان الضمير راجع الى كون
 المقدور منه يعلم امور سبقته فمعنى قوله والالم يصح العطف والالم يصح عطف قوله ومنه
 يعلم على ذلك المقدور لا يكون من اجزاء الـ دس ح والعطف يقتضيه هذا على ان يكون
 المراد بما بعده ما هو المذكور بعده فاما اذا كان المراد به ما هو المذكور والمقدور فالمعنى
 والالم يصح عطفه ودر بطة بالمبتداء لانه معلومية الامور السابقة ليست من اجزاء
 الـ دس بل هي من اجزاء التنبهات السابقة هذا ويحتمل ان يكون تفرغاً على قوله
 وقوله ومنه يعلم معطوف هذا فالضمير لقول المص ومنه يعلم والمعنى والالم يصح عطف
 قوله ومنه يعلم فانه اما ان يعطف على قد عرفت من الفرق وعلى ما ياتله او يعطف
 على مقدور هو منه يعلم امور سبقته ولا يصح شئ منها لما عرفت * قوله والالم يصح العطف

بتقدير القول اي قائلاً ذلك الجاعل واللام يصح * قوله وهم خبر لقوله فنجعله وذلك لانه
مبنى على احتمال جرح وهو كون المقدّر منه يعلم امور سبوت او العطف على قد عرفت
والراجع هو العطف على محذوف هو متين كما تبين من البيان * قوله والعرف المستفاد
من سابق الكلام بين قسم من اسم الجنس كذا في الاصل فهو مبتداء وخبر واعلم ان هذا
الكلام منه مبنى على ان اسم الجنس يعبر المصدر والمستوفى كما مر منه في سبوت نقل عن
المفصل وفيه انه يجوز ان يكون له معنى مقابل لها اطلق عليه المصدر فبنى كلامه وكان
ذلك اصطلاحاً عند المصدر قال السمع في شرحه لرسالة الاستقارة وقد جعل صاحب
رسالة الوضع اسم الجنس مقابلاً للمصدر والمستوفى فعلى هذا الاشكال اصلاً كما قد قيل
* قوله لانه اي القسم من اسم الجنس هو الذي بين في التقييم لا مطلقاً اسم الجنس
وبناءً قسم منه لا ينفع في الفرق بينهما وفيه انه ان اراد ان مطلق اسم الجنس لم يبين في
التقييم اصلاً فهو لا ينفع فانه على ما ذكره فيما سبق من مخرج الاقسام الثلاثة التي ما فيها
المصدر او ما لها المستوفى والكل مبين في التقييم غاية الامر ان المصدر سمي القسم الواحد باسم
الجنس ومنه الاخيرين وان اراد ان لم يبين بعنوان اسم الجنس فلا يتم التقريب ذلاليته في
ذلك استفادة الفرق من التقييم بالنسبة الى جميع الاقسام كما لا يخفى وقد عرفت فيما سبوت
ما يتعلق بهذا المقام قد ذكره * قوله وقد بين اي وقد بين انه الذي بين لا مطلقاً اسم الجنس
عند قول المصدر والاول ما ذات وهو اسم الجنس ولكن ان يقوم ويمكن محله على ذلك كيد
لكن التأسيس خبر من التأسيس * قوله فليحتمل آية اشارة الى جواب سؤال فكانه قيل ان كان
المبين في التقييم ما هو قسم من اسم الجنس فكيف يصح قول المصدر ومنه يعلم الفرق بين اسم
الجنس على اطلاقه فاجاب بانه يحتمل قوله اسم الجنس على ما هو المعهود والابق فيصح
* قوله فلا يخفى انه الى جواب سؤال تشا عن الجواب الاول فكانه قيل اكمل المذكور وغير
مفيد بل مضراً ليزم من ان لا ينسب المصدر على فرق سائر الاقسام فاجاب بما مر من قوله
بين المصدر لو عطف عليه قوله وبين المستوفى لكأنهم كما لا يخفى * قوله من اشترأك العلة
فانه العلة للفرق المذكور في المتن اعتبار التعين في علم الجنس دون اسم الجنس وتلك
العلة متحققة في علم الجنس والمصدر ايضاً * قوله اعتماداً على عدم سبوت واما علة كون المراد
مطلقاً اسم الجنس ولا يخفى انه على كلا التقديرين لا ينفع شيئاً في المقام ويمكن ان يقال انه
مصدر للمقدّر اي اعتماد المصدر بهما اعتماداً على استظهار مفهومه لكنه يترجح احالة طرف
الفرق الى الاستظهار وذلك يناقض القول بكونه معلوماً محسباً كما قد قيل * قوله والمعنى
علم الفرق جعل المراد معلومية الفرق بين الافراد لان البيان الاتي باعتبار ما حيث بين
الفرق بين اسامته واسد وهي امر افراد علم الجنس واسم الجنس * قوله فان الحكم بان علم

قوله لا مر منه عدم جواز العطف على
ليس من اجزاء السادس من انه
معلوم من السادس فلا يصح الربط
بينه المبتدأ والخبر

قوله فهو مبتدأ وخبر اي قوله
والفرق مبتدأ وقوله سبوت
قسم خبره

هنا اي في مقام التقييم على انه
يعلم محسباً للفرق بين
الجنس وعلم الجنس

الجنب آه مزج لطيف وشارة الى دفع ما يمكن ان يقال ههنا كيف يعلم ان الفرق المذكور
 محسوبة فان علم الجنب لم يكن مذكور اصلا ولم يعلم حاله قطعا وحاصل الدفع انه اشتباه
 حاله في حكم المعلوم محسوبة كما قيل واحاصله ان الاشتباه في الفرق انما هو باعتبار اسم
 الجنب لاشتبهار حال عدله ولما علم ذلك محسوبة صحيح الحكم بكونه معلوما منه كما قد قيل بل
 حاصل توجيه قول المصدر ومنه يعلم بحيث يندفع عنه ذلك بان يقال المراد ومنه مع ضم
 مقدمة خارجة مستهتر يعلم كما نقول ثم ان هذا مبني على محسوبة منه في التقييم عند قول
 المصدر الثاني في العلم ان التعريف المستفاد من التقييم لا يتناول اعلام الاجناس وقد شبه
 هناك توجيه كلام المصدر بحيث يتناول ذلك التعريف اعلام الاجناس فتدكر قوله ذاته
 وحقيقته لا معنى لوضع اللفظ لمعنى بذاته وحقيقته لا وضع له بمادته فيكون المبتدئ عين الشيء
 وتقييم الذات وحقيقته عن الصورة والمادة كما يستفاد من تحليله بقوله لان اسامته بجميع
 مادته وصورته وضع بنا في تعريف اللفظ بما يتلفظ به الانسان فان الصورة مما لاحظ له
 من التفظ قوله فينظر لاشتغال وتصغير الموصول وقوله في اللفظ لظرف لاشتغال
 المقيد بالنظر الاول وقوله مما يقابل بيانه للموصول قوله فيقال هذا اللفظ تصوير لاشتغال
 الجوهري بما يقابل الصورة قوله لان اسامته محلة لقوله لا كما يستفاد ولقوله والمراد بجوهريه ذاته
 وحقيقته قوله بجميع مادته وصورته فيه نظر كجواز ان يكون وضعه بمادته باعتبار صورته واما
 الصورة داخله في الموضوع وجزء منه فغير معلوم لابل من ليس على قياس ما ذكره في دخول الاشياء
 في الموضوع له بل الظاهر انها ليست داخله فيه كيف ولو كانت الصورة داخله في الموضوع يلزم
 ان لا يكون اسامته كلمة او الكلمة من اقسام اللفظ والصورة ليست بلفظ فكل المركب منها هو
 المادة نعم صورته موضوعه لمعنى لكونه ككبر غير مصغر وكونه واحدا غير تشبيهي وجميع فتدبر
 بقوله مع تعلقه اي تعلقه ذلك الشيء من اللفظ قوله تعقل التعيين نائب الفاعل يستفاد
 بقوله فما قيل آه قيل لا يخفى ان ما قيل اظهر مما افيد ينبغي استراط عدم التعيين في الوضع
 ذلك خلاف الظاهر لفظ وضع لمعنيين والتعيين داخل فيه بقوله وقد علم ان اسد الاول
 والاسباب ان يقال وقد علم محسوبة ان اسم الجنب كما سدد بقوله وامثاله المصدر وغيره
 قيل اشار به الى انه كما علم من التقييم الفرق المذكور علم منه الفرق بين المصدر وبين محسم
 الجنب وكذا بين المستو وبينه قوله مجر والذات ناظر الى الاسد وقوله واكحدث با و
 الفاصلة كما في الاصل ناظر الى المصدر قيل لا الى ان يقول بعده والذات واكحدث ليكون
 ناظرا الى المستو قوله كما يفيد ما سمعت في محله قوله متعلق بالمعنى اى كما يفيد كونه بمعنى انه
 جعل عدم التعيين معتبرا معه وازاد ما سمعت قوله والمراد بالوضع لمعنيين انه وضع شئ
 باعتبار تعيينه ووجه اخاونه ما ذكر انه يستفاد منه ان مراد في مثل قولنا وضع شئ باعتبار

وهو اللفظ الذي وضع له لفظه مضاعفا
 مشبه
 فاعلم المحقق السيرة الشئ مشبه

الوصف المشتمل عليه مدحول اللام وذلك الوصف ههنا عدم التعيين فيكون المراد انه عدم
 التعيين معتبر على معنى هو قوله في الموضوع له وفرد جوده غير معلوم وهذا المعنى ظاهر من سياق
 الكلام وان شئت على بعض الانام * قوله كما يدل عليه آه اشارة الى التورية على انه بمعنى
 غير معتبر معه التعيين لا بمعنى انه عدم التعيين معتبر معه * قوله والا هي والام لم يكن بمعنى غير معتبر
 معه التعيين بل كان بمعنى انه عدم التعيين معتبر معه جاء التعيين اعم اعتبار التعيين معه لزوم
 التناقض عند دخول اللام عليه فان اللام يقتضي التعيين فينا في اعتبار عدم التعيين * قوله
 اذ لا يمكن ان يصير عدل مما يستدل به الشفيع ههنا حيث قال اذ لا شك في انه كل شئ
 يتصف بالتعيين في حد نفسه اما لتكثير الالوه او لكونه ما ذكره انفس بالمقام واسم عن
 الدخول بخلاف ما افاده الشفيع فانه يرد عليه المنع من طرف القائلين بعدم تميز المعدوم
 * قوله مقصود بالوضع ضرورة انه القصد الى وضع اللفظ المعنى يستدعي تعيين ذلك
 المعنى عند الوضع بوجه تمييز عن غيره وحتى يصح قصد وضع اللفظ له واذا لم يكن قصد الوضع
 كيف يمكن الوضع * قوله مقصود بالافادة ضرورة ان القصد الى افادة المعنى يتوقف
 على تعيين ذلك المعنى عند الشفيع * قوله والى انه آه اعمى اشارة الى ان التعيين
 اعمى من اللام معنى غير مستقل على انه يكون المراد كميونته في اسم الجنس بايرد كميونته معنى
 الخوف في غيره وذلك انه تقول وذلك لان ذلك التعيين مدلول حرف التعريف ومدلول
 الحرف غير مستقل قول هذا انما يتم فيما جاء من اللام ومقتضى اشارة الاول الى المراد
 بالتعيين الذي هو معنى فيه هو الذي وجد فيه قبل اللام اللهم الا ان يقال لما كان قوله
 وهو معنى فيه محتملا لمضين بارجاع الضمير الى التعيين اعمى من اللام كما هو اللفظ وارجاعه
 الى مطلق التعيين بانحصر على الاستخدام اخذ اسم احد الاشاراتين باعتبار احد الاحتمالين
 والاخر باعتبار الاخر قيل لعل هذا التوجيه لاخير فظهر من السابق بل كما وان يكون السابق
 موجبا لتحصيل اعمى من قوله والافنى الفرق آه اقول لما قل ان يقول صدق فوق قد تم بقوله
 واسد وضع غير معين واما قوله ثم جاء التعيين آه فذكر لما يتوهم من ذلك قوله وضع غير معين
 من انه اذا كان موضوعا لغير معين من انه اذا كان موضوعا لغير معين لزم ان يكون
 المعرف باللام مجازا فانه مستعمل في المعين وحاصل الدفع انه ليس بمستعمل في المعين بل
 هو مستعمل في معناه لغير المعين الا انه جاء التعيين وهو معنى فيه غير مستعمل بالمفهومية
 من اللام كما جاء معنى الابتداء في قولنا سرت من البصرة وهو معنى فيه من كلمة من لا يجاز
 فعلى هذا كان قوله وهو معنى فيه اشارة الى دليل ان التعيين في المعرف باللام ليس بمدلول
 اسم الجنس بل هو جاء من اللام فانه معنى حرفي كيف مدلوله للاسم وعلله لهذا قال استغنا عن ذلك قوله
 قائله قوله وانما قال من اللام اشارة الى ان الاضافة وخيلة الظاهر يقول وانما خص اللام بالذكر

قوله على بعض الانام كالحتمى الشفيع
 حيث قال اراد بالشفيع ما ذكره بقوله
 كما انما افادته خارج عن المدلول معتبر
 معه ووجه افادته ما ذكره انه علم منه
 انه التعيين معتبر مع مدلول علم الجنس
 فيستغنا عنه ان عدم التعيين معتبر
 مدلول مقابلة اعمى اسم الجنس و
 كالحتمى شرفي اراده حيث قال ارادها
 سمعت قوله والاراد بالوضع المعينة
 فانه ظاهر المقابلة يقتضي انه معتبر علم
 التعيين في اسم الجنس وهو عدم اعتبار
 اعتبار التعيين كما لا يخفى شيئا فافتر
 عنوانه مذهب

قوله بخلاف ما افاده الشفيع بعد نظره ان
 ما قد قيل وما ذكره الشفيع اول ما ذكره
 السرا كما انه يوجب اسكانه مقوم
 لا التعيين له اصلا وهو بطرورة
 انه كل معلوم فهو متميز على تقدير
 في الكتب الكلامية ليس بشئ
 منته

قوله اي ما يعرّف المفهوم وقيل اي ما يميزه
منه مطلقا اذ لا تعريف من غير ذلك فيهم
وادارة العلم على وجه الجواز السام مرث

قوله ما هو المقية وقيل اي ما هو المقية
اشارة الى ثمة السمع في ما ذكره المص
والحرف فيهم التمر اذ ما ذكره الموصول
اللفظ فيهم التمر اذ ما ذكره الموصول
وهو علم على الوجه المذكور وهو كونه
الحرف بمعنى في غيره مقية بانضمام ذلك
الغير اليه وكونه التوتية في الموصولة
اي الاشارة التقيد التي يندرج فيها
بالعنى الذي هو فيه مرث

قوله ناظر الى ما ذكره المص وباعتباره
فانه لا يظلم ما ذكره المص ان حال
الموصول على علم الحرف حيث
لم يتوضر له لالة الموصول مرث

قوله لا ينفار ما ذكره المص الا
بقوله عند السام مرث

او يقول اشارة الى ان الام اصغر تعريف بجسم مختلف الاضافة فانها وصيلة فيه قوله
وهو بجسم ملحق بالام قال فينا نقرر عنه هذا القول مينا وعلى ما اورد به بعض عبارات وقع
في بعض كتب النحو والا فالتحقية ان الاصل في التعريف باى اداة كانت العهد وتعرف
بجسم خلاف الاصل فالتحقية ان المراد بالام ما يعرّف لانه ذكره على سبيل التمييز انتهى اي ما يعرّف
المفهوم والمقدر ليس الكلام على الاضافة ايضا وقيل والذى يحيط بالبال انه مدخول الام
ان كان موضوعا للما هية من حيث هي هي فلا اصل فيها هو الجسم واستعمالها في غيره
بالقرينة وان كان موضوعا للفرق المنتشر فالاصل هو العهد بناء على انها لا تفيد سوى التمييز
والاشارة الى مدخولها على ما ذكره العلامة النفاذ في في اول شرح النخبة في قوله
وهو مختار سيد المحققين قال الس في التعريفات ولك ان تصح القول بان اسم الجسم
موضوع للتحقيق لا الواحد السام بجسم التثنية لا افراد فلو كانت الوحدة مستفادة من
نظم الاسم لم يكن للتثنية افاضة الوحدة ولم يكن لا يراوه في الاسم فائدة ولك ان يقول
من قال ان اسم الجسم موضوع للتحقيق اراد نفس الاسم مع قطع النظر عن التثنية ومن قال
انه موضوع للما هية مع وحدة اراو الاسم مع التثنية فاما مخالفة انتهى قوله قد عرف ان
الحرف او الفرض الاشارة الى ان هذا التقية بالمعنى الثالث من معنيين التسمية مع بعض توضيح
لما ذكره المص والى انه من قبيل ما علم من السابقة باعتبار دليل * قوله يتقرر بانضمام ذلك
المناسب لا يتقرر الا بانضمام ذلك * قوله لغناه مبهم ذكرها بام الحرف ووزن الموصول
على علم ما ذكره المص ليكون على سبيل الاحتياط * قوله وقد عرف ان الموصول لا قيل
عرفت ذلك من قول المص ولا بعد قوله والاول مدلوله اما معنى في غيره يتعين بانضمام
ذلك الغير المراد يكون المعنى في غيره عدم استقلال ذلك المعنى بالمفهومية فتقوله بعد
ذلك اولا بمعنى انه مستقر بالمفهومية وذلك ظاهر انتهى * قوله وهو معنى في الموصول هذا
هو المدلول للفرق بينهما كما هو المتبين من سبيل كلام الس لكن كونه معارف من السابقة محل نظر
وقد يقال ذلك المعنى الذي هو في الموصول مفهوم الصلة وهو الذي عهد ثبوته لمعنى
الموصول فتاخر * قوله في التثنية قد ظهر ما ذكره الس في حال الموصول في الدلالة ايضا على
علم الحرف فلا وجه لتخصيص الظهور بالتثنية الا ان يقال ان التخصيص ناظر الى ما ذكره
المص وباعتباره ويمكن ان يقال الدلالة ذاتي بالنسبة الى الموصول والحرف لا حال من
اخرها والكلام في حال ذاتي فتاخر * قوله بناء على ما بينه بقوله علمه كونه حال
الموصول على علم حال الحرف وداخل تحت تفريع قوله فظهر فانهم * قوله باعتبار
اي باعتبار ذلك الغير * قوله فتعين عند السام مع ما هو معنى فيه الا ان ترك هذا وذكر
قوله عند السام بعد قوله وتخصيصه وتعيينه * قوله مبهم اي في نفسه كما ذكره الس في بعض النسخ

الى مبهم

أي مبهم منه المراد لعدم ما يصلح أن يراى به كذا ذكر الشئ في شرحه للكافية وبهذا هو المناسب
لما ذكره الشريف في تنبيه المقدمة والمناسب لما أبدعه الشئ هناك أن الابهام لعدم
الانتقال إلى معنى لتوقفه على معرفة الوضع المتوقفة على القرينة * قوله اصطلاحاً لا يقبل
كونه الموصول مبهما اصطلاحاً ليس له كثير نفع في بيان كونه عكس الحرف * قوله مستغنى
بالمبهم لفته كذا في الأصل قال الشئ الأول إنما قيد الابهام بكونه عند السامع لا انتقالاً
في المعنى المراد بالموصول عند المتكلم وقال محسبه بوجاهة الضمير في هذا بناء على أن من
الذين في بلاد الشرق لا يعرفون لا يقنع به لقلة جدواه انتهى فتأمل * قوله يقينه به كذا في
الأصل والظهور لا بد من علم المتكلم على الخطاب أيضاً واللام يصح ذكر الموصول بهذه
الصلة * قوله وتوضيح الصلة معنى في الموصول حاصل توضيحها معنى كون الصلة
في الموصول أنها غير مستقلة بالمفهومية كما ينبغي كونه معنى الحرف في غيره أنه غير مستقلة بالمفهومية
وفيه أنه لو تم هذا لا ينتفع تعريف الحرف بأشكال الصلة اللهم إلا أن يعقبه قيد الأفراد في
تعريف الحرف والصلة وأما لما ليس بمتوفرة وبين ذلك بقوله أم الصلة إنما تتم
بإربطها أم وتقريره أن تفصل الصلة بتوقف على تفصل الربط وتقرر الربط بتوقف على تفصل
الموصول ينتج أن تفصل الصلة بتوقف على تفصل الموصول إلا أنه لا كانه توقف تفصل
شئ على تفصل آخر عبارة عن عدم الاستقلال بالمفهومية قال بدله فالصلة أي مفهومها
منها غير مستقلة بالمفهومية ثم فسره بقوله إنما يتفصل بتفصل الموصول لكنه لو عكس للاحكام
الوضح * قوله وتقرر ذلك الربط بتوقف على تفصل الموصول قبل وذلك لأن الربط نسبة
بين المربوط والمربوط به فتفصله بتوقف على تفصل كل منهما وفيه أن هذا يستلزم الدور فانه
الصلة تتوقف على الربط والربط متوقف على الصلة لكونه نسبة بينهما وبين الموصول
فيلزم توقف الصلة على نفسها اللهم إلا أن يقال الصلة من حيث أنها صلة تتوقف على الربط
كما يستلزم له الشئ والربط يتوقف على الصلة من حيث ذاتها فتباير جهتا التوقف * قوله
من حيث أنها صلة هذه المحكية تشبه بآزاد الصلة مستقلة بالمفهومية إلا أن يقال
هذا مبني على نزع المعنى هناك حيث قال معنى قول الخاة الحرف ما يدل على معنى في غيره
أنه لا يسبق بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل أو على اعتبار الموصول ههنا أي غير مستقلة
بالمفهومية بالنسبة إلى الموصول قائل ثم أنه لو أتى بهذه المحكية في قوله أن الصلة إنما تتم
أيضاً كانه انشعب وأتم * قوله لكن من حيث أنه مبهم يعني أنه تفصل الصلة بتوقف على تفصل
الموصول من حيث أنه الموصول مبهم لامن حيث أنه متعين والموقوف على الصلة تفصل
الموصول من حيث أنه متعين فلما يلزم الدور * قوله فائدة جميلة وهي الإشارة إلى هذه
المحكية المنبئة برفع توهم الدور * قوله وياك أن تحذر المحذر منه ما هو حذر قول معنى فيه على

في بعض النسخ مفعولاً ما قبله
أشاره إلى أنه كونه قبل الجواب
لا يترتب عدم الاعتداد بالابهام عند
المتكلم ولا يوجب استئثاره * معناه
بأنه ما دل على معنى في غيره مثله
أي متورداً على معنى في غيره مثله
على تلك حرف غير مستقلة بغيره
مستخرها مثله
بأنه ما يدل على معنى في غيره مثله
أي متورداً على معنى في غيره مثله

معنى قائم به اما مطلقا او في هذا المقام كما يقود اليه قوله كما يقود اليه آة فلاننا فيه سببا في
 منه من التوجيه الثالث واما حمله عليه مع الاعتراض والاعتذار لالتين على انه يرجع التوجيه
 الى الاعتذار والاعتراض واليهما جميعا فيايد عنه تقديم قوله كما يقود آة على قوله فتعترض
 وتعتذر اذ لا وجه لذكره ههنا على انه يكون قوله وعدم التنبيه لتوقف الصلة على الموصول
 اجنبيا اذ لا مدخل لتوقف الصلة على الموصول في قبح الاعتذار المدخل كما لا يخفى على الفحول
 * قوله وعدم التنبيه لتوقف الصلة على الموصول فانه لو تنبيه له بحمل الكلام عليه فاللازم ح كونه
 احرف موقوفنا على متعلقه ولا محذور فيه كما قيل اقول توقف الصلة على الموصول لاني في ما
 به فالتنبيه له لا يوجب حمل الكلام عليه ولا يرجح بجواز انه يكون الظرفية اول واظهر في القسم
 دوم التوقف وايضا لو تم هذا القصد التوجيه الثالث لآتي منه وبطل ما بعده فيسبب
 قال وانا اقول بحمل معنى قولهم ما دل على معنى في غيره ما دل على معنى حاشية الغير كما لا يخفى
 على من تظرفيه وفيما ذكره ههنا * قوله من هذا الكلام المستعمل على ظرفية متعلقة بحرف لعناه
 وظرفية الموصول لمضمون الصلة فانه المتبادر الى الفهم من ظرفية احد المصنفين في تقديم احدهما
 بالاخر فيكون المعنى ان معنى الحرف قائم بمتعلقه ومضمون الصلة قائم بمعنى الموصول * قوله
 لا تتقاضيه بجزء الاستفهام لان معناه قائم بالمستفهم الذي هو المتكلم لا بالمتعلق الذي هو
 دخلت هي عليه * قوله من ان الظاهر ترك اي الظرفية متروكة الى الاعتبار اما في كلا الموضعين
 كما هو الظاهر لكلام المذكور وفي احدهما كما هو مذكور في اسم فان كلمة في قد تستعمل في معنى اعتبار
 مدخولها كما سبقت فيما سبقت * قوله ولعل ما ترك اليه الظاهر ان الحرف آة لا شك ان هذا احد
 الاحتمايين للكلام المذكور بل مرجوحهما كما استرنا اليه فحمل كلامه عليه ثم الاعتراض عليه ليس
 مما ينبغي فالظان ما ترك اليه الظان ان الحرف ما يدل على معنى باعتبار الغير بمعنى انه يتعقل
 الغير والموصول يتعقل بما هو معنى فيه اي باعتباره بمعنى انه يتعقل بمعنى يتعقل بمقتضى الموصول
 فيقول الى ما ذكره اسم التوضيح فانه هذا ايضا ترك لما هو الظاهر الكلام قائم بالانصاف
 * قوله فانه قبول الاعتراض هو بطله لقوله وياك ان تحمل آة فقد ذكر * قوله ولا يثبت به
 اي بما ذكر ما ترك اليه الظاهر وفيه انه انما يريد انه لا يثبت به ان حال الموصول بحسب حال الحرف
 في وجه من الوجوه فهو كم كيف ويثبت به ان حال الحرف عدم الاستقلال بالمفوضية وحال
 الاستقلال بالمفوضية حيث قام به الغير ولا يخفى ان هذا عكس من العكس ووجه الوجوه
 وانما يريد انه لا يثبت به ان حال الموصول بحسب حال الحرف في التعيين فذلك ليس
 بخجزة ويجوز ان يكون المراد انعكاس حالهما في الاستقلال وعدمه على انه الانعكاس
 في التعيين ايضا يثبت بملامحة قول المصنف وتخصله بما هو معنى فيه كما لا يخفى وتقييد الانعكاس
 بالتعيين فيما سبق وترك قضية التخصيص ههنا ليحصل الرد على الاعتذار المذكور كما لا ينبغي * قوله

تدل على مطلوبية النسبة يعني انه يجوز ان يكون معنى حمزة الاستفهام كون النسبة مطلوبة
 بالفتح على ان يكون الاستفهام مصدر بمعنى المفعول لا كون المستفهم الذي هو المستفهم طلبا
 لفتح النسبة بان يكون الاستفهام مبنيا للفاعل لا انصر في كلامهم على ذلك فيجوز ان يرفع
 الاعراض بالاستفهام لا يخفى ان مطلوبية النسبة معنى في النسبة قائمة بها في قوله وكيف لا
 اسي وكيف لا يكون الاعراض منه فاعلمنا قيل وقد يقال اسي وكيف لا يكون معنى حمزة الاستفهام
 معنى في النسبة قائما بها والاول هو الملايم لسوق الكلام والثاني هو الواقع في قوله فلو لم يكن
 معنى حمزة الاستفهام آه * قوله وسيرج المص * هذا من قبيل التأييد لرفع فساد و بفتح ف و
 اخر قد تر * قوله والمرأة لا تكون الاوصاف الشيء اسي للشيء الذي كانت المرأة حرة له
 وقد يقال للمرأة الة للاحاطة الوجه وغيره من الاسماء مع انها ليست وصفات منها
 ذلك ان تقول المراد بالمرأة ههنا ما هو من الامور العقلية وهي لعدم تاصيله في الوجود والكلمة
 لا تكون الاوصاف لشيء قائم * قوله فظهر لك مع اسي حين اذ كان الاعراض منه فاعلم قوله
 توجيه ثالث ول التوجيهات الثلاثة ان يكون معنى كلامه ان يحرف يتعين بما يتوقف على
 تعقله تعقل معنى يحرف والموصول يتعين بما يتوقف تعقله على تعقل مضاه واما ان يكون
 مضاه ان يحرف يتعين بما يتوقف على تعقله تعقل مضاه والموصول يتعين بما هو قائم به
 واما لهما ما ذكره السمع قيل وهما توجيه رابع وان لم يذهب اليه احد وهو ان يكون معنى
 الكلام ان يحرف يتعين بما قام به معنى يحرف والموصول يتعين بما يتوقف تعقله على تعقل
 الموصول * قوله بسبب قائم بمعنى الموصول قيل لعله اراد بقيام ذلك الشيء بمعنى الموصول
 توقف تعقله على تعقل معنى الموصول للثاني في التحذير بقوله واياك وان تحمل
 اقول المحذور منه المحر والاعراض مع الاعتذار المذكور ولا ينافيه المحر والاعراض
 مع الاعتذار الاخر كما فعله السمع ههنا فلا حاجة الى الاعتذار بصرف العبارة عن اللفظ
 وحمله على خلاف اللفظ جدا كما فعله القائل فنذكر * قوله قد استهز في عدم الاستقلال
 لوعطف عليه قوله ولان المحر عليه لا ينافي سبب المقام ولا يوافي قوله معلوما من سابو
 الكلام كما ان قوله وانسب بلا حوزة الكلام * قوله وقد نيه المص ان ينافي اسي في التنبيه
 الرابع حيث جعل قوله على معنى في غيره بمعنى عدم الاستقلال بالمفهومية فقام
 * قوله اسي كل فعل وكل حرف لعله يفسر بذلك لئلا يتوهم ان المعنى انها ليست كما كان
 في الدلالة المذكورة اشتركت زيد وعمر وفي المحر في قولنا زيد وعمر ويشتركان في حصر
 هذا المحر حيث لا ينفرد احدهما في ذلك المحر اذ ليس المراد ذلك بل المراد انما يشتركان
 في تلك الدلالة اشتركت الحزنيات في كليتها وقيل لئلا يتوهم ان الحكم بالاشتراك
 المذكور على مفهومها او على افرادها في الجملة قائم * اذ ليس لادلتها قد مرشتركان بينهما

قوله يجوز ان يكون آه وبعده التثنية
 يندفع ما قد يقال من ان الاستفهام لا يرفع
 عليه كلاما يخلج الى البيان وذلك
 لان المعترض ناظم مستند والرفع
 مانع لا يحتاج الى البيان في مستند
 من الالزام مشبه
 الذي هو معنى حمزة الاستفهام
 مشبه

لأنه الاضافة تمنع الاشتراك بينهما كما اسلفه في التنبيه الاول * قوله حتى يصلح لان يكون
مستركا فيه لهما الظاهر هذه الغاية عين المعنى فغير المعنى حتى يصلح لان يحكم بكونه
مستركا فيه لهما فيه ما فيه وقد قيل كونه دلالتهما قدر اشتراك بينهما لازم لكونهما مشتركين
فيها فلا حاجة الى تقدير الحكم في الغاية عذر اخر الاتحاد ولا يخفى عليك ما فيه بغيره قوله
وفي الفعل هي النسبة قال السمع وقد يقال ذلك في الفعل هو الحدث من حيث الاشتراك
الى ما يقوم به لا النسبة ويدفع بانه يلزم ح عدم امتناع الاخبار عنه انتهى * قوله
ومن هذه الجهة اى من جهة اشتراكها في الدلالة على المعنى المذكور كما هو المتبادر من
السوق ولكن ان نقول اى من جهة دلالتهما عليه ولا يذهب عليك ان مستركها
ودلالتهما المذكور لا يصلح شئ منهما لان يكون سببا لعدم اثبات الغير للمعنى المذكور
كما هو المتبادر من قوله اى لهذا المعنى وانما يصلح لان يكون سببا لعدم اثباته للغير
الفعل واحرف اوله لولها فيجب ان يرجع ضميره الى كونه الفعل واحرف كما جوزه السمع
اوله لولها كما سببا في م السمع في البحث الثالث ويمكن ان يقال معنى قوله من هذه الجهة
من جهة كونه المعنى المذكور باعتبار كونه ثابتا للغير اى من جهة كون ذلك المعنى باعتبار
ثبوته للغير لا يثبت له الغير لعدم استقلاله بالمفهومية او لئلا يلزم الدور * قوله اى لهذا
المعنى تفسير لقوله واسارة الى مرجع الضمير كما يؤيد به ما سببا في في البحث الثالث لقوله
الغير بتقدير صلة له بقرينة قوله الاتي والمراد بالغير غير هذا المعنى فلا وضع ان يقدم هذا على
الغير ويقال اى لا يثبت لهذا المعنى والمعنى ان ضميره راجع الى المعنى في قوله على معنى
باعتبار كونه ثابتا للغير ولم يلتفت الى ما افاده السمع المفيد من احتمال كونه راجعا الى كل
واحد من الفعل واحرف كما سببا في البحث الثالث من انه يرد عليه ان دلالته للفعل
على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير لا يقتضي ان لا يثبت له الغير انما يقتضي ذلك لو لم يكن
في الفعل معنى عار عن هذا الاعتبار وليس كذلك فانه فيه الزمان فليثبت له الغير باعتبار
الزمان فثابت ويحتمل ان يكون قوله اى لهذا المعنى تفسير لقوله ومن هذه الجهة واسارة
الى ان كلمة من تعليلية وهذه الجهة جهة كونه المعنى المذكور باعتبار كونه ثابتا للغير فافهم
* قوله اذا ثبت الشئ على علمية هذه الجهة لعدم اثبات الغير له وفيه إشارة الى ان
قوله لا يثبت من الاثبات لا من الثبوت لانه بدل عليه قوله فامتنع ان يخبر عنها اذا
لادالة له عليه لانه على تقدير انتفاء الثبوت ايضا يتنوع الاخبار عنها كما ذكره المفيد
بل لما افاده المفيد من ان كون ذلك المعنى بذلك الاعتبار انما ينافي في الاثبات لا الثبوت
والانصاف في نفسه الامر لا شك ان المدلول احرف وكذا المدلول الفعل الذي هو النسبة
يتصف باوصاف عامة بل خاصه كما سببا في السمع بقوله وانما لا يتنوع ثبوت الشئ له

قوله لئلا يلزم الدور فانه ذلك المعنى
ثابت للغير فوجب له ذلك الغير ايضا
لزم الدور وفيه معنى على ان يكون الاول
بالغير الغير المذكور في مسنده

حيث قل ولا تخلص عنه الا بان يثبت ان
ما هو المتبادر من العبارة من رجوع
ضميره في قوله فلا يثبت له الا المعنى
المذكور في مسنده

قوله وهذه الجهة جهة كونه المعنى آة
بنا على ان يكون هذا المعنى كونه المعنى
المذكور باعتبار كونه ثابتا للغير
مسند

لا يقال معنى لا ثبت له الغير معنى لا يجبر عنه بعينه فلا وجب لقوله فامتنع الجبر عنه فلا دلي
ان يكون ذلك من الثبوت لامن الاثبات لاننا نقول هذا مبني على الغلط لان المدعى
امتناع الجبر عنها لانه حتى يجد المعنى فلا تغلط * قوله وان لا يمتنع كذا في الاصل والاتباع
في امثاله وان لم كما في بعض النسخ ولكن ان تقول وانما لم يمتنع ثبوت الشيء له لكونه ثابتا
في الحكمة * قوله على ما يستفاد متعلقا بالنفي لا بالنفي واعلم ان الاعادة اسمي اعادة النكرة
او المعرفة بالمعرفة سواء عرفت باللام او الاضافة تقتضي الاتحاد بين مدلولي الاول والثاني
لان اللفظ المتبادر هو الوجد والاعادة بالنكرة تقتضي التباين بين المدلولين لانه الاصل
ولا موجب للعهد والاتحاد فهما اربع صور اعادة المعرفة معرفة والنكرة معرفة والنكرة
نكرة والمعرفة نكرة والاصل في الاولين الاتحاد والاخرين التباين التباين كما تغيرت
المعنى في قوله تعالى وانزلنا عليك الكتاب باحق مصداقا لما بين يدي من الكتاب
والنكرة والمعرفة في قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه الى قوله تعالى انما انزل الكتاب
على طائفتين من قبلنا واتحدت النكرتان في قوله تعالى وهو الذي في السماء اله واني
الارض اله واتحدت المعرفة والنكرة انما الحكم له واحد كذا في مرات الاصول * قوله
وجبه اي وجه كون المراد بالغير غير هذا المعنى لا الغير المذكور في قول المصنف انما للغير غير
خفي لان المراد بنفي ثبوت كل ما سوى المعنى المذكور وذلك لا يلزم من نفي ثبوت الغير
المذكور فقط هذا وقد يقال وايضا الغير المذكور في الفعل هو الفاعل وفي آخر متعلقه فلا
يتصور فيه كونه مسندا وقد قيل وفيه بحث ولعل ذلك البحث هو ان الفاعل وكذا
متعلقه ان كان يتصور ان يكون مسندا لاسيما اذا كانا كليين قيل ويحتمل على بعد ان يقال
اي وجه استفادة الغير المذكور من الاعادة معرفة غير خفي وهو ما استشهد به من الاعادة
الشيء معرفة تدل على ان المراد به الاول * قوله وقد جعلته وقد قيل التحقيق ان المقام
ان كان مقام الضمير بان لا يحتمل وجوهه الى غير الاول وقد ادعى بالظن كما في هذا المقام
فالمتبادر هو الغيرية والافقو العينية ولا يبعد ان يكون قوله في امثاله اسارة الى هذا
قضاء * قوله والمراد بتعديل النفي على ان يكون المعنى ان هذه الحكمة فقط علمه لعدم اثبات
الغير له لا غير هذه الحكمة فيجوز ان ثبت له الغير من جهة اخرى فهذا القول من المصنف
عز سؤا لم يقدّر نشأ عما ذكر فيها قبله فكانه قيل على ما ذكر يلزم ان لا يثبت الغير
لعدم المعنى وليس كذلك بل قد ثبت له الغير كما يقال معنى انحراف يتبع الجبر عنه
فاجاب بما ترى * قوله لا نفى التعديل اي ليس المراد نفي كونه هذه الحكمة علمه لاثبات النفي له
حتى يكون المعنى هذه الحكمة ليست علمه لاثبات الغير له * قوله لانه يجوز الى التكلف الغير
التعديل كذا في الاصل اي كونه نفي التعديل يحتاج الى تكلف غير قليل ولعل ذلك التكلف

قوله فالمتبادر هو الغيرية وذلك
لان الضمير في امثاله اصل والعدل
عنه انما يكون معلقة وهي التفسير
على ان المراد غير ما سجد منه

ان جعله لنفي التعيين كجوز الى انه يصرف النفي الى ما قبله وذلك ليس بمعهود ولا يجعل
 قوله فاستنع الخبر عنها تفريعا على ذكر قبل هذه الجملة وتوسط هذه الجملة بين النفي والخبر
 عليه وذلك بعيد جدا وايضا عدم كونه هذه الجملة على انبات الغير له ظلا لاسترة فيه فلا وجه
 لنفيه ههنا الا ان يتكلف ويقال لغناه لكلا يتوهم ولوبا النسبة الى الاذان القاصرة
 انه اذا كانت ثابتا للغير امكن اثبات الغير ايضا له فامكن الخبر عنها مع انهم يقولون انه
 يستنع الخبر عنها قبل ذلك التكلف هو انه كما هو حاصل المعنى ح انه استنعى الاثبات لاجل هذه الجملة
 وهذا المعنى لا ينافي في الاثبات لاجل جملة اخرى مع انه اصل اثبات الغير له فاستنعى اللهم الا ان يزعم
 انه يجوز ان ثبت له الغير جملة ملاحظة لاعتباره كونه ثابتا للغير بل باعتباره الاستحالة
 فانه يجوز هذه الملاحظة ايضا فيه على ما صرحوا به وانشاء اليلد في التقسيم ذات خبر
 الزام ما صرحوا به من غير ان يبين بالقول انه لا يكون تكلفا فضلا عن تكلف خبر قبله قوله
 لانه كونه اللفظ آه الظاهر اشارة الى بيان نوع امتناع الخبر عنها على ما قبله من امتناع
 اثبات الغير لهما وتؤيده انه كونه اللفظ مخبر عنه عبارة عن كونه معناه مما
 اثبت له سمي اخر ومنفرد عليه فاستنعى كونه اللفظ مخبر عنه عبارة عن امتناع كون معناه
 مما اثبت له سمي اخر ومنفرد عليه وقد ثبت ان معناه لا يثبت له الغير فيذكر ان امتناع الخبر
 عنها قائل قوله له احد ان الدلالة آه البحث لنقص الجمالي على قوله ومن هذه الجملة
 لا يثبت له الغير بالجواب والتكلف والجواب الاول تحرير لبعض المقدمات على وجهين
 ذلك النقص والثاني وهو ما بعد العلواد منع للجريان بتسميته المقدمة المحررة على
 ظاهره انه قد يقال الظاهر منع لقوله ومن هذه الجملة لا يثبت له الغير مستند باعادة ذلك
 والجواب تحرير تلك المقدمة فعلى هذا يكون العلواد منعاً للمسلم اللهم الا ان يحل المنع
 على المعنى الاعم قائل قوله بتجامع مع اثبات الغير في اسم الفاعل كما في قولنا العالم العاقل
 بعلمه ناج وفيه انه اراد بها بتجامع مع اثبات الغير لهذا المعنى ليس الامر كذلك في اسم
 الفاعل بل ثبت فيه الغير لمجموع معناه او بجزئه الاخر وهو الذات وان اراد بها بتجامع
 مع اثبات الغير لمجموع المعلوم اول الجوز الاخر فيكون البحث اجنبيا كما لا يخفى قوله
 الدلالة على معناه آه يعني انه المراد بقول المصنف لان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير
 انها يدلان عليه على وجه لم يصح ذلك المعنى مع غيره كشيء واحد فيكون قوله ومن هذه
 الجملة اشارة الى ذلك وانت خبير بان غاية في التكلف ولعل لهذا دورا الى العلواد
 قوله تقضي الامتناع اسم امتناع اثبات الغير قوله وفي اسم الفاعل صادر لجميع احد
 اسم بخلاف الفاعل وفيه انه هذا الفرق يشبه ان يكون محكما ويحتمل ان يكون المبادرة الى
 العلواد لهذا قوله كل اسم فاعله موصوف فيكون المثبت له ذلك الموصوف قوله

وقد استثنى الاثبات لاجل هذه الجملة فيه
 انه قوله ومن هذه الجملة كما قد بين يكون
 متعبد لا للتقدير والظاهر ان التقدير
 قوله من غير ان يبين آه وانما قد فرغ من
 هو معنى الاسم على ان معنى الكون في
 مما لا يثبت له الا في المقادير بالاعتقاد وذلك
 ليس هو ارباب الوجود السليم فيكون ذلك
 القول سمي الدلالة السليم فيكون ذلك
 متحيزا في ذلك السليم فيكون ذلك
 متحيزا في ذلك السليم فيكون ذلك
 المستقيم بانه مما قبله الوجود السليم
 قوله ومنفرد عليه من غير العطف التفسير على
 ليس بمعنى انه معناه آه وانشاء الدلالة
 شأنا وهو كما في قوله النفي والموقع عليه
 فانه عبارة عن معنى انه منفرد فيكون
 الفاعل كونه مستمع في هذا المعنى هذه
 فيرد به اسم ان الكلام السابق يراود
 ليس دليلا حقيقيا لهذا الكلام لان
 عدم الاثبات له في قوة امتناع الخبر
 من غير التبيين بالكون على الحدود التي هي
 والنظر في معنى اسم الوجود في قوله
 قوله وفيه انه هذا الفرق الى ان قوله الفاعل
 وفيه اسم الفاعل في الدلالة على معنى
 باعتبار كونه ثابتا للغير على وجه لم يصح ذلك
 المعنى مع غيره كشيء واحد فيكون قوله
 ان كان حكم مستمع

وما نيا انه اعتبار آه هذه البحث نقض اجمالي بالجرى بان والتخلف في مادة اخرى وكما يجوز بان
بالجواب لا انه هذه واعتقد في عموم قوله كما في اسم الفاعل فلا وجه جعله مقابله لكلام لان
يقال جعله مقابله لكونه مغايرة له في الجواب قد جري به قوله لا يمنع اثبات الشيء له اى
لذلك الشيء والمراد بهما غير الشيء الاول كما شبه عليه باننا نه موقفة اى لا يمنع اثبات شيء
اخر لذلك الشيء فلو فكره لكنا اولى واضح كما لا يخفى * قوله فلما لا يمنع الدلالة يشعر بان
الكلام فيما سبقت في منع الدلالة قد ذكر * قوله وهذا البحث مستدفع بجمل الثبوت للغير يشعر
بان البحث الاول لا يمنع بجمل الثبوت للغير على عدم الاستقلال وذلك كذلك فانه
اسم الفاعل يدل على النسبة وهى غير مستقلة لكن هذا البحث الثاني يندفع بما اندفع به
البحث الاول من التكلف المذكور اذ الظاهر لا فرق بين اسم الفاعل وبين المصدر في
كونه النسبة مع الحدث كشي واحد فالمناسب ان يشار اليه ايضا بهما * قوله كما
اى في غير التنبية السابغ حيث قال كون الحرف يدل على معنى في الغير قد اشترط عدم الاستقلال
وقد شبه المصدر عليه في مواضع وفيه انه ما قره هو انه الدلالة على معنى في الغير بمعنى عدم
الاستقلال والكلام بهما في الدلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير اللهم الا انه يقال
اذا كانت احد الداليتين كذلك كانت الاخرى ايضا كذلك ولا فاعل بالفصل * قوله
على انه لنا ان نقول آه جواب عن النقض المذكور بتجوير بعض المقدمات على وجه يرفع
الجواب في لاداة المذكورة وحاصل انه المراد من الدلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير على
وجه لم يكن لذلك المعنى مقام تجر وعنه اعتبار الثبوت للغير متنع عن اثبات شيء لذلك المعنى
وفي المسائل المذكورة مجرد عن اعتبار الثبوت للغير * قوله لم نقهر الظاهر ان هذا لا يتشبه في قولنا
ضرب زيد عيسى فان اعتبار ثبوت الضرب لزيد فيه مقدم على اعتبار اثبات الاعجاب
للهتم الا ان يتقضى بعدم اعتبار الثبوت للغير في نوعه بخلاف الفعول والحرف حيث لم يكن
لها مقام تجر وعنه اعتبار الثبوت للغير * قوله تخصيص المثبت له متعلق باعتبار واردة
الى وجه اعتبار الثبوت للغير * قوله والمعنى الفعلي والحرف في آه قيل مقتضى العلوادة تسليم
الثبوت للغير ليس بمعنى عدم الاستقلال بل هو بالمعنى الظاهر هذه العبارة وذلك
المعنى الظاهر اى لا يخفى في المعنى المحرف مطلقا وفي المعنى المطابق والنقصنى الذى هو النسبة
للفعل فكيف يصح قوله والمعنى الفعلي والحرف في ليس لهما مقام تجر وعنه الثبوت للغير وفيه
انه لا دليل على انه المعنى الظاهر هذه العبارة اعنى الثبوت للغير معنى لا يشمل المعنى المحرف
والفعلى وعلى انه مقتضى العلوادة ارادة ذلك المعنى الغير الشامل بل هو كونه المراد
لوسلما انه الثبوت للغير ليس بمعنى عدم الاستقلال بل هو بالمعنى الاعمال الشامل وليس
ثبوت الضرب لزيد قلت انه لنا ان نقول آه ولا شك في جريانه هذا المعنى الاعمال فى المعنى المحرف

قوله نقض وقد يقال انما نقضه الاله
مستدفع اخر والجواب الاول بالتجوير
والثاني بالظاهر المستدفع
قوله قد يرشادة الى انه الجواب عن
الاول يصح انه يكون جوابا عما في هذا البصر
كاستنباط اليه مستدفع
قوله انه يتبادر اليه كما يتبادر تكلف
المذكور في الجواب عن البحث الاول
ايضا فاقترع مستدفع
ولم يجبه انما البصر بمعنى عدم الاستقلال
مستدفع
وانه لا يجزى في الحوادث مستدفع
قوله فكيف يصح قوله آه بل ليس
للمعنى المحرف ثبوت للغير بل
المعنى ولا المعنى المطابق للغير
ولا التقضى الذى هو النسبة له
بكذا ظاهر الشامل مستدفع

البحث الاول في البحث الثاني مشه
على هذا المعنى وتام المعنى والحرف
والزمان مشه
قوله لا موز الاربعه والاربعه
على الاربعة بعدد الاربعه
المستورد وعلى ان كانت الاربعه
الوضوح كما اشار اليه الشرح في حاشية
المطارد على الرابع يانه ملحوظا في حاشية
النسبة بناء على انه في النسبة كما ذكر
قوله في الحقيقة المذكورة
معنى عدم الاستقلال
قوله وحققه الشرح في حقيقة
على حاشية السيد على المطول حتى يحصل
باعتبار النسبة في تمامه كما في تمام اوده
في حاشية حيث قال واما في تمام اوده
عنه وضعه وهو النسبة في تمامه كما في تمام
تمام اوده لا يوجب نسبة في تمامه كما في تمام
البحر في تمام اوده لا يوجب نسبة في تمامه
فيما لا يتحقق في الغرض والمبلغ انتهى
مشهد

والفعل فلا غبار واعلم انه يمكن ان يوجب عنده من البحثين بان المراد باعتبار كونه المعنى
ثابتا للغير اعتبارا كونه ثابتا له من حيث انه ثابت له ولا شك ان هذا الاعتبار منقطع
في اسم الفاعل وكذا في مخرض زيد على ما حققه الشرح فيما سبقه عند تحقيق معنى الحرف
في قوله وما لهما من امتناع آه هذا البحث منع لتفوق قوله فامتنع الخبر عنها على قوله لا يثبت له
الغير وهذا البحث منه يهنا يدل على انه محمول على المصنوع فامتنع الخبر عنها على انه تفريع على
قوله لا يثبت له الغير وان جعل امتناع اثبات الغير لذلك المعنى وجبا لامتناع الخبر عن
الفعل والحرف وبني على ذلك هذه الابحاث وسيصرح في التبيين انما منع انه لم يحل على
ذلك ولم يجعل الامتناع وجبا لامتناع في هذه الابحاث بل جعل كلام المصنوع على انه جعل
وجبه عدم الاخبار عنها عدم استقلال مدلوليها وهو مستدعي ان يكون قوله فامتنع الخبر
عنها عطفا على قوله لا يثبت له الغير لا تفريعا عليه ولا يخفى انج لا يتوجه هذا البحث ان كانت
في قوله وفيه الزمان اي والحال ان في معنى الفعل الزمان العاري عن هذا الاعتبار فيكون
وفيه من الاخبار عن جزئ الشيء ليس اخبارا عن الفعل كما قد قيل في الكلام فيه ولكن ان تقول
منه عنه راجع الى الفعل لا الى الزمان والمعنى يلحق باعتبار الزمان ثم انه قد قيل لا وجه لذلك
الحديث ههنا مع ذكره في الجواب مع الزمان وقد سببه ان المدلول بالاعتبار المذكور
هو النسبة فقط انتهى ولكن ان يقال وجبه تركه ان بعضهم قد جعله المعنى المدلول بالاعتبار
المذكور وان كان مخرودا وانما افاده المفيد على انه يكفي في تأييد المنع ذكر الزمان والزائد
زائد على قدر الحاجة فلا وجه للشكاية واما ما ذكره في الجواب فتوقف البيان على ذكره قوله
ولا محله عنه قد قيل فيه انه لو اريد ما هو المتبادر من العبارة وبين التفريع بالبيان المذكور ثم
الامر ايضا انتهى وفي امكان بيان نظر لا يخفى فانه قوله من غير امتناع لذلك المعنى من خبره
يصير الشيء واحدا في مفهوم اسم الفاعل اي كما امتنع ذلك المعنى مع غيره في مفهوم اسم
الفاعل فهو مرتبط بالمضاف اليه لا بالمضاف واسارة الى ما ذكره في الجواب عن البحث الاول
من التكلف فقد ذكره لانه اعتبار كونه الشيء كالتسبة الفعلية ثابتا للغير وان كان مقصودا
المذكورة جميعا وتقريره ان اعتبار كونه الشيء كالتسبة الفعلية ثابتا للغير وان كان مقصودا
بالافادة بالذات ليس في هذه الحالة اثبات شيء اخر لذلك الشيء والشيء اخر من اطرافها كما حدث
والزمان بناء على امتناع اجتماع الافادتين المقصودتين بالذات في حالة واحدة والمقدم وهو
كونه الاعتبار المذكور مقصودا بالافادة في مادة الفعل هو لانه وضع له الفصل كما اشار اليه الشريف
في حاشية المطول وحققة الشرح في تعليقاته فكذا ان في اعني منع ذلك الاعتبار عن اثبات شيء اخر
وهو المطلب في غاية ما يتخلف في تحريره المقام وليس فيه شيء من نقصان المرام غير ان هذا البيان
غير ما هو المشهور لدى الاعيان ولا بأس فيه كما سيجي في ناسه التبيين هذا وقد قيل في بيان الحديث

الكلام على بيان ذلك ولعله لم يثبت اليقين لانه لا اعتد بتطبيق المعنى على اللفظ كما
الحكم على لاقتصار مع الحكم على الاستيفار كما يتبع عند وجود ما لا بد قوله وسادسها
انه لا بد من آية في قوله لا يثبت له الغير وهذا ايضا منع تقريع قوله فاستنعى الخبر عنها بانه آخر تقريره
انه عدم اثبات الغير لذلك المعنى لا يستلزم الا امتناع الخبر عن مدلولها لاعنيها مطلقا اي بوزن
كانه عن مدلولها او عن نفسها فجازي الخبر عنها باثبات شيء لنفسها والفاظه الذي امتناع الحكم
عنها مطلقا وحاصل الجواب الذي ذكره القائل بتجريد المدعى وتقييده بالاستعمال في المعنى
في قوله بانه يقال ضرب فعل ما في هذا بلا حذو ومنعه لعلنا قد لا لاحظ ذلك كما نرى
ضرب ثلثة احرف ومن حرفان في قوله هو مسم لا يخفى انه البحث المذكور منع مقابلة المنع خارج
عن قانون التوجيه لهم الا ان يقال قرر البحث استدلالا او ايرادا بالمنع معني الرد او مبنا على اعتبار
انتفاء ابحاث من المنع الى الاستدلال وانما قد قيل من انه البحث المذكور وان كان الحكمة
امتناع الاخبار لكن لا يتم الادعوى كونه هذه الالفاظ مراد بها نفسها عروفا وفعلا لا قد لا يمنع
وارد على تلك الدعوى فليس بشيء اذا لانع ما دام ما خلا لا يحتاج الى دعوى شيء ولا يجب عليه
اثبات شيء اصلا في قوله ما الاول وهو الجواب بتجريد المدعى وتقييده في قوله لانه ان اراد
يكن في قوله انه اراد به المعنى الذي هو مدار الفعلية واخرية كما هو المبني في المقام وهو في
الفعل النسبة القائمة وفي الحرف المعنى المحو من حيث انه حالة لا غير فتميل امتناع الحكم على ما في
المثاليين المذكورين ولا يلزم البطلان في قوله لانه لم يشكر آية يكن ان يقال عدم قبوله لا مثالا كما ذكر
من المثاليين غير محذورا في الدواب في مثال هذا المقام انه يجعل الكلام مقصودا على احتياجه وبحال
الجواز على المقابلة في قوله مراد به الضرب بقرينة نخله ومنه تسمع بالمعدي خير من آية قوله
والا الثاني وهو الجواب بمنع كونه الالفاظ المراد بها نفسها عروفا وفعلا في قوله فانه يستلزم
انه هذه بمعنى انما لم او لان هذه الالفاظ لا تصنف بالفعلية واخرية اذا لم تستعمل في الموضوع له او
ما يتوقع عليه فانه لو لم تصنف بها لزم كذب قولنا ضرب فعل ومن حرف وهو لا يطلو ان لا يجد
سلطانا نقول عدم الانصاف بها حين لم تستعمل في الموضوع له او في ما يتفرع عليه لا يلزم بانه
الاشكال او لا يمنع ذلك ان يشترط تلك الالفاظ قول المسم امتنع الخبر عنها الذي مضمونه الحكم على
الفعل واخر في امتناع الخبر عنها بترسيمها فيعود المحذور ثم ان هذا النظر يبنى على حمل المنع في قول
القول على معنى الرد والابطال والالزام بمقابلته المنع بالمنع او هو مبني على اعتبار انتفاء
المنع من المنع الى الاستدلال كما قد قيل فاما في قوله لا يمنع ذلك لو تم هذا لا يستقيم الحكم المذكور
من المعصية بزيرو ويشكر عليين وبشعره والكاف اسمين كما لا يخفى في قوله عني ان الحكم اراد بالحكم
الاول المحكوم عليه وبالشأنه لا يقع والانتزاع وبالشأنه المحكومية ولذا اعاد في نظره في موضعين
واستعمل الحكم بهذه المعاني شايخ يقره من متبعي كونه قد قيل في قوله لا يجب ان يلواجب ان يكون ذلك

قوله اراد به المعنى آية بوزنه ارادة
قوله الجواب الثاني في وجه تقديرها
الموضوعية هي لها انقص ما يتفرع عليها
كما لا يخفى من

وصفا للأفراد في وقت من الأوقات وذلك بجوار أن يكون القضية المذكورة اعني قول المص
استخرج عنها مطلقة عامة فبذلك اللفاظ وإن لم تكن فعلا ولا حرفا عدم استحقاقها في
الموضوع له أو فيما يتفرع عليه لكن لا شبهة في كونه فعلا أو حرفا حين استحقاقها في ذلك فيصدق
إنها في وقت من الأوقات فعلا أو حرفا فيصدق ذلك القضية مع تسليم أن هذه الالفاظ لا تصنف بالفعل
والحرفية وإنما تستعمل في قولنا لا أن تعتبر حرفية مستمرا من قولنا ولا حين ثبوت الحكم فأنه الوصفية
التي حكم بدوام ثبوت المحل للموضوع أو سلبية عنه ما دام ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع فحين
الآن يكون العنوان المحكوم عليه فيها وصفا للأفراد حين ثبوت المحكوم به له في قولنا فهذا تقييد آخر معني
أن اعتبار الوصفية الذي جعل اعتبار الاتصاف بالفعلية والحرفية تقييد آخر غير التقييد المذكور في الجواب
الاول الذي هو اعتبار استحقاقها في منفيها لا بد منه في صحيح الحكم المذكور على تقدير عدم التقييد
بالقييد الاول فيكون حاصل كلام القائل لاحاجة إلى هذا التقييد لأن التقييد بالوصف لا يكون ما ذكره وعلما
بأنه ما دام وجود عدم الاحتياج إلى هذا التقييد ما لم يثبت أنه اسم التقييد بالوصفية أو في وقت من الأوقات
في قوله الاولوية فله وذلك لأنه تقييد بما هو آخر في الكلام بخلاف التقييد الاول مع أنه سالم
عن النظر السابقة ودون هذا قد قيل قائل في قوله وقد يجاب عنه أي في البحث السابق في قوله بأن الالفاظ
تحميد الجواب ويجاب هو قوله والمراد بالمتناع أنه وحالة تقييد الموضوع في القضية المذكورة تقييد
الحقيقية ولا ينبغي أن يغير التقييد بين الساترين فليس لك أن تقول إنها ذات مع اعتبار الوصفية منجدة
في قوله وكيف لا أي وكيف لا يكون المراد ما ذكره وكثير من الالفاظ افعال واسماء كيزيد يركب وعرف
واسماء وكما مذكور من ذلك لم يعتبر قيد الحقيقية لانتفاء الحكم المذكور بما لها أيضا في قوله واختاروا
أي اختاروا في الالفاظ والحرف باعتبار نفسها اسماء بل علما اختاروه في حاشيته على شرح
المص المختصر الاصول في أول المبادئ اللغوية حيث قال لاختفاء في أن هذا اللفظ يوضع قصد كثر
منه أي من الموضوع القصدى وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على أنه بطلان اللفظ
ويراد نفسه لفظ المراد لانا إذا قلنا ضرب فعل ما ضرب ومنه حرف جرد لال اسم والمدلول فعل وحرف
ودلالة عليه ليست لا يجب ذلك الاتفاق والاصطلاح وفي كلام الشارح إلى هذا على غير
والحق أنه وضع على كثر مثل في الوضع لا يوجب الاشتراك والالكان جميع الالفاظ مستمرة
ولا قاطبة وكما المعبر في الاشتراك الوضع قصد المدلول مغاير للفظ انتهى في قوله ووجهه أي وجه
العلامة التقديرية في كون تلك الالفاظ اسماء أو علما ما بأن الالفاظ الموضوعات المعاني موضوعات
لأنفسها ولما كانت موضوعات لانفسها وظل أنها لا يكون افعالا ولا حرفا كما كانت اسماء لا يجب
الالفاظ الموضوعات في الأقسام الثلاثة وظل أيضا أنها ليست من الأقسام الاسماء غير العلم كما كانت علما
في قوله فذكر أي ذكرنا في خبره بوجه القاسم في شرحه لهذه الرسالة الوضع الضمني الذي دعا العلامة
إلى افتراضه في تفسير ذلك المعنى في قوله لانه يزم أن لا يكون اسم واللازم بطرفه في أن لا يكون

الوضع النوعي فيما سببه وسبقه كماله انه ينكر الوضع الضمني ايضا فكيف يصح منه هذا الكلام الذي
يسعوا بقرائنها ولكل ان تقول هذا الكلام منه على طريق الزام الخصم بمذهبه لا طريقه الاحتياط فلا
غبار به قوله اذ لم يقع اطلاقه وارادة نفسه فيه انه وان لم يقع اطلاقه وارادة نفسه حين الوضع
مريحا الا انه يقع ذلك في ضمن ذلك الوضع فانه اذا قال عني صيغة فعل مثلا للمعنى الضمني فلما نه
عنيت ضرب مثلا للمعنى الضمني وبذلك الحاف في الوضع الضمني به قوله فالاوجه في الوضع الضمني
لا يخفى انه في اسم مجرد توجيه الكلام للتفاد في على مذهبه وليس مجرد فعل فلا بد عليه ما قد يقال
انه في هذا التوجيه ايضا نظر لانه يخرج الالفاظ المعهدة بالنسبة الى انفسها عن الوضع الضمني به قوله
لم يكن التفات الى شان الالفاظ ولا يبحث عنها ولا يفتش عن احوالها فلا يصدق الى وضعها
لانفسها اصلا واما اذا وضعت للمعاني فيلزم الالتفات الى شانها ويحتاج الى البحث عنها
والفتيش عن احوالها وتقسيمها الى اقسامها وتبويب بعضها عن بعض الى غير ذلك فلا يتبع الى البحث
عنها به قوله وضعت لانفسها وصفا بالتحقيق ومعنى كونه وصفا منقطعا عن غيره بالذات
فالوضع للمعاني اي كما ان الوضع للمعاني متو بالذات وانه يتفرع عن الوضع للمعاني في التقرير لا
عليه ان وضع الالفاظ لانفسها اما وضع بالتحقيق فلا وجه لتوصيفه بالنظر واما وضع بالذات
فيكون مجازا فيلزم ان يتبادر المعنى الحقيقي ثم ينتقل منه الى ذلك المعنى المجازي كما هو شان المجاز
وليس الامر كذلك وقد يجاب عنه باختيار السوء الفاضل وبين استلزام كونه مجازا ان يتصور للمعنى
الحقيقي اليه مجازا ان يكون الوضع بالذات ويل على نوعين نوع يوزم فيه الانتقال ونوع لا يوزم فيه
ذلك وما نحن فيه من قبيل الثاني به قوله يمكن احضارها اي على وجه يصلح للبحث عنها والتفتيش
عن احوالها كما يدل عليه سورت كلامه وهو احضارها على وجه يصلح ارادة انفسها متوقفة عن
السامع اليها لا مطلوبة لخصاصها فانه يمكن مجرّد اللفظ بها من غير وضع لانفسها كما سبق به قوله
ولهذا اي ولكونه في الوضع غير متو بالذات لم يثبت به الاشتراك بناء على ان المعبر في الاشتراك
الوضع المتو بالذات كما ذكره المحققون اتفاقا في حيواتهم شرح المختصر الاصولي به قوله حيث لم يستعمل
اي بهذا الوضع الظاهر انه تعليل لكونه في الوضع غير متو بالذات وقوله ولم يجعل الدلالة آية
من قبيل عطف العلة على المعلول اي على عدم اهتمامهم بهذا الوضع انهم لم يجعلوا الدلالة بهذا
الوضع من اقسام الدلالة الوضعية بل جعلوا مجزلة الدلالة العقلية كما ذكره الفقهاء في
في تلك المحواستي به قوله بناء على الحكم على انفسها متعلق بالردود واعني اعتبار الوضع الضمني لا بالردود
يعني ان اعتبار ذلك الوضع بناء على الحكم على انفسها كما هو المنقول من ظاهر عبارة الفقهاء في
ردود متبني المحققين في حاشيته على شرح المختصر وفيه اشارة الى انه في الردود لم يتوجه على التوجيه الذي
ذكره بقوله فالاوجه ان الوضع الضمني به فانه ليس مبنيا على الحكم على انفس الالفاظ بل مبنيا على
الاحتياج الى البحث والتفتيش عن احوالها بعد وضعها للمعاني ولا يخفى ان هذا الاحتياج ليس مستتر كما

الحجب ابو حامد النقاش انه في حاشيته على
الشرح الاول ان توجه على اسم قندي مرث

قند قار و التحيات انه وضع على كنه من
به الوضع لا وجه الاشارة الى الدلالة
جميع الالفاظ مستتر له ولا قاربه وكان
المعبر في الاشتراك في الوضع نفسا
والردود خارجة للنظر مرث

بين المحللات والمستحلات بل مختص بالمستحلات * قوله بان ذلك اى الحكم على اللفاظ نفسها
 قد يقال المعتبر لم يوجع انه الحكم على اللفاظ مطلقا فيقتضى الوضع لانتفاءها بل ادعى انه الحكم على
 اللفاظ الموضوعية يقتضى ذلك فلا يتجوز عليه هذا الرد وقوله لا يشترك ذلك الحكم كونه
 ممنوعا عن غير رد عليه بحال المحللات مع صحة الحكم عليها ايضا باحكامها وارتكاب الحكم
 في دعوى وضع اللفاظ الموضوعية لانفسها ووزن المحللة مع ان كلها متساوية الاقدام في
 صحة الحكم على انفسها اقول يمكن دفع الحكم بما ذكره لم يقوله لولا وضع اللفاظ للمعاني لم
 يكن انتفاء المعاني شأن اللفاظ * قوله لا يشترط ذلك فيها اى التزام وضع المحللات ايضا لانفسها
 مكابرة وفيه ان المكابرة التزام وضعها للمعاني المغايرة لانفسها لا التزام وضعها لانفسها
 اذ قد عرفت اللغة انما هي لغتها غير موضوع لانفسها ايضا هذا قد يستدل على وضع اللفاظ مطلقا
 بوضع نوعي بان اللفظ من حيث يحكم على نفسه انه للملاحظة لنفسه وبما ان قضية لفظية لا بد لها من
 قضية عقلية بناء على ان اطلاق القضية على اللفظية مجاز من تسمية الدال باسم المدلول فيكون
 اللفظ دالا على المحكوم عليه العقلي بالوضع لعدم الاعتبار للدلالة العقلية والطبيعية في الاحكام
 اللفظية موضوع لانفسها ايضا وقد يستدل على ان اللفاظ مطلقا موضوع لانفسها
 بالوضع النوعي بان اللفظ من حيث يحكم على نفسه انه للملاحظة لنفسه كما انه من حيث يحكم على مدلوله
 انه لمدلوله وبما ان قضية لفظية فلا بد لها من قضية عقلية لما ان اطلاق القضية على اللفظية
 مجاز من تسمية الدال باسم المدلول فيكون ذلك اللفظ دالا على المحكوم عليه العقلي بالوضع
 اذ لا عبرة للدلالة العقلية والطبيعية في الاحكام اللفظية فيتعين الوضع وظاهره ليس يقتضى
 فهو وضع نوعي بان يقال كل لفظ هو لالة لملاحظة نفسه في الحكم عليه موضوع لنفسه فيتناول
 وضع جميع اللفاظ لانفسها فعمله كانت مستحالة ويقرب من هذا ما قد يقال من ان المحللات
 من قبيل اسماء الاصوات فكما ان غاق صوت غراب قضية صادقة كذلك حبس مهر قضية
 صادقة والسري في ذلك ان الاصوات التي تصدر عن محلها كيف ما اتفق بمنزلة المعاني التي
 لا تكون اللفاظ كاشحة ولا محجوزة للتعبير عنها باللفاظ اذ قصد الحكم عليها بسنن لكن التعبير
 عنها باللفاظ غير مشابه لها متغذرا ومفسر فغير صحتها باللفاظ مشابهة ففسق وغا في المناظرة
 المذكورين لفظا من موضوعه لا صدر عن مجازها من غير قصد الى المعنى * قوله للاستغناء بلفظه
 وحضوره بذلك اللفظ اقول لا ينبغي ان مجرد حضوره في ذهن السامع ليس بواجب في الحكم
 عليه باحكامه واحواله بل لا بد من اذاعة واضحة اذاعة به وكذا ان انتقال ذهن السامع
 اليه والانتفاء في صحة الادارة والانتقال يخلج الى ما يدل عليه لا يرى انه يحضر في ذهن
 السامع حين اذاعة معناه ايضا مع انه لا يصح الحكم عليه باحكامه واحواله في ذلك المحين ولا
 ينتظر من السامع اليه كما انتقل عنه اذاعة نفسه بل يحتاج الى ذكره مرة اخرى فلو كفى مجرد

في صورة صور الحكم على نفسه صورة
 الحكم على مدلوله الا انه في الصورة الثانية
 لا يحكم عليه باللفظ حقيقة في الاول مقابله
 اعتبارا والتقدير الاعتباري كاف في ذلك
 مسته
 الشد هو المحسوس كانه شئ
 على صور كانت مستحالة واحدة مسته
 قوله مجازا فان لم يتحقق معناه القضية بل
 يتحقق المجاز بدو الحقيقة وهو بلا شبهة
 قوله فيجعل الوضع وهو صورة الحكم
 على مدلوله يكون شخصا كوضع الاسم ونوعيا
 كوضع التثنيات والمجازات ووجه صورة
 الحكم على نفسه يكون نوعيا فقط مسته
 قوله محله كانت مستحالة فيكون المحللات
 بالنسبة لانفسها موضوعا ويجوز ان يكون
 اللفظ باعتبار اسماء اصواته وحدها مسته
 قوله مع انه لا يصح الحكم عليه باللفظ
 ان حضوره في قصد بل على طريق
 المرات والالات لا حضور المحسوس
 بخلاف ما اذا اراد الحكم على نفسه
 فان حضوره قصد كالحضور
 ولا صانته مسته

اعتماد الصدوة عليها لم يحجج اذا ذكر هذا الكلام بهما بعض ذكر الحقيقة بمعنى الصدوة ليتفرع عليه
 قوله فنجبره عند ثبوت صدقه على شئ لانها كالمتزاد فبين بخلاف القيام بشئ فانرفع ما قيل
 في دلالة عليه بحث لا يخفى فلا حاجة الى ما قد قيل انه وجه الدلالة ان النسبة المذكورة انما هي
 بطرقة القيام بمعونة المقام لا بطرقة الصدوة على انه فاسد في نفسه فانه لو لم يكن النسبة المذكورة
 بطرقة الصدوة لم يقدركم ما هنا شيئا ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى الحقيقة والمعنى يدل على حقيقة
 في ذوات جواز النسبة الى خاص منها على انه يكون قوله فجازا نسبة بيان الحق له قد يتحقق كما ان
 قوله قد يتحقق ببيان الحق له كلى فالغاية للتعليل لا للتوضيح وتقرير البيان انه لو لم يتحقق في ذوات
 متعددة لم يجز نسبة الى خاص من تلك الذوات لكن التي لا يبط فانه جازا نسبة آه قد تكرر قوله
 فجازا نسبة الى نسبة الفعل بمعنى محدث الى خاص منه بتذكير الضمير في نسخة الاصل فهو واجب
 الى كونه الفعل كليا يتحقق في ذوات وكلمة من اجلية اسمي جازا نسبة الى خاص من شخص من تلك
 الذوات لاجل انه كلى يتحقق فيها لاجل انه شخص كما زعم المتوهم وبهذا المعنى هو المناسب
 لتفسير السهم بقوله يعني ان نسبة ليس باعتبار اراء وجهوا من رعين جعلوه راجعا الى الله
 المتعددة المذكورة او باعتبار كل واحد منهما تطبيقا لما في بعض النسخ من تأنيده * قوله يعني
 ان نسبة قد كلف الكلام المصنوع من دله الى اخره وتفسيره على وجه يشير الى الجواب عما استدل
 المتوهم بقوله اذ قد يستدل الى الشخص بمنح استلزامه الدعي ليم ازالة التوهم وتقرير انه يستدل
 الى شخصه ونسبة الى خاص انما يستلزم تشخص محدث المعبر في مفهومه لو كان ذلك لاسناد
 والنسبة باعتبار محدث خاص في مفهومه لكنه ليس باعتبار محدث خاص فيه بل باعتبار امر
 جازا نسبة الى الخاص وهو المحدث الكلى المتحقق في ذوات متعددة فلا يلزم من اسناد
 الفعل الى الشخص ان يكون المحدث المعبر في مفهومه متشخصا ولا يخفى اخذ هذا المعنى من كلام
 المصنف على مذهب نظره فيه وبالحكمة اسناده الى الشخص جازا ان يكون اعتبار محدث جزئي في
 مفهوم الفعل جازا ان يكون الاعتبار محدث كلى فيه ومدار التوهم على الاول والمعبر هو الثاني
 * قوله واسناد بكلمة قد لوجه تأخيرها عن محله * قوله لا يتحقق الا في ذات كالوجوب
 والمخلو * قوله وفيه نظر قلنا فيما نقرر عنه وجه النظر انه الحكم بغيره لا يصح استعماله في ثبات
 الحكم الكلي فينبغي ان يؤخذ كليا بان يرد بالحق جواز احتق * قوله انه يؤخذ من قبيل قد حصل
 بين العير والزم وانما هي ان يوقع الاخذ كليا بان يرد بالحق جواز نظر الى مجبر
 مفهومه ويؤخذ بدل قد ما يدل على الكلية كما ينبغي ان لا يكون جواز حقيقة في ذوات
 متعددة نظر الى مجبر مفهومه ويحتمل ان يكون المعنى بان يرد بالحق جواز ويجوز كلمة قد على
 التحقيق وعلى كلا المعنيين يكون الكلام اعترافا بالنظر واستشارة الى تغيير الحكم او التوجيه
 ولو اريد الى قصور التوجيه الى مع التعليل الى المكان انما مقتضى قوله وليس الى

قوله او باعتبار كل واحد الصدوة التوجيه على
 التوجيه كونه نسبة الى ذات الصدوة انما يكون
 منها اعم من تلك الذوات لا الى كل واحد
 خاص بل هو كونه نسبة الى ذات الصدوة
 قوله ولعله من اجلية هذا انه لا يكون
 الا انه النسبة المذكورة لا يكون في ذات
 لا ذاته التوهم واسلم ان يتحقق في نفسه
 في ارجاع الضمير الى الخارج فيفسد
 قوله من غير وجه في ذوات من تلك
 المسدود به على وجه قد ذكر المعنى ان يوقف الحكم
 بان يرد بالحق جواز ان يرد بالحق
 متعددة لا يتحقق في ذات الصدوة
 ذلك التوهم مع قطع النظر عما ذكرناه
 عنه كمال الوجوب في ذوات متعددة
 مفهومها لا يلزم من ذلك ان يكون
 وان كان كمال الصدوة لا يتحقق في ذات الصدوة
 وفيه بحث لان اعتبار نسبة الى خاص
 لا يقتضي ذلك التوهم على تقدير كونها قد
 في ذوات النظر المذكور لا يتحقق في ذات الصدوة
 بان يؤخذ كليا لانها لا تكون على جواز
 على الحقيقة كمال التوجيه انما لا يكون
 بقوله او اسناد الى التوجيه انما لا يكون
 ما ذكره انتهى وانما جازا نسبة الى خاص
 ح الا انه فانما جازا نسبة الى خاص
 التوجيه فانما جازا نسبة الى خاص
 الجوزية لانها لا تكون على الحقيقة
 محلات العلم كليات مع
 قوله لا يخفى اخذ هذا انه لا يكون
 واصح هذا التوجيه من السهم اصلا فانه

انه يصح نسبة الشيء الى شئ غير لا يخفى ان هذا داخل في حيز التقرير مع انه لم يقر ذلك فيما سبق
بل لم يقر الا انه نسبة الى خاص ليس باعتبار وحدته خاص الا انه يتكلف ويقل تقريره المتو
هذا يستلزم تقريره ليس المتو ذلك القول ويستفاد ذلك من قوله في اول النسبة قصد بذلك
امرين اه ايضا كما لا يخفى فاذا علم التقرير من الصريح والضمي ارتفع الاشكال في قوله اندفع ما
افيد وجب الاندفاع على ما يظهر مما قرره انه منع لمقدمة غير مأخوذة في الكلام وغير لازمة فيها
هو المتو المرام فانه قلت الحقيقة المذكور يستلزم الكلية كالحام والكلية تسبب الاستقلال
كما سيحكي فذلك يستلزم جواز نسبة الى الخاص فله افيد مهندس وان كان المتو بيان انه
يصح نسبة الى شئ في الحاجة الى ما اتركبه من التكلف انباء والمكلف في الاعتراض الغير الوارد
قلت قد عرفت انه يتيم ازالة التوهم يحتاج الى ذلك وايضا لو كان المتو بيان انه يصح
نسبة الى شئ يلزم انه يكون قوله في خبره تكرار فانه جواز نسبة الى شئ عين جواز الاخبار
به وايضا اندفع ما افيد بما ذكر انما يتم على تقريره ان يكون قوله في نسبة تقريرا على الكلية
او عليها وعلى الحقيقة المذكور جميعا والظن كلام المفيد انه تقرير على مجرد حقيقة المذكور
وان مجرد الاستلزام جواز النسبة فافهم في قوله انه معنى الحرف يتحقق في امور قبيل هذا
لا ينفع فيها هو بصدده لانه انه اراد بالامور طرف النسبة التي هي معنى الحرف فتلك الامور
بمعنى امر واحد لقيام معنى الحرف الذي هو معنى مشخص بها معا وان اراد بها امور
يتحقق معنى الحرف في كل منها على حدة فذلك كم كيف ومعنى الحرف مشخص والتمتص
الواحد لا يقوم بجملة متعددة واما قوله يتحقق فيه امور فلما لا دخل له فيها هو بصدده انتهى
اقول فيه نظر ما اول فلان كون تلك الامور بمنزلة امر واحد لا يقدم في المتو اذ لا فرق بين
تحقق معنى في امور متعددة وبين تحققه في امر واحد في استلزامه جواز النسبة وعدم
استلزام ذلك فانه مدار الاستلزام تحققه في شئ وقيامه به ولا مدخل لتعدد ذلك
ذلك الشئ على انه يمكن ان يرد بالامور كل ما يمكن ان يكون طرفا للنسبة التي هي معنى
الحرف كما قد يقال وح يمكن اختيار كل من الشقين واما ثانيا فلا تحق الا ما ورد
معنى الحرف مع امتناع نسبة تلك الامور اليه يوكد ان تحقق امر في شئ لا يستلزم
نسبة الى ذلك الشئ فلا ريب في انه له دخلا عليها فيها هو بصدده في قوله ووجه
تفرع قوله في خبره اه قيل يفهم من هذا انه جعل قوله في خبره تقريرا على قوله كلي وفيه بحث
او لم يهد تقرير امين متقابين على ما قبله بدور العطف فالظاهر ان يقال في خبره
بالعطف وتوزيع العطف والعطف عليه على المقوع عليه بان يفهم لاد على الحقيقة
في ذوات متعددة والثاني على الكلية قول ليس عبادة مسلم نصا في معنى قوله
في خبره تقريرا على قوله كلي بل يجوز ان يكون مراده بما سبقت قوله في جاز نسبة على خاص

فان قيل في قوله المرام ما راجع الى
هو الظن المستور والملازم لبيان اللفظ
او الى المرام لولا فان كان الامر خارجا
ان كانت النسبة باعتبار امر خارج
ان كان خاص وان كان عام وان كان
الكلام بياناً لا يثبت ذلك امر خارج
ولا اشارة وساجية ولا يخفى على اهل
العلم والتفكير في هذا على بطلان
فان قيل قد عرفت ان النسبة قد
لا يكون على كل شئ بل قد يكون على
شئ واحد وهو المتو المرام
فيلزم ان يكون متو المرام في
الظن المستور والملازم لبيان اللفظ
فان قيل قد عرفت ان النسبة قد
لا يكون على كل شئ بل قد يكون على
شئ واحد وهو المتو المرام
فيلزم ان يكون متو المرام في
الظن المستور والملازم لبيان اللفظ
فان قيل قد عرفت ان النسبة قد
لا يكون على كل شئ بل قد يكون على
شئ واحد وهو المتو المرام
فيلزم ان يكون متو المرام في
الظن المستور والملازم لبيان اللفظ

منه بالمعنى الذى ذكرناه فيما سبقت فلا غبار * قوله ومعاني الحروف كلها جزئيات
لعله إشارة الى رد ما افاده السمع المسعود ههنا حيث قال وقد يقال كما ان المفهوم
الفعل جزء هو معنى كل يتحقق في ذات متعددة كذلك الحرف مفهوم كذلك اذا لا شك
انه لا ابتداء المطلقة جزء لا ابتداء الذى هو معنى من مع تحققة في ذات متعددة فكما
توقع على الاول جواز النسبة تفرج على الثاني ايضا كذلك القول بان في الاول بالوثر
في ذلك الجواز دون الثاني في حكم انتهى لكنه لم يبين ان ليس المفهوم الحرف جزء هو معنى كل
والظاهر كلام التقاضا في في المطول انه امثال لا ابتداء المطلقة متعلقات معنى الحروف
ولو ازم خارجة له * قوله ووجه توقع قوله دون الحرف يعني انه سياتى كلام المص بحسب
الظاهر فيكون قوله دون الحرف في غير الفاك كما افاده المفيد فيكون انه يتفرع عما يتفرع عنه
قوله في خبره وذلك غير ما حيث لم يستوفى ذكر الحرف في المفعول عليه فيحتاج الى التوجيه ويكمله
توجيهه توجيهه بان يتكلف ويعتبر محذوف فيما سبقت ولا يجب ان يحذف على خلاف ما يشوبه
سياطة العبارة كما توهمه المفيد قسما * قوله ويعتبر محذوف في قوله الفعل كل مستقر
بذلك في الاصل بذكر محذوف ومستقر فقوله مستقر إشارة الى انه الاستقلال معتبر
في مفهوم الكل لما مر من الاستصحاب لا تقدير في نظم الكلام كما توهم وقوله اى دون
تفسير المحذوف وتعيين له * قوله وانما لم يخبر ربط لقوله اذ يحصل بقوله دون الحرف
المذكور لئلا يتوهم ربطه بقوله دون الحرف لا تقدير في نظم الكلام وايضا هو إشارة
الى انه قوله دون الحرف متعلقه بقوله في خبره ومعناه لم يخبر بالحرف لئلا يتوهم انه متعلقه
بقوله الفعل كل كما على انه يكون معناه ليس معنى الحرف كليا وبما قررنا كلامه سقط ما توهم
من وجوه الاعتراض عليه الاول انه لا حاجة الى تقدير قوله لم يخبر بقوله فلا يعقل
بغيره مسدده بل يستلزم خلو الدعوى المنقولة من كلمة دون اعني عدم استقلال الحرف
عن الدليل وحرف الدليل الى ما لا حاجة اليه على انه لا قرينة تدل عليه والثاني انه
لا حاجة الى تقدير مستقر ايضا لان الكلمة تستحب الاستقلال كما ذكره فيصح
التفريع باعتبارها واقفاً انه وجه تفرع قوله في خبره باعتبار استحباب الاستقلال
من غير كلفه في اعتباره ولم يعرض باعتباره في هذا التفريع بلا كلفة تقدير مع ان مرجع
التفريعين واحد بل هذا الحكم تحت نعم يكن ان يجعل قول المصدر دون الحرف متعلقا
بقوله الفعل كل ورفعا للاستقلال عن الحرف باعتبار انه الكلمة تستحب الاستقلال
ويجعل قوله اذ يحصل تعليل لهذا الرفع وقوله فلا يعقل تقريرا عليه ويوجه كلامه بانه
لا كانت الكلمة تستلزم الاستقلال وكان ثبوت اللزوم يستلزم اللزوم كما ان
رفع اللزوم يستلزم رفع اللزوم الكفائي بآثار اللزوم في الفعل ويرفع اللزوم في

حيث قال وانما هي متعلقات لعلها
كما اذا افادت هذه الحروف معاني
بمع تلك المعاني لانه ينفك عن مفهوم
مستقر

حيث قال فلا بد ان يخبر ذلك على خلاف
ما يشوبه من العبارة مستقر

المفهوم هو المحقق الحرف مستقر

فيكون تقدير الكلام الفعل كل قد
يتحقق في ذات متعددة دون الحرف
في خبره دون الحرف مستقر

المفهوم هو المحقق الحرف مستقر

الحرف والمجموع بين الكلية والاستقلال مثلما يظهر بالبحار الرسالة كما فعله المتوهم المذكور
 وايضا يمكن ان يحصل قوله دون الحرف متعلقا بالمجموع ما قبله من قوله الفعل كحكي الى قوله
 دون الحرف على انه يكون بخلاف الفعل في ذلك المجموع اذ يحصل مفهومه انه كحكي ولا
 ينحصر عليك بعد كل منهما ونفسه ونائبه عنهما السوq * قوله اذ يحصل آفة فيه انه بعد
 جعل قوله دون الحرف في حيز الفاء ^{التي هي بعد} داخل في تعريفه لم يبق لهذا التعليل وجه صحة بل هو
 عين المخرج عليه اذ حاصل هذا التحصيل وحاصل عدم الاستقلال الذي هو المخرج عليه المقوم
 من الكلية واحد كما قيل فيكون هذا التعليل مسترد كما بل هي زائدا ولا مخلص الاجمالي على خلاف
 ظاهر السيات كما افاده المفيد بان يحصل قوله دون الحرف متعلقا بقوله الفعل كحكي ورفعا
 على كلية الحرف ويجعل قوله اذ يحصل تعليل هذا الرفع بعد استقلاله بناء على انه الكلية
 تستلزم الاستقلال ورفع اللازم يستلزم رفع المزدوم * قوله بما يحصل له وثبت له
 من الحصول والتبوت اى بالذي يحصل معنى الحرف له وثبت له لانه التحصيل والاثبات
 واللازم ان يكون الحرف مثبتا له ومحكوما عليه قيل ولكن ان يحصل من التحصيل والاثبات
 بان يحصل اللام في قوله له اجلية لاحصنة للتحصيل والاثبات اى بما يحصل وثبت
 معنى الحرف لاجله وجعله مرة تفاعل * قوله لان الاثبات تعليل لتفريع قوله
 فلا يعقل عما قبله * قوله نقوله بما يحصل له بيان للواقع قيل يريد انه يكفي في التعليل ان
 يقول اذ تحصله بالغير من غير حاجة الى وصف ذلك بحصول معنى الحرف وثبوته له
 بل ذلك الحصول والتبوت بيان للواقع * قوله وفي هذا الدليل بعض المباحث
 السابقة هكذا في الاصل باللام والفاء اى بعض امثال المباحث السابقة في التنبه
 الناحية لانفسها كما قيل والمراد بهذا الدليل دليل عدم الاخبار بالحرف كما هو اللفظ المتبادر
 في قوله بعض المباحث بعض المباحث اذ يجري كل المباحث في ذلك الدليل فان
 يحصل المفهوم بالغير بما مع الاثبات للغير ولا يمنع كما في الفعل واسم الفاعل الا ان
 يحكم على عدم الاستقلال وايضا القصر بالغير انما يفيد امتناع الاخبار بالحرف لو لم يكن
 فيه معنى صالح للاخبار به وذلك مما لا يستلزم نقلا من الشئ المسعود من ان في الحروف
 مطلقات معانيها الا ان يقال ذلك المنقول عندكم من غير المقبول وايضا سند
 الحرف مطلقا يتوقف ولا اختصاصا للامتناع بالاخبار به وايضا الاول ان يقال فلا يعقل
 للغير الاثبات ولا نقيا وايضا الدليل المذكور لا يثبت الامتناع اثبات مدلوله لشيء ومع
 ذلك مما لا يثبت نفسه لشيء بان يقال احد حروف الجر من ويجوز ان يراوده دليل الاخبار
 بالقصر وهو قوله الفعل كحكي قد يتوقف في ذات متعذرة فالمراد ببعض المباحث هو البحث
 الرابع والاسف فانها يجري بان في بان يقال سند القصر مطلقا صحيح فلا وجه

لتخصيص بالاخبار به وايضاً الذي المذكور لا يثبت الاصحه الاخبار بدلول مع انه يصح
الاخبار بلقطة ايضاً كما يقال الماضي من الضرب ضرب ولا يجري غيرهما فلا وجه لما
قيل المراد ببعض المباحث غير المباحث الرابع والاما قد يقال بل الغير يجري بهو البحث
الان لا لان كلاهما ان كان مبني على الاحتمال الاول كما هو الظاهر فقد عرفت
انه امثال كل واحد من المباحث المذكورة يجري بهما قياً كذا انه كان مبني على
الاحتمال الثاني فلا يجري غير الرابع والسادس وليس لك ان تقول يجري الخامس
ايضاً فلهو ر عدم جريانه * قوله وكذا اعرجه كذا في الاصل بلفظ وكذا متصلاً بقوله
لعدم استقلاله * قوله وعدم الاخبار عنه احدث لا بد من التوضيح لزمان ايضاً حتى
يتم ان معنى الفعل لا يصلح لان يحكم عليه بان يقول وعدم الاخبار عنه الزمان لان
الزمان الذي اعتبر في مفهوم الفعل قيد للنسبة ملحوظ بالتميز مثل النسبة كذا يقال في
في التعليلات * قوله يمنع ان يسند الي احدث شئ وذلك لان النسبة التي اعتبر
في مفهوم الفعل لما كانت نسبة تامة خبرية اخرجت احد طرفيها اعني احدث المقيد
بازمان عن الاستقلال وربطه بالطرف الاخر للسند اليه فلا يمكن اثبات شئ لشي
فرع استقلال المبتدأ له ولان اعتبار كونه لشي ثابتاً للغير اذا كان مقصوداً بالافادة
يمنع في هذه الحالة اثبات شئ اخر له كاحر من الشر * قوله وجه اخر غير ما هو المشهور
بكذا في الاصل بلفظ غير مضاف الي ما ولما سقط اللفظ في بعض النسخ قيل كلمة في قوله
ما هو المشهور تافيه ولما كان في بعضها لفظ لا بد غير رد القائل المذكور بان كلاس
مبني على عدم كلمة لاني نسخة لكن بارأينا نسخة الا وكلمة لا موجودة فيها فلا وجه
بحججنا تافيه على هذا * قوله لانها يد لان آه هذا قياس من الشكل الاول صغره
مذكورة في التنبيه النامه وكبره مطوية هناك كالتقاء بذكر دليلها حاصل ان كلامه
الفعل واحرف لفظ موضوع ثابت للغير وكل لفظ كذلك لا يجري عنه وقوله اذا لا يثبت
المعنى آه بياته للكبرى شرح لقول المصنف في التنبيه النامه ومن هذه الجهة لا يثبت له
الغير وتقريره انه من القضايا الضرورية انه لا يثبت للمعنى باعتبار كونه ثابتاً للغير شئ
بل لشي باعتبار كونه الغير ثابتاً له فالاجبار عنه باثبات شئ له باعتبار انه ثابت
لذلك الشئ او لشي اخر متضمن تلك المقدمة الضرورية باثبات شئ له باعتبار انه ذلك
الشي ثابت له بخالف ما هو الغرض من وضعه اذا لا شك ان الغرض من وضع اللفظ
الذي اعتبر دلالة على المعنى باعتبار كونه ثابتاً للغير بخالف ما هو الغرض من وضعه
اذا لا شك ان الغرض من وضع اللفظ الذي اعتبر دلالة على المعنى باعتبار كونه
ثابتاً للغير هو افادة ثبوت معناه للغير وانما اثبات شئ له باعتبار انه ذلك الشئ

قوله في قوله انما
يجوز ان يكون ثابتاً على عدم قبول
الشي ما نظر عن الشر المشهور فيكون
لها وجه موجهة

المراد هو سببه مصطنع مشه

ثابت له

اسم يتعين ثبوت ذلك المعنى المخصوص بامتناع ذلك المعنى لذلك الامر
وذلك الامر هو المقتضى قوله وهي وج لا يجوز هذا التنبية لامر من وذلك لانه
يكون قوله في جاز نسبة الى خاص معني جاز نسبة الى خاص بحيث لا يتعين ثبوت
ما يقيد الامر هو ثابت له بل يجوز غيره ايضا لينقطع عليه قوله فيجب به بمعنى يفيد
الاخبار به ولا ينفكها في الحرف ولا يكون بالمعنى الذي ذكره في التطبيق على ما
هو المستور فمع لا يصلح لازالة التوهم المذكور كما لا يخفى وبهذا اندفع ما قيل
ان الامر الاول ليس مستقلا بالقصد في التوجيه الاول كما يشهد اليه كلامه
هناك بل هو انما يقصد على وجه يكون وسيلة الى الامر الثاني وذلك جارها
ايضا فلا يتم ما ذكره * قوله اسم في حقيقة مفهومه نظرا هذا النظران يستلزام
من التقسيم حيث اجعل ما عدوله كلي ولم يفصله بان يشير الى انه كله من قبيل الوضع
العام للموضوع له العام او بعضه من ذلك القبيل وبعضه الاخر من قبيل الوضع
العام للموضوع له الخاص فانه يفهم منه انه فيه تردد او نظرا بناء على التردد والنظر
الغائب وكيفية واعلم انه يدين النظرين لا يختص به ضمير الغائب بل يجوز ان في
الموصول ايضا فانه ايضا قد يكون كناية عن المفهوم الكلي فيكون كلام المصراع
الاسم لان يجعل على التمثيل واما الجواب عنه بان استعماله في المفهوم الكلي معني
على جعل ذلك المفهوم الكلي بمنزلة المشخص فليس بشئ فان اكل على التجوز من غير
بينه وبين ضمير الغائب وكذا كثر الاستعمال وقد يقال النظر ان المذكور ان
يستفاد انه من عدم اذ ارج ضمير الغائب في التقسيم كما هو المستفاد من مفهوم
مخالفة ذكر قرينة المخاطبة هناك بناء على انه المراد بالمخاطبة في قوله فالقرينة
ان كانت في الخطاب المعنى المصدرى احترازا به عن الضمير الغائب قتال * قوله
الى المفهومات الكلية المتقدمة الاولى والى المفهومات الجزئية الحقيقية المتقدمة
ايضا * قوله كثر تبعد القول بالتجوز هكذا في الاصل فهي مفعول مطلق لكثرة
رجوعه * قوله او موضوع بجزئيات مفهوم شخص تقدم ذكره فيكون موضوعا
بجزئيات حقيقية خاصة فان قلت قد جعل المصنف ضمير مطلقا من اقسام ما وضع
وضعا عا بالمشخص بعينه فيلزم ان يكون ضمير الغائب موضوعا بجزئيات مفهوم
شخص تقدم ذكره فلا وجه للترديد المذكور قلت قد مر ان اسم قوله يعينه
يجوز ان يجعل صفة كما شئت لمشخص ليعم بجزئيات الاضافي فهو ليس بصرفه الجب في
الحقيقة فتذكر * قوله وطر افراد نوع واحد فيه انه كونه الصانع نوعا واحدا لم
نظر بل متحدات في الاسم ومجرد الاتحاد في الاسم لا يوجب الاتحاد في النوع

بنا على ان ضمير الغائب ليس له
الضمير الغائب بناء على انه لا يملك
قوله وقد يكون الى انه فيجب ان
بالصحة سواء كانت في بيان ما علم
حقيقة او اضافية كما في جازيات
التي يميز بها المفهومات الكلية لكثرة
تعدد التوابع بالتجوز وكما في الجب لكثرة
موضوعات الجزئيات مفهوم مشخص
علم بالصحة بناء على انه طر افراد
نوع واحد في علم واحده الامور
المعنى مشبه
قوله ذكره في التطبيق آية اسم بقوله
يعني انه نسبة الى خاص منه ليس
باعتبار مشبه
قوله لا يوجب الاتحاد في النوع
كيف واقسام الكلية كلها
متحدة في اسم الكلية مع انها
انواع مختلفة مشبه

ولم سلم ذلك فالمراد فردا ونوع واحد في الامتياز المرتبة على تلك الافراد كالمبدأ
والاعمال والوضع ليس من الامتياز المرتبة على افراد الضمير بل هو من الذاتيات
المقدمة ولوسلم ذلك ايضا فالمراد انها هو من تعليلاتهم بعد الوقوع ليستعملونه
عند العجز والاضطرار عن العلة فيما يخالف الاصل بالقله وما نحن فيه ليس من ذلك
القبيل برشدك في ذلك ان الافعال مع كونها نوعا واحدا بعضها يتعدى الى مفعول
واحد وبعضها الى مفعولين والى ثلثة وبعضها لا يتعدى اصلا وايضا المفاعيل نوع
واحد مع ان بعضها للتاكيد وبعضها للوقوع عليه وبعضها للقله الى غير ذلك
وبالحكمة تجاوزهم عن المراد ليس بقيل غير متبع كما لا يخفى على من تتبع * قوله لانه يجوز
ان يكون الضمير للضمير الراجع الى الكل موضوعا له اي للكل المرجوع اليه كما يقتضيه
كثرة الرجوع في يكون الضمير كليا ويكون اي ويجوز ان يكون الضمير الراجع الى الكل
مجازا فيه اي في الكل كما يستعديه المراد فلا يكون الضمير كليا اذ الكلية والجوئية
انما تقترن بالنسبة الى المعنى الحقيقي كما سيأتي في اخر الكتاب * قوله اي في انصاف
بكل الوصفين الكلية والشمسية يعني ان في انصافه بالشمسية مطلقا بنا وعلى رجوعه
الى الشخص تارة وفي انصافه بالكلية كذلك بنا وعلى رجوعه الى الكل تارة اخرى
نظرا لان كليته دائرة بين الوجود والعدم اي قد توجد وقد لا توجد فلا يصح الانصاف
بالكلية مطلقا وكذا الكلام في الشمسية ويحتمل ان يكون المعنى ان في انصافه بالشمسية
تارة بنا وعلى رجوعه الى الشخص وفي انصافه تارة اخرى بالكلية بنا وعلى رجوعه الى
الكل نظر لان كليته دائرة بين الوجود والعدم فانه يجوز ان يكون موضوعا للكل
فيه جدي كليته ويجوز ان يكون مجازا فيه فلا توجد على نسبه ما ذكره في النسخة الاولى
وكذا الكلام في شمسية فانه يجوز ان يكون موضوعا للشخص فيه جدي شمسية ويجوز
ان يكون مجازا فيه فلا توجد وفيه نظر لا يخفى ويمكن ان يقال المعنى ان كليته دائرة بين
الوجود والعدم اي قد توجد وقد لا توجد فيصح سلب الكلية عنه في نفس الامر بان
يقال ضمير الغائب ليس بكل ذلك من علامات المجاز كما قالوا وكذا الكلام في شمسية
فتدبر اذا كان راجعا الى الكل نظر قد يقال في وجهه لانه يجوز ان يكون موضوعا
له فيكون كليا ولا يكون جزئيا وان يكون مجازا فيه فلا يكون كليا ويكون جزئيا وفيه
فناظر * قوله فلما بحث في جزئية قد يقال فيه نظر اذ يمكن اجراء الدليل المذكور
فيه بان يقال يجوز ان يكون موضوعا له فيكون جزئيا وان يكون مجازا فيه فلا يكون
جزئيا وقد عرفت انه لا وجه لكونه مجازا في الشخص فلا يتم الاجراء * قوله انصح
مقصوده وهو شرح النسخة الثانية وتخصيص البحث بما اذا كان المرجوع اليه

قوله في انصافه بالشمسية تارة اي
في انصافه بالشمسية اذ كان راجعا
الى الشخص وفي انصافه بالكلية
اذا كان راجعا الى الكل في الامتياز
اسم لقوله او في كلية وشمسية
اذا كان راجعا الى الكل مسته

قوله وفيه نظر فان كثرة رجوعه
الى الشخص تبطل القول بالجواز
وكذا اهمية المراد تبطل فلا وجه
للتجاوز عنها اصلا بخلاف الكلية
فان كثرة الرجوع الى الكل انما
كانت تبطل القول بالجواز الا
ان اهمية المراد تقرب
ما اذا تعارضت انقطعا فانهم

كلياً وجعله حاصل التزديد بين كونه ضمير الغائب كلياً وبين كونه جزئياً قال
 المشايخ المستوعب وتخصيص البحث به خلاف الظاهر من هذا المصنف ان كون
 مدلول ضمير الغائب مطلقاً كلياً وجزئياً كما بناء على انه مطلقاً يعود الى
 الجزئيات والكليات ما نفعه عن الحكم بكونه كلياً لعدم وجود معنى واحد يصلح
 ان يكون موضوعاً له مشتركاً بينهما وعن كونه جزئياً ايضا لا يجوز العقل
 جزئية معنى تلك الملاحظة القول بغير الاستدلال الى هذا بقدم التوجيه الاول ثم
 القول فيه نظراً ما لا فلو هو معنى واحد صالح لانه يكون موضوعاً له مشتركاً بين
 الجزئيات والكليات وهو جزئيات مفهوم ما تقدم ذكره سواء كانت تلك
 الجزئيات حقيقية او اضافية كما اشار اليه الشرح فيما سبقت انفا وستد المحققين
 في حاشية شرح المطالع وقد نقاه بالقبول ذلك الشرح وانما نيا العقل يجوز كونه
 جزئياً وانه لا يحفظ وجوده الى الجزئيات والكليات لتجزؤ كونه مجازاً في الكليات
 كما اشار اليه الشرح ايضا قاطعاً قوله * قوله * ظهر بطلان ما ذكره عطف على قوله * انفتح
 مقصوده * داخل تحت قوله * وما ذكرنا * وفيه انما ذكره الشرح وجهه وما ذكره ذلك
 انه المذكور وجه اخر واحد الوجهين لصحة في الاخر كيف يظهر بطلان العلم الا ان يقال ما ذكره
 الشرح وجهه بخلاف ما ذكره الذكر كما اشار اليه الشرح بقوله * اذ لا ينبغي آفة
 تأمل وفيه الوجهية بطعنه وجوب الوجهية * قوله * اذ لا ينبغي ان يشبهه مثله على احد
 يجوز ان يكون المراد انه لا ينبغي ان يشبهه على احد لانه كلي بلا استثناء اذ الكلي لا يمنع
 تصور مع قطع النظر عن الخارج فرض السركه فيه ولا شك ان الكلي المذكور
 كذلك وهذا هو الملايم لسياق كلامه بهما وفي المقدمة الا انه يرد عليه ان
 قد يشبه ذلك على سيد المحققين حيث ذهب الى جزئية في حاشية على شرح
 المختصر كما نقلناه في اواخر المقدمة ذلك ان تقول المراد انه لا يشبهه على احد اذ
 لا خفاء في انه جزئي من تلك الحيثية وهذا هو الموافق لذهب اليه سيد المحققين
 لكنه قد يفرض عليه اولاً بان لا يتم ان الكلي المذكور لا يجوز الفرض السركه بالنظر
 الى نفسه المقصود المتصور مع قطع النظر عن الخارج وثانياً بان لا يتم بين إطلاق الضمير
 عليه من تلك الحيثية بل الظاهر انه لا من تلك الحيثية * قوله * ففعل وجهه كونه جزئياً
 وهو ترجيح جزئية * وصفه لنا في المعنيين * قوله * هذا هو التحقيق الدقيق
 الذي وقينا به الوعد اى ما فصل بهما من حل قول المصنف في هذا التنبيه هو التحقيق
 الوقيته في شرح كلامه وحل غرامه الذي وقينا به الوعد الذي وعدناه فيما سبقت
 قبل ان نتمه حيث ظاهر هناك سياقه في التنبيه العشرة التي في ضمير الغائب

وكليته نظر ونحن نشرح لك وجه النظر على وجه يسقط به الايراد على ضمير الغائب
انه قد يرجع الى الكلي فلا يصح عده مما وضع للشخصات واعلم انه حاصل النظر
على حقيقة المص هو التردد في تحقيق مفهوم ضمير الغائب وفي انه موضوع لا ي من
المضامين اللذين ذكرهما المص والاستنباه في كليته اذا كان راجعا الى الكلي او في
كليته وجزئية معا اما باعتبار الرجوع الى الجزئية والكلي واما باعتبار الرجوع الى
الكلي فقط بناء على تعارض الادلة وانه وجه الامر باننا قلنا هو الاشارة الى توجيه
تأني المضامين والجزئية لقوة دليل الجزئية هذا ولا تفتت الى ما قيل ههنا او يقال
* قوله في امرين تحقيق مفهومه وكليته * قوله لاني كليته فقط كما ذهب اليه
المرحوم * قوله فيكون وكليته اي اذا كانت اشارة الى النظر في كليته فقط يكون
قوله وكليته عطف على قوله ضمير الغائب على سبيل التفسير والظاهر ان يكون بدل التماثل
منه * قوله ودفع عن كلام المص ما افيد وجهه ودفع ما افيد على ما يظهر من سياق
كلامه ان يكون كليته ضمير الغائب وجزئية محل تردد انما هو في الولاية الاولى واما بعد
التأمل وتفحص النظر فلا تردد (هو جزئية) والتقسيم مبني على ذلك قاطبة * قوله يكون
التقسيم السابق محل تردد اي يكون محل تردد في محل اختلاله بمعنى انه لم يعلم ان
اختلاله في حصر ما مدلوله كلي فيما ذكره المص في التقسيم او في حصر ما مدلوله جزئية فيما
ذكره لاني صحته وعدم صحته فاذا عدم صحته متيقن باختلال احد المحصرين بزعم المفيد
* قوله يخرج الضمير الغائب عن التقسيم اي عن كلا التقسيمين اما وجه
عن تقسيم ما مدلوله كلي فظ واما وجه عن تقسيم ما مدلوله جزئية فلان ضمير
الغائب بزعم المفيد ليس ما وضع بالوضع العام لموضوع له خاص عند المص حيث
قال عند قول المص في التقسيم ان كانت قرينة في الخطاب فالضمير المضموم
من كلام المص في هذا الموضع مع قوله في التنبيه العكس وكليته نظر لانه الضمير الغائب
عند المص ليس مما يكون وضعه عاما لموضوع له خاص وايضا كونه من هذا القبيل
يستلزم الحكم بكونه موضوعا لجزئيات حقيقة وذلك يستلزم الحكم بكونه مجازا
في استعماله الكلي وذلك مما لا يقول به عاقل ثم ايد ذلك بما نقل عن سيد المحققين
من انه المص اراد بالخطاب المعنى المصدرى اعني الخطابة فيقول ضميرى المتكلم
الخطاب بلا تعرض لتناوله ضمير الغائب * قوله على انه فيه اي فيما ذكره المفيد
يعني انه لو سلم انه ما ذكره المفيد لم يندفع بما ذكرناه من التحقيق الدقيق
فهو مستدفع في نفسه لان ضمير الغائب داخل في قسم الضمير فكيف يخرج عن
التقسيم اذا كان جزئيا وفيه انه ان اراد انه داخل فيه يخرج نفسه كلام

قوله يكون محل تردد في حاله
واعلم انه الضمير المضموم
ما وضع بالخطاب المعنى المصدرى
الخطاب بلا تعرض لتناوله
ضمير الغائب * قوله على انه فيه
اي فيما ذكره المفيد
يعني انه لو سلم انه ما ذكره
المفيد لم يندفع بما ذكرناه
من التحقيق الدقيق فهو
مستدفع في نفسه لان
ضمير الغائب داخل في
قسم الضمير فكيف يخرج
عن التقسيم اذا كان
جزئيا وفيه انه ان اراد
انه داخل فيه يخرج
نفسه كلام

من اراد بالخطاب المعنى المصدرى
الخطاب بلا تعرض لتناوله
ضمير الغائب * قوله على انه فيه
اي فيما ذكره المفيد
يعني انه لو سلم انه ما ذكره
المفيد لم يندفع بما ذكرناه
من التحقيق الدقيق فهو
مستدفع في نفسه لان
ضمير الغائب داخل في
قسم الضمير فكيف يخرج
عن التقسيم اذا كان
جزئيا وفيه انه ان اراد
انه داخل فيه يخرج
نفسه كلام

المص فهو غير مفيد وان اراد انه مجرد اخر فيه بالاتفاق فليس كذلك لما عرفت
 انه ليس بد اخر فيه يتخرج المفيد نحوه وجه عن المقسم * قوله فالاولى اما نادب
 في المحالة مع الاستاذ او اشارة الى انه هذا ايضا ليس بصواب لسقوطه بالتحقيق
 الدقيق بل هو اختيار لاهون السمرين وابتاء الى انه ما ذكره المفيد ايضا ليس بخطا
 اما لاحتمل كلام المص في التقسيم لما خرج المفيد هناك واما لاحتمال ان يكون كلام المفيد
 باعتبار الويلة الاولى * قوله يحتمل التقسيمان اي تقسيم ما مدلوله كلي وتقسيم ما
 مدلوله جزئي اما الاول فلعدم اخصاره فيها ذكره ونحوه ضمير الغائب عن الاقسام
 مع مدخوله في المقسم واما الثاني فلدخول ضمير الغائب في قسم الضمير مع غرضه عن
 المقسم فيكون من قبيل جعل قسم الشيء قسمين من قسمه * قوله لا يخص الضمير
 الغائب بل يخرج في غيره ايضا من الضمائر واسم الاشارة والموضوع والحرف
 وقيل ما في بعض النسخ انه في ضمير الغائب وكلية وجزئية نظرا لانه ان الضمير
 قد يرجع كذا في الاصل فلا تنفك الى تحريفات الناسخين * قوله فالحكم يكون
 كليا مطلقا بط وكذا الحكم يكون مخصصا مطلقا بط فلا وجه تخصيصه بطلان الحكم
 يكون كليا مطلقا بالذكر بل ان يقال فالحكم بكلية وجزئية محل نظر وتأمل
 كما قال القائل ثم انه بطلان الحكم يكون كليا مطلقا لا يوجب حقيقة انه قد يكون كليا
 وقد يكون جزئيا فالاولى ان يقال والحكم بان اللفظ في احدهما مجاز و دون الاخر
 بعيد كما قال القائل * قوله كما حققه سيد المحققين من ان كلامه جزئيات الضمير
 الغائب موضوع للجزئيات المندرجة تحت مفهومات كلية سواء كانت جزئيات
 حقيقية او كلييات هي جزئيات اضافية للمفهوم الذي جعل له لاختصاصها والوضع
 لكل منهما * قوله وانما جعله منته كلام القائل اشارة الى جواب دخل مقدر
 فلما نه قيل اذا كان ضمير الغائب قد يكون كليا وقد يكون جزئيا فلم جعل المص في التقسيم
 جزئيا مطلقا وقد يعترض عليه بان المص لم يجعله جزئيا مطلقا لان الضمير قيد القسم
 لا القسم نفسه والقسم هو اللفظ الموضوع لموضوع المضمير وقيد القسم يجوز ان يكون
 اعم من القسم وبانه يجوز ان يكون المراد بالمضمير المضمير المتكلم والمخاطب وفيه
 بعد لا يخفى * قوله نظر الى ان اكثر اهل اللغة آه فيه انه لما ثبت انه قد يكون كليا
 وقد يكون جزئيا توجه بجعله جزئيا مطلقا نظر الى ان اكثر اهل اللغة منع بان المص
 ممن قد خالفهم في صنيعهم وقد يعترض عليه بان الجمل المذكور من لا يتوقف على ما ذكر
 من النظر الى صنيعهم يجوز ان يكون مراده بالموضوع لموضوع ما وضع له في الجملة وايضا
 يجوز ان يكون الجمل المذكور من المص بناء على ان الضمير الراجح الى الكلي والجميع اليه

من حيث انه صورة شخصية محالة في ذهن شخص وهو بهذا الاعتبار جزئ وفيه
ايض بعد لا يخفى * قوله بناء على تعريفهم انه قد يقال بحرئية الاضافية صادقة على
الحقيقية وغيرها والتعيين الموجود في تعريف المعرفة اعم من التعيين النوعي الشخصي
فلا وجه بجعل ضمير الغائب الذي هو جزئ اضافي على ما اعترف به جزئيا حقيقيا * قوله
وبعد مصدر معطوف على قوله تعريفهم اسي وبناء على بعد اعتبار لفظ الاستعمال بعد
ذكر اللام الظاه ان صلة الوضع وذلك انه تقول انه على صيغة الماضي اشار به الى جواب
غير مقدر فكانه قيل تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه لا يتنقص وليلا على انهم عبروا
بحرئية في ضمير الغائب بجواز ان يكون معناه ليستعمل في شيء بعينه على ما ذهب
اليه العلامة ومن تبعه فاجاب بانه بعد ذلك * قوله وجعلها اسي جعل الامم عطف
على قوله اعتبار الاستعمال على سبيل التفسير له * قوله ثم اشار به تتمه كلام القائل
ايض وشرح لقول المص قاطع * قوله الى ما هو الحق وهو انه قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً
* قوله ولا يخفى ما فيه من البعد عن كلام السرداء على القائل بانه ما من شرح به كلام المص
بعيد وذلك لانه مفوت لرعاية الطرد ومحوج الى تكلف بارد في توجيه جعل الضمير
مطلقاً جزئياً ومتضمناً للتقليد فيما يعتقد انه لا يبطأ بواقع او مانا اليه في اب
* قوله ليظهر وجه اختياره اسي اختيار المص جعل الضمير مطلقاً جزئياً في التقسيم وذلك
الوجه على دعم القائل هو النظر الى انه اكثر اهل اللغة جعل المضمرات مطلقاً المعارف
المعتبر فيها بحرئية * قوله لكائن النسب بتوجيهه من جعله اشارة الى ما هو الحق من كونه
كلياً تارة وجزئياً تارة اخرى فانه قد جعل في توجيهه حاصل نظر المص الاشارة الى ما هو
الحق فجعل التاثير اشارة الى ذلك تكرار بخلاف جعله اشارة الى وجه اختياره
كما لا يخفى وذلك انه تقول يكن حمل كلام القائل على انه جعل قول المص قاطع اشارة الى
ظهور وجه اختياره في التقسيم لكنه تكلف قاطع * قوله هو توهم كونه بعض الاسماء
ال لازمة الاضافة حروفاً هكذا في الاصل اسي توهم انها داخل في تعريف الحروف وانه
منتقص بها وقوله ال لازمة الاضافة صفة بعض الاسماء لا الاسماء اذ السببه لا يختص
ببعض تلك الاسماء بل تعم كلها والتائيت للتائيت المكتسب من المضاف اليه فلو
حذف البعض من البين لكان اولى * قوله لعدم دلالتها به وانه فيكون معانيها
غير مستقلة بالمفهومية فينتقص تعريف الحروف والاسم طردا وعكسا * قوله وقد
ذكر في التقسيم فيه انه مورد السببه هو تعريف الحروف بما دل على معنى غير مستقل
بالمفهومية فهي لا تنصرف بذكر الجزئ في تقسيم المص نعم لو اردت تلك على التعريف
المتفاد من التقسيم بغفلة عن ذكر الجزئ انما نفت بالتنبية عليه اللهم الا ان يراد بالتنبيه

على انه السببة المشهورة على تعريفهم منذ قد عرفت تعريف المصو باخذ الجزئية فيه او يراى
 التنبية على انه ذكر الجزئية في التقسيم اسارة الى انه مرادهم بالمعنى في تعريفهم هو المعنى
 الجزئية فيندفع عنهم تلك السببة * قوله على تغيير الحرف اى على تفسير المصو المستفاد
 من التقسيم اى على تغييرهم * قوله نية عليه جواب لما اى نية على ما يندفع به هذا التوهم
 المذكور وقد جعله بعض ارحمين تنبيها على جواز وجود كون مفهومه كلياً وان
 استعمل وانما في جزئية لعارض * قوله وله اى للمفهوم المذكور دفع اخر اسارة اليه
 من الحاجب في مختصر المنه والى المص فانه ذكره في شرحه للمختصر وفصله وحاصله ان ذكر
 المتعلق بالحرف لتعظيم الدلالة وفي تلك الاسماء التحصيل الغاية واعترض عليه الشريف
 في حاشية المطول بانه يحكم تحت واجاب عنه الشرح في التعليقات بانهم يقولوا يدلى على
 كون ذكر المتعلق في الحرف لتعظيم الدلالة عدم وقوعه محكوما عليه وبه يخالف هذه الاسماء وفيه
 انه قد استدل على وقوع الحرف محكوما عليه وبه نقصان الدلالة فيه فلو استدل على كون
 ذكر المتعلق في تعظيم الدلالة بعدم وقوعه محكوما عليه وبه جاز الدور وقد تكرر قوله وبه
 التزام المتعلق قال الشرح في شرحه للحاشية وما يجب ان ينبى عليه ان التزام الضميمة للفظ
 كما يكون لتوقف الدلالة عليها وذلك في الحروف قد يكون الايضاح مفهوم الاسم كما في
 الاسماء الموصولة والتحصيل الغرض من وضع الاسم فانه ذو وضع يجعل اسم الجنس مربوطاً بها
 فهو خلاص الاضافة لم يحصل الغرض وكذا الحرف وضع للاحاطة بافراد ما اضيف اليه انتهى وقال
 المص في شرح المختصر وكذلك فوفى وضع الحاشية له علو ليتوصل به الى علو خاص فذلك اقتضى
 ذكر المضاف اليه وكذلك بواقي الالفاظ * قوله ولما كان هذا اى ما ذكره المص ههنا من
 الفرق بين الحرف وبين تلك الاسماء بكليته المفهوم وجزئية * قوله مما استشهد به الفرق بينهما
 بعد ذلك المستشهد هو الفرق المص من تعريف الاسم والحرف فانهم عرفوا الاسم بما يدل على معنى
 بنفسه والحرف بما دل على معنى في غيره ولا يخفى عليك ما فيه ولك ان تقول ذلك المستشهد
 هو الذي ذكره الشرح بقوله وله دفع اخر اه * قوله خصه بالذكر جواب لما اى خص ما ذكره
 الفرق بكليته والجزئية بالذكر والتنبية والظان وجه تخصيصه بالذكر استفاضة من التعظيم
 بخلاف ما استشهدوا علم انه يمكن ان يحجر كلام المص الى الدفع الاخر فانه لا كان مفهومها كليب
 كما هو مستقلاً بالمفهومية لما مر من ان الكليته تستصح الاستقلال ولا شك ان الدلالة
 على المستقل لا تتوقف على الضميمة فالترام المضاف اليه ليس لتوقف الدلالة عليه بخلاف
 الحرف بالنسبة الى المتعلق والمعتبر في الكليته الموضوع له لعله جواب سؤال مقدر فكلما قيل
 كونها بمعنى صاحب وعلو لا يدل على انها كلياً ان ادغاية الامر انها موضوعا لمدى
 المعنيين فيجوز ان يستعلا في معنيين جزئيين مجازاً فاجاب بما ترمى * قوله في بعض الاوقات

الكلام * قوله اما بالتجوز او بمقتضى الوضع التركيبى قيد وتوقع بعضها مكان بعض باحد
 بذين الوجهين او الوقوع بمقتضى الوضع الا فرادى بناء على الاشتراك اللفظي لا يربك
 بل جعل الكل المستعمل في التجزئة جزئيا لا يكون ممنوعا كما لا يخفى * قوله فتجعل الكل في التجزئة
 جزئيا فيه انه ذلك الجمل مطلقا اى سواء كان بحسب الوضع او بحسب الاستعمال غير
 ممنوع وبحسب الوضع لا يدفع قوله ان المعتبر الوضع كما لا يخفى فتأمل * قوله مجازا متعلق
 بالمستعمل حال من ضميره او مصدر له اى حال كونه مجازا او استعمالا مجازيا والاولى ذكره في
 اول التلخيص والاكتفاء به في الاخيرين * قوله ان المعتبرة اى المعتبرة في انصاف الالفاظ
 بخصوصياتها كجزئية والكلية والفعلية الى غير ذلك هو الوضع الا فرادى لا الاستعمال والوضع
 التركيبى بعض * قوله وما افيد اى معنى انه هذا المنع عن الوقوع في ظن انصاف الالفاظ بخصوصياتها
 للاستعمال بان ذلك الانصاف انما هو باعتبار الوضع دون الاستعمال وانما افيد انه يستعمل
 انه يكون المنع عن الوقوع في ظن اتحاد والمعنى الموضوع له في اللفظين اللذين يستعمل احدهما
 موقع الاخر فغير محتمل لانه انه اريد المنع عن الوقوع في ظن اتحاد والمعنى مطلقا اى سواء كان
 ذلك المعنى موضوعا له او لا فذلك الوقوع غير ممنوع ان معنى الكل المستعمل في معنى التجزئة
 مثلا متحد مع معنى ذلك التجزئة بحسب الاستعمال وان لم يكن متحدا معه بحسب الوضع فلا
 معنى للمنع عنه وان اريد المنع عن الوقوع في ظن اتحاد المعنى الموضوع له فلا يدفعه قوله
 المصدر ان المعتبر الوضع فلا يصح المنع عنه به اقول فيه نظر اما اوله فلا ان المقيد قد
 صرح بان المراد المنع عن الوقوع في ظن اتحاد والمعنى الموضوع له كما استرنا اليه
 فلا وجه للترديد الذي ذكره وانما ثانيا فلا ان المراد المنع عن الوقوع في ظن
 اتحاد والمعنى وضعا بجزء باعتبار الاستعمال وتقدر الالفاظ بعضها مكان بعض
 فيدفعه قول المصدر رحمه الله تعالى ان المعتبر في اتحاد المعنى وضعا هو
 الوضع اى وضع كل واحد لا الاستعمال فلا ينفى الوقوع في ظن اتحاد الموضوع له
 بجزء وتقدر الالفاظ واستعمال بعضها مكان بعض بل لا بد من وضع كل واحد
 لمعنى واحد * قوله فليكن هذا اخر ما اوردها وانحدت اولها واخرها
 والصلوة والسلام على رسوله باطنا وظاهرا وعلى آله واصحابه الذين
 كانوا ابا جرين وناصريين وعلى من اتبعوهم الى يوم الدين وقد استخرج
 القلم عن التسويد بعون الله الحميد الحميد في ربيع الاول
 سنة ثمان وستين بعد المائة والالف
 من بخره نينا عليه الصلوة
 والسلام

قوله بجمع اسرار مكة وليس كل من
 تقول انما عهده بتقدير قوله في بعض
 الاوقات انما لا يستعمل في بعض الاوقات
 لا يثبت انما لا يستعمل في بعض الاوقات
 الا جزئيا اى بعض الاوقات
 لا يستند من جزئية المضاف الا اذا
 كانت الى التجزئة بعبارة الميم الان
 اضافتها الا الى الكل الاضافة الى
 بغير المراد عوض الاضافة الى
 التجزئة فتأمل مشه
 مسته

بلفظہ سبحانہ و تعالیٰ الشہو حاشیہ کفوی علی العصام علی الوضعیۃ بیک
 اکیوڑ تیسری سنی ماہ ذی الحجۃ الشریفہ سنک غره سنیہ
 بو سنیہ وی اسحاق محرم افندیک دستکامندیہ
 طبع و تنسیل
 اولنشد

۲

ار خادم فقیر عبد اللہ خلوصی العریف
 بر فتنہ وی عفی عنہ
 الباری

۲

Library of



Princeton University.



32101 076411923